Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department Financial science and accounting

PhD Thesis Third Phase

Division: Finance and Accounting

Specialty: Financial. Banking and Insurance

Title:

Adaptation of Algeria's bank accounting system to the requirements of international accounting and financial reporting

Prepared by:
Zergot faiza

Discussed and publicly approved on 04/07/2021 By the committee composed of:

Benahmed lakhdar	**Professor**	**University of Djelfa**	**President**
Lebbaz elamine	**doctor**	**University of Djelfa**	**Rapporteur**
Djerd nouredine	**doctor**	**University of Djelfa**	**Examiner**
Khairi abddelkarim	**doctor**	**University of Djelfa**	**Examiner**
Abirat Mkadam	**Professor**	**University of Laghouat**	**Examiner**
Zaghba talal	**doctor**	**University of M'Sila**	**Examiner**

University Year: 2020/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة زيـــان عاشور الجلفـــة
كليـة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم المالية والمحاسبة

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه الطور الثالث

الشعبة: مالية ومحاسبة
التخصص: مالية. بنوك وتأمينات

العنوان

تكييف النظام المحاسبي البنكي في الجزائر بما يتوافق ومتطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية

من إعـداد
زرقط فايزة

المناقشة بتاريخ 2021/07/04 من طرف اللجنة المكونة من:

بن احمد لخضر	أستاذ	جامعة الجلفة	رئيسا
لباز الامين	أستاذ محاضر- أ-	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
جرد نور الدين	أستاذ محاضر- أ-	جامعة الجلفة	ممتحنا
خيري عبد الكريم	أستاذ محاضر- أ-	جامعة الجلفة	ممتحنا
عبيرات مقدم	أستاذ	جامعة الاغواط	ممتحنا
زغبة طلال	أستاذ محاضر- أ-	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة زيـــان عاشور الجلفـــة

كليـة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسـم علوم المالية والمحاسبة

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه الطور الثالث

الشعبة : مالية ومحاسبة

التخصص : مالية. بنوك وتأمينات

العنوان

تكييف النظام المحاسبي البنكي في الجزائر بما يتوافق ومتطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية

من إعداد الطالب (ة)

زرقط فايزة

الأستاذ المشرف

د. لباز الامين

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
٢٥
ابراهيم

الاهداء:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي ثمرة جهدي

الى من تعجز الكلمات الى توفي حقهم

الى والدي الكريمين رحمة الله عليهما

واسكنهما فسيح جناته

الى كل من ساندني بالعمل او بالنصح و التشجيع والى افراد

اسرتي كل باسمه

والى زملائي طلبة الدكتوراه

وكل طالب علم.

ارجوا من كل من يقرا هذا العمل الدعاء لوالدي بالمغفرة والرحمة

فايزة.

rawpixel

كلمة الشكر:

الحمد لله وحمده الذي لا يجوز الحمد الا له، جل شانه ولا يكون التوفيق الا منه سبحانه وتعالى

اما انه ليسرني ويثلج صدري وانا انتهي من اعداد هذا العمل الا ان اسجل الفضل لأهله و الشكر الجزيل لكل من مد لي يد العون والمساعدة من قريب او بعيد لإتمام هذا العمل وعلى راسهم:

الاستاذ " الدكتور لباز الامين" لإشرافه على هذه المذكرة وعلى توجيهاته ونصائحه السديدة، وعلى مساندته و تشجيعه طول فترة انجاز هذا العمل، اسال الله ان يحفظه لعائلته واولاده وان يجازيه خير الجزاء.

كما اتقدم بالشكر الى الاساتذة المحكمين للاستبيان ولمن ساعدني في التدقيق اللغوي ومن قدم لي المساندة في ترجمة الاستبيان و توزيعه حفظكم الله وجزاكم كل خير.

كما اتقدم بكل الاحترام والتقدير الى اساتذتي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة زيان عاشور بالجلفة.

الملخص

الملخص:

تهدف الدراسة الى تحديد مدى تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية، وابراز اهم المعوقات التي تمنع التطبيق السليم لهذه المعايير في البيئة المحاسبية البنكية الجزائرية.

ولتحقيق هذه الاهداف قسمنا الجانب التطبيقي لجزئين الجزء الاول تناول دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي البنكي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي الدولية (مع التركيز على محاسبة الادوات المالية)، وذلك من حيث القياس والافصاح المحاسبي للقوائم المالية للبنوك الجزائرية، وتناول الجزء الثاني دراسة ميدانية حيث تم توزيع استبيان على الاطارات والموظفين في البنوك الجزائرية ، لتحديد اهم المعوقات التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر افراد العينة، والوقوف على اثرها على محاولة تطبيق معايير المحاسبية الدولية في البنوك الجزائرية من خلال حلول مقترحة لتحسين المحاسبة في البنوك الجزائرية بما يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية مع التركيز على معايير الخاصة بالأدوات المالية (IFRS9 الادوات المالية،IFRS7 الادوات المالية الافصاحات)، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:

- ان النظام الخاص بمحاسبة الادوات المالية في الجزائر يختلف عن المعايير المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية في تصنيف الادوات المالية و يتوافق معه في طريقة القياس بالرغم من الاختلاف في التسميات طرق القياس؛
- ان البنوك الجزائرية لا تتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (فيما يتعلق بالإفصاح) الا بجزء قليل، وحتى بعض متطلبات النظام المحاسبي المالي لا يتم تطبيقها؛
- يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمعيقات (المتعلقة بالتطور الاقتصادي والمتعلقة بمهنة المحاسبة) في البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر على محاولة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي في البنوك الجزائرية؛
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمعيقات (المتعلقة بالسوق المالي والمتعلقة بالنظام المصرفي والمتعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية الجزائرية) على محاولة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي في البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي البنكي، البيئة المحاسبية البنكية الجزائرية، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، القياس والافصاح المحاسبي للأدوات المالية في الجزائر، معايير محاسبة الادوات المالية (IFRS7،IFRS9).

Summary:

the study aims at determining the extent to which International Accounting and Financial Reporting Standards (IAS/IFRS) are applied in Algerian banks and highlighting the most important obstacles to the proper application of (IAS/IFRS) in the Algerian bank accounting environment.

To achieve these objectives, we have divided the applied side into two parts. Part one deals with a comparative study of the Algerian banking accounting system with international accounting standards and international financial reporting (focusing on accounting for financial instruments), in terms of the measurement and accounting disclosure of the financial statements of Algerian banks. Part II dealt with a field study. A questionnaire was distributed to the tires and staff of the Accounting Section of Algerian Banks to identify the main obstacles to the application of International Accounting and Financial Reporting Standards in Algerian banks from the perspective of the individual sample.

To determine their impact on the attempt to apply the International Accounting Standards in Algerian banks through proposed solutions to improve accounting in Algerian banks in line with the requirements of the International Accounting and Financial Reporting Standards (focusing on the standards for financial instruments (IFRS9, IFRS7)), the study found a series of main findings:

- The accounting system for financial instruments in Algeria differs from the accounting standards for financial instruments in the classification of financial instruments and corresponds to it in the method of measurement, although the nomenclature differs from the methods of measurement;
- Algerian banks comply with the requirements of accounting and financial reporting standards (concerning disclosure) only in a small part, but not according to the requirements of the financial accounting system, they did not comply with some of its requirements as well;
- There is a statistically significant effect on the bank accounting environment in Algeria of obstacles (economic development and accounting) to the attempt to apply accounting and financial reporting standards in Algerian banks.
- There is no statistically significant impact of barriers (financial market, banking system and Algerian educational and cultural environment) on the attempt to apply accounting and financial reporting standards in Algerian banks.

Keywords: Bank accounting system, Algerian bank accounting environment, international accounting and financial reporting standards (IAS/IFRS), accounting measurement and disclosure of financial instruments in Algeria, accounting standards for financial instruments (IFRS 9, IFRS 7).

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	II
كلمة الشكر	III
ملخص	IV
قائمة المحتويات	VIII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XV
قائمة الملاحق	VIII
قائمة الاختصارات	XIX
مقدمة	ا
الفصل الأول: مدخل نظري لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)	02
المبحث الأول: التوافق المحاسبي الدولي	03
المطلب الأول: ظهور الحاجة الى التوافق المحاسبي	03
المطلب الثاني: اساس الاختلاف المحاسبي الدولي	06
المطلب الثالث: مميزات التوافق المحاسبي	10
المبحث الثاني: الهيئات الداعمة للتوافق المحاسبي الدولي.	12
المطلب الأول: مجهودات التوافق المحاسبي الدولية	12
المطلب الثاني: الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)	16
المطلب الثالث: مجلس معايير المحاسبية (IASB)	18
المبحث الثالث: تحليل المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولي.	22
المطلب الأول: مراحل اصدار المعيار المحاسبي	22
المطلب الثاني: عرض مختصر لمعايير المحاسبة الدولية IAS	24
المطلب الثالث: عرض مختصر لمعايير الابلاغ المالي الدولية IFRS	37
الفصل الثاني: ماهية النظام المحاسبي البنكي	49
المبحث الأول: مدخل للبنوك	51
المطلب الأول: ماهية البنوك	51

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	54
المطلب الثالث: الفروق بين المؤسسات البنكية والمؤسسات الصناعية والتجارية	55
المبحث الثاني: خصوصية النظام المحاسبي في المؤسسات البنكية	59
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي البنكي	59
المطلب الثاني: أهمية النظام المحاسبي السليم في البنوك	62
المطلب الثالث: الرقابة على البنوك التجارية.	64
المبحث الثالث: المحاسبة في البنوك التجارية	70
المطلب الأول: المحاسبة في اقسام البنوك	70
المطلب الثاني: مخرجات النظام المحاسبي البنكي.	82
المطلب الثالث: القياس والافصاح المحاسبي.	90
الفصل الثالث: واقع البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر	95
المبحث الأول: تحليل البيئة المالية الجزائرية	97
المطلب الأول: النظام المصرفي في الجزائر	97
المطلب الثاني: درجة التحرر المالي في الجزائر	106
المطلب الثالث: البورصة في الجزائر	109
المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية والتعليمية والمهنية للمحاسبة في الجزائر.	117
المطلب الأول: درجة التطور الاقتصادي في الجزائر	117
المطلب الثاني: بيئة مهنة المحاسبة في الجزائر	119
المطلب الثالث: البيئة التعليمية والثقافية للمحاسبة في الجزائر	122
المبحث الثالث: الاطار القانوني للمحاسبة البنكية في الجزائر	127
المطلب الاول: ميلاد النظام المحاسبي المالي scf	127
المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي scf	128
المطلب الثالث: المحاسبة البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي scf	133
الفصل الرابع: تقييم ومقارنة تطبيقات النظام المحاسبي البنكي في الجزائر بمجموعة من الانظمة الدولية.	140
المبحث الاول: مقارنة النظام 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية مع متطلبات المعايير الخاصة بالأدوات المالية	142

المطلب الاول: مقارنة بين النظام 09-08 مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية من حيث تعريف المصطلحات الخاصة بالأدوات المالية.	142
المطلب الثاني: مقارنة بين النظام 09-08 والمعايير الدولية للإبلاغ المالي من حيث تصنيف الادوات المالية.	144
المطلب الثالث: مقارنة النظام 09-08 مع المعيار IFRS9 من حيث قياس الادوات المالية	149
المبحث الثاني: مقارنة القوائم المالية للبنوك في الجزائر مع البنوك في الدول الأخرى حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1	152
المطلب الاول: التعريف بالبنوك محل المقارنة	152
المطلب الثاني: اوجه دراسة المقارنة	154
المطلب الثالث: المقارنة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1 عرض القوائم المالية	155
المبحث الثالث: مقارنة القوائم المالية للبنوك الجزائرية والبنوك في دول اخرى حسب متطلبات المعيارين IAS7 و IFRS7.	173
المطلب الاول: المقارنة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS7 قائمة التدفقات النقدية	173
المطلب الثاني: المقارنة حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS7 الادوات المالية (الافصاحات)	185
الفصل الخامس: دراسة ميدانية للاطلاع على تحديات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البيئة المحاسبية البنكية الجزائرية	206
المبحث الاول: منهجية واداة وعينة الدراسة.	208
المطلب الاول: منهجية الدراسة.	208
المطلب الثاني: اداة الدراسة الميدانية.	212
المطلب الثالث: تحليل عينة الدراسة.	223
المبحث الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي و تحليل فقرات الدراسة.	230
المطلب الاول: اختبار التوزيع الطبيعي.	230
المطلب الثاني: تحليل فقرات الدراسة.	231
المبحث الرابع: اختبار وتحليل الفرضيات.	254
المطلب الاول: اختبار الفرضيات باستخدام اختبار T(one Semple T-test) للعينة	254

الواحدة.	
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي.	255
المطلب الثالث: تحليل الاسئلة المفتوحة.	268
الخاتمة	273
قائمة المراجع	284
الملاحق	300

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	اهم المؤتمرات المحاسبية الدولية.	13
2-1	الفرق بين مجلس معايير المحاسبة (IASB) ولجنة معايير المحاسبة (IASC).	19
1-2	خصائص المحاسبة في البنوك الناتجة عن خصوصيات النشاط المصرفي.	57
2-2	الارباح والخسائر للبنوك عن السنة المنتهية.	84
3-2	قائمة المركز المالي للبنوك المعدة للنشر	86
4-2	قائمة التدفقات النقدية للبنوك (الطريقة الغير المباشرة)	88
5-2	قائمة تغيرات حقوق الملكية للبنوك.	89
1-3	البنوك في الجزائر	103
2-3	مؤشر(QM/PIB) و (CP/PIB) في الجزائر خلال الفترة 2013-2017	108
3-3	معدل نمو ودرجة انفتاح الاقتصاد الجزائري	118
1-4	مقارنة تعريف المصطلحات من قبل النظام 09-08 مع تعريفها في المعايير الدولية للمحاسبة.	143
2-4	مقارنة بين النظام 09-08 و المعيار IFRS9 من خلال تصنيف الادوات المالية	145
3-4	مقارنة النظام 09-08 مع المعيار IFRS9 من حيث قياس الادوات المالية	149
4-4	مقارنة القوائم المالية للبنوك في الجزائر مع البنوك في الدول الأخرى حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1	158
5-4	مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الدول الأخرى حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS7 قائمة التدفقات النقدية.	175
6-4	مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الدول الاخرى من خلال اهمية الادوات المالية لقائمة المركز المالي والدخل الشامل حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS7 الادوات المالية (الافصاحات)	186
7-4	الافصاح عن محاسبة التحوط في القوائم المالية للبنكين كريدي اغريكول ولويدز بنك حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS7	190
8-4	المقارنة بين البنوك فيما يخص الافصاح عن المخاطر حسب متطلبات المعيار IFRS7	192

1–5	تقسيمات ومكونات الاستبيان.	213
2–5	الصدق الداخلي لفقرات ابعاد المحور الاول	215
3–5	الصدق الداخلي لفقرات ابعاد المحور الثاني	217
4–5	الاتساق البنائي لأبعاد الدراسة	219
5–5	ثبات اداة الدراسة بطريقة التجزئة النصفية وبمعامل الفاكرونباخ	221
6–5	عدد الاستبيانات الموزعة ورقيا	223
7–5	توزيع افراد العينة الالكترونية حسب الولاية	224
8–5	توزيع افراد العينة الالكترونية حسب البنك	225
9–5	عدد استبانات الصالحة للدراسة	225
10–5	توزيع أفراد العينة حسب مهنة المجيب	226
11–5	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	227
12–5	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الأكاديمي	228
13–5	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	229
14–5	اختبار التوزيع الطبيعي (One Sample Kolmogrov-Smirnov) لأبعاد الدراسة	231
15–5	طول الفترات والاوزان النسبية حسب درجات مقياس ليكارت الخماسي	232
16–5	تحليل فقرات البعد الثاني	233
17–5	تحليل فقرات البعد الثالث	235
18–5	تحليل فقرات البعد الرابع	238
19–5	تحليل فقرات البعد الخامس	240
20–5	تحليل فقرات البعد السادس	243
21–5	تحليل فقرات البعد السابع	246
22–5	تحليل فقرات البعد الثامن	249
23–5	تحليل فقرات البعد التاسع.	251
24–5	نتائج اختبار T للفرضيتين	254
25–5	نتائج اختبار الفرضية الثالثة –الفرضية الجزئية الاولى	257
26–5	نتائج اختبار الفرضية الثالثة –الفرضية الجزئية الثانية	258
27–5	نتائج اختبار الفرضية الثالثة –الفرضية الجزئية الثالثة-.	259

28-5	نتائج اختبار الفرضية الثالثة –الفرضية الجزئية الرابعة-.	**260**
29-5	نتائج اختبار الفرضية الثالثة –الفرضية الجزئية الخامسة	**262**
30-5	نتائج اختبار الفرضية الثالثة الكلية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد	**263**
31-5	اختبار الانحدار المتعدد التدريجي للفرضية الثالثة	**265**

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	العلاقة بين التوافق و المعايير و التوحيد	05
2-1	اجراءات تبني معيار جديد.	23
1-2	النظام المحاسبي البنكي	60
2-2	انواع الرقابة على البنوك التجارية.	68
3-2	النظام المحاسبي في البنوك في الاقسام وقسم الحسابات العامة	81
1-3	هيكل الهيئات المشرفة على مهمة المحاسبة حسب قانون 10-01	120
1-5	نموذج متغيرات الدراسة الميدانية.	210
2-5	تفريغ بيانات مهنة المجيب.	226
3-5	تفريغ بيانات سنوات الخبرة	227
4-5	تفريغ بيانات المؤهل العلمي	228
5-5	تفريغ بيانات التخصص العلمي	229

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة 2018	301
02	القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2018	308
03	القوائم المالية لبنك التجاري وفا بنك المغربي لسنة2018	310
04	القوائم المالية لبنك الاهلي الاردني لسنة 2018	316
05	القوائم المالية لبنك كريدي اغريكول الفرنسي (Crédit Agricole) لسنة 2018	329
06	القوائم المالية لبنك لويدز بنك البريطاني (Lloyds Bank) لسنة 2018	342
07	قائمة الاساتذة المحكمين	358
08	نموذج الاستبيان	359
09	جداول الاتساق البنائي لأبعاد الدراسة	368
10	جداول ثبات ابعاد اداة الدراسة (للأبعاد ككل)	369
11	جدول اختبار التوزيع الطبيعي (One Sample Kolmogrov-Smirnov) لأبعاد الدراسة	370
12	جداول اختبار T للعينة الواحدة للفرضيات.	371
13	جداول الانحدار الخطي البسيط (للفرضيات الجزئية).	372
14	جداول الانحدار الخطي المتعدد	375
15	جداول الانحدار الخطي التدريجي	376

قائمة الاختصارات

الاختصار	باللغة الانجليزية	باللغة العربية
OECD	(Organisation for Economic) Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولية للمحاسبين
IASC	International Accounting Standards Committee International	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولي
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
SAC	Standards Advisory Council	مجلس معايير الاستشاري
IFRIC	Financial Reporting Standards Interpretation Committee	لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
SCF	Système Comptable Financier Alegria	النظام المحاسبي المالي
SPSS	Statistical Package for Sosail Sience	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
SVM	Société des valeurs mobiles	شركة القيم المنقولة
SGBV	La Société de Gestion de la Bourse des Valeurs	شركة ادارة بورصة القيم
COSCB	la Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse	لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة

مقدمة

تمهيد:

تهدف المحاسبة الى تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية باختلافهم من مديرين وممولين ومستثمرين و سلطات حكومية، ويتغير نمط هذه الاحتياجات حسب البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، من هنا برزت مشكلة اختلاف البيئة المحاسبية في مختلف الدول، وخاصة بعد انتشار العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والصعوبة التي واجهتها في تحليل القوائم المالية المختلفة في كل دولة، فنادت هذه الاخيرة الى التوحيد المحاسبي الدولي، مما ادى الى سعي المنظمات الدولية للمحاسبة على مستوى العالم لوضع اسس لمهنة المحاسبة وتوفير لغة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات في العالم تمثلت في معايير المحاسبة الدولية.

لذا جاءت المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) كمحاولة لتحقيق التوحيد المحاسبي على مستوى العالم لتسهيل عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال مساعدة الشركات العابرة للقارات في المقارنة بين القوائم المالية بشكل ايسر، ولا يمكن نفي الخدمات المالية التي تقدمها البنوك لهذه الشركات، حيث يعتبر القطاع المصرفي والمؤسسات المالية من اهم الركائز الاساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي.

ويظهر اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالقطاع المصرفي من خلال تخصيص معايير محاسبية خاصة به مثل معيار IAS30 "الافصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة"، وبالرغم من الغاء هذا المعيار الا انه يدل على ان لهذا القطاع خصوصية توجب مراعاتها عند تصميم النظام المحاسبي البنكي، ومن ناحية اخرى يرجع اهتمام الدول بالقطاع المصرفي لكونه اصبح مقياسا لمعرفة درجة تطور الاقتصادي بين الدول.

و في الجزائر ايضا نجد اهتماما بالقطاع المصرفي حيث اصدرت قوانين خاصة بالمحاسبة البنكية ضمن الاصلاحات المحاسبية نتيجة انفتاحها على اقتصاد السوق، اذ بدأت الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية، كمحاولة لتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وبالنسبة للقطاع المصرفي فقد اقر المشرع الجزائري اصلاحات المحاسبة في البنوك بموجب النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المخصص لمدونة الحسابات والقواعد المحاسبية للبنوك، والنظام 09-05 المؤرخ في 18 اكتوبر 2009 المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك، والنظام

09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بمحاسبة الادوات المالية بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية.

اولا: طرح الاشكالية:

بالرغم من مرور عشر سنوات على بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي scf في الجزائر واهتمامه الخاص بالنظام المحاسبي البنكي، الا ان اعداد قوائم مالية واحدة تتلاءم مع خصائص البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر، وتتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية مازالت مشكلة تؤرق معدي القوائم المالية في البنوك التي في الجزائر.

ولذلك يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى توافق واستجابة النظام المحاسبي البنكي في الجزائر لمتطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) ؟

وتندرج تحتها الاسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي العوامل التي تؤثر على مدى تطبيق متطلبات معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية في مختلف البيئات المحاسبية؟
- ✓ ماهي اهم المعايير التي لها تأثير على مخرجات النظام المحاسبي في البنوك؟
- ✓ ماهي خصائص البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر؟
- ✓ ما مدى توافق النظام المحاسبي البنكي في الجزائر مع متطلبات معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)؟
- ✓ هل يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمعيقات في البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر على محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: وللإجابة على الاشكالية والاسئلة الفرعية اقترحنا الفرضيات التالية:

- ✓ هناك عوامل متعلقة بتاريخ المحاسبة المهنية و التطور الاقتصادي وكذا ثقافة المجتمع في كل دولة تتحكم في نوع المحاسبة فيها وتحدد مدى قابليتها لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية؛
- ✓ اكثر المعايير المحاسبية تأثيرا في النظام المحاسبي البنكي هي المعايير المتعلقة بالأدوات المالية وهي IFRS9 و IAS32 و IFRS7؛
- ✓ تتأثر المحاسبة في البنوك الجزائرية بما تتأثر به المحاسبة في القطاعات الاخرى وبشكل خاص بمتغيرات في النظام المصرفي و السوق المالي والتطور الاقتصادي؛
- ✓ يتوافق النظام المحاسبي البنكي في الجزائر مع متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بنسبة قليلة، وذلك حسب ما يفرضه النظام المحاسبي المالي SCf ؛
- ✓ توجد معيقات في البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر تؤثر على محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك في الجزائر.

ثالثا: اسباب اختيار موضوع الدراسة: اخترنا موضوع الدراسة بناء على اسباب ذاتية وموضوعية نلخصها فيم يلي:

- ❖ **اسباب ذاتية:** من اهم الاسباب الذاتية ما يلي:
  - ✓ محاولة الجمع بين تخصصي الباحثة في الماستر والدكتوراه بين المحاسبة والمالية والبنوك، في اطار المحاسبة البنكية؛
  - ✓ الرغبة في البحث عن اهم المشاكل التي تعيق تطور محاسبة البنوك في الجزائر.
- ❖ **اسباب موضوعية:** ولعل اهمها:
  - ✓ دراسة مجال محاسبة الادوات المالية من خلال المعايير IFRS9 و ifrs7؛
  - ✓ اهمية الموضوع المعالج من ناحية النظام المحاسبي البنكي الجزائري وتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي فيه من ناحية اخرى.

رابعا: اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من اهمية الموضوع المعالج حيث يعالج اهم قطاع في الاقتصاد وهو القطاع المصرفي، ويعالجه من اهم جوانبه وهو النظام المحاسبي البنكي.

وتركز الدراسة على اهم مشكلة تشغل الدول النامية مع تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي محاولة توحيد ممارساتها المحاسبية مع معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية، من خلال التركيز على معايير الخاصة للأدوات المالية، واهم المحددات في البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر.

خامسا: اهداف الدراسة: يركز البحث على تحقيق مجموعة من الاهداف وهي:

- ابراز اهم خصائص البيئة المحاسبية في الجزائر؛
- تحديد الحد الذي وصلت اليه البنوك الجزائرية في تطبيقها لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (من خلال التركيز على معايير الخاصة بالأدوات المالية)؛
- تحديد اهم المعوقات في البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية؛
- الوصول الى مجموعة من الحلول لتحقيق قياس عادل وافصاح ملائم حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في القوائم المالية للبنوك في الجزائر.

سادسا: حدود الدراسة:

ان لدراسة النظام المحاسبي البنكي في الجزائر والمعايير المحاسبية عدة ابعاد يجب ان يشملها البحث لذلك كان هناك حدود الدراسة الموضوعية، والزمانية، والمكانية تم تلخيصهم فيما يلي:

❖ **الحدود الموضوعية للدراسة:**

لأجل تحديد الدراسة وجعلها اكثر فعالية فإننا سنركز على دراسة المعايير الخاصة بالأدوات المالية -اذ لا يمكن الالمام بجميع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية- وهي IFRS9 الخاص بالتصنيف والقياس، و IAS32 الخاص بالعرض، وifrs7 الخاص بالإفصاح الادوات المالية، وكذا المعايير المتعلقة

بالافصاح والتي لها تأثير على القوائم المالية وهي IAS1 عرض القوائم المالية، والمعيار IAS7 قائمة التدفقات النقدية

وباعتبار ان موضوع الدراسة سيعالج النظام المحاسبي البنكي فان النظام المحاسبي يتكون من مدخلات ومعالجة ومخرجات، لذلك سنركز على القياس كمعالجة والافصاح كمخرجات.

❖ **الحدود الزمانية للدراسة:**

يقصد بالحدود الزمانية للدراسة بالسنوات التي شملها البحث، حيث شملت الدراسة على تقارير احصائية و منشورات لبنك الجزائر من سنوات 2017،الى 2020.

وفيما يخص الدراسة المقارنة فقد شملت القوائم المالية للبنوك خلال سنة 2018 وهذا لعدم الحصول في بعض البنوك على تقارير لسنة 2019، اما الدراسة الميدانية فقد بدأت من نهاية شهر نوفمبر وديسمبر لسنة 2020، وبداية شهر جانفي 2021.

❖ **الحدود المكانية للدراسة:**

بمان الدراسة متعلقة بالنظام المحاسبي البنكي في الجزائر فقد كانت الدراسة التحليلية والميدانية في الجزائر، وفي الدراسة المقارنة التي تطلبت مقارنة القوائم المالية لبنوك في دول اخرى تمثلت في المغرب، الاردن، فرنسا، وبريطانيا.

وبخصوص الدراسة الميدانية فكان توزيع الاستبيان على البنوك مركزا على ثلاث ولايات اعلى نسبة في الجزائر العاصمة وتليها الجلفة ثم الاغواط وبعض الولايات كانت النسبة فيها قليلة.

سابعا: مصادر البيانات والمعلومات:

في القسم النظري الذي اساسه المعلومات من المراجع والابحاث والدراسات السابقة اعتمدنا على المسح المكتبي حيث شمل على الكتب والدوريات الموجودة في مجموعة من مكتبات الجامعات الوطنية، وتم الاعتماد ايضا على الانترنت للاطلاع على احدث الكتب الالكترونية والاطروحات والمقالات، وهذا بهدف وصف التوحيد المحاسبي الدولي والمعايير المحاسبة الدولية، وكذا خصوصية القطاع المصرفي التي ادت الى الخصوصية في النظام المحاسبي البنكي.

وتم الاعتماد على التقارير الرسمية والاحصائيات لبنك الجزائر للحصول على بيانات للدراسة التحليلية للبيئة المحاسبية البنكية الجزائرية، وكذا التقارير الرسمية للجنة معايير الابلاغ المالي الدولية وبعض منظمات المحاسبة الدولية وهذا لتحري احدث التغييرات على المعايير الابلاغ المالي في وقت كتابة البحث.

وفي الدراسة المقارنة اعتمد على التقارير المالية السنوية لسنة 2018 للبنوك محل الدراسة ، وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات في الدراسة الميدانية.

ثامنا: المنهج المستخدم في الدراسة:

من اجل تحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأقسامه الثلاث الاسلوب التحليلي و الدراسة مقارنة واسلوب المسح بالعينة.

حيث اتبع الاسلوب التحليلي في دراسة لواقع بيئة المحاسبة البنكية الجزائرية حيث تم تحليل البيانات والاحصاءات والتقارير المنشورة من طرف بنك الجزائر.

واسلوب المقارنة بهدف مقارنة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية المتعلقة بالأدوات المالية، وكذا مقارنة مخرجات النظام المحاسبي البنكي في الجزائر اي القوائم المالية مع قوائم مالية للبنوك في الدول الاخرى.

بالإضافة لأسلوب المسح بالعينة اعتمادا على اداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، وقد تم تحليل نتائج الاستبيان باستعمال برنامج التحليل الاحصائي SPSS بهدف معرف اتجاه اراء افراد عينة الدراسة حول اهم معوقات التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

تاسعا: الدراسات السابقة:

ان السعي الدائم للتوحيد المحاسبي الدولي مع استمرار مشكلة التباين المحاسبي في مختلف البيئات المحاسبية في دول العالم، جعل الهيئات الدولية للمحاسبية في حالة تجديد مستمر للمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، وتمثل هذه نقطة مهمة للدراسة بالنسبة للباحثين في العالم، اذ تناولتها الدراسات في العالم من عدة جوانب سواء في الدول المتطورة او في الدول النامية، وقد حاولنا جمع اهم الدراسات في

مجال تطبيق معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية في القطاع المصرفي او في الاقتصاد ككل، الاجنبية و المحلية منها، ونقدم تلخيصا لأهمها فيما يلي:

❖ **الدراسات الاجنبية:**

- اردلان اسماعيل حامد، باسمة فالح النعيمي، مالك محمد توفيق، بعنوان: معوقات التحول من النظام المحاسبي الموحد الى معايير المحاسبة الدولية في قطاع المصارف في اقليم كوردستان/العراق (دراسة استطلاعية لآراء عينة من معدي القوائم المالية في المصارف ومراقبين في قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي/فرع اربيل)، مجلة قه لاي زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، العراق، المجلد04، العدد 04، 2019.

تهدف هذه الدراسة الى تحديد مدى الحاجة الى التحول من النظام المحاسبي الموحد الى المعايير المحاسبة الدولية في قطاع المصارف وتحديد اهم المعوقات التي تواجهها المصارف في عملية التحول، والوصول الى اهم الوسائل التي تساهم في تجاوز هذه المعوقات.

وقد وجدت اهم المعوقات هي المتعلقة بعدم التعاون بين البنك المركزي والجهات المنظمة والمعنية بمهنة المحاسبة والتدقيق، وكذا عدم تأهيل معدي القوائم المالية في المصارف ومراقبي الحسابات والمحاسبين العاملين في المصارف (من خلال قلة اقامة الدورات التدريبية حول تطبيق المعايير المحاسبة).

-Ishak Ramli, **The Relevant Value of Accounting Information on the Adoption of the IFRS in the Capital Market**: **Evidence in the Indonesian Banking Industry**, Selected Papers from the 6th International Conference on Governance, State-of-the-Art Theories and Empirical Evidence, published by Springer Nature, 07 December 2017, pp 107-125.

هدف هذه الدراسة تحديد ما اذا كانت المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية وصافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية) تؤثر على اسعار الاسهم، وايضا تحديد تأثير اعتماد معايير المحاسبة على زيادة جودة المعلومات حيث درست البيانات المالية واسعار الاسهم ل 23 بنكا مدرجا في سوق رأسمال الاندونيسي.

واظهرت النتيجة ان اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية زاد من جودة المعلومات المحاسبة في تقييم الشركات، حيث اصبحت معلومات القيمة الدفترية اكثر صلة بأسعار الاسهم.

– Julien Clavier, **Incidence du passage obligatoire aux normes comptables IAS / IFRS sur le risque d'instabilité bancaire**, THÈSE DOCTORAT EN SCIENCES DE GESTION, École doctorale LISIT – ED 491, UNIVERSITÉ DE BOURGOGNE, France, 2011.

تهدف هذه الدراسة الى تحديد العواقب لاعتماد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في المصارف، من حيث الاستقرار الاقتصادي، حيث اعتمدت في الدراسة التجريبية على عينة من البنوك الاوربية في محاولة لتحديد الاثر السلبي او الايجابي للاعتماد الالزامي للمعايير المحاسبة الدولية، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان البنوك حسنت كفاية رأسمال بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، بسبب انضباط السوق بشكل افضل في بيئة المعايير المحاسبية الدولية، وايضا بعض البنوك زادت من المعروض الائتماني ، وبشكل عام وصلت الدراسة الى ان هناك اثر ايجابي لاعتماد المعايير المحاسبية على استقرار البنوك، وهذا عكس الانتقادات الموجهة ضد المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، على خلفية الازمة العالمية.

❖ **الدراسات المحلية:**

– جرد نور الدين، بعنوان: تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي الجزائري، اطروحة دكتوراه علوم، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2019.

انطلقت هذه الدراسة بالإشكالية التالية: كيف يمكن تطوير بيئة المحاسبة في الجزائر لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؟

حيث بدأت بتشخيص لواقع البيئة المحاسبية في الجزائر وتحديد اهم العوامل والمحددات التي تحول دون تحقيق اهداف المحاسبة والنظام المحاسبي المالي، ومقارنة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية.

وتوصلت الدراسة لوجود محددات في الاقتصاد الجزائري و السوق المالي و النظام الجبائي. وتوصلت ايضا الى ان الاطار مفاهيمي الخاص بالنظام المحاسبي المالي مستوحى من مثيله الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، وان النظام المحاسبي المالي يحتوي على مجموعة من المعايير المحاسبية المأخوذة عن المعايير المحاسبية الدولية في نسختها الصادرة في زمن اعداد مشروع النظام المحاسبي المالي.

و في الاخير قدمت مجموعة من الاجراءات المقترحة لتطوير بيئة المحاسبة في الجزائر، واعطائها ابعاد جديدة للقياس والافصاح وفق تطلعات مختلف المستخدمين وعلى راسهم المستثمرين الاجانب.

- **زعيم باهية، بعنوان: واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول–**، اطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

انطلقت الدراسة من الاشكالية التالية: ما مدى جاهزية البيئة المحاسبية في الجزائر لتطبيق القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي؟

حيث ركزت على تشخيص المعوقات التي تواجه تطبيقه والبحث عن حلول عملية لمعالجة مشكل القياس وفق القيمة العادلة وتفعيل السوق المالي. واعتمدت على المقارنة لواقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية لمجموعة من الدول مع الجزائر، وكذا دراسة ميدانية معتمدة على الاستبيان حيث وزع على الاطراف الفاعلة في المجال المحاسبي في الجزائر.

وتوصلت الى ان الممارسات المحاسبية في الجزائر بحاجة ماسة لنموذج القيمة العادلة، وهناك معوقات كثيرة – معوقات متعلقة بالمهنيين، معوقات متعلقة بالقوانين، معوقات متعلقة بالسوق المالي، معوقات متعلقة بالمؤسسات– تحد من تطبيق القيمة العادلة، وان نجاح تطبيقه مرهون بتوفير البيئة المحاسبية اللازمة لذلك وبتفعيل دور اسواق المال في الحياة الاقتصادية بصفة خاصة.

- **محمد طيفور امينة، بعنوان: الدراسة المحاسبية وحدود الافصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل (IAS/IFRS) حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه ل م د ، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2017.

انطلقت هذه الدراسة من الاشكالية: ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في الافصاح عن المعلومات والسياسات والطرق المحاسبية في البيانات المالية للبنوك وشركات التامين في اطار IAS/IFRS؟ وما مدى التزام البنوك وشركات التامين في الافصاح عن المعلومات حسب ال SCF؟

وللإجابة على الاشكالية قامت بدراسة ميدانية في بنك الخليج الجزائر والشركة المركزية لإعادة التامين. وتوصلت الى نتائج اهمها: ان البنك محل الدراسة قام بالافصاح وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وكذا معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، عكس شركة التامين التي لم تفصح عن الملاحق حسب النظام المحاسبي المالي، ولم تطبق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

- **بن فرج زوينة، بعنوان: المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

انطلقت الدراسة من الاشكالية التالية: ماهي تحديات تطبيق المخطط المحاسبي البنكي وسبل مواجهتها بالاستناد الى المرجعية النظرية وبمراعاة التحولات المحلية والدولية؟

تهدف الدراسة الى معرفة الاسس النظرية للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري، وذلك من خلال التعرض للأسس المتعارف عليها دوليا في تصميم الانظمة المحاسبية للبنوك التجارية، وتهدف ايضا الى تحديد مدى كفاية ومناسبة الافصاح في البنوك التجارية الجزائرية للتغيرات المحلية والدولية وتمشيه مع معايير الافصاح الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية. واعتمدت على الاستبيان وزع على مديريات العامة للمحاسبة في البنوك التجارية العمومية الجزائرية الخمسة.

وتوصلت الى ان تطبيق الاتجاهات العالمية للإفصاح بالبنوك التجارية الجزائرية ذو مزايا كثيرة، الا ان تطبيقها يواجه العديد من الصعوبات والتحديات.

- **حمزة عرابي، بعنوان: المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، رسالة دكتوراه علوم، تخصص تسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2013.

انطلقت الدراسة من الاشكالية التالية: ما مدى توافق البيئة الجزائرية مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبية الدولية؟

حيث تهدف الى معرفة مدى توافق البيئة الجزائرية مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وكذا معرفة درجة تأييد ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي، ومعرفة الفوائد المتوقعة والمعوقات التي تحد من التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.

وتوصلت الى نتائج اهمها ان البيئة الجزائرية لا تتوافق عموما مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبة الدولية، ووجدت انه هناك عدة فوائد متوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وعدة معوقات تواجه تطبيقه اهمها عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، صغر حجم السوق المالي، وقصر فترة تأهيل ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر.

- **دادة دليلة، بعنوان: الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري –2010–)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

انطلقت هذه الدراسة من الاشكالية التالية: ما مدى توافق اعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الافصاح المحاسبي؟

وللإجابة على الاشكالية تم دراسة حالة للتقرير السنوي سنة 2010 لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA، وتوصلت الى ان هناك ما تقيد به البنك من متطلبات الافصاح المحاسبي للمعايير المحاسبة الدولية، وهناك نقائص عديدة لابد من تصحيح بعضها والالتزام بالبعض الاخر بما يعطي مصداقية وشفافية اكثر للقوائم المالية للبنوك الجزائرية.

❖ **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

بالنسبة لدراسة (Ishak Ramli، 2017) ودراسة (Julien Clavier، 2011)، فقد تناولتا تأثير تطبيق المعايير المحاسبية والابلاغ المالي على المصارف، و وتصلوا الى ان الاثر كان ايجابيا على كل من العينيتين من البنوك في الدراستين الا ان انهما درسا تأثيرها على دول متطورة فالدراسة الاولى استخدمت عينة من البنوك في اندونسيا، واما الثانية فكانت عينتها من البنوك الاوربية.

اما بالنسبة للدراسة الثالثة من الدراسات الاجنبية (اردلان اسماعيل حامد، 2019) فقد استخدمت عينة من البنوك في دولة نامية وهي العراق، ودرستها من خلال معوقات التحول الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، يعني ان هناك تشابه مع هذه الدراسة الى حد ما الا ان دراستنا تتطرق الى عدة انواع من المعوقات و ايضا تدرس البيئة المحاسبية الجزائرية.

وبالنظر الى الدراسات المحلية نجد ان هناك دراسات تتطرق لمحاولة تطبيق المعايير المحاسبية في البيئة المحاسبية الجزائرية، من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي scf، وهي دراسة (حمزة عرابي، 2013) ودراسة (زعيم باهية، 2018) ودراسة (جرد نور الدين، 2019)، حيث تناولوا جانب تأثير المعايير على البيئة المحاسبية الجزائرية في كل القطاعات، ودراستنا تركز على القطاع المصرفي. الا انها تتشابه مع دراسة زعيم باهية من حيث ان المتغير المستقل في الدراسة الميدانية يتمثل في المعوقات في البيئة المحاسبية الجزائرية.

والدراسات المحلية التي عالجت تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع المصرفي الجزائري اي دراسة (دادة دليلة، 2010) و دراسة (بن فرج زوينة، 2014) و(محمد طيفور امينة، 2017)، نجد انها كلها عالجت مجال الافصاح المحاسبي في البنوك الجزائرية، لذلك تتفرد هذه الدراسة بانها تعالج النظام المحاسبي البنكي في الجزائر من ناحية القياس والافصاح وكذا ربطها مع تأثير معوقات في البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر على محاولة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية (مع التركيز على المعايير الخاصة بالأدوات المالية).

عاشرا: هيكل الدراسة:

من اجل تحقيق اهداف الدراسة والاجابة على الفرضيات المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة الى خمسة فصول متكاملة فيما بينها، حيث تناول الفصل الاول معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وتاريخها من ظهور الحاجة الى التوحيد المحاسبي الدولي والهيئات الداعمة والساعية لتحقيق التوافق المحاسبي، مع التركيز على اهم مسببات التباين المحاسبي الدولي في مختلف البيئات الدولية، وانتهاء بعرض لمختلف معايير المحاسبة الدولية السارية المفعول ومعايير الابلاغ المالي الدولية وذلك بشرح مختصر لمتطلباتها.

والفصل الثاني تناول البنوك وخصوصية هذا القطاع وما يميزه عن باقي القطاعات المكونة للاقتصاد، الذي اوجب محاسبة خاصة وبالتالي نظام محاسبي بنكي خاص، حيث انتهى بشرح النظام المحاسبي للبنوك وصولا الى مخرجاته من قوائم مالية بنكية وذلك حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

وخصص الفصل الثالث لدراسة خصائص البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر، فقد تم تقسيمها الى بيئات فرعية مثل البيئة المالية ومكوناتها من نظام مصرفي وسوق مالي وتحرير مالي، والبيئة الاقتصادية والتعليمية والثقافية وكذا بيئة المهنية للمحاسبة في الجزائر، وصولا الى الاطار القانوني للمحاسبة البنكية في الجزائر ضمن النظام المحاسبي المالي scf.

واما الفصل الرابع فقد وضع لتقييم النظام المحاسبي البنكي في الجزائر عن طريق مقارنته مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، بدءا بالقياس المحاسبي عن طريق مقارنة النظام 09-08 المخصص لمحاسبة الادوات المالية مع معايير المحاسبة الدولية، ثم الافصاح المحاسبي عن طريق مقارنة القوائم المالية لبنوك جزائرية مع قوائم مالية لبنوك في دول اخرى، حيث تم التركيز على معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الخاصة بالأدوات المالية ومعايير الخاصة بالإفصاح للقوائم المالية.

والفصل الخامس والاخير خصص للدراسة الميدانية وذلك للإجابة على الفرضيات وتحديد مدى موافقة افراد العينة المدروسة على الحلول المقترحة بهدف تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في القوائم المالية للبنوك الجزائرية، وكذا معرفة تأثير المعوقات في البيئة المحاسبية البنكية الجزائرية على هذه الحلول كمحاولة لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

الفصل الأول: مدخل نظري لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

تمهيد:

كان ظهور المحاسبة كوسيلة لتنظيم البيانات والمعلومات المحاسبية ومعالجتها وعرضها بالشكل الملائم الذي يوافق احتياجات المستخدمين على اختلاف انواعهم، ومع انتشار العولمة والتطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصال وتزايد اتساع اسواق المال وتخطي المعاملات للمجالين المحلي والاقليمي، ظهر ما يسمى بالشركات العابرة للقارات حيث شهد العالم توسع لشركات عملاقة عبر الحدود ليشمل العديد من الدول، بحثا عن الاسواق الاستثمارية والاستهلاكية، وقد واجهت هذه الشركات مشكلة في اختلاف الطرق المحاسبية في كل دولة، مما جعل المحاسبة تواجه ضغطا لوجوب تقديمها قوائم مالية تسهل المقارنة وتقلل من الفوارق في طرق التقييم والقياس من دولة الى اخرى.

ولهذا سعت بعض الهيئات و المنظمات المحاسبية العالمية مثل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، والاتحاد الدولي للمحاسبين لإيجاد حل لمشكلة التباين المحاسبي، عن طريق وضع اسس محاسبية موحدة لتنظيم العمليات وكيفية المحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية، وقد ادت تلك الجهود الى ظهور ما يعرف بالمعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية.

و لمعرفة اسباب استحداث هذه المعايير والهيئات الداعمة والمصدرة لها، بهدف الوصول الى متطلباتها و المبادئ التي تنادي بها، خصصنا هذا الفصل لدراستها وقسمناه الى ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الاول**: ماهية التوافق المحاسبي الدولي؛
- **المبحث الثاني**: الهيئات الداعمة للتوافق المحاسبي الدولي؛
- **المبحث الثالث**: تحليل المعيار المحاسبي ومعيار الابلاغ المالي الدولي.

المبحث الاول: ماهية التوافق المحاسبي الدولي

نظرا لانفتاح الاقتصاد العالمي وتطور الاسواق العالمية وانتشار الشركات المتعددة الجنسية، ادى هذا الى زيادة الطلب على تقارير مالية موحدة مما زاد الضغط على مهنة المحاسبة، وهكذا فان الهدف من هذا المبحث هو تحديد مفهوم التوافق المحاسبي و تسليط الضوء على محدداته و ايضا الفوائد المرجوة من تطبيقه.

المطلب الاول :ظهور الحاجة الى التوافق المحاسبي

ان اتساع قاعدة مستخدمي القوائم المالية وكذا تنوع جنسياتهم الناتج عن الانتشار الواسع والسريع للشركات المتعددة الجنسيات والنمو الكبير للتجارة الدولية، اوجب وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي حدود الدول وتكون مقروءة و مفهومة و مفيدة لهؤلاء المستخدمين .ولكي يتحقق هذا كان لابد من محاولة التنسيق بين اسس اعداد القوائم المالية، من هذا جاءت فكرة التوافق المحاسبي الدولي حيث قامت العديد من المنظمات و الهيئات الاقليمية و الدولية بمحاولات عديدة لتقليل الاختلافات المحاسبية[1].

بالرغم من ان السبب الرئيسي لظهور فكرة التوافق هو الشركات المتعددة الجنسيات وانتشارها إلا ان "اول من قام بمحاولة للتنسيق المحاسبي كان قبل الحرب العالمية الثانية منذ 1953، عندما قامت منظمة **OECD** (Organisation for Economic Co-operation and Development) بنشر حسابات قومية لكل الدول الاعضاء فيها على اساس موحد، وفي نفس الوقت قامت الامم المتحدة بوضع نظام معياري خاص بها يمكنها من عمل نظام لحسابات الدخل القومية يمكنها من اجراء المقارنات بين تلك الحسابات بين الدول الاعضاء، في عام 1956 دمج النظامين في نظام واحد كما قامت الامم المتحدة كذلك بتقديم دليل استخدام للمحاسبة الحكومية[2]".

كانت هذه بدايات التوجه الى التوافق الوحيد المحاسبي ولكن بعدها تطورت افكار التوحيد بزيادة الحاجة الى معلومات محاسبية تسهل لمستخدمي القوائم المالية المقارنة بين الشركات حيث ظهرت مصطلحات جديدة مثل الاتساق المحاسبي و المعايرة و التوافق والتي لها علاقة متداخلة ومتبادلة فيما بينها ،لذلك سوف نتطرق لهذه المفاهيم و ايضاح الفرق بينها.

[1] محمد مبروك ابو زيد ، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ،ايتراك للطباعة و النشر، القاهرة ، 2005، ص:265.
[2] **نفس المرجع** ، ص :266.

الفرع الاول: مفهوم التوافق المحاسبي

عند ذكر التوافق المحاسبي يتبادر الى ذهننا مجموعة من المفاهيم المتداخلة في المعنى هي التوافق و التوحيد المحاسبي و التماثل المحاسبي والمعايرة و لأجل فهم التوافق بشكل جيد يجب تحديد نقاط الاختلاف بينه وبين هذه المفاهيم.

اولا: التوحيد المحاسبي (التماثل)

ان كلمة التماثل تعني التطابق التام بين شيئين ،ولقد جاء في اللغة "اتحد الشيئان او الاشياء صارت شيئا واحدا[1]" اي وحد المتعدد اي صيره واحدا، أما محاسبيا فان التوحيد يعني التماثل في المبادئ والسياسات المحاسبية، وتعرفه جمعية المحاسبين الامريكية بأنه "الثبات في التبويب و المصطلحات وكذلك الثبات في القياس[2] ". يعني انه في التوحيد المحاسبي لا مجال للاختلاف و التباين مهما كان صغيرا.

ثانيا: المعايرة

المعايرة هي استخدام المعيار و المعيار هو " نموذج يوضع ليقاس على ضوئه وزن الشيء او طوله او درجة جودته، اما في المحاسبة فهو بمثابة المرشد الاساسي لقياس العمليات و الاحداث[3]"، وهو مثابة قانون او "قاعدة عامة تؤدي الى توجيه و ترشيد الممارسات العملية في المحاسبة[4] ".

ثالثا: التوافق

يمكن القول ان التوافق هو" محاولة تقليل الاختلافات او التباين في الممارسات المحاسبية بهدف مساعدة المستثمرين، سواء كان على مستوى محلي او دولي ذلك لتسهيل تحليل ومقارنة تقارير الموقف و الاداء المالي للشركات[5]".

---

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر،2008، ص:1016.

[2] محمد مبروك ابو زيد ، **مرجع سابق** ، ص:267.

[3] داشير مليكة ، **التوافق المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية في معالجة التثبيتات (دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)**،اطروحة دكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، جامعة البليدة 02،الجزائر،2016،ص:32.

[4] عكوش محمد امين، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر،2011، ص:07.

[5] امين السيد احمد لطفي ،**نظرية المحاسبة** ، الدار الجامعية الاسكندرية، 2006، ص:364.

كما عرف التوافق بأنه "عملية تقليل الفوارق في تطبيقات التقارير المالية فيما بين الدول ، مما يؤدي الى زيادة امكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وذلك لزيادة عالمية الاسواق المالية [1]".

من هذه التعاريف نستنتج ان الفرق بين التوحيد و التوافق هو في ان التوافق هو محاولة تقليل الفوارق الى اقصى حد ممكن اما التوحيد هو الوصول الى التماثل التام بحيث لا وجود للفروق في السياسات المحاسبية ، ونستطيع القول ان كل من التوافق والمعايرة خطوتين من مسار واحد ينتهي بالتوحيد. و هو ما وضحه امين السيد لطفي في المخطط التالي.

الشكل رقم (1-1):العلاقة بين التوافق و المعايير و التوحيد

المصدر: امين السيد احمد لطفي ،**نظرية المحاسبة** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص:365.

وهكذا فان مسار التوحيد يبدأ بالمقارنة لتحديد نقاط الاختلاف في الطرق والسياسات المحاسبية سواء على المستوى المحلي او العالمي، فالسعي الى التقليل من هذه الاختلافات او انقاصها لنصل الى التوافق، بعد تقليل الفروقات توضع معايير للاستناد اليها في القياس المحاسبي وهذا كله بهدف تحقيق التوحيد المحاسبي ، وعند التمعن في معاني التوافق و التوحيد فإننا نجد ان التوافق اكثر واقعية من التوحيد لأنه مهما كانت محاولات التقليل من الفروقات فلا يمكن القضاء عليها بشكل كامل وهذا للاختلافات العديدة من دولة الى اخرى في السياسات و المبادئ و الثقافات مما يؤثر بشدة على المحاسبة وطرق القياس و التصنيف ...الخ . سياتي شرح هذا في المطلب التالي.

[1] بكطاش فتيحة ، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011، ص:57.

المطلب الثاني : اساس الاختلاف المحاسبي الدولي

كما ظهر لنا سابقا فان الوصول الى التوحيد المحاسبي بشكل تام هو امر مستحيل ويتحقق بصعوبة في المستوى المحلى فما بالك اذا كان على نطاق دولي، وهذا عائد للاختلافات في البيئة المحاسبية من دولة لأخرى، "وتعرف البيئة بأنها مجموعة العوامل التي لها تأثير على مدى نجاح النشاطات في تحقيق الاهداف المحددة والتي تخرج عن نطاق الرقابة عليها [1]"، وبالنسبة للمحاسبة فان العوامل التي تؤثر فيها عديدة (اقتصادية وقانونية واجتماعية ..الخ) ، وبسبب اختلاف هذه العوامل من دولة الى اخرى لان للمحاسبة صلة وطيدة بالبيئة المحيطة بها، فان وجود التباين المحاسبي واقع معاش يجب على المنظمات المهنية المحاسبية العالمية تقبله والسعي الى التقليل منه .ومن هذه العوامل :

الفرع الاول: العامل الاقتصادي

من دراسة المحاسبة وتطورها عبر التاريخ فإننا نجدها قد" عبرت مراحل امساك الدفاتر ومحاسبة الشركات والمحاسبة الحكومية ومحاسبة التكلفة والمحاسبة الادارية ،ولقد تحركت خلال العقد الماضي تجاه المحاسبة الاجتماعية ،ان كافة تلك المراحل قد جاءت بشكل كبير كمحصلة للبيئة الاقتصادية و الاجتماعية المتغيرة[2]".

لذلك يمكن اعتبار درجة التطور الاقتصادي من العوامل الهامة التي لها تأثير سواء كان مباشرا او غير مباشر على النظام المحاسبي لأي دولة. يعني انه كلما زادت درجة النمو الاقتصادي زاد حجم وعدد النشاطات و الشركات الاقتصادية، وبالتالي فان المحاسبة يجب ان تتطور لمسايرة الاحتياجات الجديدة لمتخذي القرار[3].

الفرع الثاني: النظام السياسي

"بالرغم من ان المحاسبة ومنذ القدم اعتبرت موضوعا غير سياسي، كالعلوم الاخرى مثل الرياضيات، إلا ان هذه النظرة تغيرت في الوقت الحديث وأصبحت عملية تطبيق المعايير المحاسبية الوطنية عملية سياسية وبقرار سياسي في اغلب دول العالم[4]"، ويمكننا تلخيص تأثير النظام

---

[1] سعود جايد العامري ، **المحاسبة الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، عمان ، 2010،ص:43.

[2] امين السيد احمد لطفي، **مرجع سابق**،ص:17.

[3] محمد مبروك ابو زيد ، **مرجع سابق**، ص ص:151-152.(بتصرف).

[4] حمزة العرابي ، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2013،ص: 22.

السياسي على المحاسبة في عدة نقاط حيث ان درجة الديمقراطية في هذا النظام يعني انه كلما كان النظام دكتاتوريا فانه لا يمكن فيه تطوير مهنة المحاسبة بشكل يبرز فيه مبدأ الافصاح الكامل والعادل.

وأيضا قد تتبنى دولة ما نظاما محاسبيا لدولة اخرى فقط بسبب الروابط السياسية القوية بين تلك الدول حتى ولو كانت تختلف عنها في البيئة المحاسبية .وكما هو واضح هناك تأثير كبير للاستعمار في نقل السياسة المحاسبية التي يتبعها للدول المستعمرة[1].

ومنه يمكن القول ان للنظم السياسية تأثيرا كبيرا على السياسات المحاسبية المتبعة وبالتالي فان اختلاف هذه النظم يشكل عائقا امام التوحيد المحاسبي.

الفرع الثالث: النظام القانوني

لا يمكن ان يختلف اثنان على ان اهم مؤثر على المحاسبة هو النظام القانوني هذا اذا لم يكن هو الوحيد وراء استخدام المحاسبة بالأساس ، وبالأخص القانون الضريبي حيث تلزم هذه القوانين الشركات بطرق وتقارير محاسبية معينة عند اعدادها لقوائمها المالية [2].

وفي حالة محاولة اي دولة تحقيق التوافق فانه يلزم عليها تغييرات في التشريعات والقوانين وهذا مالا تريد فعله اغلب الحكومات، لذلك كانت بعض المنشآت تقوم بإعداد مجموعتين منفصلتين من التقارير المالية واحدة من اجل تلبية الاحتياجات القانونية المحلية و اخرى معدة على اساس المعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها[3]، لهذا نجد ان اهم عائق امام التوحيد المحاسبي هو التشريعات القانونية وخصوصا في الدول الفرنكفونية .

[1] محمد مبروك ابو زيد ، **مرجع سابق** ،ص ص:161-162.(بتصرف)

[2] **نفس المرجع**، ص:163.(بتصرف).

[3] امين السيد لطفي ، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2004، ص ص:382-383.

الفرع الرابع: تطور المنظمات المحاسبية

بناء على حجم وعمر المحاسبة المهنية يتغير وتظهر الاختلافات المحاسبية بين الدول ، وايضا مدى قوة و تأثير المنظمات المهنية بالدولة له تأثير كبير على تطور المحاسبة[1]،" فبعض الدول خاصة النامية والتي تفتقد لوجود مثل تلك الهيئة يكون من الصعوبة بمكان ان يتم المضي قدما في عملية التوافق الدولي باستثناء التقدم البطيء، وهذا لابد من النظر اليه على انه من عوائق التوافق[2]"، ونجد العكس في الدول المتطورة التي يغلب فيها القطاع الخاص التي يوجد فيها عدد كبير من حملة الاسهم حيث يسعى فيها هؤلاء المستخدمون للحصول على صورة صادقة وعادلة عن الشركات التي لهم مصالح بها، مما يؤدي بالمنظمات المهنية المحاسبية بالتنافس لاستقطاب الشركات هذا جعل من المحاسبة في هذه الدول في تطور سريع وتحسن مستمر[3]، اذا فالمنظمات المهنية تشكل عائقا او وسيلة للتوافق المحاسبي وهذا يكون حسب تطور او تخلف الدولة اقتصاديا

الفرع الخامس: الاختلافات البيئة الثقافية بين الدول:

ان من بين اهم محددات الاختلاف بين الانظمة المحاسبية الدولية الاختلاف في محيط الثقافي و الاجتماعي و القيم اللذان يحكمان الممارسة المحاسبية وبالأخص [4]:

- مستوى التعليم و التكوين المحاسبي ، وكذا مكانة البحث العلمي التطبيقي (البيئة التعليمية)؛
- المستوى الثقافي للمجتمع؛
- وكذا العامل الديني .

سوف نتطرق لهذه العناصر فيما يلي :

اولا: **البيئة التعليمية**

ان اعتماد المناهج والبرامج التعليمة الحديثة في مجال المحاسبة وكذا كفاءة الاساتذة في الجامعات والمعاهد يؤدي بالتأكيد الى انتاج اطارات كفئة لدعم وتطوير المحاسبة لتتماشى مع

[1] محمد مبروك ابو زيد ، **مرجع سابق** ، ص:165.(بتصرف).

[2] امين السيد لطفي ، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية ، مرجع سابق**،ص:385.

[3] محمد مبروك ابو زيد، **مرجع سابق**، ص:166.

[4] علاوي لخضر، **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات**، الصفحات الزرقاء للنشر ، بويرة، 2012،ص:14.

مختلف المستجدات في الساحة الاقتصادية لذلك يمكننا القول ان البيئة التعليمية هي القاعدة الاساسية لتطوير مهنة المحاسبة[1] .

ثانيا: البيئة الثقافية

كما ذكرنا سابقا ان العوامل الاقتصادية و القانونية والمهنية تؤثر على الممارسات المحاسبية ، فإننا نقول الان ان الثقافة بنفسها تؤثر على كل تلك العوامل باعتبارها البحر الذي يسبح فيه القانون والاقتصاد والسلوك الفردي [2]، وقد برزت الثقافة كأحد اهم العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث قام Gray سنة 1988 باقتراح اربع ابعاد لقيم المحاسبة ترتبط بأبعاد القيم المجتمعية تتمثل فيم يلي:[3]

1. **السيطرة المهنية مقابل السيطرة القانونية:** تعكس تفضيل الاحكام الشخصية للمهنيين والتنظيم الذاتي للمهنة في مقابل الاحكام والمتطلبات القانونية وسيطرتها على تنظيم المهنة.
2. **التوحيد مقابل التنوع:** تعكس هذه القيمة تفضيل الزامية توحيد التطبيقات المحاسبية بين الشركات مقابل التنوع في الاستخدام طبقا لحالة كل شركة.
3. **التحفظ مقابل التفاؤل:** وهذه القيمة تعكس افضلية المدخل الحذر في القياس والعرض الذي يساعد في تجنب وضع عدم التأكد الذي يحيط بالأحداث المستقبلية في مقابل المدخل المتفائل كمدخل حساب المخاطر ومدخل عدم التدخل الحكومي.
4. **السرية مقابل الشفافية:** تعكس السرية تفضيل فئة ضيقة من الذين تربطهم علاقة بإدارة وتمويل الشركة عند الافصاح عن المعلومات، في مقابل ذلك يتميز طابع الشفافية بالوضوح وتقديم الافصاح بشكل اكثر عمومية، كما ان درجة السرية السائدة في المجتمع تؤثر بشكل مباشر على درجة الافصاح في القوائم المالية المنشورة.

---

[1] حمزة العرابي ،**مرجع سابق**،،ص: 18.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 17.

[3] جرد نور الدين، **تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي الجزائري**، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2019، ص:18.

ثالثا: القيم الدينية

تظهر اختلافات كثيرة في النظم الاقتصادية بين الدول الاسلامية والدول الاخرى ، وهذا دليل على التأثير الكبير للمعتقدات الدينية في تحديد الممارسات المحاسبية ،" فتحريم الربا مثلا له تأثير واضح على تحقيق التوافق الدولي في الاجراءات المحاسبية ، ومع ذلك فان عملية تحقيق التوافق الدولي مستمرة في تبني معايير محاسبية غربية تقوم على اخذ الربا في حسبانها[1]". ومنه تعد الاختلافات الدينية من اهم العوائق للتوحيد المحاسبي الدولي.

اضافة يمكن اعتبار اللغة عائقا من عوائق المحاسبة إلا انها من العوائق التي يمكن التغلب عليها بالترجمة والنشر بلغات مختلفة، وللعلم فان هناك العديد من العوائق الاخرى منها ما يمكن التغلب عليه والوصول الى التوافق المحاسبي كاللغة ومنها ما يصعب ذلك، وقد ذكرنا اهمها وأكثرها تأثيرا في المحاسبة.

وبشكل عام يمكن القول ان المشكلة الاساسية هي في ان كل الدول لها بيئة اجتماعية و ثقافية واقتصادية و .. مختلفة وانه من الصعب الحكم على قرب او بعد الوصول الى التوافق الدولي ، وينبغي المضي في السعي الى تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في كل من هذه البيئات المختلفة [2]، وهذا للفوائد و لمصالح المستثمرين التي يحققها لذلك سوف نتطرق لمميزات التوافق في المطلب التالي .

المطلب الثالث : مميزات التوافق المحاسبي

لم يكن السعي الحثيث للتوافق المحاسبي و التوحيد من المنظمات المحاسبية العالمية من فراغ و انما للفوائد العديدة التي يوفرها للاقتصاد سواء على مستوى كل دولة او للاقتصاد العالمي ككل، ونلحظ ان التوافق المحاسبي يعود بالنفع للشركات المتعددة الجنسية و ايضا للحكومات بتحسين اقتصادها الداخلي، لذلك سوف نقسم مميزات التوافق من حيث الجهة المستفيدة منه.

هناك مميزات للتوافق المحاسبي تستفيد منها الشركات المتعددة الجنسية منها:

- ✓ تسهيل المقارنة بين المعلومات المالية والذي من شانه القضاء على سوء الفهم السائد حول امكانية الاعتماد القوائم المالية الاجنبية وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار؛

[1] امين السيد لطفي ، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية** ، مرجع سابق ،ص:388.

[2] نفس المرجع ،ص:389.

- ✓ يوفر الوقت والمال التي تنفق لتوحيد المعلومات المالية المختلفة عندما يتطلب اكثر من مجموعة من التقارير[1]؛
- ✓ يمكن ان يسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم من خارج حدود الدولة؛
- ✓ تسهيل توحيد الفروع الاجنبية لنتائج اعمالها بقوائم موحدة وتبقى مشكلة توحيد العملة [2].

وهناك ايضا مميزات اخرى تستفيد منها الاقتصاد المحلي للدول [3]:

- ✓ يساهم في رفع مستوى مهنة المحاسبة في الدول حيث ان الدول التي فيها انظمة محاسبية ضعيفة سوف تحفز لتطوير محاسبتها حسب الانظمة المحاسبية الدولية؛
- ✓ تعزيز مستوى الكفاءة لأسواق رأسمال؛
- ✓ المساهمة في تسهيل تدفق رؤوس الاموال من خلال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

على الرغم من هذه المميزات التي تنتج من التوافق المحاسبي الا ان هناك مجموعة من الانتقادات التي وجهت له وهي[4]:

- ✓ ويقول البعض ان السعي الى التوحيد المحاسبي الدولي ما هو إلا استراتيجية خفية للشركات متعددة الجنسية لخدمة مصالحها الخاصة؛
- ✓ على مدى سنوات مضت تطورت اسواق راس المال الدولية دون توحيد للمحاسبة او اعتماد معايير محاسبية موحدة .

بالرغم من هذه الانتقادات التي وجهت للتوحيد المحاسبي إلا انها لم تثني الجهود المتواصلة لمحاولة تحقيق التوافق المحاسبي الدولي حيث هناك هيئات ومنظمات محاسبية عالمية داعمة للتوافق من خلال اصدار المعايير المحاسبية الدولية، و تحاول التسهيل على الدول تبني هذه المعايير من خلال تحسينها لملاءمة بيئاتها المختلفة ، لذلك سوف نخصص المبحث التالي لدراسة هذه الهيئات.

---

[1] Crystal Ayres, **19 Advantages and Disadvantages of Adopting IFRS**: https://connectusfund.org/6-advantages-and-disadvantages-of-adopting-ifrs 2019/07/17, 14:20 .

[2] بكطاش فتيحة ، **مرجع سابق**، ص:61.

[3] **نفس المرجع** ، ص:61.

[4] محمد راضي عبد الكاظم ، **مبررات التوافق مع المعايير المحاسبة الدولية في ظل التغيرات في البيئة العراقية** ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، المجلد 10، العدد01، العراق،2018، ص:183.

المبحث الثاني : الهيئات الداعمة للتوافق المحاسبي الدولي.

التوحيد المحاسبي للقوائم المالية في مختلف دول العالم اصبح ضرورة ملحة نتيجة الانفتاح الاقتصادي العالمي، حيث تسعى الشركات المتعددة الجنسيات لتحقيق التوافق المحاسبي، وقد كان للهيئات والمنظمات المحاسبية الداعمة للتوافق المحاسبي الدور الكبير في الوصول الى مستوى كبير من توافق المحاسبي في العالم الى يومنا هذا، لذلك خصصنا هذا المبحث لتسليط الضوء على هذه المنظمات وكيفية عملها، ولكن سنبدأه بشرح بسيط لمجهوداتها في السعي وراء تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

المطلب الاول : مجهودات التوافق المحاسبي الدولية

التوافق المحاسبي – كما رأينا سابقا – يعني محاولة توحيد السياسات المحاسبية المختلفة في دول العالم، "ولذلك فانه يجب الاخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الهيئات المحاسبة الوطنية ، ومراعاة خصوصية كل بيئة محاسبية في الاقطار الدولية المتنوعة ، وفي ظل وجود هذا التباين يتضح التحدي الذي تواجهه مهمة تحقيق التوحيد المحاسبي[1] ".

ولقد "بدا الاهتمام بالتوحيد منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي[2] "حيث بذلت مجهودات دولية حثيثة تسعى لتحقيق تناسق وتوافق محاسبي، ويظهر هذا من خلال تتالي انعقاد المؤتمرات ذات الطابع المحاسبي منذ حوالي اكثر من مئة عام، حيث كان اول مؤتمر سنة 1904م في مدينة سانت لويس الامريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونين الامريكية وتمحور موضوعه حول امكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول[3].

ولكن بعد هذا المؤتمر شهدت حركة التوافق المحاسبي ركودا دام اكثر من عشرين سنة حيث عقد المؤتمر الثاني عام 1926 م في امستردام وقد كان هذا الاخير بمثابة اعادة احياء فكرة التوحيد المحاسبي[4]، حيث تلاه المؤتمر الثالث عام 1929 م في نيويورك ، والرابع كان في لندن عام 1933 م وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية بالإضافة الى حضور 79 زائرا حيث مثلت 22 دولة منها دول من افريقيا [5].

---

[1] امين السيد لطفي ، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية** ، مرجع سابق، ص:389.

[2] حسن معمر محمد، سعد الساكني ، **معايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية**، مركز الكتاب الاكاديمي ،الطبعة الاولى ،عمان ، 2015،ص:38.

[3] **نفس المرجع** ، ص:39.(بتصرف).

[4] محمد عبد الحميد محمد عطية ، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2014،ص:15.(بتصرف).

[5] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر، الطبعة الاولى ،عمان،2008، ص:104.(بتصرف).

وبدا تزايد عدد المشاركين في هذه المؤتمرات نظرا لنجاحها في تحقيق تقدم واضح في التوافق المحاسبي، "حيث بلغ عدد المشاركين في المؤتمر الخامس 320 وفدا فضلا عن 250 مشاركا من باقي العالم ومنهم نسبة كبيرة من المانيا التي استضافت المؤتمر في عام 1938 م، وبعد الحرب العالمية الثانية صار عدد المشاركين في المؤتمر السادس الى 2510 عضوا وعدد الدول 212 دولة ، وبعد المؤتمر السابع تم تحديد الفترة الفاصلة بين كل مؤتمر و اخر خمس سنوات وبقيت الى يومنا هذا الذي عقد في امستردام عام 1957 م [1]"، وقد تتالت المؤتمرات حتى وصلت الى 20 مؤتمر، حيث عقد المؤتمر 18 في2010 بماليزيا وقد لاقى نجاحا كبيرا حيث حضره 6000 مندوب عن 134 دولة وكان موضوعه يتمحور حول دور المحاسبين في اضافة قيمة الى اداء المؤسسات[2] ، والمؤتمر الذي يليه عقد في روما سنه 2014 كان موضوعه حول الاتجاه المستقبلي لمهنة المحاسبة وقد حضره 4000 مندوب عن 100 دولة [3]، اما المؤتمر العشرين فقد اقيم سنه 2018 في استراليا يحمل عنوان التحديات العالمية حيث حضره 6000 مندوب عن 130 دولة [4]. ويمكن توضيح هذه المؤتمرات بالتفصيل في الجدول التالي :

الجدول رقم (1–1): اهم المؤتمرات المحاسبية الدولية.

رقم المؤتمر	سنة انعقاد المؤتمر	مكان انعقاد المؤتمر	موضوع المؤتمر	المشاركين في المؤتمر
1	1904	ميزوري بأمريكا	امكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول	83 عضو اما الحضور 360 اغلبهم امريكيين
2	1926	امستردام	--	ممثلين لكل دول اوربا بالإضافة الى امريكا وكندا وامريكا اللاتينية .
3	1929	نيويورك	قدمت فيه ثلاث ابحاث رئيسية :	

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **مرجع سابق**، ص:105.

[2] World Congress of Accountants 2010 Opens with Record Number of Delegates ,on line: https://www.ifac.org/news-events/2010-11/world-congress-accountants-2010-opens-record-number-delegates, viewed on the date:2019/07/12 at:09:30.

[3] Ana Gyorkos، All roads lead to Rome , https://www.agn.org//iagn/intl_private/docs/subscriptions/IAB543_web_nov2014.pdf , 13/07/2019 , 20:11.

[4] انظر الرابط : https://app.qwoted.com/opportunities/event-world-congress-of-accountants-2018 ، تم الاطلاع بتاريخ 2019/07/13 , 20:40.

			- الاستهلاك والمستثمر؛ - الاستهلاك واعادة التقويم ؛ - السنة التجارية والطبيعية .	
4	1933	لندن		49منظمة محاسبية و 79 زائرا وعدد الدول22 منها استراليا و نيوزيلندة وبعض الدول الافريقية.
5	1938	برلين		320وفدا و 250 مشاركا.
6	1952	لندن		2510 اعضاء حيث 169 من دول الكومنولث و22 من دول اخرى .
7	1957	امستردام	حددت فترة انعقاد المؤتمرات ب 5 سنوات بداية من هذا المؤتمر.	104 منظمة محاسبية من 40 دولة و 1650 زائرا.
8	1962	نيويورك	قدم فيه 45 بحثا	1627 عضوا امريكيين و2101 من دول اخرى وشارك فيه 83 منظمة تمثل 48دولة.
9	1967	باريس	--	--
10	1972	سدني باستراليا	تم انشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC	4347 مندوبا من 59 دولة .
11	1977	ميونخ المانيا	--	مندوبون عن اكثر من مئة دولة .
12	1982	المكسيك	---	---
13	1987	طوكيو	---	---
14	1992	الولايات المتحدة	دور المحاسبين في اقتصاد شامل	106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره 2600مندوبا حيث شهد المشاركة العربية (لبنان ، سوريا، الكويت مصر السعودية)
15	1997	المكسيك	--	--

16	2002	هونغ كونغ	نـوقش حـوالي 90 عنـوانا منهـا الشـمولية واخلاقيـات المهنـة واثـر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة .	--
17	2006	اسطنبول	تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي .و مساهمة المحاسبة في تطوير الامم واستقرار اساق راس المال و دور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات .	
18	2010	ماليزيا	تطوير دور المحاسبة في اضافة قيمة الى اداء المؤسسات .	6000 مندوب عن 134 دولة.
19	2014	روما	الاتجاه المستقبلي لمهنة المحاسبة .	4000 مندوب عن اكثر من 100 دولة .
20	2018	استراليا	التحديات العالمية	6000 مندوب عن 130 دولة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابقة والمراجع التالية :

- علاوي لخضر ، **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات** ، مرجع سابق ، ص:22.
- محمد عبد الحميد محمد عطية ، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية** ، مرجع سابق ، ص:16.
- حسين القاضي ، مأمون حمدان ، **المحاسبة الدولية و معاييرها** ، مرجع سابق ، ص:105.

انعقد 20 مؤتمرا تتالت على مدى 114 سنة اذ كان اولها في 1904 م و اخرها في 2018 م ومازالت المؤتمرات مستمرة مادامت الحاجة للتوحيد ولتحسين مهنة المحاسبة قائمة اذ سينعقد المؤتمر التالي بمومباي بالهند في نوفمبر سنة2022[1]، ونجد انه قد تزايد عدد المشاركين فيه من حيث عدد الاعضاء والهيئات المحاسبية او من حيث عدد الدول . وظهرت المشاركة الافريقية في المؤتمر الرابع في لندن و الحضور العربي كان متأخرا في 1992 م في المؤتمر الرابع عشر .و ما هذا إلا دليل على الجهود المبذولة لهدف تحقيق التوافق المحاسبي، "وكان هذا نتيجة الضغط من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين و مستثمرين و دائنين و نقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية و جمعيات حكومية و اجهزة حكومية،

[1]World Congress of Accountants 2022, on line: http://www.fia.org.fj/Media/Events/World-Congress-of-Accountants-2022. viewed on the date:2021/05/29 at:01:38.

وقد تولدت عن هذه المؤتمرات تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية واهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية و الاتحاد الدولي للمحاسبين ولجنة ممارسة التدقيق[1] ".

المطلب الثاني : الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants) عام 1977 م وهو يضم ما يفوق مليوني محاسب من مختلف دول العالم ويتمثل هدف هذا الاتحاد في تطوير مهنة المحاسبة على المستوى الدولي، وذلك من خلال انشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها [2]، حيث كانت المعايير التي اصدرها[3] :

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد؛
- معايير دولية لرقابة الجودة ؛
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة ؛
- معايير التأهيل الدولية؛
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام .

وهذا الاتحاد هو منظمة عالمية بعضوية 180 منظمة مهنية محاسبية من 135 دولة ، حيث يتمثل اعضائها من 3 ملايين محاسب محترف في جميع انحاء العالم[4]، يتمثل دورهم في وضع سياسة الاتحاد و الاشراف على عملياته من خلال الاجتماع مرتين في السنة [5].

يتم تنفيذ برنامج عمل الاتحاد من قبل اللجان التالية :

---

[1] حسين القاضي ، مامون حمدان، **مرجع سابق** ، ص:106.

[2] وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية الدولية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013،ص:20.

[3] حسين القاضي ، مامون حمدان، **مرجع سابق** ، ص:110.

[4] Who we are, on line: https://www.ifac.org/who-we-are/membership, viewed on the date:2021/08/07 at:23:38.

[5] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة** ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2013،ص:18.

الفرع الاول: لجنة التعليم

تضع معايير التعليم والتدريب التأهيل اللازم لمزاولة التدقيق بالإضافة الى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على ان تخضع بيانات اللجنة لموافقة المجلس[1].

الفرع الثاني: لجنة السلوك المهني

تضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الاعضاء بموافقة مجلس الاتحاد[2].

الفرع الثالث: لجنة المحاسبة الادارية

وتعمل على تطوير المحاسبة المالية و الادارية عبر ايجاد البيئة التي تزيد مستوى كفاءة المحاسبين الاداريين في المجتمع بصورة عامة ولها ان تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد[3].

الفرع الرابع: لجنة القطاع العام

ويتمثل دورها في وضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الادارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية بما في ذلك[4]:

- وضع معايير المحاسبة والمراجعة وتعزيز قبولها الطوعي؛
- وضع البرامج لتشجيع البحث والتعليم؛
- تشجيع و تسهيل تبادل المعلومات بين المنظمات الاعضاء و الجهات الاخرى المهتمة.

الاتحاد الدولي للمحاسبين كان نتاج المؤتمرات المحاسبية الدولية التي ذكرناها سابقا و من الواضح ان دوره مهم في ارساء دعائم التوحيد المحاسبي، حيث تخصص في اصدار المعايير المهنية ومعايير التدقيق، غير ان هناك منظمات محاسبية دولية اخرى لها نفس الغرض من اهمها مجلس معايير

[1] علاوي لخضر، **مرجع سابق** ،ص:25.

[2] حسين القاضي ، مامون حمدان، **مرجع سابق** ، ص:111.

[3] مصطفى عوادي، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية**، اطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، الجزائر، 2014، ص:49.

[4] **نفس المرجع** ، ص:49.

المحاسبية (IASB) و لجنة معايير المحاسبة (IASC)، ولذلك خصصنا المطلب التالي لفهم اهدافهما والدور الذي قدمتاه للمحاسبة و ايضا الفرق بينهما.

المطلب الثالث : مجلس معايير المحاسبية (IASB)

في المؤتمر المحاسبي العالمي العاشر في مدينة سدني الاسترالية –كما ذكرنا سابقا – تم اقتراح فكرة لجنة مهمتها اعداد معايير محاسبية موحدة لأول مرة من قبل السير هنري بنسون من بريطانيا، وقامت هذه الاخيرة مع الولايات المتحدة و كندا بدراسة هذا المشروع، وانضم لهذه اللجنة استراليا، ألمانيا اليابان، هولندا والمكسيك، وتم الاتفاق على تكوين لجنة اطلق عليها اسم لجنة معايير المحاسبة الدولية (**IASC**) (International Accounting Standards Committee International) عام 1973م، حيث كان مركزها في لندن [1].

وقد كانت في بداياتها تتسم بضعف القبول الدولي لها و انتشارها المحدود نسبيا وهذا لعدة اسباب منها الخلل في اجراءات اصدار المعايير حيث كانت تستخدم بعض معايير مطبقة سابقا في بعض الدول مع اجراء تغييرات طفيفة عليها، و ايضا عدم استقلاليتها ومن اسباب ضعف انتشارها افتقارها لوجود جهة تنفيذية قادرة على الزام الشركات بتطبيق المعايير[2].

ورغم الصعوبات التي واجهت لجنة معايير المحاسبية الدولية من حيث تحقيق اتفاق دولي على المعايير الصادرة وتحقيق القبول لهذه المعايير و رغم عدم استقلالها ذاتيا إلا انها قدمت انجازا مهما، فمنذ تأسيسها وعلى مدى 27 عاما قدمت 41 معيار محاسبيا ولاقت القبول في معظم دول العالم، ومع هذا فان الطريقة التي كانت تصنع بها المعايير والتي يتم بها قبول تلك المعايير تكشف عن وجود ضعف لا يسمح بالقبول الكلي لمعايير المحاسبة الدولية IAS من قبل كافة الاطراف المهتمة [3].

لذلك في 2001 حل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (InternationalAccounting Standards Board) محل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والذي كان له هيكل جديد من جهات مشتركة وموارد مالية متزايدة كثيرا،" حيث يتلقى الدعم المالي من المؤسسات المحاسبية الكبرى و المؤسسات المالية الخاصة و الشركات الصناعية عبر العالم و البنوك المركزية وبنوك التنمية والمنظمات المهنية

---

[1] FREDERICK D.S. CHOI ,**INTERNATIONAL FINANCE AND ACCOUNTING HANDBOOK THIRD EDITION**, JOHN WILEY & SONS, INC, 2003, P: 479.

[2] حسن يوسف القاضي ، سمير معذى الريشاني ، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية عرض البيانات المالية** ، الجزء الاول، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص ص : 20-25.(بتصرف).

[3] **نفس المرجع** ، ص:41.

والعالمية الاخرى [1]"، ويصدر المجلس IASB معايير تقارير مالية دولية جديدة اختصارها IFRS، و ايضا ورثت جميع معايير المحاسبة الدولية ال 41 معيارا[2].

ويتمثل الهدف الاساسي لهذا المجلس في ان يطور مجموعة وحيدة من معايير المحاسبة العالمية عالية النوعية، ولتحقيق هذا الهدف يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية في التعاون الوثيق مع اصحاب المصالح حول العالم ، ومنهم المستثمرين و واضعي المعايير الوطنية و المنظمات و المدققين [3].

الفرع الاول: اهم الفروق بين مجلس معايير المحاسبة(IASB) و اللجنة (IASC)

يختلف مجلس معايير المحاسبة ولجنة معايير المحاسبة عدة نقاط جوهرية و بالأخص في اعضاء مجلس ادارته، "حيث يتعين على الامناء اختيار اعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية بحيث يشمل المجلس كمجموعة على افضل مزيج متاح من الخبرة التقنية وتنوع الخبرة في الاعمال التجارية والسوق الدولية بما في ذلك المدققون و المستخدمون و الأكاديميون والمنظمون الماليون[4] "، حيث نحدد اهم الفروق في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): الفرق بين مجلس معايير المحاسبة (IASB) ولجنة معايير المحاسبة (IASC).

وجه المقارنة	IASB مجلس معايير المحاسبة	IASC لجنة معايير المحاسبة
خلفية اعضاء مجلس الادارة	امناء دوي خلفيات جغرافية و وظيفية متنوعة	14 عضو من ضمنهم ممثلين من لجنة معايير المحاسبة و اعضاء يمثلون اربع منظمات تحددهم اللجنة.
على اي اساس يتم تعيين اعضاء المجلس	المهارة الفنية والخبرة	ممثلين لهيئات محاسبية و وطنية محددة و منظمات محاسبية .
موعد انعقاد الاجتماعات	مرة كل شهر	مرة كل اربع سنوات

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على: عباس علي ميرزا و اخرون، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كتاب و دليل** ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، الاردن ،ص:04.

[1] احمد حلمي جمعة ، **معايير التقارير المالية الدولية (معايير المحاسبة الدولية)**، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015، ص:36.

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة** ، الجزء الاول ،الدار الجامعية ،2009،ص:27.

[3] احمد حلمي جمعة ، **مرجع سابق** ، ص: 36.

[4] Ernst & Young LLP, **International GAAP 2019** , John Wiley & Sons, 2019, P: 8.

نجد ان هناك تحسن ملحوظ في شفافية وموضوعية وتساوي اختيار اعضاء مجلس الادارة بالنسبة للمجلس (**IASB**) حيث اصبح يعتمد على الخبرة و المهارة كأساس لاختيار العضو المؤهل، ونلحظ ايضا زيادة في عدد الاجتماعات حيث اصبحت كل شهر.

الفرع الثاني: هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

يتكون هذا المجلس من 14 عضوا ولكل منهم صوت واحد و التأهيل الاساسي للعضوية هو الخبرة الفنية مع الخبرة ذات العلاقة بالأعمال الدولية، وعملية اختيار العضوية تضمن انه لا يوجد تشكيل معين او مجموعة جغرافية معينة تسود المجلس عند اتخاذ قراراته.

ويجب ان يتضمن تشكيله :

- خمسة اعضاء ذوي خلفية كمراجعين مستقلين ؛
- ثلاثة اعضاء ذوي خلفية في اعداد القوائم المالية ؛
- ثلاثة اعضاء من مستخدمي القوائم المالية ؛
- عضو ذو خلفية اكاديمية .

اولا: مجلس المعايير الاستشاري SAC

ويشمل دور هذا المجلس المشورة على الاولويات في برنامج عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويقوم هذا الاخير بالتشاور مع SAC (Standards Advisory Council) مقدما قبل اي قرارات للمجلس عن المشروعات الرئيسية المرغوب اضافتها الى جدول اعمالها ،كما يعتبر اداة اتصال رسمية للمجموعات الاخرى[1].

ويتكون من 50 عضوا من مختلف المواقع الجغرافية ولهم تنوع واسع وخلفيات كبيرة بالعمل المحاسبي [2].

ثانيا: لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية IFRIC

تعتبر IFRIC (Financial Reporting Standards Interpretation Committee) اللجنة مسؤولة عن اصدار التفسيرات للمعايير و التفسير هو شرح لكيفية تطبيق المعايير الدولية وطريقة

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة، مرجع سابق** ، ص:30.

[2] احمد حلمي جمعة ، **مرجع سابق** ، ص: 50.

المحاسبة عن مسائل معينة بمقتضى تطبيق IFRS وتنشر تفسيراتها في ظل اشراف IASC وقبول مجلس معايير المحاسبة الدولية .

وتتكون هذه اللجنة من 12 عضوا مطلوب منهم العمل على اساس آرائهم المستقلة الخاصة وليسوا كممثلين للمنظمات التي ترشحهم او المشاركين فيها[1].

كما يوجد هناك العديد من المنظمات العالمية المحاسبية الداعمة للتوحيد المحاسبي ولكن اكتفينا بذكر اهمها والتي اسهمت في تحقيق توحيد محاسبي كبير لحد الان، وهي لجنة معايير المحاسبية و اتحاد الدولي للمحاسبين وقد كان اهم ما انتجته هو اصدارها لمعايير المحاسبية الدولية IAS و معايير الابلاغ المالي حاليا IFRS .والتي لاقت قبول عند اغلب دول العالم. فما هي هذه المعايير؟ و ما هي المراحل التي يمر بها المعيار حتى يصبح جاهزا للتطبيق الدولي؟

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة، مرجع سابق** ، ص:30.

المبحث الثالث : تحليل المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولي.

قدم مجلس معايير المحاسبية الدولية و المنظمات الاخرى الداعمة للتوحيد المحاسبي خدمة كبيرة للاقتصاد العالمي من خلال اصدارها لمعايير تتوافق مع اغلب البيئات المحاسبية في العالم، بهدف تسهيل التعامل بين المؤسسات والشركات العالمية المختلفة، خصص هذا الجزء لشرح مراحل اصدار المعيار نتبعه بشرح مبسط لكل المعايير السارية المفعول حتى يومنا هذا.

المطلب الأول : مراحل اصدار معيار المحاسبي

يتكون هيكل IASB من مجلس معايير المحاسبة الدولية، و لجنة استشارية SAC، ولجنة التفسيرات IFRIC كلها تتعاون من اجل اصدار معايير ذات جودة عالية و مفهومة وقابلة للتطبيق في كل انحاء العالم ، ولتحقيق هذا يمر اصدار المعيار بشكله النهائي بعدة مراحل هي:

1- يحدد موظفو مجلس معايير المحاسبة ISAB القضايا المحاسبية المطروحة بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية SAC، ثم تختار القضايا الاولى لوضعها في برنامج العمل الفعال، ليتخذ المجلس ISAB قرار بتنفيذ المشروع[1]؛

2- ثم يقوم المجلس بتعيين مجموعة عمل متمثلة في لجنه قيادية يرأسها عضو من المجلس مع ضم اعضاء من ثلاث دول مختلفة بالإضافة الى بعض الاعضاء من اللجنة الاستشارية او بعض خبراء في موضوع محل البحث ، من اجل دراسة المشروع؛

3- وتقوم هذه اللجنة بدراسة موضوع البحث حيث تتطرق للممارسات المحاسبة المختلفة في الدول وبعد انتهاء البحث تقدم تقرير الى المجلس [2]؛

4- ينشر المجلس ورقة المناقشة او بيان بمسودة المبادئ بهدف الحصول على التعليقات و الآراء من كافة الاطراف المعنية خلال فترة عرض المسودة والتي تكون في العادة 3 اشهر؛

5- يدرس المجلس الملاحظات الواردة اليه على مسودة المبادئ ويصدر مسودة المعيار للمناقشة بعد موافقة ثلثي المجلس على الاقل ، وتدوم فترة عرض مسودة المعيار شهر في العادة ولكنها قد تصل الى 3 اشهر[3]؛

---

[1] حسن يوسف القاضي ، سمير معدى الريشاني ، **مرجع سابق** ،ص: 45.

[2] احمد محمد ابو شمالة ، **معايير المحاسبة الدولية و الابلاغ المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2010، ص:14.

[3] امين السيد لطفي ، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية** ، مرجع سابق، ص:398.

6- يدرس المجلس الملاحظات الواردة اليه على مسودة عرض المعيار ثم يعد المعيار في شكله النهائي، ويتم عرضه على المجلس للمناقشة و يصدر المعيار بعد موافقة ثلثي المجلس عليه؛

7- يقوم المجلس من ان الى اخر بتشكيل لجنة لمراجعة المعايير الحالية ذلك لتعديلها او اضافة تغيير عليها لمواكبة التطورات في المهنة والصناعات و الانشطة المختلفة[1] .

ويمكن توضيح مراحل اعداد المعيار بالشكل التالي :

الشكل رقم (1-2):اجراءات تبني معيار جديد.

المصدر: محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات**، الصفحات الزرقاء للنشر، بويرة، الجزائر، 2010، ص:47.

" وتجدر الاشارة ان جميع اجتماعات هيئة الامناء والمجلس IASB و اللجنة الاستشارية SAC ولجنة التفسيرات IFRIC هي اجتماعات علنية (الا الاجتماعات المتعلقة بتعيين الاشخاص و المسائل الادارية الداخلية)، كما ان نشر مسودة او معيار او تفسير نهائي تتطلب موافقة 9 اعضاء من مجلس IASB من اصل 14 عضو[2] ".

[1] احمد محمد ابو شمالة ، **مرجع سابق** ، ص:15.

[2] حسن يوسف القاضي ، سمير معذى الريشاني ، **مرجع سابق** ،ص: 47.

ومنه فان مراحل اعداد المعيار كثيرة وتمتاز بالدقة والتمحيص والبحث من اجل تحري الهدف وهو الحصول على معيار شامل و يتحصل على المزيد من قبول دولي، وتتصف مراحل اعداده بالشفافية وذلك من حيث انه يتم نشر مسودتين للجهات المعنية من اجل ابداء اراءها وملاحظاتها على المعيار.

الفرع الاول: الشكل التقليدي للمعيار

لاقت المعايير قبولا واسعا وانتشارا كبيرا في اغلب دول العالم، حتى انه يظن ان تطبيق المعايير اجباري ولكن "يتضح من اهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية يكون التطبيق اختياريا باعتبارها تمثل معايير ارشادية غير ملزمة دوليا، وبالتالي تكون الاولوية في التطبيق عند اعداد القوائم المالية في الدولة للمعايير والنظم و القوانين المحلية [1] ".

وقد يلاحظ الدارس للمعايير ان كل معيار يجب ان يتضمن [2]:

1- مقدمة المعيار؛

2- التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار؛

3- شرح المعيار؛

4- موضوع المعيار؛

5- الافصاح؛

6- احكام انتقالية (وذلك للمعايير التي تحتاج الى فترة لتطبيقها)؛

7- تاريخ بدء السريان .

المطلب الثاني : عرض مختصر لمعايير المحاسبة الدولية IAS

منذ تأسيس لجنة معايير المحاسبة ISAC سنة 1973 م، لم تتوانى هذه الاخيرة في بذل الجهود من اجل تحقيق التوحيد المحاسبي، وقد كان اهم ما تولدت عنه هذه الجهود معايير المحاسبة الدولية IAS حيث اصدرت 41 معيار، وبالرغم من استبدالها بمجلس معايير المحاسبة إلا ان معظمها مازالت سارية المفعول لحد يومنا هذا.

[1] يوسف محمود جربوع ، سالم عبد الله حلس ، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2002،ص:24.

[2] **نفس المرجع**،ص:23.

الفرع الاول: المعيار الاول عرض البيانات المالية IAS01

يتمحور هدف هذا المعيار حول القوائم المالية وكيفية اعدادها و المعلومات الواجب عرضها وتتمثل مجمل اهدافها فيما يلي[1]:

- تحديد الاسس الواجب اتباعها لعرض القوائم المالية ذات العرض العام؛
- التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر فترات مالية وبين الشركة وشركات اخرى؛
- تحديد الاطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية وتحدد الحد الادنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية؛
- لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصة بالاعتراف و القياس و الافصاح عن عمليات دقيقة ومحددة بل ترك هذه الامور لمعايير اخرى.

يشمل هذا المعيار القوائم المالية ذات الغرض العام ويقصد بها هي تلك " القوائم الموجهة للمستخدمين الذين لا يملكون السلطة او التأثير في الحصول على بيانات او قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات [2]".

ان هدف هذه القوائم هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمنشاة وعن نتيجة اعمالها والتدفق النقدي لديها، بحيث تكون المعلومات التي فيها مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية .لذلك حدد المعيار مكونات القوائم المالية وهي[3]:

اولا: قائمة المركز المالي : تتضمن اصول المنشاة والتزاماتها وحقوق الملكية كما في تاريخ معين.

ثانيا: قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر للفترة المالية :تعرض هذه القائمة نتائج اعمال المنشاة من ربح او خسارة عن فترة مالية محددة .

---

[1] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات ، **مرجع سابق** ، ص: 21.

[2] **نفس المرجع** ،21.

[3] Nandakumar Ankarath, Kalpesh J. Mehta, T. P. Ghosh, Yass A. Alkafaji, **Understanding IFRS Fundamentals: International Financial Reporting Standards**, John Wiley & Sons, CANADA, 2010, P:18.

ثالثا: قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة : تمثل حقوق المساهمين اي قيمة ما يمتلك اصحاب المشروع من اصول في المنشاة وهي تبين نتائج تراكمية عن عمليات و احداث سابقة.

رابعا: قائمة التدفقات النقدية: وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة وتبين ايضا مصادر هذه التدفقات والتي تشمل تدفقات نقدية من الانشطة التشغيلية و الاستثمارات التمويلية.

ويحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 أيضًا المبادئ الأساسية لإعداد البيانات المالية ، بما في ذلك افتراض الاستمرارية والاتساق في العرض والتصنيف والأساس التراكمي للمحاسبة[1].

الفرع الثاني: المعيار الثاني المخزون IAS02

يهدف هذا المعيار الى[2]:

- وصف المعالجة المحاسبية للمخزون حيث يوفر ارشادات وقواعد لتحديد تكلفة المخزون؛
- وصف كيفية الاعتراف بالمخزون كأصل ثم كيفية الاعتراف به كمصروف لاحقا؛
- بيان كيفية تحديد صافي القيمة القابلة لتحقق؛
- توضيح اساليب قياس تكلفة المخزون؛

ويحدد المعيار ماهية المخزون حيث يعبر عن المخزون بأنه الاصول التي تتصف بما يلي [3]:

- يحتفظ بها بغرض البيع في السياق الطبيعي للأعمال؛
- قيد الانتاج او التصنيع لغرض البيع؛
- على شكل مواد او اعدادات او تستخدم في عملية الانتاج او تقديم الخدمات.

[1] Veronica Poole Global IFRS Leader,**IFRS in your pocket 2019** ,Deloitte IFRS resources, p:31.

[2] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات ، **مرجع سابق** ، ص:66.

[3] عباس علي ميرزا و اخرون، **مرجع سابق** ،ص: 20.

ويجب ان يقاس المخزون حسب ما جاء في المعيار بالقيمة العادلة او بصافي القيمة القابلة للتحقق حيث [1]:

صافي القيمة القابلة للتحقق = سعر البيع المقدر – (تكلفة اكمال تصنيع السلعة + التكلفة الضرورية المقدرة لبيع السلعة)

اولا: متطلبات المعيار الرئيسية

تتمثل متطلبات المعيار بما يفرضه المعيار من طرق و اساليب محاسبية فيما يتعلق بالمخزون وسوف نوضح اهمها في ما يلي[2]:

1- مكونات تكلفة المخزون تتضمن تكلفة المخزون تكاليف الشراء و توصيل المخزون ان تكاليف تحويل المواد الخام الى سلع جاهزة .

ويوجد تكاليف مخزون للمنشاة الخدمية ايضا حيث يحدث هذا في حالة وجود خدمة غير منجزة في نهاية الفترة ، فقد تتطلب بعض الحالات رسملة التكاليف المنفقة على الخدمة حتى تاريخ اعداد الميزانية وفي هذه الحالة تتضمن تكاليف المخزون للخدمة جميع الاجور والرواتب الخاصة بالخدمة المقدمة بما فيها رواتب و مكافآت موظفي الاشراف على تقديم الخدمة كما تتضمن المصاريف الاخرى مثل المواصلات .

2- اساليب وطرق قياس تكلفة المخزون .

3- تقييم المخزون حيث يتم تقييمه عند اعداد القوائم المالية حسب ما يتطلب المعيار بالتكلفة او صافي القيمة القابلة للتحقق ايهما اقل .

4- الاعتراف بالمخزون كمصروف

5- متطلبات الافصاح مثلا سياسات المحاسبة المستخدمة في قياس المخزون بما في ذلك طريقة تحديد تكلفة المخزون .

---

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة –قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل 2-** ، الجزء الخامس، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص:330.

[2] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، **نفس المرجع**، ص ص : 68-76 .

الفرع الثالث: المعيار السابع قائمة التدفقات النقدية IAS07

يتضمن هذا المعيار متطلبات اعداد قائمة التدفقات النقدية وهي قائمة تبين المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية للمنشاة خلال فترة معينة حيث يصنف هذا المعيار مصادر التدفقات النقدية الى 3 اصناف [1]:

اولا: نشاطات تشغيلية : وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الايراد في المنشاة و النشاطات الاخرى التي لا تعتبر من الانشطة الاستثمارية او التمويلية ؛

ثانيا: نشاطات استثمارية : وهي الانشطة المتمثلة في امتلاك الاصول طويلة الاجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية ؛

ثالثا: النشاطات التمويلية : هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية راس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشاة .

وقد حدد المعيار 3 طرق لعرض قائمة التدفقات النقدية ، طريقة مباشرة و اخرى غير مباشرة وطريقة الصافي .

حيث في الطريقة المباشرة يتم الافصاح عن اجمالي المقبوضات و اجمالي المدفوعات اما طريقة الصافي فيتم عرض الفرق بينهما بشكل مباشر وقد رفض المعيار استعمال هذه الطريقة إلا في بعض الحالات في المنشآت المالية [2].

الفرع الرابع: المعيار الثامن السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية و الاخطاء IAS08

لأجل تحقيق مزيدا من الملائمة و الموثوقية في البيانات المنشورة في القوائم المالية و ايضا لزيادة درجة وقابلية مقارنة القوائم المالية لنفس المنشاة من فترة الى اخرى والمقارنة بين المنشآت المختلفة تمحورت اهداف هذا المعيار في:[3]

- تحديد الاسس و المعايير الواجب مراعاتها عند اختيار و تغيير السياسات المحاسبية الواجب اتباعها عند اعداد القوائم المالية؛

[1] عباس علي ميرزا واخرون ، **مرجع سابق** ، ص: 27.

[2] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات ، **مرجع سابق** ،ص ص:101-102.

[3] **نفس المرجع**، ص: 127.

- توضيح المعالجة المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية؛
- بيان المعالجة المحاسبية للأخطاء التي تحدث في الفترات السابقة ويتم اكتشافها في الفترة الحالية .

ويتطلب هذا المعيار عند التغيير في التقديرات المحاسبية الاعتراف بأثر هذا التغيير في التقدير المحاسبي بأثر مستقبلي من خلال تضمينه في الربح والخسارة .

ويجب ان تفصح المؤسسة عن طبيعة وحجم التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية او يتوقع تأثيره في المستقبل .

وعند تصحيح الاخطاء اوجب المعيار وجود اسلوب واحد لمعالجة الاخطاء وفي ما يخص هذا يتطلب المعيار الافصاح عن ماهية الاخطاء في الفترات السابقة و الافصاح عن مبلغ تصحيح الاخطاء لكافة الفترات السابقة و مقدار تصحيح الخطأ[1].

الفرع الخامس: المعيار العاشر الاحداث اللاحقة لتاريخ التقرير IAS10

يوضح هذا المعيار للمؤسسة متى يجب عليها ان تعدل قوائمها المالية بالأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية وقبل اصدارها، ويوضح الافصاحات المطلوب عرضها حول تاريخ التصريح .

حيث يعرف المعيار الاحداث اللاحقة بأنها "الاحداث المرغوبة وغير مرغوبة التي تقع في الفترة الممتدة من تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على نشر التقارير المالية [2]".

الفرع السادس: المعيار الثاني عشر ضرائب الدخل IAS12

يهدف هذا المعيار الى شرح وتوضيح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل و بالتحديد يوضح المعيار كيفية تحديد واحتساب مقدار ضريبة الدخل المستحقة الدفع عن الفترة الحالية ومقدار ضريبة الدخل المؤجلة .

[1] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات، **مرجع سابق** ، ص ص: 130-141.

[2] **نفس المرجع** ، ص:158.

ومع ذلك فالمعيار تضمن خطوطا عريضة يمكن الاسترشاد بها عند صياغة القوانين الضريبة المحلية ، و اوضح العلاقة بين المعايير التقارير المالية الدولية والقوانين المحلية[1] .

الفرع السابع: المعيار المحاسبي السادس عشر الممتلكات والمصانع والمعدات IAS16

يهدف هذا المعيار الى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المتمثلة في الممتلكات والمصانع والمعدات والاعتراف بها.

ان الموضوع الاساسي في المعالجة يتمثل في [2]:

- توقيت الاعتراف بها وتسجيلها والقيمة التي يجب ان تسجل بها؛
- مصروف الاهتلاك ؛
- معالجة الانخفاض في قيمتها في الفترات التالية للتملك ، وكيفية الاعتراف بها .

يعرف الممتلكات والمصانع والمعدات على أنها اصول ملموسة يحتفظ بها المشروع من اجل استخدامها في انتاج او تزويد البضائع و الخدمات او ايجارها للغير او استغلالها لأغراض ادارية[3].

ويتطلب المعيار للاعتراف بالأصل ان يتوفر شرطان [4]:

- ان تكون هناك منافع اقتصادية مستقبلية ستتدفق على المؤسسة نتيجة استغلال او استخدام الاصل؛
- يمكن قياس تكلفة الاصل بشكل موثوق .

ويتطلب ايضا عند قياس الاصول والممتلكات استخدام اسلوب التكلفة و اسلوب اعادة التقييم المعتمد على القيمة العادلة[5] .

ويتطلب من المؤسسة تقييد الاهتلاك على انه قيمة نقص المنفعة للأصل ،حيث يقيد سنويا وهو التوزيع المنتظم لقيمة الاصل القابلة للاهتلاك على مدى عمره الانتاجي [6].

---

[1] خالد جمال الجعرات ، **مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015**، ملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة في تفعيل اداء المؤسسات والحكومات ،2014،ورقلة ،ص:63.

[2] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات ، **مرجع سابق**، ص:233.

[3] **نفس المرجع**، ص:234.

[4] Maria K. Davis, **Accounting for Real Estate Transactions: A Guide For Public Accountants and Corporate Financial Professionals**, John Wiley & Sons, 2008, P: 57.

[5] Ibid, p:58.

[6] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص: 246.

الفرع الثامن: المعيار التاسع عشر منافع الموظفين IAS19

يهدف هذا المعيار الى بيان المعالجة المحاسبية و الافصاح عن منافع الموظفين ويحدد المعيار خطط المساهمات المحددة المرتبطة بالمنافع ما بعد التوظيف بما فيها منافع التقاعد[1].

ويشمل المعيار كل انظمة المعاشات التقاعد الرسمية منها وغير الرسمية كما تستخدم ايضا في المعالجة المحاسبية لأنواع برامج المزايا والمنافع المماثلة[2].

الفرع التاسع: المعيار العشرون محاسبة المنح الحكومية IAS20

يهدف المعيار الى بيان كيفية المعالجة المحاسبية عن المنح الحكومية وكيفية الاعتراف بها، كما يتطرق الى متطلبات الافصاح عن المساعدات الحكومية والتي تكون على شكل اصول يتم نقلها الى المنشاة

والمنح الحكومية عبارة عن مساعدات حكومية تستلزم نقل موارد محددة للمنشاة مقابل التزام المنشاة بالقيام بأعمال معينة [3].

كما يجب الاعتراف بالمنح الحكومية في حالة تحقق شرطين[4]:

- ان المؤسسة ستفي بالشروط المتعلقة بالمنحة؛
- وجود تأكيد معقول بالاستلام الفعلي للمنحة .

الفرع العاشر: المعيار الحادي والعشرون اثار التغيرات في اسعار العملات الاجنبية IAS21

يهدف هذا المعيار الى بيان كيفية محاسبة المعاملات بالعملات الاجنبية والعمليات الاجنبية، ويبين كيفية ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الى عملة تقرير الشركة القابضة . وعملة التقرير هي العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية للمنشاة، وبشكل رئيس يهدف المعيار الى تحديد اسعار الصرف الواجب

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبية 2 –الافصاحات–**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2008، ص:256.
[2] **نفس المرجع**، ص:243.
[3] حمزة عرابي ، **مرجع سابق**، ص:86.
[4] **نفس المرجع**، ص:86.

استخدامها في عملية المعاملات التجارية التي تتم بعملات اجنبية و اسعار الصرف الواجب استخدامها لترجمة القوائم المعدة بعملة اجنبية، وتحديد اين سيتم اظهار فروقات اسعار الصرف في القوائم المالية[1].

الفرع الحادي عشر: المعيار الثالث والعشرون تكاليف الاقتراض IAS23

يهدف هذا المعيار الى وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض ويتطلب المعيار الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف، او رسملة تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة الى تملك او انشاء او انتاج اصل مؤهل للرسملة.

ولا تعتبر الاصول الجاهزة للاستخدام او البيع عند شراءها ضمن الاصول المؤهلة ، بل الاصول المؤهلة هي الاصول التي تستغرق فترة زمنية طويلة لتصبح جاهزة للاستخدام [2].

الفرع الثاني عشر: المعيار الرابع والعشرون الافصاحات عن الاطراف ذات العلاقة IAS24

ان معرفة المعاملات التي تتم بين المنشاة و بين الاطراف التي لها تأثير هام على قرارات المنشاة بشكل مباشر او غير مباشر اصبح ضروريا لتسهيل عملية اتخاذ القرار بالنسبة لأصحاب المصالح لدى المؤسسة.

وبالتالي فان هدف هذا المعيار هو ضمان ان تحتوي القوائم المالية للمنشاة على الافصاحات اللازمة لإظهار امكانية ان يكون مركزها المالي و ارباحها او خسائرها قد تأثرت بوجود اطراف ذات العلاقة وبالمعاملات و الارصدة القائمة لدى هذه الجهات[3].

حيث تطبق متطلبات هذا المعيار في تحديد علاقات معاملات الاطراف ذات العلاقة وبيان الارصدة المعلقة بين المنشاة و الاطراف ذات العلاقة ،وتحديد الافصاحات التي سيتم اجرائها حول ما سبق[4].

---

[1] Ernst & Young LLP, **International GAAP 2008: Generally Accepted Accounting Practice under International Financial Reporting Standards**, John Wiley & Sons,2008 , P:760

[2] Irene M. Wiecek, Nicola M. Young, **IFRS Primer International GAAP Basics**, John Wiley & Sons,USA, 2009 , p:124.

[3] David Kershaw, **Company Law in Context: Text and Materials**, OUP Oxford,2012 , P:505.

[4] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات، **مرجع سابق** ، ص: 382.

الفرع الثالث عشر: المعيار السادس والعشرون المحاسبة و التقرير عن برامج منافع التقاعد IAS26

يبين هذا المعيار المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد ويتم الخلط احيانا بين هذا المعيار ومعيار المحاسبة الدولي رقم 19، حيث يكمن الاختلاف بينهما في ان معيار المحاسبة الدولي رقم 26 يعالج اعتبارات اعداد التقارير المالية لخطة المنافع ذاتها ، مثل المنشاة التي تعد التقارير اما المعيار 19 فيعالج محاسبة اصحاب العمل لتكلفة هذه المنافع حيث يتم اكتسابها من قبل الموظفين .

ويهدف معيار المحاسبة الدولي رقم 26 الى اعداد المحاسبة و التقارير لكافة المشاركين في خطة منافع التقاعد كمجموعة، وليس من التقارير التي يمكن اعدادها لأفراد حول منافع تقاعدهم الخاصة ويوضح المعيار شكل ومحتوى التقارير المالية ذات الاغراض العامة لخطط منافع التقاعد[1].

الفرع الرابع عشر: معيار السابع والعشرون القوائم المالية المنفصلة IAS27

يهدف هذا المعيار الى وصف وبيان المعالجة المحاسبة ومتطلبات الافصاح للاستثمارات في الشركات التابعة، و المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة و الشركات الزميلة عندما تقوم المنشاة الام بإعداد قوائم مالية منفصلة[2] .

الفرع الخامس عشر: المعيار الثامن والعشرون الاستثمارات في الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة IAS28

يعرف المعيار المنشاة الزميلة بأنها منشاة يوجد للمستثمر تأثير مهم عليها وهي ليست منشاة تابعة او مشروعا مشتركا للمستثمر، ويعرض المعيار طرق الاعتراف بموجب طريقتي حقوق الملكية والتكلفة وتطبيقاتهما[3].

الفرع السادس عشر: المعيار التاسع و العشرون التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع IAS29

يهدف المعيار المحاسبي رقم 29 الى توضيح كيفية اعادة عرض القوائم المالية و التقرير عن الاحداث الاقتصادية لمنشاة تعمل في ظل اقتصاد يعاني من ارتفاع مفرط في معدل التضخم ، وبالتالي تمكين

[1] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص: 392.

[2] نفس المرجع، ص: 402.

[3] حسين القاضي ، مأمون حمدان، **مرجع سابق**، ص:125.

مستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات محاسبية تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك الشركات العاملة في بيئة تضخمية مفرطة[1].

ويتطلب هذا المعيار اعادة عرض بنود الميزانية في القوائم المالية المعروضة بالتكلفة التاريخية بوحدة قياس جارية بتاريخ الميزانية باستخدام المؤشر العام للأسعار، ويفضل استخدام كافة المنشآت في نفس البلد نفس مؤشر الاسعار[2].

الفرع السابع عشر: المعيار الثاني و الثلاثون الادوات المالية – العرض– IAS32

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الى وضع مبادئ اساسية لعرض الادوات المالية اما كالتزامات او حقوق ملكية و الحالات التي يتم فيها اجراء عمليات التقاص بين الاصول و المطلوبات المالية، ويتم تطبيق متطلبات هذا المعيار لتصنيف الادوات المالية من وجهة نظر مصدر الاداة المالية، الى اصول مالية ومطلوبات مالية، و ادوات حقوق الملكية . وكذلك تصنيف العوائد المتعلقة بها من فوائد و ارباح الاسهم و الارباح و الخسائر الناجمة عنها . كما يبين المعيار الحالات التي يجب اجراء مقاصة بين الاصول والمطلوبات المالية [3].

الفرع الثامن عشر: المعيار الثالث و الثلاثون ربحية السهم IAS33

يهدف هذا المعيار الى وضع المبادئ من اجل تحديد وعرض حصة السهم من الارباح مما يؤدي الى تحسين امكانية المقارنة بين اداء مختلف المؤسسات او بين مختلف الفترات لنفس المؤسسة ويركز المعيار على حساب حصة السهم من الارباح .

ويطبق هذا المعيار فقط من قبل الشركات المساهمة العامة ويقدم هذا المعيار شكلين لاحتساب ربحية السهم :

- صافي الربح العادي للسهم العادي الواحد ؛
- صافي الربح المخفض (حصة السهم المخفضة من الربح او الخسارة) وذلك في متن قائمة الدخل الشامل، اي كملحق اضافي لقائمة الدخل الشامل[4].

[1] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات ، **مرجع سابق**، ص:434.

[2] **نفس المرجع**، ص: 435.

[3] **نفس المرجع** ، ص: 456.

[4] حمزة عرابي ، **مرجع سابق** ، ص:90.

الفرع التاسع عشر: المعيار الرابع والثلاثون التقارير المالية المرحلية IAS34

التقارير المالية المرحلية هي قوائم مالية عادية ولكن تقدم بشكل ربع سنوي او نصف سنوي او شهري والهدف منها ابقاء مستخدمي المعلومات المحاسبية على اطلاع مستمر على نتائج اعمال الشركة ومركزها المالي [1].

ويهدف هذا المعيار الي وصف وتحديد الحد الادنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة او الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يساهم في تعزيز استخدام مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة [2].

الفرع العشرون: المعيار السادس و الثلاثون الانخفاض في قيمة الاصول IAS36

يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات و الافصاح عنها، حيث يطالب بالاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الموجودات بحيث لا يتم تسجيل الموجودات بما لا يزيد على المبلغ القابل للاسترداد، حيث يعرف هذا الاخير بأنه القيمة العادلة للأصل مطروحا منها تكاليف بيع الاصل او القيمة قيد الاستعمال ايهما اعلى .كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض [3].

الفرع الواحد والعشرون: المعيار السابع والثلاثون المخصصات و الاصول و الالتزامات المحتملة IAS37

قد تتكبد المؤسسة خسائر او مصاريف سيتم دفعها مستقبلا ولكنها ناتجة عن احداث تتعلق بالفترة المالية الحالية، مما يستلزم اقتطاع مخصص لها من ارباح الفترة الحالية ، لذلك جاء المعيار المحاسبي رقم 37 ليوضح متى يتم الاعتراف بهذه المخصصات و متى يتم الافصاح عنها .

حيث يهدف هذا المعيار الى تحديد مقاييس الاعتراف و اسس الاعتراف المناسبة على المخصصات و المطلوبات المحتملة وضمان تطبيقها ، وكذلك يهدف الى تنظيم وتحديد متطلبات الافصاح عن معلومات كافية في ايضاحات البيانات المالية لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها وقيمتها[4].

---

[1] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات، **مرجع سابق** ، ص: 487.

[2] حسين القاضي ، مامون حمدان، **مرجع سابق**، ص:126.

[3] **نفس المرجع** ، ص: 127.

[4] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات، **مرجع سابق** ، ص: 526.

الفرع الثاني والعشرون: المعيار الثامن و الثلاثون الاصول غير الملموسة IAS38

ان للأصول الغير ملموسة اهمية كبيرة وفي بعض الحالات يمكن اعتبارها المصدر الرئيسي والهام لتوليد الايرادات في المنشآت كالعلامة التجارية مثلا ، لذلك وضع لها معيارا خاصا بها ، حيث يوضح معيار المحاسبة الدولي رقم 38 محاسبة الاصول غير الملموسة من خلال شرح كيفية الاعتراف بها و القياس و الافصاح ، وحدد بعض الاصول كالأصول غير الملموسة المولدة داخليا مثل شهرة المحل و ايضا تكاليف البحث والتطوير[1].

وقد عرف المعيار الاصل غير الملموس بأنه هو اصل غير نقدي قابل للتحديد لكن ليس له وجود مادي ويجب توفر شرطين في الاصل الملموس للاعتراف به [2]:

- تسيطر عليه المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة مثل الشراء او التطوير الداخلي؛
- يتوقع ان تحصل المؤسسة من اقتناءه او استخدامه على منافع اقتصادية متمثلة بتدفقات نقدية مستقبلية.

الفرع الثالث والعشرون: المعيار الاربعون الاستثمارات العقارية IAS40

تعرف العقارات الاستثمارية بأنها الممتلكات (اراضي او مباني) محتفظ بها من قبل المالك او المستأجر بموجب عقد ايجار تمويلي من اجل الحصول على الايجار او بيعها بعد ارتفاع اسعارها مما يحقق ارباح راس مالية للمؤسسة ، و اما العقارات التي تستخدم في انتاج او توريد البضائع او الخدمات او لأغراض ادارية فتعتبر خارج نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 40 الذي خصص لمعالجة محاسبة العقارات السالفة الذكر.

حيث يهدف هذا المعيار الى وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية من حيث الاعتراف بها و القياس اللاحق لها بعد الاعتراف الاولي و متطلبات الافصاح الخاصة بها [3].

الفرع الرابع والعشرون: المعيار الواحد و الاربعون الزراعة IAS41

وضع معيار المحاسبة الدولي رقم 41 لمعالجة محاسبة النشاط الزراعي ، والنشاط الزراعي هو ادارة التحول الحيوي الذي يمثل النمو والتدهور ، و الانتاج ،والتكاثر التي تسبب تغيرات نوعية وكمية في

[1] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات ، **مرجع سابق**، ص:538.

[2] **نفس المرجع**، ص:540.

[3] **نفس المرجع**، ص: 606.

الاصل الحيوي. حيث وصف المعيار المعالجة المحاسبية للنشاط الزراعي وبين متطلبات الافصاح ذات العلاقة وكيفية عرض البيانات المتعلقة بذلك النشاط.

ويشمل هذا المعيار المحاسبة على الاصول البيولوجية والمحصول الزراعي عند نقطة الحصاد *والمنح الحكومية المتعلقة بالأصول البيولوجية [1].

وتجدر الاشارة ان هناك بعض الحيوانات تكون مخصصة مثل الخيول لجر العربات او النقل او الكلاب للحراسة لا تدخل ضمن نطاق هذا المعيار انما تطبق عليها محاسبة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.

وبهذا نكون قد اكملنا شرح بسيط للمعايير المحاسبية الدولية و متطلباتها والهدف منها ، ونلاحظ انها 25 معيارا مع اننا قد ذكرنا سابقا ان لجنة المعايير المحاسبية قد اصدرت 41 معيار ، هذا لان المعايير الباقية قد الغيت وحلت في مكانها معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS التي سوف نتطرق لشرحها في المطلب التالي ، ومزال التغيير في المعايير مستمرا حسب تطور الظروف الاقتصادي و كذلك لأجل جعلها تنال تقبل دولي واسع.

المطلب الثالث : عرض مختصر لمعايير الابلاغ المالي الدولية IFRS

في 2001 تم استبدال لجنة معايير المحاسبة IASC بمجلس معايير للمحاسبة الدولية IASB، وقد تم هذا الاجراء من اجل تحسين جودة المعايير المصدرة وضمان قبول دولي واسع لها حيث اصبح المجلس مكلفا بإصدار معايير الابلاغ المالي IFRS ، ووصل عددها لحد الان الى 17 معيارا للإبلاغ المالي صدرت معظمها لتحل محل معايير المحاسبة الدولية سوف نعرض في هذا المطلب شرح مبسط لها.

الفرع الاول: المعيار الاول تبني معايير الابلاغ المالي الدولية لأول مرة IFRS01

يحدد هذا المعيار الاجراءات التي يجب على المؤسسة اتباعها عند تبنيها للمعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة كأساس لإعداد البيانات المالية.

كما يهدف الى ضمان ان القوائم المالية الاولية على اساس IFRS تشمل معلومات مالية عالية الجودة بحيث توفر الشفافية لمستخدميها ، وتوفر معلومات مقارنة لكل الفترات المعروضة،

[1] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص:626.

وتوفر نقطة بداية ملائمة وفق معايير الابلاغ المالي ، ويجب ان لا تتجاوز تكلفة انجازها المنفعة المتاحة لمستخدميها [1].

حيث يعرف هذا المعيار **المتبنى لأول مرة** " بأنه الكيان الذي يقوم لأول مرة بإصدار بيان صريح وغير متحفظ بان بياناته المالية للأغراض العامة تمتثل لمعايير التقارير المالية الدولية[2] ".

الفرع الثاني: المعيار الثاني المدفوعات على اساس الاسهم IFRS02

ينطبق المعيار الدولي رقم 02 على جميع المعاملات التي يتم الدفع فيها على اساس الاسهم كجزء من الترتيب الدفع المستند الى المشاركة ، حيث تتم فيها مبادلة بين السلعة او الخدمة و الاسهم [3].

ويهدف هذا المعيار الى تبيان و وصف كيفية التقرير عن هذه العمليات ، ويتطلب ان تنعكس في بيان الدخل و المركز المالي بما في ذلك المصاريف المرتبطة بمنح العاملين المتضمنة خيارات الاسهم [4].

الفرع الثالث: المعيار الثالث اندماج الاعمال IFRS03

جاء هذا المعيار كبديل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 22، ويطبق معيار الابلاغ المالي على كافة حالات دمج الشركات ماعدا توحيد الشركات تحت السيطرة العامة او دمج الوحدات المشتركة او الاندماج بالاتفاق التعاقدي بدون تبادل حصص الملكية او تشكيل المشروعات المشتركة[5].

وقد اقر هذا المعيار طريقة الحيازة دون طريقة توحيد المصالح ،و يهدف الى توضيح طرق التقرير عن عمليات اندماج منشئات الاعمال ويوجه المقتني او الدامج بأنه يجب عليه الاعتراف بالأصول و الالتزامات و الالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشاة المشتراة بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج، ويتم الاعتراف بالشهرة كأصل و التي لا يتم اطفاءها على عدد معين من السنين بل

---

[1] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص: 338.

[2] IFRS 1 — First-time Adoption of International Financial Reporting Standards, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs1, 20/06/2019 .

[3] PWC, **IFRS overview 2019** , PWC, 2019, p:26.

[4] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة –قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل 1**–، الجزء الرابع، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص:583.

[5] حسين القاضي ، مأمون حمدان ، **مرجع سابق** ، ص: 129.

تخضع لاختبار التدني سنويا ،اما الشهرة السالبة فقد طالب المعيار بتحميلها على قائمة الدخل مباشرة[1] .

الفرع الرابع: المعيار الرابع عقود التامين IFRS04

جاء هذا المعيار سنة 2005 تحت اسم عقود التامين و يعتبره الاستاذ الدكتور محمد ابو نصار اول معيار محاسبي دولي يتناول عقود التامين من حيث المعالجة المحاسبية للتقرير عن عقود التامين ، ويمكن القول انه اول معيار ابلاغ مالي دولي سيلغى حيث سيحل محله معيار الابلاغ المالي IFRS17 ابتداء من 2023/01/01 .

وينطبق على جميع عقود التامين بما في ذلك عقود اعادة التامين[2] ، حيث يتمحور موضوعه حول ايضاح كيفية التقرير عن عقود التامين من قبل المنشاة المصدرة لهذه العقود اي شركات التامين ، ويوضح الافصاح الواجب حول ذلك حيث توصل القوائم المالية الى مستخدميها معلومات حول المبالغ و التوقيت و حالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التامين [3].

الفرع الخامس: المعيار الخامس الاصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات المتوقفة IFRS05

حل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 35 ، حيث اصبح ساري المفعول بداية من 2005/01/01 ويتمحور موضوعه حول تحديد المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة التي تحتفظ بها المؤسسة بغرض بيعها ، وكذا العمليات المتوقفة [4]. حيث يعرف المعيار نتائج العمليات المتوقفة بانها أرباح وخسائر التخلص من خط انتاجي او ما شابه ، واوجب المعيار بانه يجب ان تعرض هذه الأخيرة في قائمة الدخل بشكل مستقل عن نتائج العمليات المستمرة .

---

[1] مسعود صديقي ، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS.IFRS** ، دار الهدي للنشر ، عين مليلة الجزائر، 2014، ص:80.

[2] **IFRS 4 — Insurance Contracts**, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs4, 12/08/2019.

[3] محمد ابو نصار ، جمعة حميدات، **مرجع سابق** ، ص: 681.

[4] **نفس المرجع**، ص:691.

ويتطلب المعيار ان يتم قياس هذه الأصول التي تنوي المؤسسة بيعها بالقيمة الدفترية او القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع ايهما اقل ، ويفرض عرضها في الميزانية بشكل مستقل[1].

الفرع السادس: المعيار السادس الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها IFRS06

بدا تطبيق هذا المعيار في عام 2006 ولكنه لم يقدم شرحا وافيا لطريقة محاسبة الأنشطة الاستخراجية على انه سوف يقوم مجلس معايير المحاسبة بإصدار معيارا اكثر تفصيلا وليتم تغطية الموضوع بشكل وافي [2]، وبالفعل فقد بدا المجلس في 2018 بمشروع لاستبدال هذا المعيار ولكن هذا المشروع طويل الاجل نسبيا [3].

يصف هذا المعيار اعداد التقارير المالية لاستكشاف و تقييم الموارد المعدنية و الطبيعية ، وقد ترك الحرية للمؤسسة في الاستمرار في استخدام سياستها المحاسبية قبل تطبيقها للمعيار شريطة ان تؤدي الى معلومات موثوقة وتلبي احتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة [4].ويهدف هذا المعيار بشكل أساسي الى[5]:

- السماح للشركات بتطوير سياسة محاسبية عن أصول الاكتشاف و التقويم ؛
- تحديد أي من نفقات الاستكشاف و التقييم التي يجب رسملتها كأصل، واي منها يجب الاعتراف به كمصروف؛
- تطبيق اختبار انخفاض القيمة على الأصول المذكورة عندما تشير الحقائق و الظروف الى ان القيمة المسجلة للأصول يمكن ان تزيد على قيمتها القابلة للاسترداد؛
- تحديد متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ المعترف بها في القوائم المالية.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة –عرض القوائم المالية– الجزء الاول**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008،ص:291.

[2] محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، **مرجع سابق** ،ص: 707.

[3] I Veronica Poole Global IFRS Leader، **op-cit**، p: 56.

[4] **IFRS 6 — Exploration for and Evaluation of Mineral Resources,** on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs6 ، 21/08/2019.

[5] مسعود صديقي ، **مرجع سابق**، ص:81.

الفرع السابع: المعيار السابع الأدوات المالية (الافصاحات) IFRS07

وضع هذا المعيار في 2007/01/01 وقد الغى المعيار المحاسبي الدولي IAS30 و الغى أيضا متطلبات الإفصاح في المعيار IAS32 [1]، وتعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف و القياس وعرض الأصول المالية الصادرة في المعيارين IFRS9 و IAS32 .

ويتمحور هدف هذا المعيار حول تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم [2]:

- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشاة ؛
- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشاة خلال الفترة المالية؛
- كيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر.

الفرع الثامن: المعيار الثامن القطاعات التشغيلية IFRS08

جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS14 ، وقد اصبح ساري المفعول في مطلع عام 2009 ويتمحور موضوعه حول توضيح طرق التقرير عن القطاعات التشغيلية ، حيث عرفها بانها جزء المؤسسة يتصف بما يلي: [3]

- يمارس نشاط تجاري يولد إيرادات ويتكبد مصاريف بما فيها الإيرادات و المصاريف الناتجة عن العمليات مع أجزاء المؤسسة الأخرى؛
- يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشاة؛
- تتوفر معلومات منفصلة حول ذلك القطاع.

ويتطلب هذا المعيار من المؤسسات الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمنشاة واثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها[4].

---

[1] **IFRS 7 — Financial Instruments: Disclosures**, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7, 23/08/2019.

[2] محمد أبو نصار ، جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص:720.

[3] **نفس المرجع** ، ص: 733.

[4] مسعود صديقي، **مرجع سابق**، ص: 82.

الفرع التاسع: المعيار التاسع الأدوات المالية IFRS09

لقد جاء هذا المعيار ليحل محل المعيار المحاسبي IAS39 ، وقد اصبح ساري المفعول في 2018/01/01 ويتناول معيار الإبلاغ المالي رقم 09 المعالجة المحاسبية للأدوات المالية من حيث التصنيف والقياس و الاعتراف.

واهم ما جاء به هذا المعيار هو نموذج خسائر الائتمانية المتوقعة حيث انتقل من الاعتراف بالخسائر بعد تكبدها مثل ما كان في المعيارIAS39 الى الاعتراف بالخسائر حسب توقعات وقد حدد طرق وأساليب لقياس هذه الخسائر المتوقعة [1].

الفرع العاشر: المعيار العاشر القوائم المالية الموحدة IFRS10

عندما تملك شركة لأكثر من 50% من اسهم شركة أخرى تصبح الشركة الأولى لها حق السيطرة على القرارات الإدارية و التشغيلية للشركة الاخرى، تسمى هذه الشركة "الشركة القابضة" او "الشركة الام"، ولتبيان كيفية اعداد هذه الشركة قوائمها المالية وضع معيار الإبلاغ المالي العاشر تحت اسم القوائم المالية الموحدة، حيث اعتبر ان الشركة التابعة جزء من الشركة المسيطرة في القوائم المالية الموحدة و كأنها احد فروعها[2] .

وقد تم إصداره في 2011 وبدا سريانه ابتداء من 2013/01/01 وبهذا يكون قد الغى الجزء المتعلق بالقوائم المالية الموحدة في معيار المحاسبة الدولي IAS27 حيث اصبح متعلقا بالقوائم المالية المنفصلة فقط[3].

الفرع الحادي عشر: المعيار الحادي عشر الترتيبات المشتركة IFRS11

الترتيبات المشتركة هي عبارة عن ترتيبات يتم من خلالها حصول طرفين او اكثر على سيطرة مشتركة على نشاط اقتصادي، و لأجل توضيح مبادئ المعالجة المحاسبية عن الترتيبات التعاقدية مع الغير وضع معيار الإبلاغ المالي رقم 11،حيث الغى المعيار المحاسبي IAS31 واصبح ساري المفعول اعتبارا من 2013/01/01.

---

[1] **IFRS 9 — Financial Instruments**, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9 , 23/08/2019 .

[2] محمد أبو نصار، **مرجع سابق** ، ص: 757.

[3] مسعود صديقي ، **مرجع سابق** ، ص: 83.

ويهدف هذا المعيار لإيضاح لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة التي تكون طرفا في الترتيبات المشتركة، نوع الترتيبات المشتركة التي تشارك فيها ، تقييم حقوقها والتزاماتها التي تنطوي على هذه المشاركة. و يتطلب من المؤسسة ان تقوم بالمحاسبة عن هذه الحقوق والالتزامات وفقا لنوع الترتيبات المشتركة التي هي ضمنها[1].

الفرع الثاني عشر: المعيار الثاني عشر الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى IFRS12

صدر هذا المعيار في 2011 ليحل محل متطلبات الإفصاح في كل من معيار المحاسبة IAS27 و IAS28 و المعيار IAS31.

حيث حدد المنشآت التي يتوجب عليها تطبيق هذا المعيار هي المنشآت التي لها مصالح في أي من الشركات التابعة، الترتيبات المشتركة ، الشركات الزميلة ،و بعض المنشآت المسيطر عليها و لا يتم تضمينها ضمن القوائم الموحدة[2].

يعني ان متطلبات الإفصاح في هذا المعيار تكمل المتطلبات في المعايير IFRS10 وifrs11 و ias28 و IAS27، وبحسب نسبة تملك الشركة للاسهم تحدد أي نوع من المعايير السالفة الذكر تطبق أي اذا كانت اكبر من 50 تطبق المحاسبة حسب معيار الإبلاغ المالي رقم 10 و اذا كانت تساوي 50 تطبق معيار الإبلاغ المالي رقم 11، "اما المعيار IAS28 فيخص الشركات التي تملك من20 الى 50 من اسهم الشركة[3]".

وبالتالي فان هذا المعيار يتطلب الكشف والافصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم [4]:

- طبيعة مصالحها في مؤسسات أخرى والمخاطر المرتبطة ؛
- اثار تلك المصالح على مركزها المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سابق** ،ص:801.

[2] **نفس المرجع**، ص: 814.

[3] **نفس المرجع**، ص:409.

[4] مسعود صديقي ، **مرجع سابق** ، ص:83.

الفرع الثالث عشر: المعيار الثالث عشر قياس القيمة العادلة IFRS13

جاء هذا المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية FASB لتطوير متطلبات عامة لقياس والافصاح عن القيمة العادلة، واصدر هذا المعيار في ماي 2011 وبدا سريان مفعوله ابتداء من 2013/01/01[1] .

ويهدف معيار الإبلاغ المالي 13 قياس القيمة العادلة الى[2]:

- تعريف القيمة العادلة ؛
- تحديد الاطار المفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة؛
- تحديد متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.

الفرع الرابع عشر: المعيار الرابع عشر حسابات التأجيل التنظيمية IFRS14

يصف هذا المعيار محاسبة خاصة عن اثار تنظيم الأسعار ، يعد تنظيم الأسعار اطارا قانونيا لتحديد الأسعار التي يمكن فرضها على العملاء مقابل السلع او الخدمات الخاضعة للتنظيم، مثل الغاز والكهرباء و الماء[3].

حيث تعرف السلع الخاضعة لتنظيم بانها سلع تؤجل تكاليف المرتبطة بها ذات علاقة بالمنتجات بحيث تضمن ترحيل هذه التكاليف الى فترات مستقبلية المستفيدة، بمعنى اخر حماية المستهلك الحالي من ان يواجه رسوم خدمات مرتفعة نتيجة تكاليف يتم الاستفادة منها مستقبلا.

حيث عرف المعيار ارصدة حسابات التأجيل بانها "مبالغ او مصاريف او دخل لا يعترف بها كأصول او التزامات وفقا للمعايير الأخرى ، لكنها مؤهلة لان يتم تأجيلها وفقا لمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 14 ، لأنه يتم دمج المبلغ من قبل الجهة المنظمة للأسعار عند تحديد

[1] Mark L. Zyla, **Fair Value Measurement: Practical Guidance and Implementation**, John Wiley & Sons, Canada, 2020, p:18.

[2] IFRS 13 — Fair Value Measurement, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13, 10/09/2019.

[3] IFRS 14 Regulatory Deferral Accounts, on line: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-14-regulatory-deferral-accounts/#about , 10/09/2019 .

الأسعار التي يمكن ان تفرضها المنشاة على عملائها مقابل السلع والخدمات التي تخضع لتنظيم الأسعار[1]".

ويجدر الذكر ان هذا المعيار يقتصر تطبيقه على الجهات التي تتبنى المعايير الدولية للمرة الأولى و التي اعترفت بأرصدة حسابات التأجيل التنظيمية في بياناتها المالية وفقا لمبادئها المحاسبية السابقة المقبولة عموما اي ابتداء من 2016/01/01[2].

الفرع الخامس عشر: المعيار الخامس عشر الايراد من العقود مع العملاء IFRS15

اصدر هذا المعيار في 2014 واصبح ساري المفعول ابتداء من 2018/01/01 [3]، ويلغى بموجبه معياري المحاسبة الدوليين IAS11 و IAS18[4] ،حيث يهدف الى وضع المبادئ التي يجب على المنشاة تطبيقها لتقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية عن طبيعة ومبلغ و توقيت وعدم تأكد الايراد و التدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل.

ويجب على المنشاة ان تحاسب عن عقد مع عميل يقع ضمن نطاق هذا المعيار فقط عند استيفاء جميع الضوابط التالية[5]:

- ان تكون اطراف العقد اتفقت على العقد كتابيا او باي طريقة معروفة تجاريا وان تكون ملزمة بأداء التزاماتها ؛
- ان يكون بإمكان المنشاة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع او الخدمات التي ستقدمها؛
- بإمكان المنشاة تحدد شروط السداد مقابل السلع او الخدمات التي سيتم تحويلها؛
- ان يكون للعقد مضمون تجاري؛

---

[1] المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 14 "حسابات التأجيل التنظيمية" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15 " الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء " ضمن الكتاب الأحمر لعام 2015** ، http://www.ascasociety.org ، تاريخ الاطلاع على الموقع 2019/09/10 ، الساعة 21:11 .

[2] **IFRS 14 — Regulatory Deferral Accounts**, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs14 ,10/09/2019,21: 14.

[3] **IFRS 15 — Revenue from Contracts with Customers,** on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs15 ,10/09/2019,22: 08.

[4] مجلس معايير المحاسبة الدولية ، **المعيار الدولي لتقرير المالي 15 " الايراد من العقود المستقبلية** "، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2016 ،ص:36.

[5] **نفس المرجع**، ص: 02.

- ان يكون من الممكن حصول المنشاة على العوض الذي سيكون لها حق فيه مقابل السلع والخدمات في حال عدم قدرة او سداد العميل التزاماته.

الفرع السادس عشر: المعيار السادس عشر عقود الايجار IFRS16

جاء هذا المعيار ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي IAS17 ، وقد اصدر في مطلع عام 2016 واصبح ساري المفعول في 2019/01/01 [1].

وقد كان هذا المعيار نتاج مشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ، واحدث هذا المعيار تحولا كبيرا في المعالجة المحاسبية لعقود الايجار التشغيلية لدى المستأجرين حيث يتم بموجب هذا المعيار رسملة كافة عقود الايجار التي تزيد عن 12 شهرا كأصول والاعتراف بالتزامات مقابلها ،مع استثناء عقود الايجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المتدنية [2].

يحدد هذا المعيار المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والافصاح عن عقود الايجار، والهدف هو تقديم المستأجرين و المؤجرين معلومات ملائمة بطريقة تعبر عن تلك المعاملات، حيث تعطي هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية فكرة عن تأثير هذه العقود على المركز المالي و الأداء المالي و التدفقات النقدية للمنشاة [3].

الفرع السابع عشر: المعيار السابع عشر عقود التامين IFRS17

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام 2017 معيار الإبلاغ المالي IFRS17 تحت اسم عقود التامين، حيث تأجل تاريخ سريانه الى 2023/01/01[4]، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معياري 15 و 9 أيضا. وبذلك سيلغي معيار الإبلاغ المالي IFRS04 وهو اول معيار ابلاغ مالي سيلغى.

---

[1] IFRS 16 — Leases, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-16 ,10/09/2019,23:14 .

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة، الأردن ، 2018، ص:798.

[3] مجلس معايير المحاسبة الدولية ، **المعيار الدولي لتقرير المالي 16 " عقود الايجار "**، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2016،ص:01.

[4] IFRS 17 — Insurance Contracts, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-17 ,09/07/2021, 00:57.

ويهدف هذا المعيار بشكل أساسي الى وضع مبادئ الاعتراف و القياس و العرض و الإفصاح لعقود التامين وبشكل يؤدي الى تقديم معلومات ملائمة بحيث تساعد مستخدمي القوائم المالية لتقييم اثر عقود التامين على المركز المالي والأداء المالي و التدفقات النقدية لشركات التامين[1].

حيث يطبق هذا المعيار على ما يلي [2]:

- عقود التامين بما في ذلك عقود إعادة التامين التي تصدرها الشركة ؛
- عقود إعادة التامين المبرمة مع شركات أخرى؛
- عقود الاستثمار التي تتضمن ميزة المشاركة الاختيارية التي تصدرها شركة التامين والتي تشمل أيضا اصدار عقود تامين.

على ضوء ما سبق يمكننا ان نلمس المجهودات الكبيرة التي بذلتها لجنة ومجلس معايير المحاسبية لتحقيق التوحيد المحاسبي، وهذا من خلال العدد الكبير للمعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، و سعيها الدائم لتجديدها وتحديثها تبعا للتطورات الاقتصادية العالمية من حيث ان معظم معايير الابلاغ المالي IFRS جاءت كنسخة محدثة وبديلة لمعايير محاسبية IAS.

ووجدنا ان متطلبات معايير المحاسبة كثيرة ولا يمكننا حصرها لأجل الدراسة و محاولة تحديد كيفية تطبيقها في البنوك الجزائرية، ولكن بما ان دراستنا متعلقة بالنظام المحاسبي البنكي سنقتصر على المعايير الاكثر تأثيرا على البنوك والمعالجة المحاسبية فيها .

[1] Ernst & Young LLP, **International GAAP 2019**, John Wiley & Sons, 2019, p:4431.

[2] محمد أبو نصار ، جمعة حميدات، 2018 ، **مرجع سابق**، ص:852.

خلاصة:

لتحقيق التوحيد المحاسبي الدولي سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الى تقديم مجموعة من معايير المحاسبة الدولية (IAS) و معايير الابلاغ المالي (IFRS)، ويمكن القول ان معايير الابلاغ المالي مقبولة قبولا عاما حيث انه مسموح بها في حوالي 100 دولة في العالم، بما في ذلك غالبية الاتحاد الاوروبي، وتخطط معظم دول اسيا لتبنيها في السنوات القادمة.

ان المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي كثيرة العدد، بتعدد المعضلات التي تعالجها المحاسبة حيث يتناول كل معيار جانب معين من الاحداث الاقتصادية في المؤسسة بشرح طريقة تفسيره محاسبيا، اذ تشمل المعايير على متطلبات التصنيف والقياس و العرض والافصاح، ولهذا السبب نجد ان متطلبات المعايير متعددة الجوانب، ولكن جميعها يصب في تحقيق هدف واحد الا وهو التوحيد المحاسبي.

وهكذا فان الهدف النهائي لمجلس معايير المحاسبي هو انتاج مجموعة من معايير عالمية تطبقها جميع الشركات في العالم وهذا لتقديمها معلومات حقيقية وموثوقة وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرار واهم شيء انها قابلة للمقارنة.

ولذلك يمكن القول انه لا يمكننا الالمام بجميع متطلبات المعايير في دراستنا نظرا لكثرتها، ولكن يمكننا التركيز على المعايير الاكثر تأثيرا في المحاسبة البنكية والتي يمكنها ان تظهر ملائمة وموثوقية وقابلية المقارنة في القوائم المالية للبنوك. وهذا ما سوف نكتشفه في الفصل التالي حيث خصص لدراسة المحاسبة البنكية وخصوصيتها.

الفصل الثاني: ماهية النظام المحاسبي البنكي

تمهيد:

بالرغم من اعتبار البنك مؤسسة مثل المؤسسات في القطاعات الاخرى الا انه لا يمكن انكار ان هناك اختلاف في الانشطة البنكية يجعلها اكثر عرضة للمخاطر بشتى انواعها، حيث يرتكز البنك على اساس الثقة فان اختلت بينه وبين عملائه سقط في هاوية الافلاس، وبما ان مبدا عمل الوساطة المالية يقوم على تحمل المخاطر عن اصحاب الفوائض من الاموال فان الخطر صفه ملازمة لأعمال البنوك.

لذلك تسعى ادارة البنوك الى تسيير البنك بالشكل الامثل الذي يخدم احتياجاتها ويجنبها المخاطر باقل شكل ممكن، عن طريق ترقية انشطة البنك و تحديث خدماته بهدف كسب ثقة عملائه، وتعتبر المحاسبة من اهم الانشطة التي تساعد المسيرين فهي تمثل اللغة التي تفسر الاحداث الاقتصادية في المؤسسة بشكل مفهوم من قبل متخذي القرار.

ونجد ان لجنة معايير المحاسبة الدولية قد وضعت معيارا خاصا للبنوك لإدراكها اهمية هذا القطاع من خلال دوره المحوري في تمويل الاقتصاد، فقد خصصت المعيار IAS30 للإفصاح البنوك بالرغم من الغائه في الوقت الحالي الا ان هذا اشارة على اهتمام المعايير بالقطاع البنكي، ولأجل معرفة ارتباط النظام المحاسبي البنكي بالمعايير المحاسبية و تحديد نقاط التقاطع بين النظام المحاسبي في البنوك ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية خصصنا هذا الفصل وقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث:

- **المبحث الاول:** مدخل للبنوك؛
- **المبحث الثاني:** خصوصية النظام المحاسبي في المصارف؛
- **المبحث الثالث:** المحاسبة في البنوك التجارية.

المبحث الاول: مدخل للبنوك

قبل الدخول في خصوصيات النشاط المصرفي والمحاسبة فيه، سنمر على شرح بسيط للبنوك وانواعها ودورها في النشاط الاقتصادي كتمهيد لفهم خصائص النظام المصرفي و النظام المحاسبي البنكي.

المطلب الاول: ماهية البنوك

ان ماهية البنوك تعني الاحاطة بكل ما يتعلق بها، يعني ان يشمل التعريف و الانواع والمميزات و الدور ..الخ. و لكن سنقتصر على تعريف البنوك وتوضيح انواعها .

الفرع الاول: تعريف المؤسسة البنكية

ان للمؤسسات البنكية دورا أساسيا في نمو الاقتصاد العالمي، بل وتطورها اصبح مقياسا لتطور الدول او تخلفها لذلك فقد اولت لها الحكومات اهتماما كبيرا فيما يخص القوانين والنظم واللوائح التي تسييرها.

ففي التشريع الفرنسي عرف البنك على انه " تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع او ما في حكمها ، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم و الائتمان او في العمليات المالية[1] ".

و في الولايات المتحدة يعرف المؤسسة البنكية بانها الشركة التي يتم الترخيص لها للقيام بأعمال المصارف سواء حصلت على الترخيص من الحكومة المركزية او من حكومة الولاية التي يمارس البنك نشاطه في حدودها[2].

وفي مصر عرف بانه:"كل شخص طبيعي او اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب او بعد اجل[3] ".

لذلك فان تعريف البنك كمكان التقاء عرض الأموال مع الطلب عليها هو تعريف واسع و يشمل تعريف كل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كشركات التامين و صناديق التوفير[4] ... ويمكن القول

---

[1] زهير الحدوب ، لؤي وديان، **محاسبة البنوك**، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص: 09.

[2] محمد السيد سرايا، **النظام المحاسبي في المنشآت المالية البنوك والمصارف التجارية وشركات التامين**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000،ص:13.

[3] **نفس المرجع**، ص:13.

[4] عبد الرزاق قاسم شحادة واخرون، **محاسبة المؤسسات المالية البنوك وشركات التامين**، الطبعة الأولى، زمزم للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص:17.

ان البنك هو مؤسسة مالية تمثل النقود السلعة الأساسية فيها، حيث تحصل عليها من أصحاب الفوائض المالية على شكل ودائع او قروض لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة منها إقراض أصحاب العجز المالي، وهذا لتحقيق عدة اهداف من أهمها :[1]

- الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك (وهو عائد راس المال)؛
- تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الافراد، بما يعود بالنفع عليهم، ولخدمة الاقتصاد الوطني بشكل عام .

الفرع الثاني: أنواع البنوك

يطلق اسم النظام المصرفي على مجموع البنوك العاملة في بلد ما بكل أنواعها وبمختلف أنشطتها، سواء كانت بنوك صناعية او تجارية او زراعية...والبنك الذي يشرف على النظام المصرفي هو البنك المركزي او البنك التجاري هو كل بنك يمارس كل أنشطة المصارف كقبول الودائع وتقديم بنك البنوك .

وتتحدد أنواع البنوك حسب عدة معايير للتصنيف منها حسب الوضع القانوني (بنوك عامة، بنوك خاصة ..) او حسب مصادر الأموال (بنوك مركزية، بنوك الودائع وبنوك الاعمال) او حسب طبيعة الاعمال التي تزاولها (بنوك تجارية، بنوك صناعية، بنوك زراعية ،بنوك عقارية)، سنقتصر على هذا التصنيف الأخير نظرا لاحتوائه على نوع البنوك موضوع دراستنا الا وهو البنوك التجارية .

اولا: البنوك التجارية

هي البنوك التي تقوم بتقديم القروض والسلف و خصم وتحصيل الأوراق التجارية وشراء و بيع الأوراق المالية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى [2].

كما ان البنوك التجارية تمارس اعمالا أخرى، في بعض الأحيان غير النشاط المصرفي المعهود، كالمشاركة في المشاريع الاقتصادية القائمة وبيع وشراء الأسهم والسندات في أسواق البورصة وغيرها[3].

[1] زهير الحدوب، لؤي وديان، **مرجع سابق**، ص:10.

[2] محمد سيد السرايا، **مرجع سابق**، ص:15.

[3] زهير الحدوب ، لؤي وديان، **مرجع سابق**، ص:17.

ثانيا: البنوك الصناعية

البنك الصناعي هو البنك الذي يمول المشاريع الصناعية فقط ويساهم في عملية التنمية الصناعية[1] .

ثالثا: البنوك الزراعية

وهي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية، حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات في أداء دورها في علمية التنمية الزراعية[2].

رابعا: البنوك العقارية

هي البنوك التي تقدم التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات او الجمعيات التعاونية السكنية من اجل انشا العقارات السكنية[3].

ويجدر بنا الذكر هنا ان البنك المركزي لا يدخل ضمن هذا التصنيف بصفته هو المصرف الذي يشرف على عمليات الجهاز المصرفي ويراقب انشطته دون ان يمارس أي نشاط من أنشطة المصارف السابقة الذكر. ولكن نظرا لأهميته و تأثيره الكبير على البنوك التجارية سوف نتطرق لتعريفه .

خامسا: البنك المركزي

هي البنوك التي تتولى الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي في أي بلد، بحيث تكون هي المسير للسياسة النقدية من اجل تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي للدولة[4].

وذلك بان لها الحق في اصدار العملة والاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية وغيرها، ويتكون رأسمالها مما تخصصه لها الدولة و من ودائع البنوك التجارية الأخرى لديها[5].

اذا فيمكننا القول ان البنوك عدة أنواع حسب تخصصها و انه يمكن ان يكون هناك بنك يعتمد كل هذه التخصصات بما يسمى بالبنوك الشاملة، ولكن اهم هذه البنوك وأكثرها انتشارا وأكثرها تأثيرا في الاقتصاد هي البنوك التجارية موضوع درستنا.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **ادارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2014، ص:30.

[2] محمد فتحي البديوي، **ادارة البنوك**، المكتبة الاكاديمية، مصر، 2012، ص:35.

[3] محمد السرايا، **مرجع سابق**، ص:16.

[4] Roland Uittenbogaar, **Evolution of central banking? De Nederlandsche Bank 1814-1852**, Springer International Publishing, 2015,P:149.

[5] زهير الحدوب، لؤي وديان، **مرجع سابق**، ص:18.

المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية

ان وظائف البنك التجاري كثيرة ومتنوعة ولا يمكن حصرها نظرا لجهود البنوك في تطويرها وتحديدها لكسب رضا عملائها، لكن سنحاول ان نذكر أهم ما ركز عليه الكُتّاب فيما يلي:[1]

1- قبول ودائع العملاء قصيرة الاجل وتقديم القروض قصيرة الاجل وخصم تحصيل الأوراق التجارية؛

2- شراء و بيع الأوراق المالية (اسهم وسندات) واصدارها نيابة عن الشركات المختلفة وأيضا شراء وبيع العملات الأجنبية؛

3- فتح الاعتمادات المستندية تقديم خطابات الضمان المناسبة والقيام بعمليات الكمبيو؛

4- الاشتراك في تأسيس الشركات والمشروعات الصناعية والتجارية المختلفة؛

5- تقديم القروض للمتعاملين مع البنوك القصيرة والطويلة الاجل .

وأيضا هناك بعض الخدمات الأخرى تقدمها في مجالات التي تتخصص فيها البنوك منها[2]:

1- تأجير الخزائن الحديدية؛

2- تقديم الاستشارات المالية للعملاء؛

3- تحصيل فواتير الكهرباء والمياه من العملاء وتسجيلها لحساب الدوائر المختصة؛

4- تحصيل الشيكات الداخلية عن طريق المقاصة والشيكات الخارجية عن طريق ارسالها للمراسلين بالخارج.

بالنظر لهذه الخدمات التي تقدمها المؤسسات البنكية لعملائها وتعددها فانه يمكننا ان نلمس دورها المباشر او غير المباشر في الاقتصاد، مثل الاشتراك في تأسيس الشركات وتمويلها حيث تعتبر البنوك عصب الاقتصاد في أي دولة، ويمكن للقارئ ان يلحظ ان للبنوك طابعا خاصا بالرغم من اعتبارها وحدة اقتصادية مثل كل المؤسسات الأخرى، ولهذا سنذكر اهم الاختلافات بين البنوك وبين المؤسسات في القطاعات الأخرى.

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية زكي، **المنشآت المالية ودورها في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014،ص:92.

[2] احمد حسن ظاهر، يوسف مصطفى، **محاسبة المنشآت المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2011،ص:27.

المطلب الثالث : الفروق بين المؤسسات البنكية والمؤسسات الصناعية والتجارية

تتفق البنوك مع المؤسسات الأخرى في انها وحدة اقتصادية تستخدم كمية من الأموال واستثمارها لتحقيق عائد مناسب، وتختلف معها في نقاط أهمها:[1]

الفرع الاول: هيكل راس المال

تعتمد كل المؤسسات بصفة عامة على مصدرين من التمويل، داخلي و خارجي ولكن تكمن خصوصية البنوك في هذا المجال في اعتمادها على التمويل الخارجي (المتمثل في أموال المودعين) بشكل اكبر من التمويل الداخلي الذي يمثل نسبة قليلة من مصادر تمويل البنوك .

الفرع الثاني: نوع المنتج

تختلف البنوك عن المؤسسات الأخرى في ان المنتج الذي تقدمه هو المال، أي انها تتسم بالطابع الخدمي غير ان الخدمات التي تقدمها البنوك ممكن ان تكون آجلة او عاجلة.

الفرع الثالث: هيكل الأصول

تختلف البنوك عن المؤسسات الأخرى من حيث نوعية الأصول التي تستحوذ عليها فهي تعتمد على الأصول النقدية بنسبة كبيرة وجزء قليل من الأصول الثابتة كالمباني والتجهيزات، وأيضا نسبة السيولة في البنوك اكبر منها في المؤسسات في القطاعات الأخرى.

الفرع الرابع: هيكل النفقات

تتمثل النفقات في المؤسسات عادة في المشتريات والإنتاج ونفقات وظائف البيع والتوزيع ، اما في البنوك فهي تقتصر على أجور الموظفين و مصاريف أخرى تتعلق بطبيعة العمل فيها.

الفرع الخامس: هيكل الإيرادات

تتمثل الايرادات في البنوك في ثمن الخدمات المقدمة والعائد من استثمار أموالها في مختلف القنوات الاستثمارية، بينما في المؤسسات الأخرى فتكون الإيرادات هي الفرق بين سعر السلعة تكلفتها.

[1] محمد عباس بدوي، واخرون، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006،ص:12.

من الملاحظ ان البنوك تختلف عن المنشآت الأخرى في عدة وجوه وان مصدر هذا الاختلاف يكمن في مصادر تمويل البنوك و طرق توظيفها لهذه الأموال، وتتمخض هذه الاختلافات عن خصوصية في النشاط البنكي تتمثل فيما يلي:[1]

1- تعتمد البنوك في أنشطتها على الأموال المودعة من قبل العملاء اكثر من اعتمادها على حقوق الملكية ،كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية ؛

2- ان محور الأساسي للعمل المصرفي هو المتاجرة بالنقود وشبه النقود، حيث تقبل البنوك الودائع بكافة اشكالها لقاء فائدة معينة، ثم تعيد استثمارها على شكل قروض وسلف بفائدة اعلى من تلك المدفوعة لقاء الودائع، وهي بذلك تحقق تدفقا إيجابيا على شكل ايراد نتيجة ذلك ؛

3- تقسم العمليات المصرفية الى نوعين من العمليات :

ا- الخدمات المصرفية: وهي العمليات التي يؤديها البنك الى زبائنه ولا تتطلب منه وضع مبلغ معين من المال تحت تصرف هؤلاء الزبائن حيث يحصل البنك على عمولة مقابل تلك الخدمات حسب طبيعة الخدمة؛

ب- التسهيلات المصرفية: وهي العمليات التي يقوم بها البنك ويترتب عليها وضع مبلغ معين من المال تحت تصرف زبائنه، كمنح القروض و السلف وحسم السندات وغيرها، حيث يتلقى المصرف لقاءها فائدة محددة .

4- ان العمل المصرفي محكوم بمجموعة من القواعد و الارشادات و الأعراف و القوانين التي يصدرها البنك المركزي والتي تغطي كافة جوانب العمل المصرفي من إدارية ومالية ومحاسبية و تنظيمية، وذلك بهدف مساعدة تلك المؤسسات المالية من القيام بوظائفها ومهامها على اكمل وجه، بالإضافة الى الرقابة والاشراف على تلك العمليات المنجزة من قبل تلك البنوك.

ان للعمل المصرفي خصوصيات في انشطته وقد حاولنا ذكر بعضها و توضيح أسبابها ولكن اهم مصدر للاختلاف هو في ان سلعتها هي النقود وتندرج تحته كل الخصائص او المميزات الأخرى التي تميز البنوك عن باقي النشاطات في المؤسسات الصناعية والتجارية، والمحاسبة في النشاط المصرفي لم تنأى عن

[1] عبد الرزاق قاسم شحادة واخرون، **مرجع سابق**، ص:23.

هذه الخصوصية، فنتاجا لكل هذه الخصائص كان هناك طابعا خاصا للمحاسبة لمعالجة هذه الأنشطة المصرفية، سنوضحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-1): خصائص المحاسبة في البنوك الناتجة عن خصوصيات النشاط المصرفي.

خصوصيات النشاط المصرفي	ما تطلب عليها من المحاسبة
التعامل بالأموال التي تتلقاها من العملاء (التزامات مالية على البنك).	وظيفة المحاسبة تعتبر أساسية وليست مساعدة كباقي القطاعات.
من اجل الوقوف على ارصدة الحسابات المدينة والدائنة الخاصة بالعملاء، فانه اوجب الدقة و السرعة في الأداء .	تسجيل العمليات المصرفية في كشوف خاصة بها حال حصولها يوما بيوم .
ارتباط النظام المصرفي بشكل او باخر بالسياسة النقدية العامة للدولة وبالتالي خضوعه لمجموعة من التشريعات والقوانين لتنظيم نشاطه.	توفير البيانات والمعلومات اللازمة لمن يطلبها من أجهزة التخطيط والرقابة المركزية ومنها البنك المركزي.
المحور الأساسي في العمل المصرفي هو المتاجرة بالنقود.	الميزانية الخاصة بالمصارف ترتب العناصر من الأكثر سيولة الى الأقل سيولة عكس الميزانيات في المؤسسات الأخرى.
وجوب توفر السيولة في البنك لتغطية طلبات عملائه من السحب .	اقتصار الأصول في ميزانية البنوك على الأصول المالية اما الأصول الثابتة فاغلبها مباني وبعض التجهيزات .
الخدمات المصرفية تباع ثم تنتج وتستهلك في نفس الوقت, يعني عدم وجود وسيط بين الإنتاج والاستهلاك.	عدم وجود تخزين او توزيع اي عدم وجود ارصدة لخدمات تامة اخر المدة او وحدات تشغيل اخر المدة.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق.

من الجدول (2-1) أعلاه نجد ان طبيعة النشاط المصرفي المتعلقة بالإتجار بالنقود، و اعتبار مصادر تمويله الرئيسية من ودائع العملاء وللحفاظ عليها وعلى حقوق البنك كان لزاما على وظيفة المحاسبة في البنوك ان تتخذ طابعا خاصا حيث تعتبر نشاطا أساسيا في المصارف وليست وظيفة مساعدة مثل المحاسبة في المؤسسات الصناعية والتجارية، وتتسم المحاسبة في المصارف بالسرعة والدقة في الأداء مما يحتم عليها تسجيل العمليات في كشوفها حال حصولها من واقع المستندات المعززة لها و ترحيلها الى الدفاتر و اليوميات الخاصة بها كل هذا يجب القيام به كل يوم .

لذلك نجد ان المحاسبة في النشاط المصرفي ترتكز على مجموعة مترابطة من الأجزاء قوامها الرئيسي المجموعات المستندية والدفترية و قواعد الرقابة الداخلية والتي تشكل في مجموعها النظام المحاسبي والذي يعتبر احد مصادر المعلومات المهمة للإدارة المصرفية لتوفير البيانات التي تحتاجها في اتخاذ القرارات

الخاصة بتقييم الأداء وتحسين مزاولة النشاط الى افضل درجة ممكنة هذا لابد ان يرتبط بوجود نظام محاسبي سليم[1].

وبالتالي وجب علينا طرح تساؤل عن ماهي لوازم النظام المحاسبي السليم في البنوك للتقدم قوائم مالية تتوافق مع متطلبات مستخدميها ، وهذا ما خصصنا له المبحث التالي.

[1] زهير الحدوب، لؤي وديان، **مرجع سابق**، ص:31.

المبحث الثاني: خصوصية النظام المحاسبي في المؤسسات البنكية.

تنعكس خصوصية المحاسبة البنكية على النظام المحاسبي البنكي، اذ يمتاز النظام المحاسبي في البنوك بطابع مميز، لهذا خصص هذا المبحث لدراسته مع التركيز على معرفة الصفات التي يتميز بها النظام المحاسبي البنكي السليم.

المطلب الاول : مفهوم النظام المحاسبي البنكي

قبل تحديد خصائص النظام المحاسبي البنكي نتطرق لتوضيح مفهوم النظام المحاسبي البنكي، وتبيان مقوماته.

الفرع الاول: تعريف النظام المحاسبي البنكي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي اهم جزء في نظم المعلومات الإدارية لان المحاسبة هي لغة الإدارة، وبالتالي فان المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبي هي احد العناصر الأساسية لنظام الإدارة الفعال، "وهو نظام معلومات يقوم بجمع البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية و الاحداث الاقتصادية في المؤسسة لتحول الى معلومات عن طريق معالجتها وابلاغها للمسيرين بشكل يخدم اهداف الإدارة [1]".

اذا فالنظام المحاسبي هو عبارة عن تحويل البيانات الخام الى معلومات جاهزة لاستخدام المديرين ومتخذي القرار في المجال المحاسبي.

وفيما يخص النظام المحاسبي البنكي نجد ان المعاملات المصرفية لا تخرج في معظمها عن ان تكون عمليات إيداع او سحب وذلك في حسابات العملاء اوفي حسابات البنك، وتتم عمليات الإيداع و السحب اما عن طريق خزينة البنك او عن طريق الأقسام الأخرى بالبنك وذلك بالقيد في الحسابات بموجب مستندات حسابية[2].

حيث يقوم كل قسم بنقل حركة حساباته الى دفتر اليومية المساعد الخاص بكل قسم ثم الى دفتر الأستاذ المساعد ثم يرسل الى قسم التدقيق وبعدها الى قسم الحسابات العامة الذي يسجلها بدوره في دفتر اليومية العامة و دفتر الأستاذ.

---

[1] METIN ALLAHVERDI, **A General Model of Accounting Information Systems**, The 5th International Conference on Application of Information and Communication Technologies (AICT), 2011, Azerbaijan, Baku, p: 01.

[2] صلاح الدين السيسي، **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية** ، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، الطبعة1، 2011، مصر،ص:23.

وبمان الفترة المحاسبية في البنوك تعتبر يوما واحدا فان هذه الدورة المحاسبية يجب ان تتم يوما بيوم[1]، "وهكذا تستطيع إدارة البنك معرفة مركزه المالي في نهاية كل يوم وبالتالي اتخاذ القرارات اليومية الخاصة بالموارد المالية للبنك وطرق استخدامها وفقا لآخر التطورات[2]".

ولهذا يمكن القول انه باعتبار النظام المحاسبي البنكي نظام معلومات محاسبي فان مدخلاته من بيانات هي المستندات التي تثبت العمليات المحاسبية من إيداع وسحب في كل اقسام البنك (المجموعة المستندية) واما عملية المعالجة فتتمثل في تسجيلها في الدفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ وترحيلها وتدقيقها من اجل تلافي الوقوع في الخطأ(المجموعة الدفترية)، والمعلومات المخرجة من النظام المحاسبي البنكي هي اليومية العامة (القوائم والتقارير الدورية والختامية) التي يطلع عليها مسيري البنك لأجل اتخاذ القرارات المناسبة. ويمكن توضيح هذا في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): النظام المحاسبي البنكي.

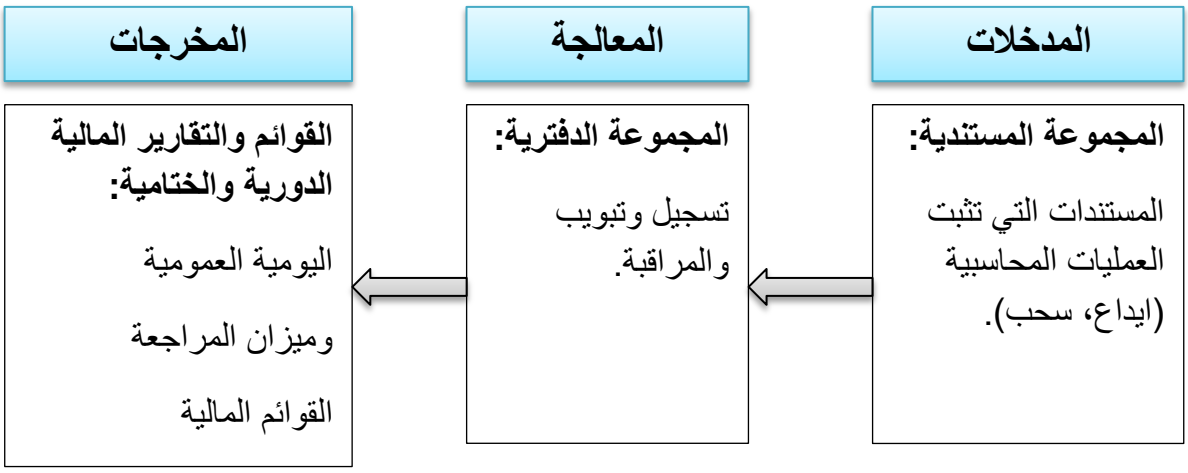

المصدر: من اعداد الباحثة.

[1] محمود محمود السجاعي، **المحاسبة في شركات التامين والبنوك التجارية**، المكتبة العصرية، مصر، 2007،ص:304.

[2] صلاح الدين السيسي، **مرجع سابق**، ص: 24.

الفرع الثاني : مقومات النظام المحاسبي البنكي

بالرغم من خصوصية النشاط البنكي الا ان النظام المحاسبي البنكي مثله مثل أي نظام محاسبي في قطاع اخر يحتوي على عناصر يتكون منها، تشكل مدخلات و معالجة ومخرجات سنوضحها في ما يلي:

اولا : المجموعة المستندية تعتبر اول مرحلة من الدورة المحاسبية ، حيث تشكل الاثبات للقيد في المجموعة الدفترية، "ويمكن اعتبارها اشعارا للقيد في القسم المعني بالإضافة الى قسم الحسابات العامة بان عملية ما قد تمت ولابد من توجيهها محاسبيا من طرفين احدهما دائن والأخر مدين[1]". كما انه يمكن لهذه المستندات ان تكون داخلية او خارجية.

ثانيا: المجموعة الدفترية هي عبارة عن دفاتر يتم التسجيل فيها من واقع المستندات و وفقا لنظرية القيد المزدوج، وهناك عدة طرق للقيد فيها ومن أهمها الطريقة المركزية والطريقة الإنجليزية [2].

ثالثا: دليل الحسابات يشكل قائمة تتضمن أسماء الحسابات وارقامها مما يسهل التعرف عليها وتحديد المجموعة التي تنتمي اليها، ويحتوي الدليل مجموعة حسابات الأصول والخصوم والايرادات والمصروفات [3]، ويراعى فيها توفير البيانات الأساسية والأدوات التحليلية اللازمة لحاجات الإدارة للتخطيط والتنفيذ والرقابة[4].

رابعا: الإجراءات الرقابية وتشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الاعمال المحاسبية، وسلامة الأصول المختلفة، و التأكد من فعالية الأداء ومنها التدقيق الداخلي والتفتيش، وموازين المراجعة الدورية، والتامين على الممتلكات ورقابة الأداء، الخ .

خامسا: القوائم المالية والكشوف الإحصائية وتعتبر مخرجات النظام المحاسبي وتمثل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة الى تقارير ودراسات وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية او غير دورية وتختلف حسب الجهة التي ستقدم اليها والمعلومات التي يجب ان تحتويها.

---

[1] محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية: البنوك التجارية وشركات التامين**، دار المناهج، عمان، 2005، ص:43.

[2] خالد امين عبد الله، **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، الطبعة 07، الاردن،2014، ص:46.

[3] محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحادة، **مرجع سابق**، ص: 44.

[4] رندة الدبل، **تقييم الشركات العائلية**، دار اليازوري للنشر، عمان، 2019،ص: 82.

الفرع السادس: الآلات والمعدات وتستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة، ولمعالجة هذه البيانات فقد نستخدم الآلات في عمليات اثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات، ومن ثم اعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة ، وقد ساعد استخدام الحاسب الالي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا.

نلاحظ ان النظام المحاسبي في المجال المصرفي اتخذ صفات خاصة نظرا لخصوصية النشاط المصرفي، حيث نجد ان له أهمية كبيرة نظرا لضرورة تعرف البنك على مركزه المالي بشكل يومي، وأيضا مركز عملائه العديدين .

المطلب الثاني : أهمية النظام المحاسبي السليم في البنوك

من اجل تحقيق الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي البنكي يجب ان يتصف بصفات سنحاول شرحها فيما يلي :[1]

1- البنك أساسه السمعة الطيبة والثقة، والوقوع في أي خطا يؤثر على سمعة البنك والثقة به لدى العملاء، لذلك اوجب ان يتصف النظام المحاسبي في البنك بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية، واستخراج مراكز العملاء وعلى البنك ان يوازن بين هذه الأمور فلا يحقق الدقة على حساب السرعة او العكس، فالدقة مطلوبة ليشعر المودع بالاطمئنان والسرعة مطلوبة لاستخراج مراكز العملاء فور حدوث كل عملية سحب او إيداع؛

2- رأسمال البنك عادة صغير بالنسبة للعمليات التي يقوم بها اذ تتعامل البنوك بأموال الغير (المودعين)، لذلك اوجب على عمليات البنك ان تتسم بإثبات قيم غير مملوكة له، مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود النظامية مثل عمليات أوراق القبض والأوراق المالية المودعة كضمان؛

[1] من:

- خالد امين عبد الله، **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، الطبعة 07، الاردن،2014، ص:47.
- صلاح الدين السيسي، **مرجع سابق**،ص:27.
- محمود محمود السجاعي، **مرجع سابق**، ص: 304.

3- يهم إدارة البنك التعرف على موقف السيولة وذلك بسبب وجود ودائع متقلبة تمثل جانبا كبيرا من مصادر الأموال الخارجية في البنك، كما تهتم الإدارة بتحقيق التناسق والتناسب بين مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في الودائع وكذلك تهتم الإدارة بتوظيفات الأموال مع إيجاد المواءمة بين الربحية والسيولة والضمان ...ومن ناحية أخرى يهم المودعين التعرف على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما يطلب منه ذلك، كما يهم المقترضين من البنك التعرف على مدى مقدرة البنك على منحهم الائتمان عند الحاجة اليه؛

4- تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب، ومن هنا يتطلب الامر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية، وتفريغ هذه العمليات المتشابهة في كشوف يختص كل منها بالعمليات المتجانسة، لذلك فان اكثر الطرق المحاسبية مناسبة للتطبيق في هذه البنوك هي تلك الطريقة التي تحتوي على هذا العدد من اليوميات التحليلية والتي تتضمن اجراء قيود اجمالية بمجاميع اليوميات التحليلية في اليومية العامة الا وهي الطريقة الفرنسية (المركزية)؛

5- يجب ان يتميز النظام بقدرته على توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتقديمها للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.

نجد ان النظام المحاسبي البنكي يشكل الركيزة في النشاط البنكي، واستقامة البنك وسمعته ورشادة قرارات مسيريه تنبع من استناده على نظام محاسبي سليم، ومن الملاحظ ان اهم صفات يجب ان يتميز بها النظام المحاسبي السليم هي الدقة والأمانة و السرعة، و لأجل توفر هذه الميزات في النظام المحاسبي وبالخصوص السرعة والدقة ، لا بد من وضع نظام رقابة سليم على البنوك لضمان الالتزام وتجنب الاخطاء والحفاظ على سمعة البنك.

المطلب الثالث: الرقابة على البنوك التجارية

تعتبر البنوك من الركائز الأساسية للاقتصاد لما لها من دور مهم في التعاملات الاقتصادية والمالية، ونظراً لدور البنوك في الحفاظ على الودائع وقيمة وندرة المواد المتعلقة بها ، والسيطرة عليها. لذلك فان لوظيفة الرقابة أولوية قصوى بالنسبة للبنوك، سواء كانت رقابة داخلية أو رقابة خارجية.

الرقابة الداخلية من اهم عناصر النظام المحاسبي البنكي كما راينا سابقا . بكونها ضامنا لدقة وامانة المعاملات البنكية و تفاديا للخطأ والاختلاس، والرقابة الخارجية سواء من المدققين الخارجيين او من اشراف البنك المركزي لزيادة ثقة العملاء و المساهمين. لذلك خصصنا هذا الجزء لدراسة الرقابة على البنوك بأنواعها وهذا لدورها في شفافية وموثوقية القوائم المالية للبنوك.

الفرع الاول: الجهات التي تهتم بالرقابة على الجهاز المصرفي

من خلال دراستنا نلاحظ ان عمل البنك يرتبط ويؤثر بمصالح عدة فئات في المجتمع الاقتصادي، لذلك فان الرقابة على المصارف تهم العديد من الفئات نذكرها فيما يلي:[1]

1- ادارة البنك لأنها تنتخب من قبل المساهمين لإدارة وتسيير عمل البنك نيابة عنهم وبالتالي فهي المسؤولة امام المساهمين عن ضمان استمرارية عمل البنك ونجاحه؛

2- المودعين بصفتهم الممول الاكبر لأي بنك وذلك من اجل اطمئنانهم على ودائعهم؛

3- الهيئة العامة للمساهمين وذلك للاطمئنان على استثماراتهم في رأسمال البنك، وتحقيق اكبر عائد ممكن لهم؛

4- العملاء والمستفيدين من تسهيلات البنك الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وذلك لضمان استمرارية نشاط عمل البنك؛

5- السلطات النقدية (البنك المركزي): لان هدف البنك المركزي حماية المودعين والمقرضين وكل من له تعامل مع البنك وذلك من اجل حماية الاقتصاد الوطني ككل من أي انحرافات سلبية لعمل

[1] فائق شقير، عاطف الاخرس، **مرجع سابق**، ص:331.

ادارة البنك، كما ان البنك المركزي يهدف الى توجيه السياسة النقدية والائتمانية للدولة وهذا كله لا يتحقق الا بالرقابة.

الفرع الثاني: انواع الرقابة

تمارس على الانشطة البنكية عدة انواع من الرقابة في مختلف مراحلها وعلى عدة مستويات وسنقتصر على تقسيمها من حيث الجهة المراقبة، وهي الرقابة الداخلية والخارجية.

اولا: الرقابة الداخلية

يقصد بها كافة الفعاليات الرقابية التي يمارسها افراد يتبعون اداريا للمنظمة ذاتها على اختلاف وظائفهم ومواقعهم[1]. فهي رقابة ذاتية تمارسها الوحدات القائمة بالتنفيذ والمشرفة عليه[2].

ومن الطبيعي ان يختلف حجم هذا الجهاز الرقابي من منظمة لأخرى وفقا لاعتبارات عديدة منها حجم المنظمة والهيكل التنظيمي[3]، ونوع نشاطها ففي البنوك تعتبر وظيفة الرقابة اساسية في النظام المحاسبي البنكي، ولها دور ضروري من اجل ضمان دقة و امانة العمليات المحاسبية.

وفي البنوك تقوم الادارة بتنظيم سير عملية الرقابة، و تتم تنفيذا للأعراف التجارية والمالية المقبولة والمتعارف عليها وذلك من اجل حماية البنك وضمان تقدمه، ولضمان حماية اصول البنك من التلف والسرقة وبالذات (النقدية) وتحفيز العاملين على التمسك بالسياسات الادارية والتنظيمية المرسومة، ويتولى هذه المهمة اجهزة متخصصة تابعة للإدارة العليا للبنك وتشمل الهيكل التنظيمي والمقاييس المتبعة للتأكد من صحة العمليات الحسابية والمحاسبية المدونة في الدفاتر، وتمارس هذه الاجهزة رقابتها من خلال الجرد الفعلي المفاجئ، الزيارات الدورية، التفتيش، التدقيق المحاسبي والاداري[4].

[1] حسين احمد الطراونة، توفيق صالح عبد الهادي، **الرقابة الادارية**، دار ومكتبة الحامد للتوزيع والنشر، عمان، 2011، ص:173.

[2] محمد الفاتح محمود المغربي، **الرقابة الادارية –رؤية تأصيلية–**، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2020، ص:67.

[3] حسين احمد الطراونة، توفيق صالح عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص:173.

[4] فائق شقير، عاطف الاخرس، **مرجع سابق**، ص:332.

وهذا بهدف الرقابة على عوامل تتعلق بالبيئة الداخلية للبنك ومن اهم هذه العوامل:[1]

- كفاءة استخدام البنك لأمواله؛
- التأكد من الكفاءة المالية وضمان السيولة اللازمة؛
- العوامل المرتبطة بالضرائب؛
- ادارة المخاطر؛
- العوامل المرتبطة بالمصروفات؛
- العوامل المرتبطة بالربحية.

ثانيا: الرقابة الخارجية

وهي عمليات الرقابة التي تمارسها جهات واجهزة خارجية غير تابعة، والهدف منها هو التأكد من الالتزام بالأنظمة وقوانين العمل الاداري[2]، وتعد المسؤولة عن متابعة كفاءة نظام الرقابة الداخلية والتزامها بالسياسات والاجراءات المتبعة في الشركة ويقوم بهذه الرقابة مدققو حسابات خارجيون غير مرتبطين بالشركة[3].

وبالنسبة للبنوك فان عملية الرقابة الخارجية تقوم بها بالإضافة للمدققين الخارجيين الجهات الرسمية المتمثلة في البنك المركزي، سنقدم شرحا لرقابة المدققين الخارجيين ورقابة البنك المركزي على البنوك فيم يلي:

1- رقابة عن طريق المدققين الخارجيين:

وهذا النوع من الرقابة يمثل رقابة خارجية على اعمال البنوك التجارية يقوم بها اشخاص مختصين او مؤسسات مهنية مستقلة هدفها مراجعة وفحص البيانات الختامية للبنوك التجارية بالإضافة الى ابداء الراي المستند الى قواعد مهنية، والحكم على صحة ومصداقية تلك البيانات[4].

---

[1] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **ادارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2016، ص:130.

[2] ضرار العتيبي، واخرون، **العملية الادارية مبادئ واصول وعلم وفن**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020، ص:252.

[3] بشرى مهدي صالح الطائي، ايمان شاكر محمد، **متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية واثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 40، الفصل الثالث، العراق، 2017، ص:140.

[4] حسين محمد الشبلي، مهند فايز الدويكات، **سلسلة الجرائم المالية والمستحدثة –التزوير والاحتيال بالبطاقات الائتمانية–**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2009، ص:94.

ويعتبر هؤلاء الاشخاص مندوبين ومفوضين عن المساهمين الذين يتم تعيينهم من قبل الهيئة العامة للمساهمين، وهم مدققي الحسابات والمراجعين الخارجيين ويكون ارتباطهم مع الهيئة العامة للمساهمين وليس مع ادارة البنك ويشترط في مدققي الحسابات ان لا يكونوا من ضمن المدينين للبنك او ممن له منفعة مع البنك وان لا يكون وكيلا او مندوبا او مستخدما في البنك، ويقوم مدققي الحسابات بإرسال تقارير عن تدقيق ومراجعة حسابات البنك الي الهيئة العامة للمساهمين و البنك المركزي[1].

2- رقابة عن طريق البنك المركزي:

تمارس البنوك المركزية في كافة الدول دورا توجيهيا واشرافيا على البنوك التجارية[2]، ولهذا فإنها تفرض الرقابة على اعمال البنوك من خلال ثلاثة انواع من الرقابة :

أ- من خلال القوانين والانظمة والتعليمات: وتتمثل هذه الرقابة في الرقابة التوجيهية ويمارسها البنك المركزي من خلال اعطاء التوجيهات والتوصيات لكافة البنوك التجارية العاملة في نطاق اشرافه ويمكن ان تكون بشكل فردي او جماعي، وتضمن هذه التوجيهات والتوصيات كل ما من شانه تامين علاقة سليمة بين البنوك التجارية وعملائها كذلك المحافظة على السيولة وملائتها من خلال تحديد او تعديل قواعد تسيير العمل المصرفي. ويمارس البنك المركزي سلطته التوجيهية من خلال تعاميم والقوانين توجه الى كافة البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة الدولة يطلب فيها التقيد التام بمحتواها[3].

ب- من خلال التفتيش المباشر: وتتمثل هذه الرقابة في الرقابة الزجرية ويتم هذا النوع من الرقابة عن طريق لجان وهيئات خاصة وظيفتها التحقق من التزام البنوك التجارية بالتعليمات والقواعد المقررة، وتقوم هذه اللجان والهيئات الرقابية الخاصة بأعمالها من خلال ممارسة الرقابة المباشرة بواسطة موظفيها الذين يقومون بجولات تفتيشية مفاجئة على مختلف البنوك التجارية واجراء الفحص والتدقيق على اوضاعها المالية والادارية وخاصة التحقق من كفاية رأسمال ومدى السيولة وسلامة اوضاع البنك و وسائل الرقابة الداخلية المتبعة ومستوى فاعلية الادارة ومقدرتها[4].

---

[1] فائق شقير، عاطف الاخرس، **مرجع سابق**، ص ص:332-333.(بتصرف).

[2] محمد فتحي البديوي، **ادارة البنوك**، المكتبة الاكاديمية، مصر، 2012، ص:72.

[3] حسين محمد الشبلي، مهند فايز الدويكات، **مرجع سابق**، ص:93.

[4] **نفس المرجع**، ص:94.

ت- الرقابة من خلال الكشوفات الدورية: حيث يتوجب على كل بنك مرخص ان يزود البنك المركزي بكشوف دورية يصممها بشكل مسبق البنك المركزي وذلك لقياس اوضاع البنك ونشاطاته، ومن هذه الكشوفات ما هو يومي برصيد الحساب الجاري للبنك، ومنها ما هو شهري وفصلي لتصنيف السلف والقروض الممنوحة للعملاء وكذلك الحسابات الجارية المدينة والكمبيالات المخصومة، واخيرا الكشف السنوي للحسابات الختامية والميزانية العمومية، اذ ان الحسابات الختامية لأي بنك مرخص تعد على ثلاثة اوجه لغايات الادارة ولغايات النشر وللبنك المركزي[1].

والشكل الموالي يمثل تلخيص لأنواع الرقابة على البنوك :

الشكل رقم (2-2): انواع الرقابة على البنوك التجارية.

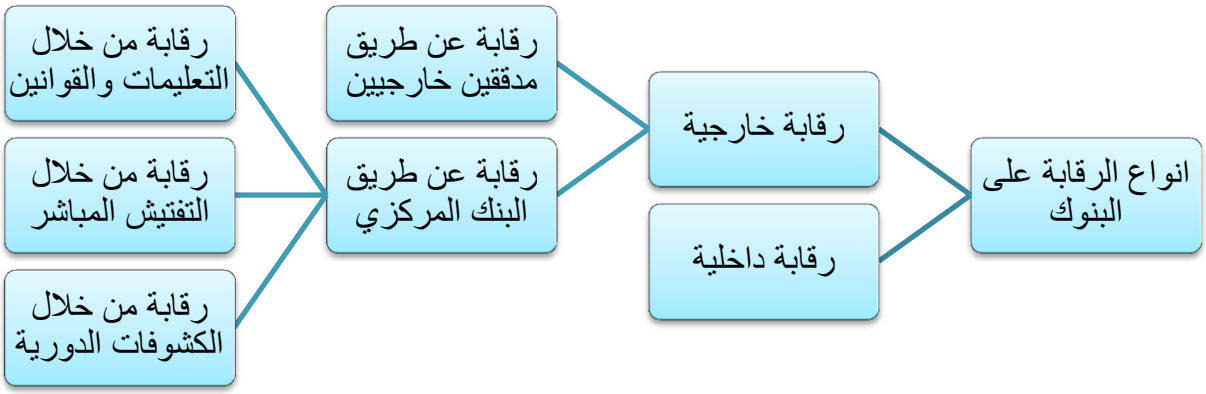

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق.

من الملاحظ ان مجمل الرقابات على البنوك هي 5 انواع، تبدا بالرقابة الداخلية التي مصدرها الادارة، ثم رقابة المدققين الخارجيين التي مصدرها المساهمين و وضعت لأغراض حماية مصالح المساهمين والتأكد من سلامة وصحة وموثوقية المعلومات المالية المنشورة، والرقابة الرسمية مصدرها البنك المركزي التي

[1] فائق شقير، عاطف الاخرس، **مرجع سابق**، ص ص:336-337.(بتصرف).

تتفرع لثلاث انواع، الرقابة من خلال القوانين والتعليمات المنشورة و الرقابة من خلال التفتيش المباشر من خلال اللجان سواء كان مفاجئ او معلوم، والرقابة من خلال انواع الكشوفات الدورية التي يفرض البنك المركزي شكلها على البنوك وتعددها خلال السنة الواحدة، يعكس هذا التنوع والتفرع في الرقابة على البنوك الاهتمام الكبير بالصناعة المصرفية نظرا لدورها الرئيسي في تسيير الاقتصاد، ولضمان مصالح المودعين ومن خلال ضمان سيولة وملائة البنك.

ويمكن ان نلمس التأثير الكبير للرقابة على القوائم المالية البنكية، من حيث ان الحكم على مدى صدقها وملائمتها وموثوقيتها ومطابقة المعلومات فيها للواقع ينبع من كون القوائم المالية مرت على انواع رقابة صارمة وموضوعية ودقيقة.

المبحث الثالث: المحاسبة في البنوك التجارية

لأجل اعداد نظام للمحاسبة في البنوك التجارية يجب تحديد تصميم المستندات ودورتها المحاسبية، حيث تعتبر المستندات هي اداة الاتصال داخل الاقسام المختلفة للبنك، ويوجد العديد من الطرق لتنظيم دورة محاسبية متكاملة في المؤسسة منها الطريقة الايطالية والالمانية و الفرنسية (المركزية).

المطلب الاول :المحاسبة في اقسام البنوك.

تختلف الاقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الخدمات التي يقدمها للعملاء، لهذا اوجب على البنك اتباع طريقة لتنظيم المحاسبة تتناسب مع هذا التنوع.

الفرع الاول: الاقسام الإدارية للبنك.

نظرا لتعدد وتنوع الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه، و لأجل الوصول الى تحقيق اعلى مستوى في جودة الخدمات المصرفية من خلال السرعة والدقة، وضعت البنوك التجارية قسم خاص لكل نوع خدمة وتم تصنيف هذه الأقسام حسب ارتباطها وعدم ارتباطها بشكل مباشر بالعملاء، حيث هناك مستويين احدهما خارجي خاص بالعملاء (اقسام فنية)، والأخر خاص بالأقسام الإدارية الداخلية (اقسام ادارية). سيتم توضيحها فيما يلي :[1]

الأقسام الخارجية ومن أهمها :

- قسم الخزينة؛
- قسم الحسابات الجارية؛
- قسم الأوراق التجارية؛
- قسم الأوراق المالية؛
- قسم خطابات الضمان؛
- قسم الاعتمادات المستندية؛
- قسم استبدال العملة؛
- قسم المقاصة؛
- قسم تأجير الخزائن؛
- قسم صندوق التوفير.

اما الأقسام الداخلية التي تؤدي نشاطها بعيدا عن الجمهور فمن أهمها:

- قسم الحسابات العامة؛
- قسم القضايا؛
- قسم شؤون العاملين؛
- قسم المراجعة والحاسب الالي؛

[1] محمود سيد ناغي، **المنهج المحاسبي في البنوك التجارية**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص:74.

- قسم البحوث؛
- قسم الحفظ.

يمكن للقارئ ان يلحظ تجلي المحاسبة المركزية في التقسيم الاداري للبنوك فهذا التقسيم انما وضع لجعل كل قسم من الاقسام الخارجية دفتر استاذ مساعد و يومية مساعدة ثم تدرج كلها الى قسم حسابات العامة الذي يكلف بتقديم اليومية العامة. حيث انه لكل قسم محاسبة خاصة .

اولا: الطريقة المحاسبية المركزية في البنوك

تعتبر هذه الطريقة هي الامثل لطبيعة نشاط البنوك الذي يتميز بتعدد الاقسام وتنوع العمليات. وبموجب هذه الطريقة المحاسبية تستخدم البنوك اليوميات المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعد ودفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ العام[1].

لذا نجد ان الاعمال المحاسبية في البنوك تتوزع على كل قسم من اقسام البنك بحيث يكون لكل قسم مستنداته وسجلاته وبطاقاته وكشوفاته الخاصة به، ويقوم موظفو القسم نفسه بتنفيذ العمليات المحاسبية المتعلقة بنشاطات ذلك القسم، ومن ثم يقوم كل قسم بتسجيل القيود في يومية القسم وترحيلها الى حسابات الأستاذ المساعد الممسوكة لديه، وبعد ذلك ترسل مستندات القيود من اقسام البنك المختلفة الى قسم الحسابات العامة الذي يقوم بتسجيل مستندات القيود هذه في اليومية العامة ومن ثم يقوم بإعداد كشف مطابقة الحركة اليومية والترحيل الى الحسابات بدفتر الأستاذ العام [2].

ومن هنا تأتي محاسبة البنوك أي محاسبة كل قسم من اقسام البنك بصورة منفردة، ولهذا سيتم التطرق لكل اقسام البنك والدور المنوط بكل قسم وصولا الى قسم الحسابات العامة.

الفرع الثاني: محاسبة الاقسام الفرعية الخارجية في البنوك التجارية

صممت التقسيمات الإدارية في البنوك على حسب تنوع وتعدد الخدمات التي تقدمها، وللحفاظ على سمعة البنك و تقديم الخدمات في افضل مستوى ممكن فان محاسبة البنوك تنقسم حسب اقسام الفرعية الخارجية، حيث كل قسم ومحاسبته الخاصة بهدف تحقيق السرعة في تقديم الخدمات والامانة في نفس الوقت.

[1] محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحاته، **مرجع سابق**، ص:44.

[2] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص: 48.

وهذا ما سنتبعه فيما يلي حيث سنشرح كل قسم ووظائفه وطريقة سير المحاسبة ضمنه.

اولا: قسم حسابات العملاء

يعتبر هذا القسم من اكثر اقسام البنك حيوية وهذا لاتصاله بالعملاء اذ يتولى ادارة حساباتهم بكل اشكالها سواء كانت حسابات جارية او ودائع لأجل وحسابات التوفير والتي سنلخص كل منها فيم يلي:

ا. الحسابات الجارية

الحساب الجاري هو بمثابة عقد بين طرفين احدهما البنك والاخر صاحب الحساب(العميل)، يترتب على هذا العقد معاملات متبادلة بين الطرفين، بحيث يصبح احدهما مدينا للآخر احيانا، ويصبح دائنا في احيان اخرى وفي نهاية الفترة تحدد المركز المالي للحساب[1].

يتولى قسم الحسابات الجارية عملية فتح الحسابات الجارية للعملاء، المدينة منها والدائنة، وقبول الايداعات نقدا او خلافه، واعداد دفاتر الشيكات للعملاء، وحفظ بطاقات التواقيع من اجل المطابقة مع تواقيعهم على الشيكات، وتلبية طلبات العملاء المتعلقة بحساباتهم الجارية من سحب وتحويل و ما شابه، وعمل كشوف الاخطار المصرفية، واحتساب الفوائد المدفوعة والمقبوضة والعمولات، واعداد كشوف الحسابات وارسالها للعملاء، والرقابة على الحسابات غير المتحركة او الجامدة وتنفيذ الاعمال المحاسبية المتعلقة بهذا القسم[2].

ب. قسم الودائع والتوفير

الوديعة هي عقد به يسلم الانسان منقولا لإنسان اخر ليقوم بحفظه بدون اشتراط اجرة، كما يحفظ اموال نفسه ويرده بعينه عند اول طلب، وقد تكون الوديعة بعوض اذا ما اتفق على اجرة يدفعها المودع الى الوديع ويشترط لصحة انعقاد تسليمها للمودع[3].

---

[1] فؤاد الفسفوس، **محاسبة المنشآت المالية (البنوك، شركات التامين)**، دار كنوز المعرفة، الطبعة 1، الاردن، 2010، ص: 67.

[2] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص:74.

[3] فائق شقير، عاطف الاخرس، عبد الرحمن سالم، **محاسبة البنوك**، دار السيرة للنشر، الطبعة 2، عمان، 2002، ص:109.

وعند ايداع الودائع في البنك يتم تحديد تاريخ استحقاق معين مقابل فائدة معينة، و لا يجوز للعميل السحب من الوديعة الا في نهاية المدة المتفق عليها واذا قام العميل بسحب الوديعة قبل موعد استحقاقها فانه لا يتقاضى فوائد عادة عن هذه الوديعة[1].

والودائع انواع منها ودائع لأجل و ودائع بإخطار و ودائع التوفير و شهادات الايداع[2].

ثانيا: قسم الخزينة

يعتبر قسم الخزينة اكثر الاقسام نشاطا في البنك التجاري وذلك لارتباطه بجميع الاقسام الاخرى بالبنك التي تتعامل في العمليات المصرفية، "ويمكن تشبيه قسم الخزينة بانه بمثابة القلب بالنسبة لدورة كافة عمليات البنك النقدية، ففيه تتجمع موارد البنك النقدية ومنه تخرج جميع المدفوعات النقدية[3]".

ونظرا لأهمية قسم الخزينة ودوره الفعال في كل عمليات البنك النقدية فقد وضع صندوق رئيسي وصناديق فرعية وتتلخص وظائف الصندوق او قسم الخزينة فيما يلي:[4]

- تغذية الصناديق الفرعية صباح كل يوم عمل بما يلزمها من نقد؛
- استلام النقد المتجمع لدى امناء الصناديق الفرعية؛
- تنظيم المستندات والقيود الخاصة بما سبق؛
- جرد الخزينة الرئيسية في نهاية كل يوم عمل ومطابقتها مع القيود الدفترية؛
- تغذية الفروع بما تحتاج من نقد، واستلام الفائض منه من هذه الفروع.
- ايداع النقد الفائض عن الحد المعين في البنك المركزي او البنوك الاخرى وسحب ما تحتاجه منها.

اما الصناديق الفرعية فوظائفها تتلخص في :

- استلام ما يلزمها من نقد صبيحة كل يوم عمل من الصندوق الرئيس؛
- دفع الفيش المقدمة للصرف؛
- تسليم المتبقي لديها في نهاية اليوم الى الصندوق الرئيس؛
- تنظيم المستندات والكشوفات المتعلقة بهذه المدفوعات.

---

[1] الاميرة ابراهيم عثمان، فؤاد السيد المليجي، **دراسات في النظم محاسبية متخصصة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية،2000، ص:222.

[2] فائق شقير واخرون، **مرجع سابق**، ص:109.

[3] فؤاد الفسفوس، **مرجع سابق**، ص:51.

[4] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص:53.

ثالثا: قسم المقاصة

تتعدد الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية بالنسبة لعملائها ومن هذه الخدمات قيامها بتحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك اخرى، وتتم عملية اجراءات تحصيل الشيكات في غرفة المقاصة في البنك المركزي.

ا. غرفة المقاصة

هي عبارة عن مكان يلتقي فيه مندوبي البنوك الاعضاء المشتركين فيها يوميا، حيث يتم تبادل الشيكات المسحوبة بواسطة المندوبين، كما يأخذ كل مندوب بنك الشيكات المسحوبة على بنكه من مندوبي البنوك الاخرى، ويسلم لهم الشيكات المسحوبة لصالحه، ويتم عمل مقاصة بين قيمة تلك الشيكات، بواسطة الحسابات الجارية للبنوك الاعضاء المفتوحة بدفاتر البنك المركزي[1].

وهكذا تؤدي غرفة المقاصة خدمة جلى للبنوك الاعضاء، اذ لولاها لأصبح كل بنك ملزما بمراجعة العديد من البنوك بفروعها المختلفة لصرف الشيكات المسحوبة عليها، فوجود الغرفة يجنب البنوك مصاريف النقل وما يترتب عليها من مضيعة للوقت والجهد[2].

عند انتهاء عملية المقاصة تخرج ببنوك دائنة والاخرى مدينة لها، يليها تسجيل محاسبي في كل من غرفة المقاصة نفسها والبنك المركزي ولكل البنوك تسجيلها الخاص .

اما بالنسبة للبنوك فمن البديهي ان تكون المقاصة في صالح البنك في حالة ما اذا كانت قيمة الشيكات المسحوبة لصالحه اكبر من قيمة الشيكات المسحوبة عليه.

رابعا: قسم الكمبيالات

تعرف الكمبيالة او السند الاذني بانه محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمن امرا صادرا من الساحب الى المسحوب عليه بان يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد او حامل السند مبلغا معينا بمجرد الاطلاع او في ميعاد معين او قابل للتعيين[3].

---

[1] محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحادة، **مرجع سابق**، ص:79.

[2] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص:113.

[3] محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية –الاوراق التجارية–**، المجلد الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص:263.

والكمبيالة هي عبارة عن تسهيل ائتماني يستمد قوته وقبوله من توقيعات الافراد عليه، حيث يقوم البنك بتحصيلها نيابة عن اصحابها او يخصمها لديه.

و سواءا كانت الكمبيالات برسم التحصيل او الخصم او التامين بضمانها فهي قابلة للتحويل الى نقدية عن طريق اعادة خصمها لدى البنك المركزي مما يسهل تحويلها الى سيولة عند الضرورة[1].

ويتولى قسم الكمبيالات استلام الكمبيالات والسندات السحب من العملاء و التأكد من كونها قانونية، ويقوم بإشعار العملاء بالاستلام واتخاذ اجراءات الخصم او التحصيل او التامين والقيام بعملية الحفظ لكل نوع على حدة (الخصم، التحصيل، التامين)، ويقوم هذا القسم بمتابعة هذه الكمبيالات والسندات من اخطار للمدينين قبل مدة كافية من الاستحقاق، وتنظيم ما يخص القسم من مستندات واشعارات والقيام بالقيود المحاسبية اللازمة واعداد الكشوف المحاسبية والاحصائية المختلفة، ويتابع القسم ايضا العملاء الخاصمين واصحاب كمبيالات التامين في حال عدم السداد، وتولي عملية اعادة الخصم لدى البنك المركزي[2].

خامسا: قسم الكفالات المصرفية (خطابات الضمان)

عند اعلان الجهات الحكومية عن مناقصة عامة، او مزايدة، فإنها تطالب المشاركين بدفع جزء من قيمة المناقصة مقدما كضمان، ولأجل عدم تجميد هذه الاموال لدى هذه الجهات يلجا العملاء الى البنوك بغرض الحصول على كفالة تضمن التزامهم، ومنها خطابات الضمان لأنها تحل محل النقود الواجب ايداعها كتامين بسبب تعهد البنك الموثوق.

والكفالة (خطاب الضمان) ،"عبارة عن تعهد خطي يقدمه البنك بناء على طلب عميله الى جهة معينة (المستفيد) بان يدفع نيابة عن ذلك العميل بمجرد مطالبة المستفيد بقيمة الكفالة كاملة او جزء منها متى طالب المستفيد خلال مدة سريان الكفالة ولنفس الغرض الذي اصدرت من اجله[3]".

[1] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص:155.

[2] **نفس المرجع**، ص:156.

[3] **نفس المرجع**، ص:191.

ويستخدم خطاب الضمان في حالات اخرى مختلفة غير المذكورة، كضمان استرداد البضائع المصدرة و بالعملات الاجنبية ولسحب البضائع من الجمارك...الخ[1].

وبالتالي فان الكفالات او خطاب الضمان له اهمية كبيرة في المعاملات التجارية والمالية بالنسبة لرجال الاعمال والمؤسسات نظرا لما يجنبهم توفير اموال سائلة بصفة عاجلة للمستفيد[2].

وتعتبر الكفالة بالنسبة للبنك الذي قام بإصدارها التزاما عرضيا تظهر ضمن حساباته النظامية وتتحول الى التزام فعلي اذا تخلف العميل عن الوفاء بالالتزامات التي اصدرت من اجلها وقام البنك بدفعها[3].

ويتلخص دور قسم الكفالات في البنك في اصدارها او الغاءها والقيام بالتعديل عليها من تمديد او تخفيض او زيادة، ويقوم ايضا باستيفاء التأمينات على الكفالات، وتحصيل العمولات ومتابعة الاستحقاق و الاسترداد.

ويزود قسم الكفالات العملاء بالكشوف والبيانات اللازمة وتنظيم الاشعارات ومستندات القيد ومسك السجلات اللازمة، ويقوم بإجراء مطابقات يومية ودورية وتنفيذ ادارة البنك المعني والبنك المركزي فيما يتعلق بالكفالات الصادرة بالعملة المحلية او الاجنبية[4].

سادسا: قسم الاعتمادات المستندية.

يعرف الاعتماد المستندي على انه " تعهد كتابي صادر عن احد البنوك بناء على طلب احد عملائه المستوردين لصالح مصدر ما بان يدفع قيمة البضائع المستوردة او ان يقبل بقيمتها سحوبات وذلك عند استلام البنك او مراسله مستندات شحن البضاعة الى بلد المستورد وتنفيذ كافة شروط الاعتماد[5]".

---

[1] Thomas H.ward، **Letters of credit and Documentary collections**، Xlibris corporation، USA، 2009، P:13.

[2] عبد الرحمن توفيق، **الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان**، بميك، مصر، 2013، ص:52.

[3] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص:191.

[4] **نفس المرجع**، ص: 193.

[5] Eduard G. Hinkelman, **Guide to letters of credit**, profssional industry report، Word trade press، 2008، p:03.

وعلى هذا فان اي اعتماد مستندي يتضمن اربعة اطراف هم المستورد (او فاتح الاعتماد) والمصدر وهو المستفيد في الاعتماد المستندي، وبنك المستورد وهو البنك الذي يتعهد بدفع قيمة البضاعة المستوردة او قبول اي كمبيالات مسحوبة عليه بما يتفق وشروط الاعتماد، وبنك المصدر وهو الذي يتعامل معه المصدر ويعتبر مراسلا لبنك المستورد في الخارج[1].

ويقوم قسم الاعتمادات المستندية بكافة الانشطة المتعلقة بالاعتمادات المستندية من حيث فتحها وتنفيذها ومتابعتها، وهو في ذلك يؤدي دور الوسيط بين المصدر والمستورد، وذلك فيما يتعلق بتمويل الصادرات والواردات[2].

وقد يختلط على القارئ في فهم الفرق بين الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، فقد وجد في بعض الكتب الاجنبية ان خطاب الضمان ما هو الا اسم حديث واكثر شهرة للاعتمادات المستندية، بينما في الكتب العربية يعتبر الاعتمادات المستندية نوع مختلف عن خطاب الضمان حيث يختص الاعتماد في عمليات الاستيراد والتصدير و وخطاب الضمان في العمليات داخل الدولة.

سابعا: قسم الاوراق المالية.

يختص هذا القسم بتقديم نوع اخر من الخدمات لعملاء البنك وهو بيع الاوراق المالية، وشراؤها، وحفظها بصفة امانة، وتحصيل كوبوناتها (قسائمها) للمستفيدين وكذلك تلقي اكتتابات الافراد والمؤسسات في الاوراق المالية نيابة عن الشركات التي تصدر تلك الاوراق وما شابه ذلك[3].

وتصنف الاوراق المالية من اسهم وسندات ضمن الاصول المتداولة للبنك التجاري، وذلك لسهولة تحويلها الى سيولة من خلال السوق المالي.

[1] الاميرة ابراهيم عثمان، فؤاد السيد المليجي، **مرجع سابق**، ص:265.

[2] **نفس المرجع**، ص:265.

[3] فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 1996، ص:281.

وتتلخص وظائف قسم الاوراق المالية في:[1]

- الشراء والبيع لحساب البنك نفسه او لحساب عملائه؛
- الحفظ برسم الامانة؛
- الاصدار ودفع ارباح الاسهم وفوائد السندات نيابة عن الشركات المساهمة؛
- تحصيل ارباح الاسهم و فوائد السندات لحساب العملاء؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية بضمان الاوراق المالية.

ثامنا: قسم الاقراض والتسليف.

من اهم الخدمات التي يقدمها البنك هي تقديمه للقروض والسلف لعملائه بضمانات معينة تتمثل هذه الضمانات في اصول مختلفة منها اوراق مالية او اوراق تجارية، وقد يقدم البنك قروضا بضمان اصول عينية كالبضائع ومحاصيل زراعية وعقارات واراضي، وايضا قد تتم هذه العملية بدون ضمانات اي بضمان شخصي[2].

وعلى هذا يقدم البنك تسهيلات ائتمانية في شكل قروض او سلف في حدود نسبة مئوية معينة من قيمة الضمان مقابل فائدة معينة.

وتتلخص وظائف قسم الاقراض والتسليف في:[3]

- دراسة طلبات الاقراض و ما يتطلبه ذلك من جمع المعلومات عن طالبي القروض، ومعرفة الغرض من القرض المطلوب، وتقدير مبلغ القرض الممكن بعد التأكد من امكانية السداد المبنى على دراسة المركز المالي لطالب القرض؛
- متابعة استخدام القروض فيما طلبت من اجله، ومتابعة التحصيل واتخاذ ما يلزم من اجراءات قانونية لاستكمال عملية الاقراض من رهن وخلافه؛

[1] ناصر نور الدين عبد اللطيف، **المحاسبة في المنشآت المالية والانظمة المحاسبية المتخصصة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص:41.

[2] محمد سيد السرايا، **مرجع سابق**، ص:227.

[3] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص:321.

- الاهتمام بالضمانات المقدمة لقاء القرض، ومسك حسابات القسم، واتخاذ ما يلزم للاحتياط للديون المشكوك في تحصيلها، وحفظ ملفات عملاء القسم، واتخاذ ايه اجراءات قانونية او مالية او ادارية بخصوص هذه القروض.

وتحدد انواع القروض بحسب ضماناتها (قروض بدون ضمان، قروض بضمان شخصي، قروض بضمان عيني ...الخ)، حيث يقوم قسم الاقراض والتسليف بتحرير المستندات المدينة والدائنة كما يثبتها في دفاتره المساعدة من يومية واستاذ فور حدوث كل عملية كما يعد القسم نفسه خلاصة يومية بعملياته يبعثها الى قسم الحسابات العامة لإثباتها في قيود اجمالية مركزية في دفتر اليومية العامة وترحيلها الى دفتر الاستاذ العام وهذا القسم سنتطرق له في العنوان التالي[1].

كما تجدر الاشارة انه من خلال تحليل او محاولة فهم محاسبة كل قسم في البنك لم نلمس تأثيرا او علاقة بالمعايير المحاسبية الدولية او متطلباتها ماعدا القسمين الاخيرين اي في قسم الاوراق المالية و قسم الاقراض والسلف من ناحية تقديم الضمانات وتحديد مخصصات الخسائر.

الفرع الثالث: قسم الحسابات العامة.

ان جميع اقسام المحاسبة في البنوك التجارية التي شرحنا سابقا تصب نتائجها في قسم الحسابات العامة، لذلك يعتبر قسم الحسابات العامة او المركزية من اهم الاقسام في البنوك حيث يعتبر بمثابة حلقة الوصل بين الادارة و الاقسام الفرعية الاخرى السابقة الذكر، يتولى هذا القسم تجميع مخرجات كل قسم من دفاتر استاذ مساعدة ودفتر يومية مساعدة في شكل دفتر استاذ عام ويومية عامة لأجل تلبية حاجات الادارة من معلومات.

وتعتمد عليه ادارة البنك في امدادها بالمعلومات والبيانات والاحصاءات اللازمة بالإضافة لكونها تراقب عمليات الاقسام الاخرى و تتأكد من حسن تنفيذها ويمكن تلخيص مهام هذا القسم فيم يلي:[2]

- استلام مستندات القيود والكشوفات من الاقسام الفنية المختلفة وتدقيقها؛
- تبويب الحسابات الواردة في الكشوفات وفق حسابات دفاتر الاستاذ العام والمساعد؛

[1] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص:322.

[2] فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، **مرجع سابق**، ص:343.

- اعداد كشوفات مراجعة يومية وعمل لخص كشف مراجعة يومي استنادا الى الكشوفات التفصيلية؛
- الترحيل الى دفاتر الاستاذ المساعد من واقع الكشوفات التفصيلية؛
- اثبات القيود في دفتر اليومية العاملة من واقع ملخص كشف المراجعة اليومي وترحيل هذه القيود الى دفتر الاستاذ العام؛
- اعداد ميزان مراجعة يومي، و مركز مالي يومي للبنك؛
- القيام بالمطابقات اليومية مع مختلف اقسام البنك الفنية؛
- اعداد كشوفات يومية واسبوعية وشهرية ودورية اخرى؛
- اعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية للبنك؛
- حفظ المستندات و الوثائق الخاصة بالقسم بعد تصنيفها؛
- تنفيذ الاعمال المحاسبية المتعلقة بالأقسام الادارية للبنك.

مثلما ذكرنا سابقا فان في كل قسم نظام محاسبي مصغر يتكون من مدخلات ومعالجة ومخرجات، وتعتبر مخرجات الاقسام المذكورة سابقا من دفتر استاذ مساعد ويوميات مساعدة، كمدخلات لقسم الحسابات العامة ليقوم بجميعها وانتاج يوميات عامة ودفاتر استاذ مساعد وكشوفات اخرى حسب احتياجات الادارة ويمكن تلخيص الدفاتر والكشوفات المستخدمة في هذا القسم فيم يلي:[1]

1- **المدخلات**: دفاتر الاستاذ المساعد واليوميات المساعدة ومنها دفاتر المساعدة للحسابات التالية: الجارية والودائع لأجل و التوفير و الفروع البنوك المحلية و البنوك الخارجية، الحسابات غير الشخصية، الارباح والخسائر، الموجودات والمطلوبات، وغيرها.

2- **المخرجات**: بعد انتهاء عمل قسم الحسابات العامة يعد كشوفات ودفاتر اهمها دفتر اليومية العامة ودفتر الاستاذ العام، وكشف الحركة اليومي الشامل كشف حركة الخزينة وكشف العمليات المصرفية والمقاصة، موافقة الحركة اليومية، المركز المالي اليومي للبنك، ميزان المراجعة الشهري، الميزانية الشهرية، الارباح والخسائر الشهرية، البيان الشهري على النموذج المقرر من

[1] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص:348.

البنك المركزي، تصنيف التسهيلات الائتمانية على النموذج الخاص ايضا بالبنك المركزي، قوائم مصاريف الإدارية والحسابات الجارية المدينة والحسابات النظامية وغير ذلك.

ويمكن توضيح النظام المحاسبي في البنوك في اقسامها المختلفة وقسم الحسابات العامة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): النظام المحاسبي في البنوك في الاقسام وقسم الحسابات العامة.

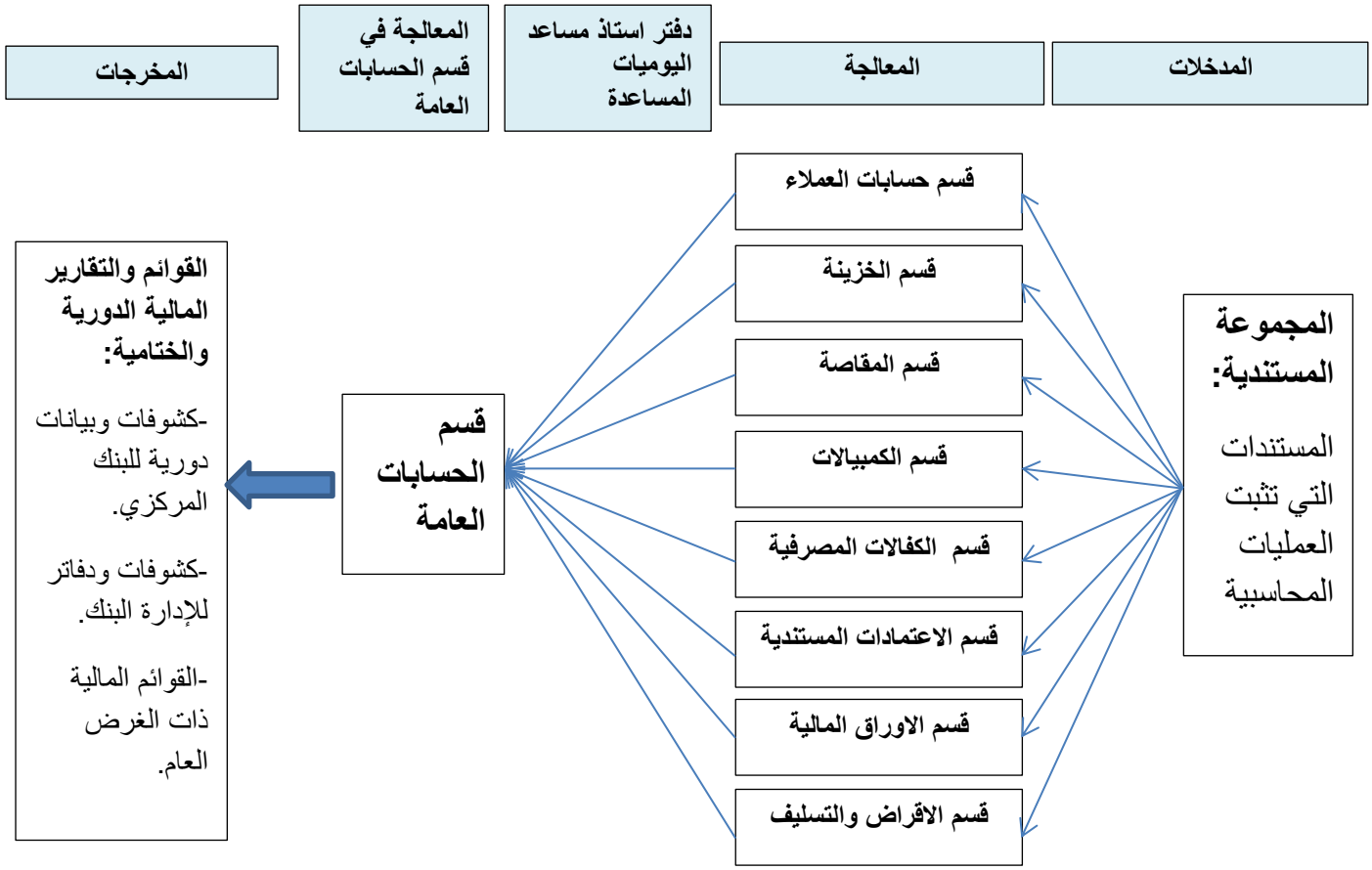

المصدر: من اعداد الباحثة.

بعد توضيح المعالجة المحاسبية في البنوك من خلال اقسامها المختلفة و في قسم الحسابات العامة، يكون قد تم شرح المدخلات و المعالجة المحاسبية للنظام المحاسبي البنكي، لهذا لم يبقى الا مخرجات هذا النظام وسيتم دراستها فيم يلي.

المطلب الثاني: مخرجات النظام المحاسبي البنكي.

ان كلمة مخرجات النظام المحاسبي مرتبطة عادة بالقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية العادية ولكن في البنوك يختلف الامر باختلاف النظام المحاسبي البنكي.

حيث يجب على كل بنك ان يزود البنك المركزي بالكشوفات والبيانات الدورية حسب تعليمات البنك المركزي، وكذا يجب على قسم الحسابات العامة تلبية طلبات ادارة البنك بما يحتاجه من كشوفات ودفاتر، ومن هذه الكشوفات ما هو يومي مثل الكشف اليومي برصيد الحساب الجاري للبنك المرخص لدى البنك المركزي.

ومنها ما هو فصلي اي كل ثلاثة شهور مثل الكشف الفصلي لتصنيف السلف والقروض والحسابات الجارية المدينة الكمبيالات المخصومة ومنها ما هو سنوي مثل الميزانية الموحدة للبنوك ويقوم البنك المركزي بإعداد هذه النماذج وتوزيعها على البنوك المرخصة لغايات تعبئتها وارسالها اليه في المواعيد المحددة لذلك[1].

ومنه سنركز على القوائم المالية الختامية ونقدم شرحا مبسطا لها، ولطريقة اعدادها من طرف البنك.

حيث يتم اجراء عمليات التسجيل اليومي لإجمالي قيمة العمليات الناتجة عن ممارسة البنك لأنشطته المختلفة في دفتر اليومية المركزية، وبعد اتمام التبويب النوعي في نفس اليوم للعمليات في الحسابات الاجمالية المختصة، يتم عمل ميزان مراجعة يومي للتحقق من صحة عمليتي التسجيل والتبويب، وهكذا دواليك الى ان يعد ميزان مراجعة في نهاية كل 3 اشهر او 6 اشهر او سنة بالأرصدة القائمة بالدفتر الاستاذ العام وقت اعداده، ويكون ميزان المراجعة في هذه الحالة الاساس لإعداد القوائم المالية للبنك بعد اجراء التسويات الجردية[2].

الفرع الاول: التسويات الجردية

ان القيام بالتسويات الجردية يهدف الى تحقيق مبدا اساس الاستحقاق والذي يعرف بانه:" تحميل كل فترة مالية بما يخصها من مصروفات و نفقات سواء قبضت او لم تقبض[3]"، لذلك يجب على البنك حصر جميع المصروفات والنفقات التي تخص الفترة المعينة ومقابلتها بجميع الايرادات المعتبرة لنفس الفترة،

[1] فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، **مرجع سابق**، ص:398.

[2] محمود السيد الناغي، **مرجع سابق**، ص:199.

[3] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص:369.

بهدف الحصول على نتيجة اعمال دقيقة و بشكل يمثل حقيقة ما اسفرت عنه العمليات الاقتصادية للبنك، لذلك قسم الجرد الى قسمين جرد مادي وجرد محاسبي[1].

اولا: الجرد المادي

وهو حصر جميع الموجودات وممتلكات البنك وتقييمها والقيام بعمل التسويات اللازمة بناء على المطابقة التي تتم بين الرصيد الفعلي والدفتري من امثلة ذلك جرد الخزينة والاثاث والتجهيزات المكتبية و وسائل النقل والاتصال وجرد البضائع الموجودة في مخازن البنك على سبيل الضمان، وجرد محفظة الاوراق المالية والتجارية ..وغير ذلك[2].

ثانيا: الجرد المحاسبي

ويتناول هذا الجرد جميع حسابات البنك التي تناولناها بالدراسة في السابق من حيث تطبيق قواعد الجرد المحاسبي الخاصة بكل مجموعة من الحسابات مثل اي شركة اخرى.

فيتم جرد الحسابات الحقيقية الثابتة بتطبيق مبدا الاهتلاك السنوي، وجرد الحسابات الحقيقية المتداولة بتطبيق مبدا سعر السوق او التكلفة ايهما اقل عند وجود هذه الحسابات، وجرد الحسابات الشخصية المتداولة بتخفيضها باي ديون معدومة واحتساب مخصص ديون مشكوك في تحصيلها واخيرا الحسابات الوهمية الاسمية يتم جردها بتطبيق قاعدة المستحقات والمقدمات بالنسبة لكل عنصر من عناصر الايرادات والمصروفات[3].

بعد القيام بالتسويات الجردية وتحقيق اساس الاستحقاق ومبدا التحقق و مبدا التحفظ يعد قسم الحسابات القوائم المالية الختامية.

نلحظ هنا تحقيقا لمبادئ المعايير المحاسبية حيث يمكنها التأثير او يمكن تطبيقها في العمليات الختامية سواء كان في الجرد او اعداد القوائم المالية، في حين لم نلمس لها اي تأثير في المعالجة المحاسبية لمختلف اقسام البنك الا في القليل فيما يخص قسم السلف وقسم الاوراق المالية، وفي اعداد هذه القوائم المالية يجب على البنوك اعداد قائمة الدخل وقائمة الارباح والخسائر وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية. وهذا ما سوف نشرحه فيم يلي.

---

[1] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص: 369.

[2] محمد السيد سرايا، **مرجع سابق**، ص:331.

[3] **نفس المرجع**، ص:331.

الفرع الثاني: قائمة الارباح والخسائر

يتم اعداد هذا الحساب في نهاية العام للتوصل الى صافي نتيجة عمل البنك من ربح او خسارة وتقفل في هذا الحساب جميع عناصر المصروفات والايرادات، وهكذا يمثل جانبه المدين المصروفات المختلفة بينما يمثل جانبه الدائن الايرادات المختلفة اما الفرق بين الجانبين فيمثل الربح او الخسارة[1].

ويعد قسم المحاسبة العامة في البنوك التجارية ثلاثة نماذج لحساب الارباح والخسائر هي[2]:

- نموذج تفصيلي لغايات ادارية للبنك؛
- نموذج ملخص معد سلفا لغايات البنك المركزي؛
- نموذج ملخص معد سلفا لغيات النشر في الصحف المحلية.

وفي ما يلي نموذج لحساب الارباح والخسائر المعد للنشر:

الجدول رقم(2-2): الارباح والخسائر للبنوك عن السنة المنتهية.

المصروفات			الايرادات		
السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحالية	السنة السابقة	البيان
Xx		الى ح/الفوائد المدينة عن الحسابات الجارية	xx		من ح /الفوائد الدائنة
xx		X عن الودائع الادخارية	xx		من ح/ العمولة والسمسرة الدائنة
xx		الى ح/العمولة والسمسرة المدينة	xx		من ح/ الاجيو الدائن
		الى ح/الاجيو المدين			من ح/ ايرادات اوراق مالية
		الى ح/ المصروفات الادارية والعمومية	xx		من ح/ارباح عمليات النقد الاجنبي
Xx					من ح/ايرادات اخرى
		الى ح/استهلاك الاصول الثابتة	xx		
xx					
xx		الى ح/المخصصات المختلفة			
		ح/خسائر بيع اوراق مالية			

[1] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص:370.

[2] محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحادة، **مرجع سابق**، ص:227.

Xx		**الرصيد (صافي الربح)**			**الرصيد(صافي الخسارة)**
Xx					

المصدر: محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحادة، **مرجع سبق ذكره**، ص:227.

الفرع الثالث: قائمة المركز المالي

بعد اعداد حساب الارباح والخسائر يتم اعداد قائمة المركز المالي والتي تعتبر اهم القوائم المالية نظرا لتقديمها للحالة الاقتصادية للبنك بشكل مختصر، "حيث تحتوي على موجودات البنك و مطلوباته مرتبة حسب القواعد المحاسبية المتعارف عليها وقد جرت العادة على ترتيب الموجودات حسب سيولتها اي حسب سهولة تحويلها الى نقد جاهز وتتكون من اربع مجموعات الاولى هي الموجودات الحاضرة والثانية فهي الموجودات المتداولة والثالثة تمثل الموجودات الثابتة اما المجموعة الرابعة تخص الارصدة المدينة[1]".

وكذلك فيما يخص المطلوبات فإنها ترتب حسب قرب مواعيد استحقاقها والوفاء لها وتتم المطلوبات المتداولة ثم المطلوبات الثابتة او طويلة الاجل ثم الارصدة الدائنة الاخرى كما جرت العادة في البنوك، وقد جرى العرف على عنونة الجانب الايمن بكلمة الاصول والجانب الايسر بالخصوم[2].

وهناك ثلاث نماذج لقائمة المركز المالي:[3]

- النموذج التفصيلي الذي يعد لغايات ادارية؛
- نموذج معد لغايات البنك المركزي؛
- نموذج معد لغايات النشر في الصحف المحلية.

[1] فائق شقير واخرون، **مرجع سابق**، ص:313.

[2] **نفس المرجع**، ص:313.

[3] محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحادة، **مرجع سابق**، ص:232.

وفي ما يلي نموذج للميزانية المعدة للنشر:

الجدول رقم(2-3): قائمة المركز المالي للبنوك المعدة للنشر

السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحالية	السنة السابقة	البيان
		نقدية في الخزينة ولدى البنوك. محفظة الاوراق المالية: - اذونات وسندات - اسهم كمبيالات مخصومة حسابات جارية مدينة سلف وقروض اصول ثابتة(بعد الاهلاك) موجودات اخرى			مخصصات مختلفة حسابات جارية دائنة ودائع لأجل وتحت الطلب وودائع التوفير. مطلوبات اخرى. راس المال المصدر والمدفوع احتياطي قانوني احتياطات اخرى ارباح مرحلة (مدورة) (محتجزة)
Xx	**Xx**	**المجموع**	**Xx**	**Xx**	**المجموع**
		حسابات نظامية: تعهدات العملاء مقابل اعتمادات. تعهدات العملاء مقابل التزامات اخرى			**حسابات نظامية:** تعهدات البنك مقابل اعتمادات. تعهدات البنك مقابل التزامات اخرى.
Xx	**Xx**	**مجموع الحسابات النظامية**	**Xx**	**Xx**	**مجموع الحسابات النظامية**

المصدر: محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحادة، **مرجع سبق ذكره**، ص:233.

من الملاحظ من خلال هذا الجدول (2-3) ان قائمة المركز المالي ترتب تبعا لمبدا السيولة اي سرعة التحويل الى نقدية وهذا نظرا لأهمية النقد في البنوك، فتبدا بالنقود الموجودة في الخزينة ولدى البنك المركزي ثم الاصول المتداولة والارصدة المدينة واخيرا الاصول الثابتة بعد الاهتلاك.

اما في جانب الخصوم فترتب حسب قرب مواعيد استحقاقها، فتبدا بالحسابات الجارية و تنتهي بحساب الرأسمال والاحتياطي القانوني.

ويقرر ان البنوك التجارية تنفرد بوجود الحسابات النظامية في جانبي الاصول والخصوم لتحديد التزامات العملاء والتزامات البنك عن الاعتمادات والضمانات والكفالات، وهي دائما متوازنة[1].

ويجدر الذكر ان على كل بنك نشر حساباته الختامية وتقرير مدقق حساباته خلال مدة اقصاها ستة اشهر من انتهاء السنة المالية[2].

ويتضح مما سبق ان قائمة الارباح والخسائر وقائمة المركز المالي هما اهم التقارير المالية التي تمثل الحالة الاقتصادية للبنك،

الفرع الرابع: قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من اهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف على الاوضاع المالية للشركة، وتأتي اهمية قائمة التدفقات النقدية في انها تبين الاثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية ،كما ان تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات والتوسعات وتوزيع الارباح سواء في المدى القصير او الطويل[3].

وفيما يلي نموذج لقائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة التي يتم بموجبها تسوية بالإيرادات والاعباء غير النقدية (مثل الاهتلاكات والضرائب المؤجلة)، وكذلك التغيرات الحاصلة في حسابات الاصول والخصوم المرتبطة بالتشغيل ، والارباح والخسائر الناتجة عن انشطة التمويل والاستثمار حتى لا

[1] محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحادة، **مرجع سابق**، ص:234.

[2] **نفس المرجع**، ص:226.

[3] محمد الصيرفي، **التحليل المالي: وجهة نظر ادارية محاسبية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 193.

يحدث تكرار في حسابها، بالإضافة الى الفوائد المدفوعة والمقبوضة و توزيعات الارباح المقبوضة والتي يتم تصنيفها في البنوك على انها تدفقات نقدية تشغيلية وهذا حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم7[1]:

الجدول رقم (2–4): قائمة التدفقات النقدية للبنوك (الطريقة الغير المباشرة) .

البيان	المبلغ
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل: نتيجة قبل الضريبة: +/– مخصصات الاهتلاكات +/– مخصصات المؤونات +/– ربح صافي/ خسارة صافية من انشطة الاستثمار. +/– ربح صافي/ خسارة صافية من انشطة التمويل. – قروض وتسبيقات للبنوك والزبائن. +ودائع من البنوك والزبائن. + فوائد مقبوضة . +توزيعات الارباح المقبوضة. – فوائد مدفوعة. – الضرائب المدفوعة.	
صافي التدفقات من انشطة التشغيل (1)	
التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار: – المدفوعات لاقتناء الاصول الثابتة. – المدفوعات لاقتناء الاصول غير الملموسة. + المقبوضات من بيع الاصول الثابتة. + المقبوضات من بيع الاصول غير ملموسة. – المدفوعات لامتلاك ادوات حقوق الملكية وادوات الدين. + المقبوضات من بيع ادوات حقوق الملكية وادوات الدين.	
صافي التدفقات من انشطة الاستثمار (2).	
التدفقات النقدية من انشطة التمويل: التحصيلات النقدية من اصدار الاسهم.	

[1] بن داود احمد، **اثر وضع النظام المحاسبي المالي على محاسبة البنوك الجزائرية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة البليدة 2، 2016، ص: 66.

– توزيعات على المساهمين او رد الحصص. + التحصيلات النقدية من اصدار السندات والقروض واوراق الدفع. – تسديد المبالغ المقترضة.	
صافي التدفقات من انشطة التمويل (3).	
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما يعادلها (1+2+3). + النقدية وما يعادلها في بداية السنة. +/– اثر التغيرات في سعر الصرف على النقدية المحتفظ بها وما يعادلها.	
النقدية وما يعادلها في نهاية السنة.	

المصدر: بن داود احمد، **اثر وضع النظام المحاسبي المالي على محاسبة البنوك الجزائرية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة البليدة 2، 2016، ص: 67.

الفرع الخامس: قائمة تغيرات حقوق الملكية

يعكس هذا البيان جميع التغيرات في حقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة، وتكمن اهمية التغيرات في حقوق الملكية في انها تبين بنود حقوق الملكية التي تنتهك افتراض الفائض الصافي، حيث هناك بعض البنود التي لا يعترف بها ضمن بيان الدخل وانما يعترف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية، بالإضافة الى ذلك فان فحص التغيرات في حقوق الملكية يكشف ان التحسن في حقوق الملكية والقيمة السوقية للمنشاة مصدره العمليات (الارباح والخسائر) او انه ناجم عن معاملات مع المالكين[1]، وفيما يلي نموذج لبيان حقوق الملكية كما اقترحه مكتب التدقيق الدولي:

الجدول رقم (2–5): قائمة تغيرات حقوق الملكية للبنوك.

	راس المال	علاوة الاصدار	احتياطات	نتائج محتجزة
الرصيد في 31 ديسمبر ن –2				
النتيجة اثر تغيرات الطرق المحاسبية. اثر التغيرات الناتجة عن ترجمة العملة الاجنبية. تغير فوارق اعادة تقييم الاصول الثابتة. تغير القيمة العادلة للاصول المالية المتاحة للبيع.				

[1] سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية (تحليل الاستثمار– تحليل الائتمان)**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2017، ص:43.

زيادة راسمال. التوزيعات على المساهمين.				
الرصيد في 31 ديسمبر ن – 1				
النتيجة اثر تغيرات الطرق المحاسبية. اثر التغيرات الناتجة عن ترجمة العملة الاجنبية. تغير فوارق اعادة تقييم الاصول الثابتة. تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع. زيادة رأسمال. التوزيعات على المساهمين.				
الرصيد في 31 ديسمبر ن.				

المصدر: بن داود احمد، **مرجع سابق**، ص: 68.

المطلب الثالث: القياس والافصاح المحاسبي.

من المعروف ان المحاسبة ترتكز على وظيفتين تتمثلان في القياس والافصاح، وتعتمد الوظيفة الثانية على الاولى من حيث ان الثانية ماهي الا عرض لنتائج الاولى، لذا فان القوائم المالي التي تعكس بصدق وعدالة نتيجة النشاط والمركز المالي للشركات هي نتاج لتكامل وصدق القياس والافصاح المحاسبي.

وكذلك بالنسبة للبنوك فاذا كانت القوائم المالية تعبر بموثوقية وملائمة عن واقع المركز المالي للبنك، فاعلم ان هناك تكامل وترابط بين افضل القياس وافضل الافصاح تم في هذا البنك.

الفرع الاول: القياس المحاسبي.

ان كلمة القياس تعني "قرن الاعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة"[1].

وبالنسبة للمؤسسات فان التعبير الكمي عن احداث الاقتصادية فيها تسمى القياس المحاسبي.

وقد عرف من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية: "بانه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل"[2].

[1] طلال حجاوي، سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020، ص:30.

[2] **نفس المرجع**، ص:33.

ومنه فالقياس المحاسبي هو التعبير الكمي عن الاحداث الاقتصادية والعناصر التي سيتعترف بها في القوائم المالية. ومع ذلك فان هناك مشاكل تحد من صدق هذا التعبير الكمي وتأدية دور القياس المحاسبي على اكمل وجه.

اولا: مشاكل القياس المحاسبي

توجد بعض القيود التي تحد من القياس المحاسبي وموضوعتيه، وتتمثل فيما يلي:[1]

عدم التأكد: ينتج عدم التأكد عن حاجة القياس المحاسبي لإجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل الذي يتصف بالغموض.

التحيز: تعد ظاهرة تحيز القياس المحاسبي من الظواهر العامة المرافقة لأية عملية قياس سواء كان مجالها في العلوم البحتة او العلوم في الاجتماعية، الا انه في هذه الاخيرة يصعب تحديد درجة هذا التحيز وخاصة في المجال المحاسبي.

ومنه فان القياس المحاسبي المطلوب يواجه مشاكل عدم التأكد والتحيز في القياس، وتحكم هذه المشاكل اركان القياس المحاسبي المتمثلة في الاسس التي باكتمالها يمكن القيام بعملية قياس محاسبي والمتمثلة في:[2]

الخاصية محل القياس والقياس المناسب للخاصية محل القياس وحدة القياس المستخدمة والشخص القائم بالقياس.

وتعد مسالة اختيار القياس المناسب و وحدة القياس المستخدمة مشكلة حيرت المنظمات المحاسبية والمحاسبين والباحثين، في محاولة حل الجدل الدائر حول اولوية اختيار اسلوب القياس الذي يحقق معلومات موثوقة وملائمة، هل القياس بالتكلفة التاريخية او بالقيمة العادلة؟

وبحسب درجة اهمية القيمة العادلة فقد تعددت تعاريفها، حيث عرفتها لجنة معايير المحاسبية الدولية ISAB على أنها " المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام بين أطراف

[1] عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش، **اثر القياس والافصاح عن الادوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتهما وفق معايير الابلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي**، مجلة افاق للعلوم، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 16، المجلد 04، جوان 2019، ص:125.

[2] موزارين عبد المجيد، بربري محمد الامين، **القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 19، جانفي 2018، ص:58.

مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية بين طرفين مستقلين."[1]

وقد قدم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكيFASB في معياره رقم 157مفهوما شاملا للقيمة العادلة حيث عرفها " الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة ما بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس"[2].

وبالنسبة للتكلفة التاريخية فتعرف بأنها التكلفة الفعلية للأصل بتاريخ الشراء، حيث تسجل في الدفاتر المحاسبية وتبقى ثابتة دون تغيير حتى انتهاء الغرض الذي أنشئ من اجله، حيث تعد هذه التكلفة أفضل أساس لتقويم موجودات المنشاة كونها تتميز بسهولة التحقق والموضوعية والواقعية نظرا لتوفر المستندات والوثائق المؤيدة لإثباتها، وبعيدة عن الحكم الشخصي [3].

اذ يحقق القياس بالتكلفة التاريخية نسبة عالية من الموثوقية على حساب الملائمة، عكس القياس بالقيمة العادلة الذي يرجح كفة المعلومات الملائمة في حين تنقص نسبة موثوقية معلوماتها.

الا انه حسب الخاصية محل القياس يكون اختيار وسيلة القياس الانسب حيث في بعض الاوضاع و بعض العناصر يكون من الانسب استخدام التكلفة التاريخية، وفي بعض الاوقات يكون اختيار القيمة العادلة هو الانسب. وبالنسبة للأدوات المالية ونظرا لظروف عدم التأكد المصاحبة لها وطبيعة الاسواق المالية المتذبذبة فان افضل قياس للأدوات المالية هو بالقيمة العادلة.

الفرع الثاني: الافصاح المحاسبي

الافصاح المحاسبي هو احد الاهداف الرئيسية للإعلام المحاسبي في تزويد المعلومات لاتخاذ القرارات وهذا يتطلب الافصاح السليم للمعلومات المالية وغيرها من المعلومات الاخرى[4].

ان الغرض الرئيسي للافصاح هو توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، لذلك فقد اختلف في تحديد مفهوم وحدود للافصاح المحاسبي بسبب تضارب مصالح الاطراف ذات العلاقة

---

[1] فارس بن نذير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص:8.

[2] احمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، **المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، 2007، ص: 9.

[3] زيد عثمان دنون، **اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015، ص:12.

[4] طلال حجاوي، سالم الزوبعي، **مرجع سابق**، ص:120.

واختلاف حاجاتهم من المعلومات فإدارة المؤسسة بصفتها الطرف المسؤول عن اعداد المعلومات المالية المنشورة، غالبا ما لا تلتقي وجهة نظرها مع وجهة نظر المراجع الخارجي و مع مستعملي المعلومات من مستثمرين حاليين ومرتقبين، والمقرضين وكذلك الجهات الرقابية و الاشرافية للمهنة، لذلك يعد من الصعب الاتفاق على مفهوم واحد، وعلى حدود معينة تضمن توفير مستوى افصاح يحقق لكل الفئات ذات العلاقة حاجتها من المعلومات دون الحاق الضرر بالمؤسسة المفصحة[1].ولكن هناك اكثر من مستوى للإفصاح:[2]

- المستوى المثالي: الذي يحقق رغبات جميع المستخدمين الحاليين والمرتقبين للبيانات المالية ويجب تتوافر فيه خصائص ومعايير معينة وهي ان يكون كافي وعادل و كامل.
- المستوى الممكن (المتاح): ويتم هنا الافصاح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة.

و عندما يكون الافصاح كافيا، عادلا، وكاملا افصاحا ملائما، حيث عرف الافصاح الملائم المعهد الاميركي للمحاسبين القانونيين (AICPA) يكون الافصاح ملائما عندما يفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعله غير مضلل[3].

كما اضافت لجنة التدقيق المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين، ان معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توفير عنصر الافصاح الملائم في هذه القوائم. ويمثل الافصاح الملائم ذلك الافصاح الذي يراعى فيه حاجة مستعملي المعلومات، وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، وفق هذا المفهوم ليس من المهم ان تفصح عن المعلومات المحاسبية بل الاهم ان تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين ومختلف الدائنين الاخرين، وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية، فالإفصاح الملائم هو الافصاح الذي يركز على اظهار كل المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات[4].

---

[1] خليفاتي جمال، **ماهية الافصاح المحاسبي الملائم –في ظل تضارب مصالح الاطراف ذات العلاقة–**، مجلة الدراسات التسويقية وادراة الاعمال، جامعة بشار، المجلد 2، العدد1، جانفي 2018، ص:187.

[2] طلال حجاوي، سالم الزوبعي، مرجع سابق، ص: 121.

[3] خليفاتي جمال، **مرجع سابق**، ص:188.

[4] **نفس المرجع**، ص: 188.

الخلاصة:

ادت خصوصية النشاط البنكي واختلافه عن انشطة المؤسسات الاخرى الى اختلاف وتميز النظام المحاسبي في البنوك، بداية بمدخلاته ومرورا بالمعالجة المحاسبية التي تعتمد على اليوميات المساعدة ودفاتر الاستاذ المساعد ونهاية بمخرجاته، وقد وصلنا الى بعض النتائج اهمها:

- ان النظام المحاسبي السليم في البنوك يجب ان يتصف بالسرعة والدقة و الامانة نظرا لأهمية وندرة السلعة التي يتعامل بها.
- التقسيم المحاسبي في البنوك حسب كل فرع على حدى وضع لتحقيق عامل السرعة والامانة. ونجد ان قسم الحسابات العامة هو الاساس في المحاسبة في البنوك حيث يقوم بإعداد كل مخرجات النظام المحاسبي البنكي مرتكزا على ما توفره له هذه النظم الفرعية (اقسام البنك المختلفة) من بيانات؛
- كما انه يلاحظ خلال الدراسة للمعالجة المحاسبية داخل الاقسام المختلفة للبنك ان تأثير المعايير المحاسبية ومتطلباتها بمراحل النظام المحاسبي البنكي قليل ونسبي، يتمحور في قسم الحسابات العامة ومن خلال اعداد القوائم الختامية و ايضا عملية الجرد التي تسبقها و تحديد طرق قياس الادوات المالية عند اعتمادها للمرة الاولى؛
- بما ان معظم الاصول والخصوم في البنوك التجارية عبارة عن اصول مالية ، ومنه حسب وضع الادوات المالية يكون المركز المالي للبنك؛
- لتقديم قوائم مالية ذات جودة عالية يجب تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم.

ولهذا وعلى ضوء ما سبق يمكن القول انه يمكننا ان نركز في هذه الدراسة على المعايير الخاصة بالأدوات المالية، وكذا المتعلقة بالقوائم المالية وطريقة اعدادها، لان هذه المعايير هي الاكثر تأثيرا على النظام المحاسبي في البنوك، وبالأخص المعايير الخاصة بالقياس والافصاح للأدوات المالية.

الفصل الثالث: واقع البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر

تمهيد:

يتحكم في النظام المحاسبي البنكي السليم باي دولة عاملين اساسيين، وهما النظم المحاسبية و النظام المصرفي، فالنظام المحاسبي يؤثر عليه من ناحية القوانين المحاسبية المعتمدة في البلد و وجوب تطبيقها من قبل البنوك، و النظام المصرفي بهيكله و نظامه وطرق تمويله للاقتصاد، ودرجة تطوره، وتأثير سلطات الرقابة عليه.

ولكل دولة نظامها المحاسبي البنكي الخاص بها وهذا التفرد يعود لاختلاف الانظمة المحاسبية من دولة لأخرى، الناتج عن اختلاف البيئة المحاسبية، وهي عبارة عن جميع العوامل المتحكمة في المحاسبة سواء كانت تاريخية او اقتصادية او سياسية او ثقافية، مهما كانت فان لها أثرا بالغا في تباين المحاسبة بين الدول.

وفي الجزائر شهد النظام المحاسبي تحولا جذريا كنتيجة الى الانفتاح الاقتصادي بالتوجه نحو اقتصاد السوق، ويتلخص هذا التحول في اعتماد النظام المحاسبي المالي scf حيث يعتبر انعكاسا لمعايير المحاسبة الدولية في الجزائر.

وفي محاولة لمعرفة مدى اهتمام النظام المحاسبي المالي بالمحاسبة البنكية، ومدى تأثير العوامل المحيطة بها بمدى جاهزيتها لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية خصصنا هذا الفصل لدراسة واقع المحاسبة البنكية في الجزائر، لذلك سندرس كل المؤثرات على المحاسبة البنكية في الجزائر وصولا الى المحاسبة البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي باعتبارها نتيجة لهذه المتغيرات.

وقد اخترنا ان نقسم فصلنا هذا الى ثلاث مباحث، سندرس من خلالها :

- **المبحث الاول:** تحليل البيئة المالية الجزائرية؛

-**المبحث الثاني:** البيئة الاقتصادية والتعليمية والبيئة المهنية المحاسبية في الجزائر؛

-**المبحث الثالث:** الاطار القانوني للمحاسبة البنكية في الجزائر.

المبحث الاول: تحليل البيئة المالية الجزائرية

ان من اكبر المؤثرات على المحاسبة البنكية هي البيئة المالية وهذا من نتاج الخصوصية التي يتميز بها القطاع المصرفي عن باقي المؤسسات، لذا نجد ان تأثره بالعوامل المالية في الاقتصاد بنسبة اكبر من العوامل الاخرى، فخصص المبحث الاول لدراستها ولتحديد مدى تطورها وجاهزيتها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الاول: النظام المصرفي في الجزائر

نظرا لان النظام المصرفي من اهم مكونات البيئة المالية وباعتباره اهم مؤثر بالمحاسبة البنكية سنخصص له هذا المطلب وندرسه من ناحية تطوره تاريخيا والمشاكل التي تحد من تطوره ومدى تأثيره في المحاسبة البنكية.

الفرع الاول: تطور النظام المصرفي في الجزائر

ان الظروف التاريخية التي مرت بها الجزائر كان لها تأثيرا كبيرا في الاقتصاد ومنها النظام المصرفي، فقد شهد تغيرات معتبرة منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا وكانت اهمها هي قانون النقد والقرض 90- 10 لذلك سندرسه في مرحلتين قبل النظام وبعده.

اولا: النظام المصرفي الجزائري قبل 1990

تتميز هذه المرحلة بطولها لأنها تبدا من فترة الاستعمار الفرنسي، حيث عرفت الجزائر اول مؤسسة مصرفية عام 1843 وكانت بمثابة فرع لبنك فرنسا، وقد انشئت في الجزائر عدة بنوك خلال فترة الاستعمار منها بنك الجزائر وبنك القرض العقاري الجزائر وتونس والمؤسسة الوطنية للقرض[1].

وبعد الاستقلال كان الهدف الاساسي للجزائر في بداية هذه الفترة هو تأميم النظام البنكي الاجنبي وتأسيس نظام بنكي وطني، حيث اتخذ قرار تأميم البنوك الاجنبية عام 1966، وهذا بإنشاء بنوك وطنية لملء الفراغ الذي تركته البنوك الاجنبية وكان التصور ان يقوم كل بنك من بين هذه البنوك بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث كان الهدف واضحا وهو انجاح هذه الدولة الفتية التي لم يزد عمرها عن بضع سنوات يتطلب سيطرتها وتحكمها في الموارد المالية الوطنية وتوظيفها من اجل بناء

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص:219.

اسس هذه الدولة واقامة تنمية وطنية سريعة ومستقلة[1]، حيث كانت تشكيلة البنوك في ذلك الوقت كما يلي [2]:

- اسست البنك المركزي سنة 1962 لإصدار النقود؛
- تأسيس الخزينة العمومية وانشاء الصندوق الجزائري للتنمية سنة 1963؛
- تأسيس صندوق الادخار والاحتياط في سنة 1964 كبنك متخصص في مجال السكن؛
- انشاء عملة وطنية سنة 1964 تدعيما للسيادة الوطنية حيث حاول قانون النقد والقرض اعطاءها المكانة اللائقة بها؛
- تأسيس ثلاث بنوك وهي البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي وبنك الجزائر الخارجي[3].

ومن الملاحظ ان البنوك في فترة بداية الاستقلال كانت اداة لتنفيذ الخطة التنموية للدولة، حيث اوكلت لكل بنك قطاع معين لتمويله.

وقد تلت هذه الفترة مرحلة الاصلاحات وهذا عند اختيار الجزائر التوجه الاشتراكي كاطار لتسيير النظام الاقتصادي ونموذجا للتنمية الاقتصادية، حيث انعكس هذا التوجه على النظام المصرفي في الامر 70-93 المتضمن قانون المالية لسنة 1971 وقد تمثل هذا الاصلاح في اتخاذ اجراءات وقوانين اطلق عليها التخطيط المالي حيث كرس مبدا مركزية الموارد و التوزيع المخطط للائتمان و التخصص البنكي والتوطين المصرفي[4] .

وعلى العموم فقد تميزت فترة السبعينات من مراحل تطور النظام البنكي الجزائري بظهور الهيئة العامة للنقد والقرض والهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية، وظهور بنكين عموميين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية[5].

---

[1] لطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،2015، ص:324.

[2] بن فرج زوينة، **مرجع سابق**، ص: 223.

[3] سليمان بوفاسة، **اساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص:249.

[4] عباس بحناس، **النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1962-1985)**، محاضرة في الاستشراف النظام المالي و البنكي الجزائري، غير منشورة، سنة اولى دكتوراه، تخصص مالية. بنوك وتأمينات، قسم علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2018/2017، ص:11.

[5] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، مكتبة اقرا ، قسنطينة، 2008، ص:298.

الا انه في هذه الفترة اصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها، فاستيقظت الجزائر عام 86 على مشاكل نقدية كبيرة وعلى بنوك تجهل وظيفتها ألا وهي الوساطة المالية[1].

لذلك شهدت فترة الثمانينات قانون 86-12 الذي يجسد رغبة الدولة في التخلي عن مجال منح القروض الادارية واهم ما تضمنه هو انشاء مجلس اعلى لمنح القروض[2].

وقانون 88-06 الذي جاء استكمالا للذي سبقه ليرفع عن البنوك القيود الادارية، وابرزها مشكلة التخصص والقروض الادارية، لتصبح بذلك مستقلة في تسيير مواردها[3].

وفي نهاية هذه الفترة يمكن القول انها تميزت بمحاولة السلطة تحرير البنوك بشكل متدرج من سياسة التخطيط المركزي، وذلك بتقليص تدخلات الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد، وحصر دورها في الانفاق العمومي المنوط بها اصلا، وتكريس وظيفة الوساطة المالية التي تمثل الوظيفة الاصلية لأي بنك.

الا انها لم تحقق الفعالية المنشودة في النظام المصرفي فهذا الاخير في هذه الفترة متكون نظريا من قناتين الخزينة العامة والبنوك الاولية، الا انه من الناحية العملية لا يعرف الا قناة واحدة هي الخزينة العامة، فالفيض النقدي راجع اساسا الى نشاط الخزينة، بالإضافة الى هذا هناك قناة غير رسمية تمثل جهازا حقيقيا ومؤثرا على الاقتصاد الوطني وهو السوق السوداء[4].

ثانيا: النظام المصرفي الجزائري بعد 1990

يعتبر قانون النقد والقرض الذي اصدر عام 1990 ضمن قانون 90-10، اهم قانون في المجال المصرفي في الجزائر حيث كان بمثابة اصلاح جذري، وعلى الرغم من تعديله جزئيا من خلال الامر

[1] بخزار بعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:72.
[2] **نفس المرجع**، ص ص:298-299، (بتصرف).
[3] سليمان بوفاسة، **مرجع سابق**، ص:260.
[4] عباس بهناس، **مرجع سابق**، ص:16.

03-11، الصادر عام 2003 الا ان محتواه العام ما يزال هو المعمول به الى حد الان، ويمكن تلخيص الاهداف الاساسية لهذا القانون فيما يلي [1]:

- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر(حيث غير اسم البنك المركزي الى بنك الجزائر من خلال المادة رقم 11 من هذا النظام) وبين الخزينة العمومية، بعد ما كان هذا الاخير اداة لتمويل الخزينة دون قيود؛
- منح صلاحيات اكبر للبنك المركزي من اجل اقامة نظام مالي ومصرفي اكثر استقرارا، وذلك من خال انشاء مجلس للنقد والقرض كسلطة نقدية ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة البنوك والمؤسسات المالية؛
- منح استقلالية اكبر للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية، حيث اصبح البنك المركزي يؤدي دور المستشار للحكومة، كما ان هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الاصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي؛
- فتح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام، وهو ما يعكس هدف خلق جو من المنافسة المجال المصرفي.

لقد سمح قانون 90-10 للسلطة النقدية بأداء دورها في مجال الاشراف والرقابة وفي مجال السياسة النقدية، ولكن تحرير النظام المصرفي لا يقتصر على خوصصة البنوك وحسب، لذلك فقد تم وبصورة تدريجية تحرير اسعار الفائدة و اسعار الصرف كما تم انشاء سوق بنكية(سوق ما بين البنوك)[2].

ويجدر الذكر انه كما سمح القانون 90-10 للقطاع الخاص الاستثمار في المجال المصرفي، فانه فتح السوق المصرفية امام القطاع الخاص الاجنبي ايضا حيث تم اعتماد عشرين بنكا ومؤسسة مالية من القطاع الخاص المحلي والاجنبي، مثل بنك البركة كبنك مختلط والمؤسسة المصرفية ABC من البحرين و القرض الليوني من فرنسا وسيتي بنك من الولايات المتحدة الامريكية و...الخ[3].

[1] رحيم حسين، **مرجع سابق**، ص:301.
[2] **نفس المرجع**، ص:302.
[3] **نفس المرجع**، ص:304.

كما نشير الى انه تم صدور الكثير من القوانين المكملة و المعدلة لقانون النقد والقرض منها الامر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 حيث تم الفصل بين مجلس ادارة بنك الجزائر وبين مجلس النقد والقرض[1]، والقانون رقم 01-04 الخاص بالحد الادنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالي، والقانون رقم 02-04 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر بنك الجزائر[2].

وكان اهم القوانين التي جاءت بهدف تعديل وتتميم الامر 03-11 ، الامر 10-04 المؤرخ في 26 اوت 2010 حيث حدد نسبة الشراكة الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر بنسبة 51% من رأسمال. هذا في اطار تحفيز الاستثمار الاجنبي في مجال الصناعة المصرفية[3]، وبهدف زيادة الاستقلالية المادية والمعنوية لبنك الجزائر اقر هذا الامر اعفاءه من الاجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة كما اعفي من جميع الالتزامات الضريبية والجبائية[4].

كما جاء النظام رقم 17-01 المؤرخ في 10 جويلية 2017 والمتعلق بسوق الصرف بين المصارف وبأدوات تغطية خطر الصرف، والتعليمة المتعلقة بتنفيذه، الى توسيع الاليات المتاحة للمصارف والمتعاملين الاقتصاديين من خلال انشاء سوق صرف اين يمكن للوسطاء المعتمدين التدخل لتسيير خزينتهم بالعملة الصعبة، وكذا لشراء وبيع العملات الصعبة نقدا[5].

وفي 2018 توجه المشرع الجزائري للصيرفة الاسلامية كحل لزيادة فعالية النظام المصرفي، حيث صدر النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الذي يتعلق قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وحدد هذا النظام 7 فئات لمنتجات

---

[1] الطيب ياسين، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مقال في مجلة الباحث، العدد3، جامعة ورقلة، 2003، ص: 56.

[2] بن فرج زوينة، **مرجع سابق**، ص:230.

[3] سليمان ناصر، ادم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. أي دور لبنك الجزائر؟**، مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص:15.

[4] وهراني مجدوب، **النظام المصرفي الجزائري بين الواقع الاقتصادي وتحديات العولمة**، اطروحة دكتوراه علوم، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2015، ص ص: 84-85.(بتصرف).

[5] موسى بوشنب، بودالي محمد، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية خيار استراتيجي للتوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية**، مقال في مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 09، العدد 02، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2019، ص:321.

مالية اسلامية لا يترتب عليها تحصيل او تسديد فائدة مقبولة للتنفيذ من قبل المصارف وهي: "المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار[1]".

ولكن رغم هذه المجهودات ومحاولة التحسين المستمر للنظام المصرفي في الجزائر الا انها لم تحقق الفعالية المنشودة،" فنجد ان هذه القوانين تتسم بالغموض وتداخل الصلاحيات بين مختلف البنوك كما تتميز هذه الاخيرة بضعف من حيث رأسمال و التعقيدات في اجراءاتها البيروقراطية ومحدودية دورها في الاستثمارات ولعل المعضلة التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري تتمثل في غياب الشفافية في معاملاتها[2]".

ومن الملاحظ ان هناك سعيا حثيثا لتحسين كفاءة النظام المصرفي منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، حيث بدا بنظام مصرفي تحت يد السلطة، وبنوك تمويلها موجه الى قطاعات معينة و دورها يكمن في التمويل فقط، و يهدف الى تنمية القطاعات فيها بتوجيه وعناية الحكومة وهذا نظرا لحداثة الدولة، ثم انتقل الى التحرير التدريجي للبنوك متوجهتا نحو خوصصتها بشكل كامل.

وقد كان قانون 90-10 نقطة تحول رئيسية في النظام المصرفي نظرا للنقاط المهمة التي عالجها ومن اهمها تحرير السلطة النقدية، و تتالت القوانين بعده لتحسين القطاع المصرفي واستعداد للانفتاح الاقتصادي للجزائر.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم 18-02، المؤرخ في 04نوفمبر 2018، **يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 73، الصادرة ب 09 ديسمبر 2018، المادة رقم 02، ص:21.

[2] محمد شاهين، **اسواق المال بين الارباح والخسائر بين العوائد والمخاطر**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018، ص:331.

الفرع الثاني: الواقع المعاصر للنظام المصرفي في الجزائر

وفي وقتنا الحالي تتوفر الساحة المصرفية في اواخر سنة 2018 على 20 بنكا، منها 06 بنوك عمومية، و14 بنك خاص .وبالنسبة للمؤسسات المالية فهي 09 مؤسسات مالية و 06 مكاتب اتصال. والجدول التالي يوضح التشكيلة البنكية في الجزائر في 2019/01/02 :

الجدول رقم (3-1): البنوك في الجزائر.

البنوك التجارية	المؤسسات المالية	مكاتب الاتصال
البنوك العامة: -بنك الجزائر الخارجي**(BEA)**؛ -البنك الوطني الجزائري **(BNA)**؛ -بنك التنمية المحلية**(BDL)**؛ -بنك الفلاحة والتنمية الريفية**(BADR)**؛ -القرض الشعبي الجزائري **(CPA)**؛ -الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط **(CNEP)**. **البنوك المختلطة والخاصة:** -بنك البركة الجزائر(بحريني جزائري)؛ -البنك العربي الجزائري **(ABC)**؛ -بنك ناتكسيس الجزائر(فرنسي)؛ -سوسيتيه جنرال الجزائر(فرنسي)؛ -سيتي بنك الجزائر(امريكي)؛ -البنك العربي الجزائر **(BNP)**(فرنسي)؛ -بنك الثقة الجزائر(كويتي جزائري)؛ -بنك الخليج الجزائر**(AGB)** كويتي جزائري؛ -بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر**(HBTF-ALG)** اردني جزائري؛ -فرنسا بنك الجزائر**(SPA)**؛	-صندوق الاستثمار الزراعي الوطني **(CNMA)**؛ -شركة اعادة التمويل الرهن العقاري **(SRH)**؛ -الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف (سوفيناس شركة ذات اسهم)؛ -الشركة العربية للإيجار المالي والمغاربية للايجار المالي؛ -سيتيلام الجزائر؛ - صندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛ -الشركة الوطنية للايجار المالي؛ -شركة ايجار ليزينغ الجزائر؛ -شركة مؤسسة ايجار الجزائر.	-البنك التجاري العربي البريطاني **BACB**؛ -اتحاد المصارف العربية الفرنسية **(UBAF)**؛ -القرض الصناعي والتجاري **(CIC)**؛ **BANCO - SABADELL**؛ Mont DEI paschidi - siena CAIXA BANK - ESPAGNE.

-كريدي اغريكول **(CIB)** فرنسي؛ -بنك السلام **(ASBA)** بحريني؛ -اتـــش اس بي ســـي الجزائـــر **(HSBC)** بريطاني.		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:- معطيات بنك الجزائر،(على الخط) متوفر على:

https://www.bank-of-algeria.dz

و- : http://www.aps.dz/ar/economie/53070-20-9

تاريخ الاطلاع: 2020/09/09 الساعة : 22:51.

من الجدول اعلاه نجد ان البنوك الخاصة عبارة عن بنوك مختلطة او اجنبية بالكامل يعني انه لا يوجد بنوك خاصة ذات جنسية جزائرية بالكامل، والملاحظ ايضا ان عدد البنوك العمومية 06 والخاصة 14 بنك، ومنه عدد البنوك الخاصة يزيد عن ضعف البنوك العمومية، وهذا يوحي الى القارئ بان الجزائر حققت الهدف من الاصلاحات البنكية وهو الوصول الى المنافسة الكاملة بما أن نسبة البنوك الخاصة كبيرة مقارنة بالتي تملكها الدولة، ولكن هذا في العدد وفقط اما على مستوى النشاط البنكي تبقى البنوك العمومية هي المسيطرة على الساحة المصرفية حيث تنتشر ب 1145 وكالة في التراب الوطني سنة 2017 مقابل 364 وكالة للبنوك الخاصة مما يدل على ان دور البنوك الخاصة ضئيل مقارنة بالعمومية[1].

وقد اوضح السيد محمد لوكال محافظ البنك المركزي في لقاء مع الوسطاء المعتمدين، ان الساحة البنكية تتسم بضعف شبكتها مقارنة مع بلدان المنطقة حيث تقدر نسبة تغطيتها بوكالة واحدة لكل 27587 نسمة، في حين ان المعيار هو وكالة واحدة مقابل 5000 نسمة. ذلك ما يصنف ساحتنا المصرفية في وضع ضعيف[2].

[1] محمد لوكال، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، "على الخط" متوفر على:https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm ،تاريخ الاطلاع: 2020/09/09،ص:07.

[2] محمد لوكال، كلمة القاها محافظ بنك الجزائر امام الوسطاء المعتمدين، فيفري 2020، "على الخط" متوفر على: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm، تاريخ الاطلاع: 2020/09/09 ص:03.

وعلى الرغم من الارتفاع المؤكد لتمويل الاقتصاد في السنوات الاخيرة، كما تشير اليه معدلات النمو السنوية للقروض 8.7 % سنه 2016 و 12.3 % سنة 2017 و 13.8 % سنة 2018، يبقى هذا الارتفاع لا يشمل كليا جميع قطاعات الاقتصاد حيث ان القروض الموجهة للاقتصاد 49.9% نسبة الى اجمالي الناتج الداخلي في 2018[1]، ويعكس هذا عدم فاعلية القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني.

كما تشير احصائيات كمية النقود المتداولة الى ان هناك حصة معتبرة تمثل ما يقارب 32% من الكتلة النقدية M2، عبارة عن ادخار الاعوان الاقتصاديين مقدرة بحوالي 2000 مليار دينار مكتنزة خارج القنوات المصرفية[2]، وهذا يعكس نقص الثقة في البنوك وسيادة السوق الموازية.

ومما سبق يمكن ان نخلص الى ان النظام المصرفي في الجزائر يعاني من مشاكل اهمها:

- انعدام المنافسة الحرة بين المصارف العمومية والخاصة؛
- تأخر كبير في مدى فعالية البنوك وصحة تسييرها؛
- تأخر كبير في تغطية وانتشار وتوزيع شبكة البنوك لكل التراب الوطني؛
- نقص الثقة في البنوك الجزائرية وسيادة السوق الموازية.

ان هذه المشاكل تبين تأخر القطاع المصرفي في الجزائر وبالتالي تحد من التطبيق السليم للمعايير المحاسبية فيه، بالإضافة الى مشاكل اخرى نلخصها فيما يلي[3]:

- **عدم جاهزية البنوك التجارية الجزائرية:** من خلال تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، خاصة اذا ادركنا صعوبة تقييم الادوات المالية بالقيمة العادلة؛
- **تحفظ البنوك التجارية في تقديم المعلومات:** تتطلب المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي مستوى عال من الافصاح والشفافية في نشر المعلومات، بينما غالبية البنوك التجارية اعتادت على السرية والتحفظ والحساسية في نشر المعلومات؛

---

[1] محمد لوكال، **عصرنة المصارف: انجازات وافاق**، كلمة المحافظ في يوم المنظم من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، 19 فيفري 2019، "على الخط" متوفر على: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm، تاريخ الاطلاع: 2020/09/09 ص:04.

[2] نفس المرجع، ص:03.

[3] ايت محمد مراد، **ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي " خلال الفترة 2010-2013"**، اطروحة دكتوراه علوم ، تخصص علوم اقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014، ص:217.

- هناك صعوبة كبيرة في تغيير العادات والاعراف المحاسبية التي كانت سائدة في ظل المخطط المحاسبي الوطني الذي دام التعامل به اكثر من 33 سنة.
- **ضعف التكوين والتأطير**: رغم ان هناك مدة معتبرة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (10) سنوات، الا انه لا يزال هناك نقص على مستوى الالمام الجيد بتقنيات ومفاهيم النظام المحاسبي المالي المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية خاصة فيما يتعلق بالبنوك[1]؛

العناصر المذكورة اعلاه تمثل معيقات داخل النظام البنكي في الجزائر تحد من التطبيق السليم لمعايير الابلاغ المالي، غير ان هناك مشاكل لها مسببات خارجية وهذا باعتبار النظام المحاسبي البنكي يتأثر بالبيئة المحيطة به، ومن اهمها السوق المالي ودرجة التحرر المالي ودرجة التطور الاقتصادي، ومؤثرات اخرى مثل البيئة المهنية والتعليمية والثقافية وايضا القانونية والسلطات الرقابية، وهذا ما سنتطرق له في المطالب التالية.

المطلب الثاني: درجة التحرر المالي في الجزائر

اتفقت العديد من الدراسات على ان للتحرير المالي تأثيرا ايجابيا على الجهاز المصرفي ويظهر هذا من خلال ما احدثته العولمة المالية من تغيرات جوهرية على مستوى اقتصاديات البنوك من ناحية الاداء و السياسات والنتائج والتوجهات[2]، حيث كان لتعاظم المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة اثرا على تقديم افضل للخدمات وما يتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي[3].

كما انه من موجبات الاندماج في النظام المالي العالمي ومواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية والعولمة المالية، التكيف مع المعايير المصرفية الدولية، وتحسين الشفافية والافصاح وتطوير نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية[4]، لذلك يمكن القول ان تحرير القطاع المالي من العوامل التي

[1] جرد نور الدين، **مرجع سابق**، ص:31.

[2] مبروك الرايس، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص:245.

[3] محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصيطفي، **اساسيات النظام المالي واقتصاديات الاسواق المالية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، 2015، ص:321.

[4] بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، **التحرير المالي وانعكاساته على تقنيات تمويل التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17،جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، 2017، ص: 319.

تحفز على تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في النظام المحاسبي البنكي، فكلما زادت درجة التحرير المالي كانت دافعا لتطوير النظم المحاسبية للبنوك للتناسب مع النظم والمعايير المحاسبية الدولية.

ولقياس درجة التحرير المالي في الجزائر بحثنا في الدراسات السابقة التي تبنت مسالة التحرير المالي من ناحية القياس والتقييم، فوجدنا ان معظم الدراسات تدرس تطور النظم المصرفية على انها انعكاس لدرجة التحرير المالي واغلبها ركزت على ثلاث مؤشرات[1]:

1- مؤشر سيولة الاقتصاد M2/PIB: والذي يقيس حجم الوساطة المالية؛

2- مؤشر QM/PIB: نسبة اشباه النقود الى اجمالي الناتج الداخلي الخام؛

3- مؤشر CP/PIB: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام.

حيث تعتبر من اهم المؤشرات التي تقيس درجة تطور النظم المصرفية ،كما انها تظهر درجة التحرير المالي لأنها تعكس مدى مساهمة القطاع البنكي في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد.

ونظرا لما ذكر سابقا من تقرير محافظ بنك الجزائر عن النسبة الكبيرة للنقود المتداولة خارج القنوات المصرفية خلال سنة 2018، وباعتبار المؤشر الاول يعتمد على نسبة السيولة المتداولة (المصرفية والتي خارج القنوات المصرفية) الى الناتج الداخلي الخام فان هذا المؤشر لا يعتبر فعالا في حالتنا لذلك سنكتفي بالمؤشرين الثاني والثالث.

المؤشر الثاني اكثر فائدة لهذه الدراسة حيث يقيس نسبة مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية باقتصاره على نسبة اشباه النقود الى الناتج الداخلي الخام، اما بالنسبة للثالث فيعتبر اكثر دقة من سابقيه بقياسه لدرجة مساهمة القطاع المصرفي في القطاع الخاص، "حيث اظهرت البحوث النظرية والتجريبية الحديثة ان التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفء للموارد يعتمدان على مدى

[1] شكوري سيدي محمد، **التحرير المالي واثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006، ص:146.

استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي[1]".

وبالنسبة لدراستنا سنعتمد المؤشرين الثاني والثالث لتقييم مدى تطور القطاع المصرفي خلال 5 سنوات نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): مؤشر(QM/PIB) و (CP/PIB) في الجزائر خلال الفترة 2013-2017.

	2013	2014	2015	2016	2017
QM/PIB	%22.1	%23.7	%26.5	%25.1	%25.3
CP/PIB	%16.3	%18.1	%21.4	%22.5	%24.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات النشرة الاحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2017، 2018، 2019، "على الخط" متوفر على: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/18، الساعة: 09:13.

اقتصاديا يفسر ارتفاع نسبة اشباه النقود الى الناتج المحلي كعلامة على نجاح المصارف في اجتذاب الودائع وتقديم خدمات مالية افضل[2]، ومن الجدول اعلاه نجد ان هذه النسبة في الجزائر مستقرة على نحو منخفض حيث لم تتعدى 26% وقد كانت اعلى نسبة سنة 2015 متزامنة مع البحبوحة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط، وهو مستوى ضعيف اذا ما قورن بالدول المتطورة حيث يصل الى 40%[3].

وبالنسبة للمؤشر الثاني اي الائتمان الموجه للقطاع الخاص فقد ارتفع من 16.3% الى 24.5% خلال السنوات من2013 الى 2017، نجد انه يرتفع بوتيرة ضعيفة ومعدل ثابت حيث يقدر معدل تزايده ب 2.05 % لكل سنة، ويعكس هذا تحسن الخدمات والوساطة المالية، ويعتبر هذا نتاجا

[1] نورة زيان، محمد شويكات، **قياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة (1990-2015)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، العدد 36، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص:28.

[2] **نفس المرجع**، ص:28.

[3] شكوري سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص:148.

لسياسة الجزائر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مشاريع دعم وتشغيل الشباب، وبالرغم من ذلك تظل هذه النسب ضئيلة اذا ما قورنت بالدول المتطورة حيث تصل الى 53%[1].

ومما سبق يمكن القول ان شروع الجزائر في تحرير القطاع المصرفي وتطويره، ادى الى نتائج مرضية في السنوات الاخيرة الا انها مازالت متخلفة مقارنة مع الدول المتقدمة، مما يجعل القطاع المصرفي الجزائري بعيدا عن تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية المطبقة في الدول ذات النظم المصرفية المتطورة.

المطلب الثالث: البورصة في الجزائر

ان من اهم ما يؤثر على تطوير القطاع المصرفي هو السوق المالي نظرا لارتباطهما الازلي وعلاقة التأثير والتأثر التي بينهما، فلتطور السوق المالي يشترط وجود نظام مصرفي فعال وله اثر كبير في تمويل الاقتصاد، ولتطور النظام المصرفي يجب توفير سوق مالي نشط.

ومن شروط السوق المالي الكفء سرعة المعلومات ودقتها ووصولها في الوقت المناسب، ولتحقيق هذا يجب توفير افصاح وشفافية على مستوى عال للشركات المدرجة ضمنه، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان عملية تطوير المحاسبة ترتبط اساسا بوجود سوق مالي نشط يدفع بالمشرفين عليه قصد ارضاء المتعاملين فيه وتطلعاتهم لتبني معايير محاسبية اعلى جودة وشفافية، وبالتالي كل ما كان حجم التعاملات والمتعاملين في السوق المالي كبيرا زادت ضرورة تطوير المحاسبة.

ومع تبني سياسة اقتصاد السوق في الجزائر انشئت اول بورصة سنة 1990، وقصد الوقوف على مدى تطورها سنقدم شرحا بسيطا لتاريخ البورصة في الجزائر ولطريقة تنظيمها ومعوقات تطورها.

[1] شكوري سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص:148.

الفرع الاول: نشأة بورصة الجزائر

دخل انشاء بورصة الجزائر ضمن اطار برنامج الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر سنة 1987.

هذا وقد تم انشاء بورصة الجزائر في مرحلتين [1]:

اولا: انشاء شركة القيم المنقولة (SVM)

بفضل انشاء صناديق المساهمة الثمانية انشات شركة القيم المنقولة (SVM) وذلك في 09 ديسمبر 1990 ، من طرف الجمعية العامة لصناديق المساهمة، حيث اعتبرت بمثابة شركة مساهمة رأسمالها يقدر 320 الف مليون دينار جزائري[2]، ويدير الشركة مجلس ادارة متكون من ثمانية اعضاء كل عضو يمثل احد صناديق المساهمة[3].

ثانيا: مرحلة انشاء شركة ادارة بورصة القيم (SGBV)

نظرا للصعوبات التي لاقتها شركة القيم المنقولة، فقد تقرر رفع رأسمالها الى 9320000 مليون دينار جزائري، وذلك في فبراير من سنة 1992 بالإضافة الى تغيير اسم الشركة الى شركة ادارة بورصة القيم (SGBV).

وتعتبر شركة ادارة بورصة القيم بمثابة شركة مساهمة (SPA)، انشات بتاريخ 25 ماي 1997 وهي الاطار المنظم الموضوع في خدمة الوسطاء[4]، حيث تم اختيار الوسطاء وتم اصدار اول ورقة مالية بالجزائر في 2 جانفي 1998 المتمثلة في القرض السندي لشركة سونطراك، لتقوم بعد ذلك شركات بالإصدار

[1] هلالي احمد، **بورصة الجزائر بين الانهيار والازدهار**، مداخلة في ملتقى بعنوان اثر اداء البورصة على فعالية التمويل في الاقتصاد الجزائري، جامعة احمد دراية بادرار، 24-2007/04/25، ص:434.

[2] **نفس المرجع**، ص:434.

[3] مروش يوسف، سلماني عادل، **واقع التمويل عن طريق بورصة الجزائر وتحدياته المستقبلية مع الاشارة لحالة شركة التأمينات في (SPA Alliance Assurance) في بورصة الجزائر**، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد01، 2020/06/29، ص:372.

[4] هلالي احمد، **مرجع سابق**، ص:435.

الفعلي للأوراق المالية بغرض الرفع من رأسمالها، ونشير الى انه ثمة ثلاث شركات قامت بالإصدار الفعلي للأوراق المالية في ذلك الوقت وهي شركة رياض سطيف ومجمع صيدال وفندق الأوراس[1].

الفرع الثاني: الهيئات المكونة لبورصة الجزائر

اوكلت السلطات العمومية مهمة ادارة ومراقبة مختلف الصفقات والعمليات التي تتم في السوق المالي الجزائري الى لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وشركة ادارة بورصة القيم المتداولة، والمؤتمن المركزي على السندات.

اولا: لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSCB

تأسست هذه اللجنة بمقتضى المرسوم رقم 10-93 سنة 1993 وتتمتع هذه اللجنة بالاستقلالية الادارية والمالية، وتتكون من رئيس وستة اعضاء، وتوضع تحت وصاية وزارة المالية، وهي تهتم بتنظيم ومراقبة اوراق القيم المتداولة بغية[2]:

- حماية المستثمرين في القيم المتداولة؛
- ضمان السير الحسن للسوق وشفافيتها.

وتعتبر سلطة التنظيم من ابرز مهامها، تقوم هذه اللجنة بالتشريع وتنظيم سوق القيم المنقولة من خلال:

- قبول النشاطات التي يقوم بها وسطاء عمليات البورصة؛
- نشر المعلومات عن اصدار القيم المنقولة عن طريق النداء العام للادخار؛
- شروط القبول والتفاوض على القيم المنقولة في البورصة؛
- تسيير حافظة القيم المنقولة.

ثانيا: شركة ادارة بورصة القيم المتداولة SGBV

هي شركة ذات اسهم ممتلكة كليا من طرف الوسطاء تمارس مهامها تحت رقابة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، والتي تتمثل فيما يلي[3]:

- التنظيم العلمي لإدراج القيم المنقولة في البورصة؛

---

[1] عوينات فريد، **دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و نظم معلومات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2011، ص:70.

[2] مروش يوسف، سلماني عادل، **مرجع سابق**، ص:371.

[3] امينة بودريوة، **واقع واليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة المحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019، ص:194.

- التنظيم المادي لحصص البورصة؛
- تنظيم عمليات المقاصة للتعاملات الخاصة بالقيم المنقولة؛
- تسيير نظام التفاوض في الاسعار وتحديدها؛
- تسجيل المفاوضات (تقييدها)؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالصفقات؛
- نشر النشرة الرسمية لجدول التسعيرة.

وبالنسبة للأعضاء المؤسسون للشركة فهم على التوالي[1]:

- البنوك الوطنية: BDL، BEA، BADR، BNA، CPA، CNEP، CNMA؛
- شركات التامين الوطنية: CAAR،CCA، SAA، CAAT؛
- بنك خاص يدعى : UNION BANK.

ثالثا: المؤتمن المركزي على السندات

هو الهيئة الثالثة من هيئات ادارة ومراقبة السوق المالية الجزائرية، حيث أنشئ ونظم بالقانون 03-04 الصادر في 17 فبراير 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 93-10 الصادر في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة الجزائر، ويأخذ المؤتمن المركزي شكل شركة مساهمة، المساهمون فيها البنوك والشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالإضافة الى الخزينة العمومية وبنك الجزائر ويقع تحت رقابة لجنة تنظيم ومراقبة البورصة التي سبق التعرض لها، واوكت له المهام التالية[2]:

- حفظ الاوراق المالية وفتح الحسابات للمتعاملين؛
- متابعة حركة الاوراق المالية فيما بين الحسابات؛
- ادارة الاوراق المالية وتمكين اصحابها من الحصول على حقوقهم؛
- الترقيم القانوني للأوراق المالية؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

[1] هلالي احمد، **مرجع سابق**، ص:435.

[2] محفوظ جبار، **اداء بورصة الجزائر: الواقع والافاق**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 12، العدد1، جامعة الجزائر، 2008، ص:18.

الفرع الثالث: واقع البورصة في الجزائر

تتضمن البورصة في الجزائر اربعة اسواق، السوق الرسمي و سوق السندات وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق السندات العمومية، وقد وضعت مجموعة من الشروط لإدراج المؤسسات سواء في السوق الرسمي او في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنوضحها فيما يلي[1]:

اولا: شروط الادراج في السوق الرسمي

- يجب أن تكون الشركة منظمةً قانونية على شكل شركة ذات أسهم؛
- أن يكون لديها رأس مال مدفوع بقيمة دنيا تساوي خمسة ملايين دينار (5000000 دينار جزائري)؛
- أن تكون قد نشرت الكشوف المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة السابقة للسنة التي تم فيها تقديم طلب القبول؛
- أن تقدم تقريراً تقييمياً لأصولها يُعدّه عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر بحيث تعترف اللجنة بتقريره التقييمي، على أن لا يكون عضواً في هذه الأخيرة؛
- أن تكون قد حققت أرباحاً خلال السنة السابقة لطلب القبول، ما لم تعفيها اللجنة من هذا الشرط؛
- يجب على الشركة إحاطة اللجنة بكل عمليات التحويل أو البيع التي طرأت على عناصر من الأصول قبل عملية الإدراج؛
- إثبات وجود هيئة داخلية لمراجعة الحسابات تكون محل تقدير من قبل محافظ الحسابات في تقريره عن الرقابة الداخلية للشركة.
- وإن لم يوجد ذلك، فيجب على الشركة المبادرة إلى تنصيب مثل هذه الهيئة خلال السنة المالية التالية لقبول سنداتها في البورصة؛
- ضمان التكفّل بعمليات تحويل السندات؛
- تسوية النزاعات الكبرى بين المساهمين والمؤسسة؛

[1] الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، "على الخط" متوفر على : http://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=149، تاريخ الزيارة: 2020/09/07، الساعة: 9:59.

– العمل على الامتثال لشروط الكشف عن المعلومات؛

– الطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال بما يمثل 20٪ على الأقل من رأس مال الشركة، في موعد لا يتجاوز يوم الإدراج؛

– ينبغي أن توزع سندات رأس المال المطروحة للاكتتاب العام على مائة وخمسين (150) مساهما كحد أدنى، في موعد لا يتجاوز تاريخ الإدراج.

ثانيا: شروط الادراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر شروط الإدراج في السوق الرئيسية صارمة نوعاً ما وعادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط اللازمة لتلبيتها، لهذا أُدرجت بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة 2012 على تلك الشروط حيث تميّزت بتخفيفها، فصارت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بأن:

– تكون على شكل شركة ذات أسهم، وينبغي لها أن تعيّن، لمدة خمس (05) سنوات، مستشاراً مرافقاً يسمى "مرقي البورصة"؛

– تفتح رأسمالها بنسبة 10٪ كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة ؛

– تطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال التّابعة لها، بحيث تُوزَّع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهماً أو ثلاثة (03) مستثمرين من المؤسسات يوم الإدراج؛

– تنشر كشوفها المالية المصدّقة للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط. وأما شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على الشّركة التي تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللّجوء العلني إلى الادخار.

وبالرغم من هذه التسهيلات التي قدمتها الهيئة المنظمة للبورصة لاغراء الشركات الصغيرة والمتوسطة، لم تلقى بورصة الجزائر الاقبال المنشود من المؤسسات حيث لحد يومنا هذا لا يتعدى عدد الشركات المدرجة فيها 6 مؤسسات، منها واحدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي شركة " (اوم انفست) الناشطة في مجال السياحة و باقي المؤسسات هي (الينـاس للتأمينات)، (ان سي أ الروبية)، (م ت ف

الاوراسي)، (صيدال) و (بيوفارم)[1]". ونلحظ خروج شركة سوناطراك من السوق مع انها صاحبة اول ادراج وتمثل اهم قطاع في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الرابع: مشاكل البورصة في الجزائر

ان العدد الضئيل للشركات المدرجة في بورصة (او السوق المالي) الجزائر يعكس الدور المحدود للسوق المالي في الاقتصاد الجزائري الذي يكاد يكون معدوما، ويعود هذا للعديد من المعوقات سنختصرها فيما يلي:[2]

1- المنافسة الغير عادلة للبورصة من طرف الدولة حيث تقوم البنوك بمنح قروض للمؤسسات وقت وقوعها في ضائقة مالية وهذا اجراء خاطئ لأنه من المفروض ان تقوم بتمويل السوق المالية وليس الشركات لكي تتوجه هذه الاخيرة للسوق المالي بغرض التمويل، وبالتالي تنشيطها والدفع باقتصاد السوق نحو الامام ومنه فان الدولة حسب الخبير الاقتصادي هي السبب في فشل البورصة؛

2- عزوف المؤسسات عن طرح اسهمها في بورصة الجزائر بسبب:

- عدم توفر شروط الادراج في الكثير منها سواء لشكلها القانوني او لنتائجها السيئة؛
- الخوف من الشفافية لدى الكثير من المؤسسات لاعتبارات جبائية وغيرها؛
- عدم توفر الارادة السياسية بخصوص ذلك بالنسبة للمؤسسات العمومية؛
- تعثر مسار الخوصصة في الجزائر بحيث اقتصر بيع المؤسسات العمومية الى المؤسسات المحلية ، مما حال دون مساهمة البورصة في ذلك؛

3- نقص ثقافة الاستثمار في السوق المالي، والجهل المالي للمتعاملين؛

4- ارتفاع معدل التضخم، غالبا ما يتهرب المستثمرون من الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، لان ارتفاع معدلات التضخم لا يشجع على تجميد الاموال بالدخول في البورصة؛

---

[1] الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، "على الخط" متوفر على: http://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe ، تاريخ الزيارة: 2020/09/07، الساعة: 9:59.

[2] باهية زعيم، **واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول–**، اطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص:98.

5- تباطؤ اصدار القوانين التي تنظم عمل البورصة، حيث منذ نشوء البورصة سنة1990 الى غاية 1996 تم اصدار قانون ينظم عمل شركات الوساطة المالية؛

6- ثقافة المواطن الجزائري المستمدة من الدين الاسلامي، حيث التعاليم الاسلامية لا تتماشى مع بعض الممارسات المحاسبية كالتعامل ببعض الاوراق المالية الربوية؛

7- تراجع مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر؛

8- عدم فاعلية وديناميكية البنوك الجزائرية في البورصة؛

9- تركيبة الشركات الجزائرية، حيث اكد المدير العام للبورصة الجزائرية يزيد بن موهوب انه من اسباب امتناع الشركات الجزائرية عن الالتحاق بالبورصة هو ان اغلب الشركات الجزائرية وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة هي شركات عائلية، وبالتالي فهي ترفض من الاساس فكرة دخول شريك اجنبي في رأسمال الشركة، بالإضافة الى سهولة حصولها على القروض البنكية خاصة المدعمة منها[1].

[1] بن موهوب يزيد، مدير بورصة الجزائر، **كل شيء عن بورصة الجزائر**، برنامج حديث الصحافة في قناة النهار الاخبارية، 2020/01/22، اطلع عليه من الرابط:
https://www.youtube.com/user/ENNAHARTVLIVE/search?query=كل+شيء+عن+بورصة+الجزائر، تاريخ الزيارة: 2020/09/07، الساعة: 11:42.

المبحث الثاني: البيئة الاقتصادية والتعليمية والمهنية للمحاسبة في الجزائر.

بالرغم من التأثير الكبير للبيئة المالية على المحاسبة البنكية، الا انها تابعة لعوامل اخرى مثلها مثل المحاسبة في القطاعات الاخرى، فلدرجة تطور الاقتصاد و التعليم ومدى تنظيم واستقلالية الهيئات المنظمة للمحاسبة تأثيرا لا يستهان به على مدى قابلية المحاسبة البنكية لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

المطلب الاول: درجة التطور الاقتصادي في الجزائر

بالرغم من اعتبار النظام المصرفي عصب الاقتصاد وتطور هذا الاخير مرهون بتطوره، الا ان هناك تأثير متبادل حيث يمكن القول ان النظام البنكي مرتبط بتطور الاقتصاد في البلد وحيوية الشبكة المؤسساتية المكونة لذلك الاقتصاد.

ويرى المهتمون بالمعايير المحاسبية ان التطبيق السليم للمعايير المحاسبية مرتبط بالعديد من العوامل الاقتصادية، وحددت الكثير من الدراسات هذه العوامل حيث رأت ان العوامل الاقتصادية التي تؤثر على تطبيق المعايير هي: "النمو الاقتصادي و درجة الانفتاح الاقتصادي و معدل التضخم، حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودرجة نشاط السوق المالي، وفاعلية النظام البنكي ودوره في الاقتصاد[1]".

ونظرا لان موضوع دراستنا يتمحور حول تطبيق المعايير في النظام البنكي فسنقتصر على معدل النمو الاقتصادي ودرجة انفتاحه على الاقتصاد العالمي ومعدل التضخم، للحكم على تطور المجالات الاقتصادية التي تمس النظام البنكي في الجزائر وتؤثر على مدى جاهزيته لتبني المعايير، لذلك سنتناولها بالتحليل خلال 04 سنوات في الجدول الموالي:

[1] حمزة عرابي، **مرجع سابق**، ص: 153.

الجدول رقم (3-3): معدل نمو ودرجة انفتاح الاقتصاد الجزائري.

	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي	3.8	3.8	3.3	1.6	-
درجة الانفتاح الاقتصادي	6.9	5.23	4.36	4.37	4.42
معدل التضخم	%2.9	%4.8	%6.4	%5.6	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:- التقارير السنوية للتطور الاقتصادي للجزائر للسنوات 2015-2016-2017- من خلال الموقع الالكتروني لبنك الجزائر: تاريخ الاطلاع 2020/09/12 عبر الرابط

https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

- وعلى النشرة الاحصائية لبنك الجزائر عبر الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm، تاريخ الاطلاع 2020/09/12.

من الجدول اعلاه نجد ان معدل النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح شهدا ارتفاعا سنة 2014 ثم تبعه انخفاض على مستوى المعدلين في السنوات التي تليها، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع اسعار النفط في هذه السنة ويؤكد هذا الانخفاض المفاجئ والحاد الذي صحب انخفاض اسعار البترول سنة 2017 حيث اصبح معدل النمو الاقتصادي خلال هذه السنة 1.6 بعدما كان 3.8 ، ويظهر هذا طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي.

ومنه يمكن القول ان هذا الضعف في النمو الاقتصادي واعتماده الكبير على الريع النفطي يؤثر بشكل سلبي على تطبيق المعايير المحاسبية في القطاعات ككل وفي البنوك بشكل خاص.

وبالنسبة لمعدل التضخم فتشير الدراسات السابقة على انه كلما زاد معدل التضخم اصبح من الضروري تطبيق المعايير المحاسبة، فمثلا المعيار IAS29 "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" يعالج مشكلة التضخم[1] وهذا غير متوفر في النظام المحاسبي المالي، ونظرا لمعدل التضخم المتزايد في الجدول اعلاه فانه يمكن القول انه يشجع على تطبيق المعيار IAS29 وهذا لإضفاء طابع الموضوعية والموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية ومنها البنوك.

[1] حمزة عرابي، **مرجع سابق**، ص: 155.

المطلب الثاني: بيئة مهنة المحاسبة في الجزائر

لقد ذكرنا سابقا العوامل المؤثرة على المحاسبة البنكية من خلال تأثيرها على القطاع المصرفي، باعتبار المحاسبة ترجمة للأحداث الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة، وسننتقل للمؤثرات التي تؤثر في المحاسبة البنكية باعتبارها جزء من المحاسبة وتتأثر بما يؤثر بالمحاسبة ككل، ومنها البيئة المهنية، لذلك سنقدم شرحا بسيطا للبيئة المهنية للمحاسبة في الجزائر.

الفرع الاول: البيئة المهنية للمحاسبة

مرت المحاسبة في الجزائر بالعديد من التغيرات ولعل اهمها نقطتين محوريتين عرف النظام المحاسبي الوطني تحولا جذريا من خلالهما ، اولاهما تطبيق المخطط الوطني المحاسبي عام 1976، والثانية النظام المحاسبي المالي سنة 2010 وكان هذا الاخير تماشيا مع معايير المحاسبة الدولية.

وفيما يخص المحاسبة المهنية وضع القانون 10-01 ضمن النظام المحاسبي المالي الذي جاء لتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر وقد كان اهم ما احدثه هذا النظام ما يلي[1]:

- انشاء 3 اصناف مهنية :
  - المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين؛
  - الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
  - المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- ممارسة وزير المالية للوصاية على هذه الهيئات المهنية عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة وعن طريق تعيين ممثليه لدى مختلف مجالس المهنيين؛
- منح الاعتماد لممارسة المهنة الذي يصبح من صلاحيات وزير المالية؛
- مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تخول الى وزير المالية؛
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني؛

[1] غنية بن حركو، **واقع وتحديات النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة تحليلية–**، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -2-، الجزائر، 2017، ص:254.

- اصبح بإمكان الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ان يشكلوا شركات اسهم او شركات ذات مسؤولية محدودة، او شركات مدنية او تجمعات ذات منفعة مشتركة.

ويمكن اختصار هيكل الهيئات المشرفة على المحاسبة في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم(3–1):هيكل الهيئات المشرفة على مهمة المحاسبة حسب قانون 10–01.

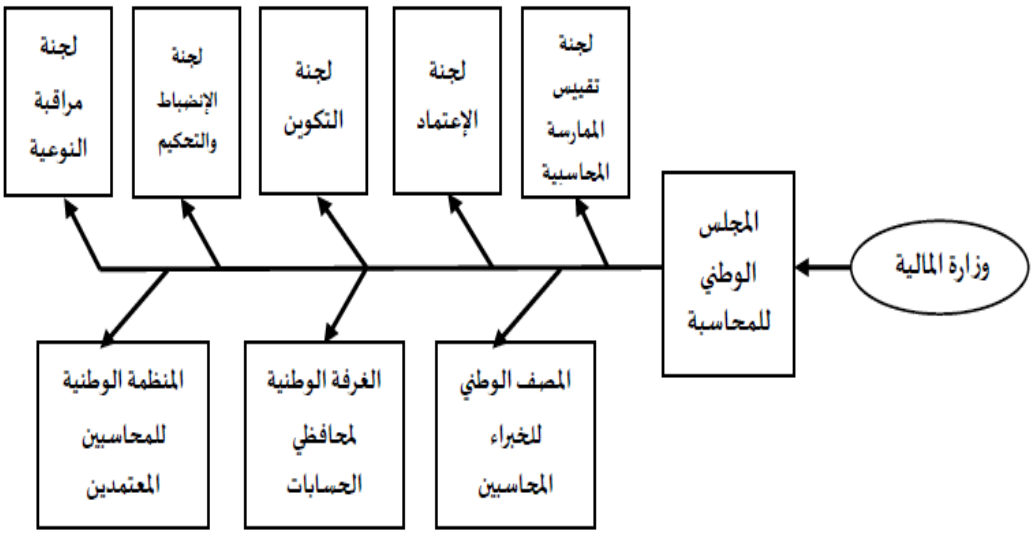

المصدر: غنية بن حركو، مرجع سابق، ص:260.

وبهذا اصبح المجلس الوطني للمحاسبة بلجانه الخمس و مجالسه الثلاث تحت اشراف وزارة المالية، الوحيد المخول له تسيير مهنة المحاسبة في الجزائر، وهو المسؤول عن منح تراخيص اعتماد المهنيين تعد تكوينهم في معهد التعليم المتخصص لمهنة خبير محاسب و محافظ حسابات او محاسب معتمد، بالإضافة الى ذلك فقد اخذت من المنظمات المهنية السابقة كل الصلاحيات، وجعلتها تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية الامر الذي يجعلها لا تتمتع بالاستقلالية الكاملة، وهو ما يتناقض مع مبادئ معايير المحاسبة الدولية[1].

[1] غنية بن حركو، **مرجع سابق**، ص:261.

اولا: مشاكل مهنة المحاسبة في الجزائر

تعاني المحاسبة في الجزائر من محددات تعيقها من تحقيق الاهداف المرجوة منها، وتمنع مهنة المحاسبة من التطور مثل المحاسبة في الدول التي تطبق معايير الدولية ومن اهم هذه المشاكل[1] :

- ضعف وتيرة التكوين خاصة في ظل المنهجية السابقة التي تم العمل بها لمدة طويلة من الزمن حيث كانت تقتضي ان يقوم المتربص بإنجاز تقرير ميداني كل ثلاثة اشهر لمدة سنتين في مكتب خبير محاسبي وهذا قبل صدور القانون 10-01 الذي الغى هذه الطريقة وعوضها بالدراسة في مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية بالنسبة للخبراء والمحافظين اما بالنسبة للمحاسبين المعتمدين فيتم تكوينهم من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني، وهذا ما جعل ممارسي المحاسبة في الجزائر محدودي الاطلاع والتصور وبعيدين كل البعد عن التطبيقات الدولية للمحاسبة المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية؛
- عدم انتظام فتح ابواب الترشح للمسابقة الوطنية لاجتياز الخبرة المحاسبية وتأخر فتحها دون مبررات (توقفت لمدة اكثر من 10 سنوات)، خاصة ان سوق العمل لا يتوفر على الكفاءات اللازمة المؤهلة للعمل وفق المقاييس الدولية؛
- ضعف فعالية اصحاب المهنة المحاسبية حيال القضايا المصيرية المتعلقة بمهنة المحاسبة او المرتبطة بها، وابتعادهم شبه الكلي عن مسار التوحيد، مما ترك المجال واسعا امام الادارة للانفراد به؛
- غياب شبه كلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع اصحاب المهنة عبر العالم مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ومجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB وما ترتب عن ذلك من ابتعاد عن مسار التوحيد المحاسبي الدولي، وتضييع المزايا التي تقدمها هذه الهيئة من مساعدة تقنية لأعضائها خاصة من الدول النامية؛
- غياب المهنة عن المساهمة الجادة في عملية الاصلاح، نتيجة لضعفها وعدم تأثيرها على بيئة المحاسبة المحلية وهذا لعدة اسباب لعل اهمها سوء العلاقة بين المهنيين والمجلس الوطني للمحاسبة، والبعد عن المنظمات والهيئات الدولية.

[1] جرد نور الدين، **مرجع سابق**، ص: 53.

المطلب الثالث: البيئة التعليمية والثقافية للمحاسبة في الجزائر

يعتبر التعليم والثقافة من العوامل المحددة للفرد والمجتمع وطبيعة تصرفاته واختياراته، وبمان المحاسبة ماهي الا خدمة لتقديم المعلومات المالية حسب متطلبات مستخدميها فان طبيعة التعليم والثقافة تؤثر بشكل كبير على طبيعة المحاسبة وطرق التقييم و العرض والافصاح المتبعة فيها.

الفرع الاول: البيئة التعليمية

ان للتعليم الجامعي دورا كبيرا وذلك بإمداد الاقتصاد الوطني باليد العاملة المكونة والمؤهلة للنهوض بالاقتصاد الى مصاف الدول المتطورة.

لذلك اهتمت الجزائر بهذا المجال حيث شهد التعليم في السنوات الاخيرة العديد من الاصلاحات، ومن اهمها تطبيق نظام التعليم LMD سنة 2004 وكان ذلك بهدف جعل الجامعة الجزائرية تتماشى مع التطورات العالمية الجديدة في ميدان التكوين والتعليم[1]، وبالرغم من ذلك لم تحقق هذه الاصلاحات الهدف المنشود فبعد 16 سنة من تطبيق هذا النظام لم تصنف الجامعات الجزائرية بشكل مشرف مع الجامعات العالمية وهذا حسب اخر تصنيف عالمي للجامعات للتايمز لعام 2020 حيث صنفت اول جامعة جزائرية ضمن الفئة السابعة التي تضم الترتيب من 601 الى 800 جامعة، وتضمن هذا التصنيف 1396 جامعة في 92 دولة، اما عربيا فقد تصنفت هذه الجامعة في المرتبة 16 وهي جامعة فرحات عباس بسطيف ضمن نفس التصنيف[2].

ويعود هذا التأخر في الجامعات الجزائرية للعديد من الاسباب منها[3]:

- النقل الحرفي للمقررات ولبرامج المواد من مقررات بعض الدول المتطورة مثل فرنسا خاصة في مقاييس العلوم الاقتصادية والتي لا تتوافق مع مستوى الطالب الجزائري في البيئة الحالية؛

---

[1] عوينات فريد، **مرجع سابق**، ص:83.

[2] التصنيف العالمي للجامعات 2020: جامعة فرحات عباس سطيف الجامعة الاولى في الجزائر ، عبر الموقع : https://arabe.univ-setif.dz/menucachecache/2342-world-university-rankings-2020-1-universite-ferhat-abbas-setif-1-classee-premiere-universite-en-algerie ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/23.

[3] عوينات فريد، **مرجع سابق**، ص:83.

- التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي على مناهج التعليم العالي، ان ضعف او قصر المناهج المسطرة من طرف وزارة التربية والتعليم اثر بشكل مباشر على الطرق التعليمية في الطور الجامعي؛
- كثافة وتركيز البرامج تستدعي ان تتوفر في الاستاذ من جهة الكفاءة والجدية في العمل ومن جهة اخرى ان يكون الطالب على قدر المسؤولية والالتزام لإتمام البرامج المسطرة، ولتحقيق ذلك يجب توفير بيئة عمل مناسبة ومثالية[1]؛
- انتشار ظاهرة الغش في الامتحانات سواء قبل التعليم العالي او في الجامعات، وتفشي السرقة العلمية في البحث العلمي.

اولا: التعليم المحاسبي

تأتي اهمية التعليم المحاسبي من اهمية المحاسبة نفسها ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تزويد الاقتصاد بمحاسبين مؤهلين يعملون على مساعدة الادارات العامة في عملية اتخاذ القرار بناء على اسس علمية سليمة.

في الوقت الحاضر نرى انه لا يمكن ان تخلو اي وحدة اقتصادية مهما كان حجمها من ضرورة وجود شخص يقوم بالعمل المحاسبي، مما يعني ان هناك حاجة دائمة ومستمرة لإعداد اشخاص يقومون بهذا العمل[2].

[1] الجرد نور الدين، **مرجع سابق**، ص: 63.

[2] غنية بن حركو، **مرجع سابق**، ص:267.

ومع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر المتوقع ان يسبقه اصلاحات في المنهج المدرس في الجامعات ليتوافق خرجي الجامعات المؤهلين مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، الا ان هذا لم يحدث في الجزائر فقد ارسلت التعليمة الوزارية لبداية تغيير المناهج في 29 اكتوبر 2009 وهذا يعتبر تأخر كبير، كما انها لم تتضمن ايه اشارة لمحتوى برامج التدريس الجديدة او دعوى لتقديم مقترحات بخصوص هذه البرامج[1].

ثانيا: نقائص التعليم المحاسبي في الجزائر

يعاني التعليم المحاسبي في الجزائر من عدة مشاكل ومحددات نذكر منها[2]:

- عدم وجود برامج تعليمية موحدة وطرق تدريس متجانسة في مختلف مقاييس المحاسبة وعبر مختلف الجامعات الجزائرية؛
- القطيعة الموجودة بين الجامعة وبيئتها الخارجية على مختلف المستويات وخصوصا المساهمة في اصلاح النظام المحاسبي المالي؛
- عدم تدريس تطبيقات وبرامج الاعلام الالي المحاسبية التي تستخدم في المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والتدقيق؛
- الفجوة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، حيث ان التعليم المحاسبي الجيد يتطلب اجراء تربصات ودراسات ميدانية تسمح للطلبة بمعاينة مختلف العمليات المحاسبية؛
- اهمال تعليم اللغات الاجنبية وخاصة اللغة الانجليزية بما يتماشى مع الانفتاح الاقتصادي والمحاسبي للجزائر.

وبالنسبة للمحاسبة البنكية موضوع دراستنا فيكتنفها الغموض، حيث نجد انعدام للمراجع الخاصة بالمحاسبة البنكية الجزائرية في الجامعات الجزائرية غير مبرر، وعدم اعطاءها الاهمية الكبيرة في التدريس كمقياس مما ادى الى عدم تأطير الخريجين للعمل في البنوك وحتى العاملين في البنوك لديهم جهل في المحاسبة البنكية ومتطلباتها.

[1] جرد نور الدين، **مرجع سابق**، ص:64.

[2] **نفس المرجع**، ص:68.

الفرع الثاني: البيئة الثقافية الجزائرية

بمان دراستنا تتمحور حول المحاسبة البنكية فان اهم ما يميز الادوات المالية هو تعاملها بالفائدة التي تعتبر من الربا المحرم في الدين الاسلامي.

واهم ما يميز البيئة الثقافية في الجزائر هو الثقافة المستمدة من الدين الاسلامي الذي يحرم التعامل بالربا، ومنه فان التعامل بالفائدة في البنوك الجزائرية يعد عائقا امام التعامل معها من قبل فئة كبيرة من المجتمع الجزائري وبالتالي بقاء نسبة كبيرة من النقود المتداولة في الاقتصاد خارج القناة المصرفية، وهذا يحد من فعالية النظام المصرفي ودوره في تمويل الاقتصاد الذي يجعله بعيدا عن تطبيق المعايير المحاسبية.

الا ان العامل الديني لم يكن عائقا في بعض الدول الاسلامية مثل اندونيسيا وماليزيا والسعودية و الدول العربية الاخرى اذ اوجدوا حلا وهو الصيرفة الاسلامية وهي بنوك لا تتعامل بالربا، وحتى بعض الدول الغير الاسلامية دخلت مجال التمويل الاسلامي من خلال بنوك تقليدية تسعى لكسب حصة سوق واعدة من خلال عمليات نوافذها اسلامية، "حيث تحتل بريطانيا المرتبة 22 من اصل 124 دولة في العالم تستخدم الصيرفة الاسلامية، وهو ما يضعها في المرتبة الاولى في اوروبا حسب تقرير نشره مركز الاعلام والتواصل الاقليمي التابع للحكومة البريطانية[1]".

وفي الجزائر كانت بداية تجربة الصيرفة الاسلامية من خلال بنك البركة والشبابيك الاسلامية في البنوك العمومية الا انها محدودة نوعا ما، حتى اصدار النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، اذ يعتبر هذا النظام بمثابة ترخيص من البنك المركزي للبنوك بالتسويق لثمانية منتجات مصرفية اسلامية جديدة وهي: المرابحة و المضاربة، المشاركة، الاجارة، والسلم، والاستصناع، والحسابات الودائع، و ودائع الاستثمار[2].

---

[1] مقال بعنوان: **كيف نجح الاقتصاد الاسلامي على المستوى العالمي؟**،على الرابط:
https://lusailnews.net/article/_/miscullaneous/13/05/2019/كيف-نجح-الاقتصاد-الإسلامي-على-المستوى-العالمي؟ ، تاريخ الاطلاع: 2020/10/03، الساعة: 10:44.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم 20-02، المؤرخ في 15مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة ب 24 مارس 2020، ص:32.

وعلى اثر هذا النظام تم اطلاق نشاط الصيرفة الاسلامية رسميا على مستوى بنك الوطني الجزائري يوم 04 اوت 2020 تحت اشراف الوزير الاول و وزير المالية[1]، ويعتبر البنك الوطني الجزائري هو البنك العمومي الاول في الجزائر الذي سوق للمنتجات مصرفية اسلامية وتبعه بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ويعتبر هذا انفتاحا للجزائر للتمويل الغير التقليدي لاستقطاب جزء هام من الاموال المتداولة في السوق الموازية للنهوض بالقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، وبالتالي تسهيل تقارب المحاسبة البنكية مع معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية.

[1] مقال بعنوان: **البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية**، على الرابط: http://www.aps.dz/ar/economie/90520-2020-08-04-15-52-14 ، تاريخ الاطلاع:2020/10/03، الساعة: 14:48.

المبحث الثالث: الاطار القانوني للمحاسبة البنكية في الجزائر

كنتيجة لعوامل البيئة المحاسبية التي ذكرناها في المبحثين السابقين تتجلى المحاسبة البنكية في شكل القوانين المنظمة لها، وقبل التطرق للمحاسبة البنكية سنمر بشرح بسيط للنظام المحاسبي المالي ثم نتبعها بالمحاسبة البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المطلب الاول: ميلاد النظام المحاسبي المالي scf

مع انتقال الجزائر وتحولها نحو نظام الاقتصاد الحر، اصبح من الضروري القيام بإصلاحات على كامل القطاعات الاقتصادية، "ومن ضمنها المخطط المحاسبي الوطني الذي صمم لفترة سابقة تميزت بانتهاج نظام الاقتصاد المخطط[1]".

لهذا الغرض انشا المجلس الوطني للمحاسبة سنة 1996، لكي يقوم بأعمال التوحيد المحاسبي واعداد المعايير، فبادر المجلس بتكوين فوج عمل للنظر والتفكير في مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة سنة 1998 ، حيث قام الفوج بإعداد استبيانان يحتويان على اسئلة خاصة بتقييم المخطط، ارسلا لممارسي مهنة المحاسبة وهذا خلال السنتين 1999و 2000 وفي الاخير استقرت اللجنة على مراجعة المخطط الوطني وعدم تغييره، ولكن سرعان ما توقفت اعمال اللجنة في فيفري 2001[2].

بعد توقف اعمال اللجنة في 2001، وضعت مهمة الاصلاح المحاسبي في الجزائر محل المناقصة[3]، تم على اثرها تولى المجلس المحاسبي الفرنسي مهمة الاصلاح المحاسبي بتمويل من البنك الدولي، حيث توصل الى ثلاث اقتراحات اثنان منهما يتضمنان الابقاء على المخطط بشكله السابق و الاكتفاء ببعض

---

[1] حجاج المهدي، **اثر تطبيق المحاسبة الدولية على التمويل الداخلي في المؤسسات الجزائرية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص:42.

[2] رشيد سفاحلو، **اهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة (IAS) في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، شلف، 2017، ص:117.

[3] دشاش ام الخير، **متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010، ص ص :67-68.

التعديلات التقنية، والمقترح الثالث الذي تم اختياره وهو اعداد نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية[1].

وبالفعل تم اعداد مشروع النظام المحاسبي المالي من طرف المجلس الفرنسي للمحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وذلك في 2004 وتم المصادقة عليه سنة 2007[2] ، "ولكن تأجل دخوله حيز التنفيذ حتى الفاتح من جانفي 2010[3]".

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي scf

في 29 اكتوبر 2009 اصدرت تعليمة وزارية رقم02 المتضمنة اول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، وبموجب هذه التعليمة دخلت الجزائر حقبة مالية جديدة بدأت في 2010 بنظام محاسبي ومالي جديد، وقد خصص هذا الجزء لشرحه وتحديد قوانينه واهدافه باعتباره الاطار القانوني للمحاسبة في الجزائر.

النظام المحاسبي المالي جاء ليعوض نقاط القصور في المخطط المحاسبي الوطني و هذا من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية بعد انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق، لذلك سوف نقدم شرحا مبسطا له في هذا المطلب نستهله بتعريفه.

الفرع الاول: تعريف النظام المحاسبي المالي SCF

تناولت المادة رقم 3 من القانون 07-11 المؤرخ ب 25 نوفمبر2007 تعريف النظام المحاسبي المالي، واصطلح عليه المحاسبة المالية حيث عرف كالتالي : " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[4]"

---

[1] دشاش ام الخير، **مرجع سابق**، ص:118.

[2] رشيد سفاحلو، **مرجع سابق**، ص:119.

[3] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه تحليل استراتيجي حسابي مالي ومحاسبي، جامعة تبسة، الجزائر،2001، ص:167.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، **يتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، العدد74، ، المادة رقم 03، ص:03.

وتجدر الاشارة الى ان هذا النظام يستمد قوته القانونية من المراسيم المنظمة له والمتمثلة في القانون 7-11 ومرسومين تنفيذيين وقرار تطبيق، بالإضافة الى القوانين المالية السنوية والتكميلية والتعليمات، حيث سنوضحها فيما يلي[1]:

- القانون07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي وشروط وكيفيات تطبيقه؛
- المرسوم التنفيذي 8-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن احكا تطبيق القانون 7-11؛
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والصادر في 25 مارس 2009 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها؛
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والصادر في 25 مارس 2009 يحدد اسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط ، المطبقة على الكيانات الصغيرة بهدف مسك محاسبة مالية مبسطة؛
- المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ في 07 افريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة انظمة الاعلام الالي.

مما سبق يمكن القول ان النظام المحاسبي المالي يهدف الى زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، من خلال عرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للكيان في نهاية السنة المالية، وهذا من اجل ترقية النظام المحاسبي في الجزائر ليتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

ويتكون هيكل النظام المحاسبي المالي من الاطار المفاهيمي و معايير للمحاسبة و مدونة حسابات، حيث وضع الاطار المفاهيمي تأسيا بالاطار التصوري الخاص بالمعايير المحاسبية الدولية، لذلك سنخصص له المطلب التالي لشرحه والتركيز على مدى اهميته.

[1] هني محمد فؤاد، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2013، ص:127.

الفرع الثاني: الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يعتبر الاطار المفاهيمي من اهم الاضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وقد تم ادراجه ضمن المادة رقم 07 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007، اما محتواه ورد في المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 [1].

ويمكن اعتبار الاطار المفاهيمي البيئة التي تضم مجموعة من المفاهيم التي يتم على اساسها اعداد وعرض القوائم المالية[2]، حيث يعرف ما يلي:[3]

- مجال التطبيق؛
- المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية؛
- الاصول، الخصوم، الاموال الخاصة، المنتجات والاعباء؛
- طريقة تنظيم المحاسبة.

اضافة الى هذا فالاطار المفاهيمي هو الهيكل المرجعي الذي يشكل دعما ودليلا لوضع المعايير المحاسبية، وهدفه هو:[4]

- وضع معايير محاسبية متسقة لإعداد البيانات المالية؛
- التحكيم في حال قضية نزاع او تعارض المصالح ، مع مقترحات الحلول المناسبة؛
- تفسير البيانات المالية؛
- حل المسائل المحاسبية التي لا تشملها المعايير المحاسبية؛
- المساعدة على تنقيح المعايير المحاسبية وتطوير التوحيد القياسي؛
- مساعدة مختلف المستخدمين على اعداد البيانات المالية والتحكم فيها وتفسيرها؛
- كما يهدف الى شرح المعايير وفهمها لغرض نشرها.

---

[1] هني محمد فؤاد، **مرجع سابق**، ص:129.

[2] سعيداني محمد سعيد، **مدى فاعلية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية دراسة استبيانية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014، ص:18.

[3] Djamel Khouatra, Mohamed El Habib Merhoum**. Le Système Comptable Financier algérien entre les " Full IFRS " et la norme IFRS PME : Etude qualitative de sa mise en œuvre par les entreprises. Transitions numériques et informations comptables**, May 2018, Nantes, France, p:10.

[4] Ali Rahal, **Les normes Internationales de comptabilité (IAS-IFRS) et leur application en Algérie cas du system comptable et financier Algérien (SCF),** these pour l'obtention d'un doctorat ès sciences ,faculté des sciences économiques commerciales et sciences de gestion, Université El Hadj Lakhdar-Batna ,Algérie, p:160.

ويشكل دليلا لاختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الاحداث الاخرى غير معالجة بموجب معيار او تأويل[1].

وحسب المادة رقم 06 من القانون 07-11 فان مكونات النظام المحاسبي المالي ومن ضمنها الاطار التصوري تسمح بإعداد الكشوف المالية على اساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي[2]:

- محاسبة التعهد؛
- استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم؛
- الدلالة؛
- المصداقية؛
- قابلية المقارنة؛
- التكلفة التاريخية؛
- اسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

ومنه يمكن القول ان هدف النظام المحاسبي المالي تعويض نقاط القصور في المخطط المحاسبي الوطني، من خلال تطوير النظام المحاسبي في الجزائر لمجاراة معايير المحاسبة الدولية، وذلك بهدف كسب القوائم المالية للمؤسسات في الجزائر ثقة مستخدميها سواء من داخل الوطن او خارجه.

وقد قدم عن طريق قوانين ومراسيم تنفيذية و قرارات، وهذا خلال السنوات 2007 و2008 و2009، ولكن تاريخ سريانه الفعلي كان في 2010.

وبالرغم من اهمية تطبيق النظام المحاسبي بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يشهد انفتاحا على الاقتصاد العالمي، الا ان عوامل البيئة المحاسبية لابد ان تكون عائقا امام تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كما راينا سابقا، لذلك فقد واجه النظام المحاسبي المالي عند تطبيقه وحتى الان مشاكل عديدة سنفردها بالشرح في المطلب التالي.

[1] لجنة النشر م ص ز ع ، **النظام المحاسبي المالي**، الصفحات الزرقاء، بويرة الجزائر، 2010، ص:11.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم07-11 ، **يتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق**، المادة رقم 06، ص:03.

الفرع الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي

حسب الاطار التصوري للجنة معايير الدولية المنشور في 1998 فان القوائم المالية لا يمكن ان تلبي احتياجات كل مستعمليها فان هذه الاخيرة تختلف من مستعمل لآخر من هذا يمكن ان نستنتج انه امر عادي و طبيعي ان يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبات:[1]

- صممت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية اساسا للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة والحاضرة في الاسواق المالية العالمية، بينما لا توجد سوق مالية فعالة في الجزائر واغلب المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة؛
- تتطلب معايير المحاسبة الدولية مستوى عالي من الافصاح والشفافية في نشر المعلومات بحيث ان اي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار يجب الافصاح عنها في القوائم المالية بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في اطار يتميز بسرعة ومحدودية المعلومات؛
- عدم التوافق بين قواعد النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي القائم خاصة وان الموارد الجبائية هي ثاني مورد ترتيبا بعد المحروقات، فان التصريحات الجبائية لا يمكن اعدادها الا بعد معالجة الجداول المالية للمؤسسة المحضرة وفق النظام المحاسبي المالي اعتبارا الى القيود الجبائية؛
- عدم تماشي المنظومة التعليمية للجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد وتكوين الاساتذة المؤطرين؛
- عدم كفاية النصوص القانونية الصادرة لتوضيح النظام فقد صدر القانون 07-11 فيما يقارب 100 صفحة بينما صدرت مرجعيته الاساسية والمتمثلة في لمعايير المحاسبية الدولية فيما يعادل 2300 صفحة؛
- النظام المحاسبي المالي جاء بشيء جديد وهو القيمة العادلة الا ان غياب اسواق حقيقية لإعادة التقييم سيؤثر سلبا على هذا المبدأ؛
- انعدام المراجع حيث صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره.

هذه المشاكل ماهي الا تأكيدا لما وجدناه في الفصل الاول، فان لكل دولة بيئة محاسبية خاصة بها تحد من التوحيد المحاسبي وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وبمان النظام المحاسبي المالي يعتبر محاولة توفيق

[1] شوقي طارق سعيد، **محاسبة الشركات**، دار عيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2019، ص:351.

بين معايير الابلاغ المالي والمحاسبة الدولية وبين متطلبات البيئة المحاسبية في الجزائر، فانه لابد وان تعترضه مشاكل عند تطبيقه الاول، فهل مازالت هذه الصعوبات تواجه النظام المحاسبي المالي ام ان المنظومة المحاسبية في الجزائر قد تجاوزتها؟

هذا التساؤل سوف نجيب عليه في القادم من الفصول، وانما هذا المبحث خصص لمحاسبة البنوك في الجزائر، فبعد تبيان الاطار القانوني الذي ينظم المحاسبة في الجزائر بصفة عامة سوف نتطرق في المطلب التالي للمحاسبة في البنوك بصفة خاصة.

المطلب الثالث: المحاسبة البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي scf

نظرا لأهمية البنوك في الاقتصاد ودورها الداعم للتمويل فان القانون في الجزائر وضع قوانين لتسييرها والرقابة فيها وعليها، وايضا تنظيم محاسبتها.

وقد بحثنا في النظام المحاسبي المالي وجدنا هناك اربع قوانين او مراسيم مخصصة للمحاسبة في البنوك، سوف نلخصها بشرح بسيط فيما يلي :

الفرع الاول: نظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

يهدف هذا النظام لتحديد مخطط الحسابات للبنوك والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وقد تضمن بعض التعليمات للتطبيق هذا المخطط الذي ارفقه ضمن ملحق لمدونة الحسابات، حيث عدد فيها جميع الاصناف المحاسبية البنكية وترتيبها والحسابات الفرعية الخاصة بكل صنف. سنشرحها فيما يلي: [1]

اولا: الصنف الاول: حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين المصارف.

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك.

[1] الجمهورية الجزائرية، **النظام 09-04** المؤرخ في 23 جويلية 2009، **المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية** ، الجريدة الرسمية ، العدد76، الصادرة ب 29 ديسمبر 2009،ص:15.

ثانيا: الصنف الثاني: حسابات العمليات مع الزبائن.

تشمل حسابات على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تقدم من قبلهم.

ثالثا: الصنف الثالث: حافظة الاوراق المالية وحسابات التسوية.

تشمل حسابات هذا الصنف العمليات المتعلقة بحافظة الاوراق المالية والديون المجسدة بأوراق مالية.

كما يضم هذا الصنف، عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الاخرى. وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات المالية.

رابعا: الصنف الرابع: القيم الثابتة.

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة المالية بصفة دائمة.

كما يضم هذا الصنف القروض التابعة و الاصول الثابتة سواء كانت مالية او مادية او غير مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل ايجار بسيط.

خامسا: الصنف الخامس: رؤوس الاموال الخاصة والعناصر المماثلة.

تشمل حسابات هذا الصنف، مجموع وسائل التمويل في شكل حصص او الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة او مستمرة.

كما تظهر ايضا في هذا الصنف، النواتج والاعباء المؤجلة، و نتيجة السنة المالية.

سادسا: الصنف السادس: الاعباء.

تسجل في حسابات هذا الصنف جميع الاعباء التي تتحملها المؤسسة المالية خلال السنة. واعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، والمصاريف العامة وكذلك مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة.

سابعا: الصنف السابع: النواتج.

تشمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة المالية و نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض. بالإضافة الى الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات.

ثامنا: الصنف التاسع: خارج الميزانية.

تشمل بنود هذا الصنف مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة او البنك سواء كانت معطاة او متلقاة.

الفرع الثاني: نظام 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها

يفرض هذا النظام على المؤسسات المالية والبنوك نشر قوائمها المالية في مدة لا تتعدى 6 اشهر بعد انتهاء السنة المالية، وقد حدد عناصر القوائم المالية والتي تتكون من:[1]

- الميزانية: يجب اعدادها وفقا للترتيب التنازلي للسيولة؛
- خارج الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغير الاموال الخاصة؛
- الملحق.

الفرع الثالث: النظام 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

يتضمن النظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المراقبة الداخلية للبنوك وطرق تسييرها، وقد وضع لها مجموعة من العمليات والمناهج والاجراءات والتي تهدف الى ضمان ما يلي بشكل مستمر[2]:

- التحكم في النشاطات؛
- السير الجيد للعمليات الداخلية؛
- الاخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية؛
- احترام الاجراءات الداخلية؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **النظام 09-05 المؤرخ في 18 اكتوبر 2009، المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد76، الصادرة ب 29 ديسمبر 2009 ، المواد02، 04، 07، ص:17.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الجريدة الرسمية الجزائرية ، الصادرة بتاريخ 29 اوت 2012، العدد47، المادة 03، ص:23.

- المطابقة مع الانظمة والقوانين؛
- الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية؛
- موثوقية المعلومات المالية؛
- الحفاظ على الاصول؛
- الاستعمال الفعال للموارد.

كما انه حدد عناصر يجب ان يحتويها جهاز الرقابة الذي على البنوك ان تضعه وهي[1]:

- نظام رقابة العمليات والاجراءات الداخلية؛
- هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات؛
- انظمة قياس المخاطر والنتائج؛
- نظام حفظ الوثائق والارشيف.

كما تطرق النظام في الباب الثاني الى التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات الواردة في الحسابات والبيانات المالية للبنوك اذ يتعين على التنظيم الذي تم تأسيسه ضمان وجود مجموعة من الاجراءات المسماة "مسار التدقيق" والتي تسمح بما يأتي[2]:

- اعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني؛
- اثبات كل معلومة بواسطة وثيقة اصلية يجب ان يكون ممكنا من خلالها الرجوع بواسطة مسار متواصل الى وثيقة تلخيصية والعكس صحيح؛
- اثبات ارصدة الحسابات عند تواريخ اقفالها عن طريق البيانات المناسبة (الجرد المادي، تجزئة الارصدة، بيانات المقاربة، التأكيد امام الجهات الاخرى،...)؛
- تفسير تطور الارصدة من اقفال محاسبي الى اخر وذلك بالاحتفاظ بالحركات التي اثرت على البنود المحاسبية.

[1] الجمهورية الجزائرية، **النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سابق**، المادة 04، ص:23.
[2] محمد طيفور امينة، **مرجع سابق**، ص:184.

نجد ان المشرع الجزائري قد اولى اهتماما خاصا للقطاع البنكي نظرا لحساسيته ولدوره الفعال في الاقتصاد الوطني، فقد خصه بقوانين تشمل جميع مجالاته وتنظم طرق المحاسبة والرقابة داخل البنوك، حتى انه اضاف قانونا متعلقا بالأدوات المالية والمحاسبة فيها في البنوك .

الفرع الرابع: النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

يهدف هذا النظام الى تحديد قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية. وقد تضمن طرق التصنيف و القياس وايضا اعادة التصنيف فيما يخص الادوات المالية.

حيث حدد خمسة انواع يمكن ان تصنف الاصول المالية ضمنها وحدد لكل صنف طريقة القياس الخاصة به سنلخصها فيما يلي:[1]

1- **اصول مالية محتفظ بها الى غاية تاريخ الاستحقاق:** تقيم بالتكلفة المهتلكة كما تخضع لاختبار تدهور القيمة لمعاينة خسارة القيمة المحتملة.

2- **اصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة:** تقيم بعد تسجيلها المحاسبي الاول بالقيمة العادلة.

3- **تسليفات وحقوق:** تقيم بالتكلفة المهتلكة.

4- **اصول مالية متاحة للبيع:** تقيم بعد تسجيلها المحاسبي الاول بالقيمة العادلة.

5- **اصول مالية اخرى:** تقيم حسب القواعد العامة المحددة بالقرار المؤرخ في 26 يوليو سنة2008 .

[1] الجمهورية الجزائرية، النظام رقم09-08، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، **المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة ب 25 فيفري 2010، المواد01، 08، 15، 16، 17، ص: 20.

وقد حدد هذا النظام تصنيف الخصوم المالية ايضا حيث صنفها الى صنفين وبين طرق قياس كل صنف فيما يلي:[1]

1- **خصوم مالية محتفظ بها بغرض المعاملة:** تقيم بالقيمة العادلة .

2- **خصوم مالية اخرى:** تقيم بالتكلفة المهتلكة.

نجد ان القانون الجزائري قد اهتم بالأدوات المالية والدور الذي تلعبه في تحديد المركز المالي للبنوك، ونظرا لخصوصية البنوك فقد وضع لها قانونا خاصا للتعامل مع الأدوات المالية في البنوك ينظم و يحدد طرق تقييمها وتصنيفها، وهذا ما نجده ايضا في معايير الابلاغ المالي الدولية حيث اولت للأدوات المالية اهتماما خاصا نلمسه في تخصيص ثلاث معايير محاسبة لشرح كيفية المحاسبة عن الادوات المالية.

[1] الجمهورية الجزائرية، **النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، مرجع سابق، المواد24، 25، ص: 22.

خلاصة:

نتج عن خصوصية النظام المحاسبي البنكي تميزا في درجات تأثرها بعناصر البيئة المحاسبية مقارنة بالمحاسبة في القطاعات الاخرى، فدرجة تطور النظام المصرفي والسوق المالي ومدى فاعليتهما وكفاءتهما في الاقتصاد، عامل مهم يدفع بالمحاسبة في البنوك للارتقاء نحو محاسبة المعايير المحاسبة الدولية. وفي المنظومة المالية الجزائرية نلحظ تأخرا وعدم فاعلية من ناحية تأثيرها في الاقتصاد من خلال النسبة الضئيلة التي يساهم كل من النظام المصرفي والسوق المالي في تمويل الاقتصاد الوطني، ويعكس هذا قلة ثقة وسيادة السوق الموازية.

ومن جهة اخرى فالاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة كبيرة على الواردات النفطية يشكل ضعفا في النمو الاقتصادي، وكذلك قلة الاستثمار الاجنبي المباشر تعد من الاسباب التي لا تشجع على تطبيق المعايير المحاسبية.

اما فيما يخص مهنة المحاسبة في الجزائر فان النظام 10-01 جاء بقوانين لتنظيم المهنة والرقي بها، ولكن ما يميزه هو نزع الصلاحيات من المنظمات المهنية للمحاسبة والحاقها بوزارة المالية، وهذا يتناقض مع مبادئ المعايير.

وبعد التأخر في تغيير المناهج التعليم الجامعي للاستعداد لتطبيق النظام المحاسبي المالي، يمكن ان نلحظ اهتماما بالمحاسبة في الجامعات حيث تم اضافة قسم للمحاسبة والمالية على مستوى كل كليات الاقتصاد في الوطن.

ولكن بالرغم من المجهودات والسعي الى الرفع من مستوى المحاسبة في الجزائر، وبعد عشر سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي، الا ان المحاسبة في الجزائر بشكل عام والمحاسبة البنكية بشكل خاص لم ترقى الى مصاف الدول المجاورة فما بالك بالدول المتطورة، وهذا بسبب عدم جاهزية البيئة المحاسبية الجزائرية لتطبيق المعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

الفصل الرابع: تقييم ومقارنة تطبيقات النظام المحاسبي البنكي في الجزائر بمجموعة من الانظمة الدولية

تمهيد:

اولى مجلس معايير المحاسبة اهتماما بالأدوات المالية ونلمس هذا خلال التعديلات الكثيرة التي جرت على المعايير الخاصة بالأدوات المالية خلال العقود الاخيرة، حيث انتقل من معيار المحاسبي الدولي IAS39الخاص بالقياس والتصنيف الى المعيار IFRS9، ونقل متطلبات الافصاح الخاصة بالأدوات المالية من المعيارين IAS32العرض والافصاح و IAS30 الافصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الى معيار الابلاغ المالي IFRS7 الادوات المالية الافصاحات. وبالتالي اصبحت متطلبات العرض والافصاح والتصنيف والقياس الخاصة بالأدوات المالية مقتصرة على ثلاث معايير وهي IFRS9 وias32 العرض وifrs7 الافصاح الادوات المالية.

وفي النظام المحاسبي المالي نجد النظام 09-04 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والنظام 09-05 المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، والنظام 09-08 الخاص بمحاسبة التقييم والقياس للأدوات المالية، وفي هذا نلمس اهتماما من المشرع الجزائري بالأدوات المالية والبنوك سعيا منها للتكييف مع المعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية .

ولمعرفة مدى تطابق القوانين الادوات المالية في الجزائر مع المعايير الدولية سنحاول المقارنة بينها خلال هذا الفصل، حيث سندرسها من حيث التقييم والتصنيف وكذلك الافصاح. ولذلك قسمناه الى ثلاثة مباحث، سندرس من خلالها:

- **المبحث الاول**: مقارنة النظام 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية مع متطلبات المعايير الخاصة بالأدوات المالية؛
- **المبحث الثاني**: مقارنة القوائم المالية للبنوك في الجزائر مع البنوك في الدول الأخرى حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1؛
- **المبحث الثالث**: مقارنة القوائم المالية للبنوك الجزائرية والبنوك في دول اخرى حسب متطلبات المعيارين IAS7 و IFRS7.

المبحث الاول: مقارنة النظام 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية مع متطلبات المعايير الخاصة بالأدوات المالية

يتعلق النظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الموجود ضمن العدد 14 في الجريدة الرسمية الصادرة في 25 نوفمبر2010.

حيث يتضمن 29 مادة تحدد في مجملها طرق القياس و التصنيف للأصول والخصوم المالية المتعلقة بالبنوك في الجزائر.

يبدا هذا النظام بالمادة رقم 01 والتي تنص على:" يهدف هذا النظام الى تحديد قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية[1] "

و من الملاحظ ان هذا النظام بدا بتوضيح هدفه، يذكرنا هذا بأساليب عرض المعايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي حيث تبدا كل المعايير بتبيان الهدف منها يمكن اعتبار هذا بداية تدعو للتفاؤل، اي لعل هذا النظام يتطابق مع ما جاء في معايير المحاسبة، وهذا ما سنختبره في باقي المواد .

المطلب الاول: مقارنة بين النظام 09-08 ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية من حيث تعريف المصطلحات الخاصة بالأدوات المالية.

نجد في النظام 09-08 المواد 02 و03و04 التي تتضمن تعريفات لمصطلحات تفيد في فهم قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية الذي تشرحه المواد التي بعدها.

ونلاحظ ان اسلوب تعريف بعض المصطلحات من اساليب عرض المعايير المحاسبة الدولية، ومنه ان هناك تشابه في عرض النظام محل الدراسة مع معايير المحاسبة المالية والابلاغ المالي، لذلك سنقارن بين هذه المصطلحات الواردة في النظام مع تعريفها في المعايير.

[1] الجمهورية الجزائرية، النظام رقم09-08، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، **المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة ب 25 فيفري 2010، المادة رقم 01، ص:20.

الجدول رقم (4-1): مقارنة تعريف المصطلحات من قبل النظام 09-08 مع تعريفها في المعايير الدولية للمحاسبة.

المصطلح	التعريف في النظام 09-08 في scf	التعريف في المعايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي
الاداة المالية	المادة 02:هي كل عقد ينتج عنه اصل مالي لدى كيان وخصم مالي او اداة اموال خاصة لدى كيان اخر.	عرفها المعيارIAS32: اي عقد يؤدي الى نشوء اصل مالي لمنشاة ما وفي نفس الوقت نشوء التزام مالي او اداة حق ملكية لمنشاة اخرى.
الاصل المالي	عرف في المادة 03 وهو كل اصل يأخذ شكل الخزينة، اداة اموال خاصة لدى كيان اخر، حقا تعاقديا لاستلام اموال سائلة او اصل مالي اخر من كيان اخر بشروط قد تكون مناسبة للكيان.	هو اي اصل يكون عبارة عن: - نقد؛ - اداة حق ملكية لمنشاة اخرى؛ - حق تعاقدي لقبض نقد او اصل مالي اخر من منشاة اخرى؛ - عقد قد تتم تسويته من خلال ادوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشاة.
الخصم المالي	عرف في المادة 04 وهو هو كل خصم يأخذ شكل الالتزام التعاقدي: - تسليم لكيان اخر اموالا سائلة او اصلا ماليا اخر؛ - او تبادل اصول او خصوم مالية مع كيان اخر بشروط قد تكون غير مناسبة للكيان.	التزام تعاقدي لتسليم النقد او اصل مالي اخر لمنشاة اخرى، او لتبادل الاصول المالية او الالتزامات المالية مع منشاة اخرى بموجب من المحتمل انها غير ايجابية.
اداة الاموال الخاصة	عرفها في المادة 05 وهي كل عقد يظهر مصلحة متبقية في اصول كيان ما بعد طرح خصومه.	عرفها المعيارIAS32 اداة حق الملكية هي عقد يبين الحصة المتبقية في اصول المنشاة معينة بعد اقتطاع كافة التزاماتها.
القيمة العادلة	عرفها في المادة 06 وهي المبلغ الذي يمكن على اساسه تبادل اصل ما، او انقضاء خصم ما، بين اطراف على اطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط المنافسة العادية.	عرفها IAS32 على انها المبلغ الذي سيتم استلامه اذا تم بيع الاصل او دفعه لتسديد الالتزام في عملية اعتيادية (صفقات منظمة) بين اطراف مشاركة بالسوق المنتظم بتاريخ قياس القيمة العادلة.
التكلفة المهتلكة	عرفها في المادة07 وهي: المبلغ الذي قيمت به الاداة المالية عند التسجيل المحاسبي الاول، مطروحا منه تسديدات الاقساط الرئيسية،	عرفها المعيارIFRS9 : المبلغ الذي يتم به قياس الاصل المالي او الالتزام المالي عند الاثبات الاولي مطروحا منه دفعات سداد المبلغ الاصلي، مضافا

	مضافا اليه او منقوصا منه الاستهلاك المتراكم لكل فرق بين هذا المبلغ الاصلي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق، ومنقوصا منه كل تخفيض بسبب التدهور او عدم قابلية التحصيل.	اليه او مطروحا منه الاستنفاد المجمع باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ الاولي والمبلغ في تاريخ الاستحقاق، ومعدلا ، للأصول المالية باي مخصص خسارة.

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على: - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم09-08، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للادوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة ب 25 فيفري 2010.

- محمد ابو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص:458.
- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي ،**المعيار الدولي للتقرير المالي 09 " الادوات المالية** "،ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2018، ص:32.

من الجدول اعلاه نجد ان هناك تطابق تام في اغلب التعريفات التي تطرق لها النظام 09-08 مع تعريفها في المعايير المحاسبية، وان كان هناك بعض الاختلافات في المصطلحات الا انها تقصد نفس المعنى مثلا نجد ان اداة الاموال الخاصة في النظام محل الدراسة يصطلح عليها في المعايير ب اداة الملكية، ونجد اختلافا في تعريف التكلفة المهتلكة و بالضبط في تحديد المبلغ الذي يطرح من المبلغ الاصلي الذي قيمت به الالتزام المالي او الاصل المالي حيث حدد المعيار IFRS9 الطريقة الفائدة الفعلية لحساب الاستهلاك المتراكم للفرق بين المبلغ الاصلي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق، اما في النظام لم يحدد.

المطلب الثاني: مقارنة بين النظام 09-08 والمعايير الدولية للإبلاغ المالي من حيث تصنيف الادوات المالية.

بعد التعاريف تطرق النظام 09-08 الى تحديد التصنيفات التي يجب ان تصنف البنوك الاصول المالية ضمنها في المادة رقم 08 واتبعها بطرق القياس التي يتطلبها كل صنف من خلال المواد 14، 15، 16، و 17 ، وشرح ما يتطلب عند اعادة القياس و اعادة التصنيف ضمن المواد 18،19، و20، من هذا النظام ، اما المواد 21، 22، 23، 24 ، و 25 فقد خصصها هذا النظام للتصنيف وقياس الخصوم.

ومن اجل معرفة مدى تطابق النظام 09-08 مع معايير المحاسبة الخاصة بالأدوات المالية، سوف نقارن بين هذه المواد و ما جاء في معايير الابلاغ المالي لتحديد نقاط الاختلاف والتشابه بينها.

وبمان المعيار IFRS9 هو المعيار المتعلق بالتصنيف والقياس الخاص بالأدوات المالية، سنعتمده للمقارنة حيث سنقارن كل مادة من النظام 09-08 مع ما يقابلها في متطلبات هذا المعيار وسوف نبدأ بتصنيف الادوات المالية.

الجدول رقم (4-2): مقارنة بين النظام 09-08 و المعيار IFRS9 من حيث تصنيف الادوات المالية.

وجه المقارنة	النظام 09-08	معيار الابلاغ المالي IFRS9
تصنيف الاصول المالية	حدد خمسة اصناف : **1-اصول مالية محتفظ بها الى غاية تاريخ الاستحقاق:** تقيم بالتكلفة المهتلكة. **2-اصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة:** تقيم بعد تسجيلها المحاسبي الاول بالقيمة العادلة. **3-تسليفات وحقوق:** تقيم بالتكلفة المهتلكة. **4-اصول مالية متاحة للبيع:** تقيم بعد تسجيلها المحاسبي الاول بالقيمة العادلة. **5-اصول مالية اخرى:** تقيم حسب القواعد العامة المحددة بالقرار المؤرخ في 26 يوليو سنة2008.	حدد المعيار IFRS9 ثلاث نماذج الاعمال تصنف الاصول المالية ضمنها: 1-نموذج اعمال الهدف منه الاحتفاظ بالأداة لأجل تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية تقاس بالتكلفة المهتلكة. 2-نموذج اعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الاصل تقاس الاصول بالقيمة العادل من خلال الدخل الشامل. 3-نموذج اعمال تدير فيه المؤسسة الاصول المالية للحصول على تدفقات نقدية من خلال بيع الاصول، تقاس الاصول بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
اساس التصنيف	تصنف على اساس نية الكيان عند الحصول على الاصول.	تصنف على اساس اختبار نموذج الاعمال للمنشاة ، و اختبار خصائص التدفق النقدي التعاقدي.
اعادة التصنيف	-حسب المادة 19 فان الاصول المالية المحتفظ بها بغرض المعاملة لا يسمح بإعادة تصنيفها الى فئة اخرى الا في حالات نادرة. -اما اعادة تصنيف من فئة اخرى الى فئة المحتفظ بها بغرض المعاملة فهو غير مسموح. -اما الاصول المالية المحتفظ بها الى غاية تاريخ الاستحقاق يمكن اعادة تصنيفها الى فئة الاصول المالية المتاحة للبيع، حسب المادة 20. ونصت المادة 20 على انه عند بيع كمية معتبرة من الاصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق او	حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS9 فانه يمكن اعادة التصنيف من والى كل فئات التصنيف الثلاث التي اقرها المعيار. كما اوضح المعيار ما يستوجب على كل عملية اعادة تصنيف من محاسبة. كما انه لا يجوز اعادة تصنيف الالتزامات المالية.

	اعادة تصنيفها، يستوجب ذلك اعادة تصنيف كل الاصول المالية المصنفة كمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق المتبقية الى متاحة للبيع.	
اسس اعادة التصنيف	نصت المادة 20 انه يمكن اعادة التصنيف عند تبدل النية الظاهرة او في قدرة البنك على الاحتفاظ حتى تاريخ الاستحقاق.	حسب متطلبات معيار IFRS9 فانه عندما، وفقط عندما تقوم المنشاة بتغيير نموذج اعمالها لإدارة الاصول المالية، فانه يجب عليها ان تعيد تصنيف جميع الاصول المالية المتأثرة.
تصنيف وقياس الالتزامات المالية	حسب المادة 21 فقد صنف النظام 09-08 الالتزامات المالية الى صنفين : - الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة، حيث تقاس لاحقا بالقيمة العادلة (وهذا حسب المادة 24 من هذا القانون)؛ - الخصوم المالية الاخرى، حيث تقاس لاحقا بالتكلفة المهتلكة (وهذا حسب المادة 25). وقد حدد القانون الخصوم المالية التي تصنف على انها محتفظ بها لغرض المعاملة في المادة 22 حيث نصت على: " توصف الخصوم المالية بانها محتفظ بها بغرض المعاملة عندما يتم الحصول عليها قصد تحقيق مداخيل في الاجل القصير بسبب تقلبات اسعارها".	صنف المعيار **IFRS9** الالتزامات المالية بثلاثة اصناف: - صنف على انه يقاس لاحقا بالقيمة العادلة حيث يضم (كل الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة، والعوض المحتمل الذي تم اثباته من قبل المؤسسة المستحوذة ضمن تجميع اعمال ينطبق عليه المعيار IFRS3 لاندماج الاعمال يجب ان يقاس هذا العوض المحتمل بالقيمة العادلة مع اثبات التغيرات ضمن الربح او الخسارة)؛ - صنف يقاس لاحقا بأحد القيمتين (مبلغ مخصص الخسارة الذي يتم تحديده، او المبلغ الذي تم اثباته بشكل اولي مطروحا منه، حينما يكون مناسبا المبلغ المجمع للدخل الذي يتم اثباته وفقا لمبادئ المعيار الدولي IFRS15) حيث يحدد ايهما اكبر ليقاس بها كل من (عقود الضمان المالي، والارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة اقل من سعر السوق). - اما الصنف الثالث فيقاس بالتكلفة المستنفدة، ويضم كل ما بقي من الالتزامات.

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على: - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم09-08، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة ب 25 فيفري 2010.

- محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص:749.
- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي ،**المعيار الدولي للتقرير المالي 09 " الادوات المالية** "،ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2018، ص:08.
- IFRS 9 — Financial Instruments, on the line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9#:~:text=with%20IFRS%204-,Overview,derecognition%20and%20general%20hedge%20accounting. , viewed on the date:11/03/2020, on time:16:30.

من الجدول اعلاه نجد ان هناك عدة اختلافات بين ما جاء به النظام 09-08 ومتطلبات معايير الابلاغ المالي فيما يخص تصنيف الادوات المالية، حيث خصص المعيار IFRS9 لمتطلبات محاسبة التصنيف والقياس للأدوات المالية ونظرا لحداثة هذا المعيار و قدم النظام محل الدراسة فقد وجدنا تباينا كبيرا بينهما، ونلخص مجمل الفروق في التصنيف في العناصر التالية:

- وضع النظام 09-08 خمسة اصناف للأصول المالية في المقابل حدد المعيار ثلاث فئات للتصنيف الاصول المالية؛
- نجد ان تسمية الفئات الخاصة بتصنيف الاصول المالية تختلف حيث سماها النظام 09-08 بالغرض من الاحتفاظ بالأداة المالية (مثلا اصول محتفظ بها بغرض المعاملة ...)، واما المعيار IFRS9 فقد صنفها حسب الطريقة التي ستقاس بها لاحقا (مثلا اصول مصنفة على انها ستقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة ..)؛
- حدد المعيار 9 صنف اصول مالية مقاسة بالتكلفة المهتلكة، حيث يندرج ضمنه اصول مالية الهدف من الاحتفاظ بها هو تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، ويقابل هذا الصنف في النظام 09-08 صنف الاصول المالية محتفظ بها الى غاية تاريخ الاستحقاق وتقيم بالتكلفة المهتلكة؛
- وضع المعيار 9 الصنف الثاني المتضمن اصول محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية ومن بيع الاصل معا، وتصنف على انها ستقاس لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، ويقابله في النظام 09-08 صنف الاصول المتاحة للبيع حيث تقيم بالقيمة العادلة؛
- اما الصنف الثالث الذي وضعه المعيار 9 فيضم الاصول التي يحتفظ بها للحصول على تدفقات نقدية من خلال بيعها، وتصنف على انها تقاس لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الارباح

والخسائر، ويقابله في النظام 09-08 صنف الاصول المالية المحتفظ بها بغرض المعاملة وهي اصول تقيم بالقيمة العادلة،

- ويزيد النظام 09-08 عن المعيار 9 صنفين اخرين، صنف التسليفات والحقوق والتي تقاس بالتكلفة المهتلكة حيث تندرج مثل هذه الاصول حسب ما جاء به المعيار 9 ضمن الفئة الاولى المصنفة على انها تقاس لاحقا بالتكلفة المهتلكة ؛
- يصنف النظام 09-08 الاصول المالية على اساس نية الكيان من الحصول على الاصل، اما المعيار 9 فيحدد التصنيف على اساس اخضاع الاصل لاختبارين (اختبار نموذج الاعمال و خصائص التدفق النقدي التعاقدي)؛
- اما فيما يخص اعادة التصنيف نجد ان النظام قيد عملية تغيير الاصل المالي من صنف الى صنف مقارنة بالمعيار 9 حيث سمح هذا الاخير بالتحويل من والى اي صنف من الاصناف الثلاث، وفي المقابل سمح النظام 09-08 بالتحويل من صنف الاصول المالية المحتفظ بها الى غاية تاريخ الاستحقاق الى اصول مالية متاحة للبيع وفقط، ومنع التحويل من والى الاصول المحتفظ بها بغرض المعاملة الا في حالات نادرة؛
- اما اسس اعادة التصنيف فقد نص النظام 09-08 على انه يتم تغيير صنف الاداة عندما تبدل النية او القدرة على الاحتفاظ بها الى تاريخ الاستحقاق، اما حسب المعيار09 فانه عند تغير نموذج الاعمال لإدارة الاصول المالية يتم تغيير صنف كل الادوات المالية المتأثرة؛
- اما تصنيف الخصوم فقد اعتمد النظام 09-08 على صنفين صنف يقاس بالقيمة العادلة و هو المحتفظ به بغرض المعاملة والباقي يقاس بالتكلفة المستنفدة، اما المعيار حدد صنف يقاس بالتكلفة المستنفدة وصنف يقاس بالقيمة العادلة واستثنى بعض الحالات التي تقاس بمبلغ مخصص الخسارة او المبلغ الاولي للالتزام مطروحا منه المبلغ المجمع للدخل.

وبهذا نكون قد تطرقنا لمعظم الفروق و الاختلافات المتعلقة بتصنيف الادوات المالية بين النظام 09-08 و المعيار IFRS9، لذا سننتقل للبحث عن الفروق بينهما فيما يتعلق بقياس الادوات المالية وسنوضح هذا في المطلب التالي.

المطلب الثالث: مقارنة النظام 09-08 مع المعيار IFRS9 من حيث قياس الادوات المالية

خصص النظام 09-08 جزءا لشرح طرق قياس الادوات المالية سواء القياس الاولي او عند اعادة التقييم، حيث كانت المواد 14، 15، 17 تفصل طرق القياس للأصول المالية، لذلك سنقارن بينها وبين ما يقابلها من متطلبات القياس ضمن المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS9 في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-3): مقارنة النظام 09-08 مع المعيار IFRS9 من حيث قياس الادوات المالية

وجه المقارنة	النظام 09-08	معيار الابلاغ المالي IFRS9
القياس الاولي	حسب المادة 14 يجب ان تقاس كل الاصول والالتزامات المالية بشكل اولي، بالقيمة العادلة للمقابل الممنوح او المستلم للحصول على الاصل، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستعادة ومصاريف البنك ولكن دون الاخذ بعين الاعتبار كل من الارباح الموزعة والفوائد مستحقة القبض غير المسددة والمطلوبة قبل الحيازة.	يجب ان تقاس الاصول والالتزامات المالية عند الاثبات الاولي بالقيمة العادلة زائدا او مطروحا منها، تكاليف المعاملة التي يمكن عزوها – بشكل مباشر- الى اقتناء او اصدار الاصل او الالتزام المالي. ماعدا الاصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة فقط من دون زيادة او نقصان. ويستثنى ايضا المبالغ المستحقة على المدينين التجاريين حيث تقاس بسعر معاملتهم (كما هو معرف في معيار الابلاغ المالي 15).
اعادة التقييم	حسب المادة 15 تقيم الاصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بهذه الاصول محاسبيا في حساب النتائج. وتقيم الاصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وتسجل فوارق التقييم القيمة العادلة محاسبيا مباشرة بتخفيض او رفع الاموال الخاصة.	الاصول المقاسة بالقيمة العادلة يجب قياسها بالقيمة العادلة عند اعداد القوائم المالية مع اظهار فروقات التقييم ضمن الارباح والخسائر بالنسبة للأصول المصنفة ضمن نموذج اعمال تدير فيه المؤسسة الاصول المالية للحصول على تدفقات نقدية من خلال بيع الاصول. وبالنسبة للأصول المصنفة ضمن نموذج اعمال تدير فيه المؤسسة الاصول للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية و من خلال بيع الاصول معا، فإنها تظهر الفروق في قياس القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل.
اعادة تقييم	حسب المادة 17 فانه تقيم الاصول المالية المحتفظ	الاصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ،يتم اعادة

الاصـــــــول المحتفظ بها الى غايــة تاريــخ الاستحقاق	بها الى غاية تاريخ الاستحقاق وكذلك التسليفات والحقوق بعد تسجيلها الاولي بالتكلفة المهتلكة. كما تخضع عند اقفال كل دورة لاختبار التدهور قصد معاينة خسارة القيمة المحتملة.	قياسـها بالتكلفـة المطفـأة مـع اطفـاء العـلاوة او الخصم بطريقة الفائدة الفعالة. والاعــتراف بالأرباح او الخســائر في حســاب الارباح والخسائر.

المصدر:

من اعداد الباحثة بناء على : - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم09-08، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، **المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة ب 25 فيفري 2010.

- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي ،**المعيار الدولي للتقرير المالي 09 " الادوات المالية** "،ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2018، ص:11.

من الجدول اعلاه نجد ان هناك تماثل في القياس في اغلب الاصول المالية بين النظام 09-08 و المعيار IFRS9، الا ان هناك فروقا في بعض التسميات ونلخص مجمل الفروق فيما يلي:

- بالنسبة للقياس الاولي للأدوات المالية اتفق النظام 09-08 مع المعيار 9 في المقصود ، بالرغم من اختلافهما في التعبير، اذ اتفقا على ان الاصل يقاس بالقيمة العادلة مع اضافة كل المصاريف والتكاليف المرتبطة بالحصول على الاداة المالية؛
- فيما يخص اعادة تقييم الاصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة فيعاد تقييمها بالقيمة العادلة عند اعداد القوائم المالية، وتسجل فوارق التقييم محاسبيا في حساب النتائج بالنسبة للنظام 09-08 واما بالنسبة للمعيار9 فتسجل في بيان الارباح والخسائر، وبمان جدول حسابات النتائج هو نفسه بيان الارباح والخسائر فانه يمكن القول ان هناك تطابق في اعادة التقييم بالنسبة للأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة /او المحتفظ بها للبيع؛
- اما الاصول المالية المتاحة للبيع فيعاد تقييمها بالقيمة العادلة وتسجل فوارق التقييم مباشرة بتخفيض او رفع الاموال الخاصة في النظام 09-08، اما في المعيار 9 فيعاد تقييم الاصول المقابلة لها بالقيمة العادلة ايضا وتسجل الفروق في بيان الدخل الشامل، ومنه يمكن القول ان هناك تماثل في التسجيل المحاسبي بالنسبة لإعادة التقييم في الاصول المتاحة للبيع؛

- اما الاصول المصنفة على انها تقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة فيعاد تقييمها بالتكلفة المطفأة في كل من النظام 09-08 و المعيار 9 ، ويختلفان في تحديد فارق التقييم فالنظام يخضعها لاختبار تدهور القيمة اما المعيار فيحدد العلاوة او الخصم بطريقة الفائدة الفعالة، كما يتم الاعتراف بالنسبة للمعيار9 بالأرباح والخسائر في بيان الارباح والخسائر.

ومما سبق يمكن ان نلاحظ ان هناك تماثل الى حد ما في قياس الادوات المالية بالنسبة للنظام 09-08 والمعيار9 عكس التصنيف الذي وجدنا فيه اختلافات كثيرة.

ويمكن القول ان هناك فرق جوهري بين النظام 09-08 ومعيار الابلاغ المالي IFRS9 واما الفروق الاخرى ماهي الا نتاجا له، الا وهو الاساس الذي يعتمد لتصنيف الادوات المالية، حيث اتبع النظام اساس النية عند الحصول على الاصل المالي اي اساس هدف الكيان من اقتناءه، بينما يوجب المعيار اختبار الاداة المالية باختبارين لتحديد اي صنف تنتمي اليه.

وفي الواقع ان النية عند الحصول على الاصل المالي لا تعتبر محددا ثابتا وموضوعيا لمعرفة التصنيف الملائم للأداة المالية، اذ لا يمكن قياس النية حيث تفسح مجالا للحكم الشخصي وللتلاعبات، كما انه قد يتغير الهدف من الاحتفاظ بالأصل المالي مما يضطر الكيان الى تغيير تصنيفه الذي قيده النظام 09-08 الا في بعض الحالات.

وفي المقابل نجد ان المعيارIFRS9 افسح المجال لإعادة تصنيف الادوات المالية من والى اي صنف، وحدد اساسا للتصنيف واعادة التصنيف من خلال اختبار نموذج الاعمال، ونجد ان المعيار يعتمد على الواقع العملي من هدف الاحتفاظ بالأداة المالية حتى اذا تغير الهدف قامت المؤسسة بتغيير صنف الاداة، وفي هذا تكريس لمبدا اولوية الجوهر فوق الشكل القانوني، الذي يعد من المبادئ الاساسية التي بنيت عليها المعايير و تباناها النظام المحاسبي المالي الجزائري.

المبحث الثاني: مقارنة القوائم المالية للبنوك في الجزائر مع البنوك في الدول الأخرى حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1

ان النظام المحاسبي البنكي يتكون من مدخلات ومعالجة ومخرجات، وبعد دراسة المعالجة في النظام المحاسبي البنكي في الجزائر عن طريق مقارنة النظام الخاص بالأدوات المالية في الجزائر مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وذلك بتحليله مادة مادة، فيبقى لنا الآن المخرجات للنظام المحاسبي البنكي الجزائري وهي القوائم المالية للبنوك، لذلك سنقوم بمقارنتها مع القوائم المالية للبنوك في دول أخرى يكون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مستوى عال.

المطلب الاول: التعريف بالبنوك محل المقارنة

لدراسة القوائم المالية للبنوك في الجزائر سنقارن بينها وبين القوائم المالية للبنوك في الدول الاخرى، ونظرا لصعوبة الاحاطة بجميع البنوك في الجزائر وكذا البنوك في العالم ككل وجب علينا اختيار عينة من البنوك في الجزائر ومن العالم، لذلك اخترنا بنكين عموميين من الجزائر و بنك من دولة المغرب وهذا لتشابه البيئة المحاسبية بين المغرب والجزائر نظرا للتقارب التاريخي والجغرافي، ولأجل اختيار بنك من دولة عربية اخرى اخترنا بنكا من الاردن لتشابه في كونها دولة عربية واسلامية، ونظرا للترابط بين الجزائر وفرنسا وتبعيتها الدائمة لها فإننا اخترنا بنكا فرنسيا، واخترنا دولة لا تربطها بين الجزائر اي تاريخ او اي تشابه في البيئة المحاسبية وهي بريطانيا. ونقدم فيما يلي تعريفا ملخصا للبنوك محل الدراسة.

اولا: البنك الوطني الجزائري (BNA)

يعتبر البنك الوطني الجزائري اول بنك تجاري وطني في الجزائر، حيث أنشئ في 13 جوان 1966، ويقوم بالعمليات المتعلقة باستلام اموال الناس وعمليات القروض وايضا وسائل الدفع وتسييرها.

وتعود ملكية البنك كاملة للدولة حيث يتوزع ب 214 وكالة على كافة التراب الوطني، و 17 مديرية جهوية و 115 موزع الي للأوراق النقدية، ويوظف اكثر من 5000 فرد[1].

[1] من موقع بنك الوطني الجزائري ، على الخط: https://www.bna.dz/ar/عن-البنك-الوطني-الجزائري/البنك-الوطني-الجزائري-بالأرقام.html ، تم الاطلاع بتاريخ 2020/5/3 على الساعة:16:25.

ثانيا: القرض الشعبي الجزائري (CPA)

تم انشاء القرض الشعبي الجزائري في عام 1966 بموجب المرسوم رقم 66/366 الصادر في 29 ديسمبر كبنك تجاري عام وشامل، حيث حل محل البنوك الشعبية (البنك الشعبي التجاري والصناعي في الجزائر، وهران، عنابة، وقسنطينة)، بالإضافة الى البنوك الاجنبية الاخرى، ويعتبر البنك مؤسسة عمومية اقتصادية ذات اسهم تمتلكها الدولة كليا برسمال قدره 48 مليار دينار جزائري وهذا سنة 2010 مع العلم ان رأسماله كان 15 مليون دينار جزائري عند التأسيس، وتجدر الاشارة الى انه انبثق من منه بنك التنمية المحلية [1].

ثالثا: التجاري وفا بنك المغربي

تأسست مجموعة وفا بنك التجاري سنة 1904، يعتبر اول بنك في المغرب وفي شمال افريقيا والرابع في افريقيا من حيث اجمالي الاصول.

ولديه 20125 مستخدما و4930 فرعا لخدمة 9.7 مليون زبون من الخواص والمهنيين و المقاولات و المؤسسات، حيث يقع المقر الرئيسي للبنك في المغرب وتنتشر فروعه في 25 دولة برأسمال قدره 2098596790 درهم[2].

رابعا: بنك الاهلي الاردني

تأسس سنة 1955 كأول بنك وطني في شرق الاردن و سادس شركة مساهمة عامة وكان رأسماله عند التاسيس350000 دينار اردني .

اليوم للبنك حضور اقليمي في لبنان و فلسطين و قبرص من خلال 630 فرعا و 111 صراف الي [3].

[1] من موقع بنك القرض الشعبي الجزائري، على الخط: https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/ ، تم الاطلاع بتاريخ 2020/05/03، على الساعة:16:27.

[2] من موقع بنك التجاري وفا بنك ، على الخط:https://www.attijariwafabank.com/ar/مجموعة-التجاري-وفا-بنك ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/05/03، على الساعة: 16:39.

[3] من موقع بنك الاهلي الاردني، على الخط: https://ahli.com/ar/article/عن-أهلي/ ، تم الاطلاع بتاريخ 2020/05/04، على الساعة: 09:11.

خامسا: بنك كريدي اغريكول الفرنسي (Crédit Agricole)

ويطلق عليه البنك الاخضر، وهو شركة مساهمة من اكبر البنوك الفرنسية واقدمها تأسس في 23 فيفري 1894، ولديه فروع في 70 دولة حول العالم، فيها 142000 موظف ، يقدم خدمات التامين و بطاقات الائتمان خدمات مالية، الاقتراض التمويل العقاري الرهن العقاري[1].

سادسا: لويدز بنك البريطاني (Lloyds Bank)

بدا بنك لويدز بنك حياته باسم (تايلور و لويدز) في برمنغهام سنة 1765 عند تأسيسه من قبل سامبسون لويدز وجون تايلور وابناهما حيث استثمر كل منهما 2000 جنيه استرليني، ويقع المقر الرئيسي للبنك في لندن وله فروع كثيرة في انكلترا و ويلز، ويعتبر تقليديا احد بنوك المقاصة الكبار، ويقدم خدماته المصرفية في حوالي 30 بلدا في اوروبا واسيا وامريكيتين، واهم هذه الفروع البنك الوطني في نيوزيلاندا وبنك لندن وجنوب امريكا وبنك لويدز بكندا[2].

المطلب الثاني: اوجه دراسة المقارنة

عند اي مقارنة بين شيئين يجب ان يحدد الاوجه التي سيقارن من خلالها ليستخرج الاختلافات وعناصر التشابه بينهما، ولأجل التقييم وتحديد ايهما افضل علينا ان نضع معيارا يشكل القالب المثالي ومحاولة الوصول لمن استوفى العدد الاكبر من شروط هذا القالب، لذلك وجب علينا في دراستنا ان نجد ما يجمع بين صفتي القالب ووجه للمقارنة فلم نجد غير متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية اذ انها لهذا الغرض وضعت اساسا.

ونظرا لأن الدراسة بصدد تقييم مخرجات النظام المحاسبي البنكي في الجزائر اي القوائم المالية، سنعتمد المعايير الخاصة بالإفصاح وهي معيار المحاسبة الدولي IAS1عرض القوائم المالية، معيار المحاسبة الدولي IAS7 قائمة التدفقات النقدية ومعيار الإبلاغ المالي IFRS7 الأدوات المالية الافصاحات،

[1] Sur le site de la Banque Crédit Agricole, en ligne: https://www.credit-agricole.com/en/group/the-history-of-credit-agricole , accessed on:04/05/2020, sur la montre:10:22.

[2] From the Lloyds Bank website, on the line: https://www.lloydsbankinggroup.com/our-group/our-heritage/ , viewed on the date:04/05/2020, on time:16:30.

وكما ذكرنا في الفصل الثاني هذه المعايير مع المعايير الأخرى الخاصة بالأدوات المالية هي الأكثر تأثيرا في القوائم المالية للبنوك وهذا لان معظم أصول البنك أدوات مالية.

المطلب الثالث: المقارنة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1 عرض القوائم المالية

لقد تم في الفصل الأول شرح أهم ما يتعلق بهذا المعيار من هدف وبعض ما يعالج من متطلبات، لذلك سنذكر في هذا الفصل اهم متطلبات المعيار والتي يمكن معاينتها بشكل ظاهر في القوائم المالية :

الفرع الاول: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية.

يوجب المعيار **IAS1** بعض القواعد التي يجب ان نضعها في اعتبارنا عندما نكون بصدد اعداد القوائم المالية، سنقدم شرحا بسيطا لها فيم يلي[1]:

1- العرض العادل والالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي:

يتطلب العرض العادل تعبيرا صادقا عن اثار المعاملات والاحداث والظروف الاخرى وفقا لما ورد في الاطار المفاهيمي.

2- الاستمرارية:

ان اعداد القوائم المالية يتم بفرض الاستمرارية، وفي حالة وجود تأكيدات او مخاوف كبيرة لدى المنشاة بعدم قدرتها على الاستمرار، فيتوجب الافصاح عن ذلك وعن الظروف التي ادت الى هذه الحالة.

3- اساس الاستحقاق المحاسبي:

يتطلب المعيار اعداد القوائم المالية على اساس الاستحقاق المحاسبي باستثناء قائمة التدفقات النقدية. والمقصود بالأساس الاستحقاق ان يتم تسجيل جميع الايرادات المحققة في نهاية السنة سواء تم تحصيلها ام لا، وتسجيل جميع المصروفات المحققة وذلك سواء تم دفعها ام لا، وذلك لمقابلة المصروفات بالإيرادات الخاصة بفترة مالية معينة.

[1] Greg F. Burton, Eva K. Jermakowicz,**International Financial Reporting Standards: A Framework-Based Perspective**,Routlege,Britain,2015,p,p:83-87.

4- الاتساق في العرض:

يتوجب على المنشاة الاتساق في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، ويقصد بالاتساق الثبات في طرق والاسس المتبعة في العرض والتصنيف وعدم التغيير الا في حالات خاصة.

5- الاهمية النسبية والتجميع:

يتوجب عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنود لها اهمية مادية في بنود منفصلة، اما في حالة كون البند لا يمثل اهمية نسبية عالية فيجوز دمج البنود غير المتشابهة ذات الطبيعة او الوظيفة المشابهة في بند واحد.

وتكون المعلومات ذات اهمية نسبية اذا كان حذفها او عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات.

6- التقاص:

منع المعيار رقم 1 اجراء التقاص بين اي من الاصول والالتزامات والمصاريف والايرادات، مالم يسمح او يطلب ذلك احد المعايير المحاسبية الاخرى.

وتعني عملية التقاص اظهار بند معين بقيمة صافية اي بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين.

7- المعلومات المقارنة:

يتطلب المعيار عرض البيانات المالية في القوائم المالية للفترة المالية الحالية وللفترات السابقة، مالم يتطلب معيار محاسبي خلاف ذلك، بهدف توفير امكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترات سابقة.

ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من ذلك في تقييم اداء المنشاة من فترة لأخرى ومن منشاة لأخرى مما يرشد قراراتهم الاقتصادية المختلفة ويساعدهم في عملية التنبؤ.

8- تكرار اعداد التقارير:

يوجب المعيار على المنشاة عرض مجموعة كاملة من القوائم المالية (بما فيها المعلومات المقارنة) سنويا على الاقل، وعندما تغير المنشاة نهاية فترة اعداد التقارير المالية لها وتعرض البيانات المالية لفترة تزيد او تقل عن سنة، فان على المنشاة الافصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية والسبب وراء استخدام فترة اطول او اقل من سنة.

وضعت لجنة معايير الابلاغ المالي الدولية هذه الاعتبارات لإضفاء طابع الملائمة والموثوقية على المعلومات المعروضة في القوائم المالية، ومن الملاحظ انه لا يمكن تحديد التزام المؤسسة بتطبيقها ام لا من خلال الاطلاع على القوائم المالية، ماعدا بعض الاعتبارات مثل القابلية للمقارنة.

وبما ان دراستنا تقتصر على الحكم على القوائم المالية المنشورة فقط، فإننا سنقتصر على الاعتبارات التي يمكننا ملاحظة تطبيقها وهي المقارنة.

اما باقي متطلبات العرض التي اوجبها المعيار سنتطرق لذكرها كأوجه مقارنة في بين القوائم المالية في البنوك الجزائرية و البنوك في الدول الاخرى، وذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): مقارنة القوائم المالية للبنوك في الجزائر مع البنوك في الدول الأخرى حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1

وجه المقارنة	متطلبات المعيارIAS1	القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري	القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري	القوائم المالية للبنك المغربي وفا بنك	القوائم المالية للبنك الأهلي الأردني	القوائم المالية لبنك كريدي اغريكول الفرنسي	القوائم المالية لبنك البريطاني لويدز
هيكل ومحتوى القوائم المالية بشكل عام	يتطلب المعيار ذكر: -اسم القائمة؛ -اسم المنشاة؛ -ما اذا كانت القائمة لمشروع لوحده او مجموعة مشاريع (قوائم موحدة)؛ -الفترة الزمنية التي تغطيها القوائم المالية؛ -العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية؛ -مستوى تجميع او اختصار القيمة في القوائم المالية.	ورد في القوائم المالية : -التقارير المالية؛ -القرض الشعبي الجزائري؛ -لم يذكر انها لمشروع موحد؛ -سنة 2018؛ -العملة الدينار الجزائري؛ -مستوى التجميع(مليار دينار). **انظر الملحق رقم02**	ورد في القوائم المالية: -التقارير المالية، اوذكر اسم كل قائمة؛ -البنك الوطني الجزائري؛ -لم يذكر انها قوائم موحدة؛ -السنة2018؛ -العملة الدينار الجزائري؛ -مستوى التجميع(مليار دينار). **انظر الملحق رقم 01**	ورد في القوائم المالية: -تقرير التدبير، التقارير السنوية؛ -وفا بنك المغرب؛ -الحسابات الموطدة حسب معايير المحاسبية و الحسابات الاجتماعية؛ -السنة 2018؛ -العملة الدرهم المغربي؛ -مستوى التجميع(الاف الدراهم). **انظرالملحق رقم 03**	ورد في القوائم المالية: -التقريرالسنوي؛ -البنك الاهلي الاردني؛ -القوائم المالية الموحدة؛ -السنة 2018؛ -الدينارالاردني؛ -لم يذكر مستوى التجميع. **انظر الملحق رقم 04**	ورد في القوائم المالية: -التقرير المالي؛ -بنك كريدي اغريكول ؛ -القوائم الموحدة؛ -سنة المنتهية 2018؛ -الاورو؛ -مستوى التجميع(مليار اورو). **انظر الملحق رقم 05**	ورد في القوائم المالية: - التقرير المحاسبي السنوي؛ - المجموعة البنكية لويدز؛ - القوائم الموحدة؛ - السنة المنتهية 2018؛ - الاورو؛ - مستوى التجميع(مليار اورو). **انظر الملحق رقم06**
مكونات القوائم المالية	يجب ان تتضمن المجموعة الكاملة من القوائم المالية للفترة المالية ما يلي: -قائمة المركز المالي؛ -قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر؛	-قائمتين احداهما اصول واخرى خصوم وتتميز كلتاهما بجزء اضافي في اخرها تحت مسمى خارج الميزانية؛ -جدول حسابات	-الميزانية؛ -خارج الميزانية؛ -حسابات النتائج؛ -بالإضافة الى تقرير المدقق الخارجي.	-الميزانية الختامية؛ -خارج الميزانية الاجمالي؛ -حساب المداخيل والمصاريف الاجمالي؛ -اجمالي الحسابات الادارية؛	-قائمة المركز المالي الموحدة؛ -قائمة الدخل الموحدة؛ -قائمة الدخل الشامل الموحدة؛ -قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة؛	-الميزانية؛ -خارج الميزانية؛ -حسابات النتائج (قائمة الدخل)؛ -الملاحظات. بالإضافة الى تقرير المدقق	-بيان الدخل الموحد؛ - بيان الدخل الشامل الموحد؛ -الميزانية الموحدة؛ -قائمة تغيرات حقوق الملكية الموحدة؛ -قائمة التدفقات النقدية

	-قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛ -قائمة التدفقات النقدية؛ -الملاحظات؛ -قائمة المركز المالي كما في بداية اقدم فترة للمقارنة (عندما تطبق سياسة مالية باثر رجعي).	النتائج؛ -جدول تدفقات الخزينة؛ -جدول تغير الاموال الخاصة؛		-ديون متعثرة على العملاء؛ -جدول تقديم رقم الاعمال؛ -جدول التدفقات النقدية؛ -وضعية الاستثناءات؛ -وضعية تغيير الطرق. وقد نشر مجموعة اخرى من القوائم المالية تحت عنوان "الحسابات الموطدة وفقا لمعايير الدوليةللتقارير المالية".	-قائمة التدفقات النقدية الموحدة؛ -ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة. بالإضافة الى تقرير المدقق الخارجي.	الخارجي. -جدول تغيرات حقوق الملكية وضع كملاحظة رقم 20 ضمن الملاحظات.	الموحدة؛ -الملاحظات. بالإضافة الى تقرير المدقق الخارجي.
التوقيت المناسب لنشر القوائم المالية	يتطلب المعيار الاسراع في النشر اي قبل 6 اشهر من انتهاء السنة المالية	لم يتطرق لتاريخ النشر	لم يظهر تاريخ نشر القوائم المالية.	لم يظهر تاريخ النشر.	تاريخ مصادقة المدقق الخارجي على القوائم 26 فيفري 2019.	نشرت في 3مارس 2019 .	نشرت في 19 فيفري 2019.
المعلومات المقارنة	يتطلب المعيار نشر قوائم مالية للسنوات السابقة مع القوائم المالية للفترة المالية الحالية.	في القائمة المالية المسماة بسنة 2018، لم تنشر الا نتائج السنة المعنية لم تضاف سنوات سابقة.	نشرت معلومات لسنتين قبل سنة القائمة المعنية، وهي 2017 و 2016 للمقارنة مع بيانات2018	نشر معلومات خاصة بسنة 2017 والسنة المعنية 2018.	نشرت معلومات خاصة بالسنة المعنية والسنة التي قبلها اي 2018و2017.	افصح البنك عن معلومات للسنة المعنية 2018 والسنة التي قبلها اي 2017.	نشر البنك معلومات مالية تخص سنتين قبل السنة المعنية اي 2016 و 2017 و2018.

شكل ومحتوى قائمة المركز المالي	يتطلب المعيار ترتيب عناصر الاصول و المطلوبات حسب سيولتها بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية.	تم ترتيب الاصول والالتزامات حسب الترتيب التنازلي للسيولة.	تم ترتيب الاصول والالتزامات حسب الترتيب التنازلي للسيولة.	تم ترتيب الاصول والالتزامات حسب الترتيب التنازلي للسيولة.	تم ترتيب الاصول والالتزامات حسب الترتيب التنازلي للسيولة.	تم ترتيب الاصول والالتزامات حسب الترتيب التنازلي للسيولة.	تم ترتيب الاصول والالتزامات حسب الترتيب التنازلي للسيولة.
	معلومات يجب الافصاح عنها اما في قائمة المركز المالي او في قائمة التغير في حقوق الملكية او في الايضاحات: -وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية؛ -بالنسبة لكل فئة من رأسمال المساهم: - عدد الاسهم المصرح بها؛ -عدد الاسهم الصادرة والمدفوعة؛ -القيمة الاسمية لكل نوع من الاسهم -تسوية لعدد الاسهم الغير مسددة في بداية ونهاية الفترة؛ -ملكية المنشاة لأسهمها (اسهم الخزينة) واسهم المنشاة التي تمتلكها الشركات التابعة والزميلة.	لم يذكر اي من هذه المعلومات عن الاسهم	لم يذكر ما يتعلق بالأسهم. والاحتياطات لم تصنف.	فيما يتعلق بالاحتياطات فقد ذكر: -مخصصات احتياطية عن المخاطر والمصاريف؛ -مخصصات احتياطية مقننة؛ -احتياطات ومكافئات متعلقة برأسمال.	-فيما يتعلق بالاحتياطات ذكر شرح لطبيعة وغرض كل احتياطي في الايضاحات . -وبالنسبة لرأسمال فقد حدد في الايضاحات قيمة رأسمال وعدد الاسهم والقيمة الاسمية للسهم وهي دينار واحد. -وتوضح ايضا نسبة الارباح الموزعة على كل سهم .(في الايضاح رقم23ص125)	افصح في قائمة التغير في حقوق الملكية عن نوعين من الاحتياطات وهو الاحتياطي القانوني والنظامي ونسبة كل منهما من ارباح السنة. اظهر في الملاحظات ملكية البنك لأسهمه واسهم المنشاة التي تمتلكها الشركات التابعة وهذا في الملاحظة رقم 6 تحت عنوان " المشاركات والشركات التابعة".	افصح في الملاحظات عن طبيعة كل احتياطي و والغرض منه بالتفصيل وذلك في الملاحظة رقم 41 وبالنسبة للاسهم : حدد رأسمال الصادر والمدفوع بالكامل وحدد عدد الاسهم العادية والممتازة، وهذا في الملاحظة رقم 39 وتم تفصيل التصنيفات الاسهم الصادرة في الملاحظة رقم38.

قائمة الدخل	تعرض نتائج اعمال المنشاة من ربح او خسارة عن فترة مالية معينة. بحيث تظهر المصروفات والايرادات ثم الناتج بينهما سواء كان ربح او خسارة. بالإضافة الى اجمالي الدخل الشامل الاخر. بحيث: اجمالي الدخل الشامل =الربح او الخسارة للفترة المالية +الدخل الشامل الاخر يسمح المعيار بدمج قائمة الربح والخسارة مع قائمة الدخل الشامل الاخر ، او عرض قائمتين منفصلتين.	تظهر ايرادات البنك ومصروفاته والفارق بينهما ،كل نوع على حدى. كما اظهرت قائمة الدخل الشامل في قائمة واحدة ، تحت مسمى حساب النتائج.	اظهرت قائمة الدخل الشامل في قائمة واحدة تحت مسمى حساب النتائج. تظهر ايرادات البنك من فوائد عمولات ..وتطرح منها المصرفات كل مصروف مع ما يقابله من ايراد.	قائمة باسم: "حساب المداخيل والمصاريف الاجمالي" حيث حددت فيها كل العائدات تحت عنوان عائدات التشغيل البنكي ثم تبعها مصاريف التشغيل البنكي ثم الصافي بينهما واتبعه مصاريف وعائدات اخرى وفي الاخير الصافي الارباح. ونلحظ ان قائمة الدخل موحدة .	تبدا بصافي ايرادات الفوائد وعمولات ثم يتبعه المداخيل المختلفة تنتهي بإجمالي الدخل ثم المصروفات ومجموعها ثم الصافي بينهم الربح من التشغيل حيث اضاف هذا البنك صافي الربح العائد للمساهمين و الحصة لكل سهم. -كما ان قائمة الدخل الشامل الاخر عرضت وحدها منفصلة.	اظهر الايرادات والمصروفات والفارق بينهما، حيث بدا بصافي الدخل المصرفي ثم ناتج الاجمالي للاستغلال وبعده ناتج الاستغلال ثم الناتج قبل الضريبة وفي الاخير الناتج الصافي للسنة المالية. كما ان الملاحظ ان هذا الجدول يتطابق مع الذي في البنوك الجزائرية. وقد تم عرض قائمة الدخل في قائمة واحدة.	عرض قائمة الدخل بشكل قائمتين قائمة الربح والخسارة وحدها وقائمة الدخل وحدها. حيث عرضت في القائمة الاولى التي عنونت ب قائمة الدخل وذكرت فيها كل ما يتعلق بالدخل الخاص بالبنك ابتداء بالفوائد والعمولات و وصافي دخل المتاجرة ...ثم ابعه بالمصروف من متطلبات التامين مصروفات تشغيل اخرى ..ثم الفارق بينهما للحصول على الربح قبل احتساب الضرائب ثم مبلغ الضرائب وبعده الربح الصافي وقائمة اخرى بعنوان: الدخل الشامل الموحد..وضع فيها الارباح والخسائر من تغيرات القيمة العادلة ومخاطر الائتمان التغير في احتياطي اعادة التقييم فيما يتعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع و التغيرات في احتياطي تدفقات

							التحوط . وخصص جزء لتبيان حصة الدخل الشامل للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
	يجب الافصاح عن مبلغ ضريبة الدخل	افصح البنك عن مبلغ الناتج قبل الضريبة وقيمة مبلغ الضريبة على النتائج و النتيجة الصافية	وضع الناتج قبل الضريبة و قيمة الضرائب على النتائج وما يماثلها، ثم الناتج الصافي للسنة المالية.	وضع الصافي قبل الضريبة ومبلغ الضريبة تحت اسم " الضريبة على الحصيلة"	افصح البنك عن مبلغ ضريبة الدخل والصافي بعد حذف الضريبة.	افصح عن ضريبة الدخل والمبلغ الضريبة.	افصح عن مبلغ ضريبة الدخل وعلى الصافي بعد الضريبة.
	يجب على المنشاة ان تقدم تحليلا للمصروفات حسب طبيعة المصروف او حسب وظيفته.	قدم البنك تحليل المصروفات حسب الطبيعة.	قدم البنك تحليلا للمصروفات حسب الطبيعة حيث قسمها الى فوائد مدينة عمولات اعباء خسائر الاصول المالية المملوكة لغرض التعامل....	نجد ان البنك قدم تحليلا للمصروفات حسب الطبيعة .	قدم البنك تحليلا للمصروفات حسب الطبيعة .	قدم تحليلا للمصروفات حسب الطبيعة.	قدمت تحليلا للمصروفات في قائمة الدخل الموحد حسب الطبيعة.
قائمة	يتطلب المعيار اظهار اجمالي	ظهرت نتيجة الصافية	لم تنشر هذه القائمة	لم تنشر هذه القائمة في	اظهر البنك الدخل الشامل	افصح البنك عن المبالغ	اظهر البنك اجمالي الدخل

التغـــيرات في حقوق الملكية	الـدخل الشـامل للفـترة مبينـا بشـكل منفصـل المبـالغ المنسـوبة الى مـالكي الشـركة الام والمبـالغ الــتي تعــود الى الحقــوق غــير المسيطر عليها (حقوق الاقلية)	للدورة.		القوائم التي نشرت حسب قوانين المغرب. ولكـن هنـاك جـدول ذكـر فيـه رقـم الاعمـال وحـده لسنوات الثلاث.	والجـــــزء المحـــــول الى الاحتياطـــــات و الارباح الموزعة.	المنسوبة الى مالكي الشركة الام	الشـامل الاخـر ووضـح المبـالغ المنسـوبة للمـالكين التوزيعـات علـى حقـوق الملكيـة واظهـر الحقوق غير المسيطر عليها باسم " التغيـيرات في مصـالح الغـير المسيطر عليها "
	لكل مكون من مكونات حقوق الملكية، اثار التطبيق باثر رجعي او اعـادة العـرض باثـر رجعـي المعترف وفق المعيار IAS8	يظهـــر الجـــدول اثار التطبيـق باثـر رجعـي و اعادة التطبيق باثر رجعي حتى سنة 2016 الا ان الخـانات تظهـر فارغـة يعني لم يكـن هنـاك هـذه السنة تغير في السياسات المحاســبية او اخطـــاء تســـتدعي اعـــادة التصحيح باثر رجعي.		اما بشان تغييرات الطرق المحاســـبية والاخطـــاء المحاســـبية حســـب المعيارIAS8 فقـد حـدد لها جـدولين خاصـين بهـا، لكـن حـدد تأثيرهـا علـى الذمـة الماليـة والوضـعية الماليـة والنتـائج ، واسـم الجدولان: -وضعية الاستثناءات؛ -وضعية تغيير الطرق.	افصـح البنـك لكـل مكـون مـن حقـوق الملكيـة اثار التطبيـق باثـر رجعـي لسـنة 2017والســـنة المعينـــة 2018 حيث ظهر في هذه الاخـيرة اثـر تطبيـق معيـار التقارير المالي IFRS9.	لكـل مكـون مـن مكـونات حقـوق الملكيـة افصـح البنـك اثار التطبيق باثر رجعي .	امـا بشـان تغيـيرات الطـرق المحاسـبية والاخطـاء حسـب المعيار IAS8 فقـد افصـح عـن تغيـيرات ناتجـة عـن تطبيـق المعيـارين 9 IFRS و المعيارIFRS15سنة 2018
	تسوية لمبالغ البنود الواردة ضمن حقـوق الملكيـة بـين القيمـة المسـجلة في بدايـة الفـترة الماليـة ونهايتها، وبشـكل منفصـل يجب الافصـاح عـن التغـيرات الناجمـة عن:	تظهـر تسـوية للمبـالغ الـواردة ضـمن حقـوق الملكيـة بـين القيمـة في بداية الفترة ونهايتها. اظهار صافي النتيجة			افصـح البنـك عـن تسـوية لمبـالغ البنـود الـواردة ضـمن حقـوق الملكيـة بـين القيمـة المسـجلة في نهايـة 2017 و القيمـة المسـجلة في نهايـة الفـترة المعنيـة اي سـنة	افصـح البنـك عن المبالغ الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية الفترة ونهايتها فيمـا يخـص الفـترة المعنيـة والـتي تسبقها. -افصـح البنـك عـن الارباح	اظهـر البنـك تسـوية لمبـالغ البنـود الـواردة ضـمن حقـوق الملكيـة وهـي رأسمـال و الاحتياطـات و الارباح المحتجـزة وذلـك بـين القيمـة المسـجلة في بدايـة الفـترة ونهايتها.

	- الارباح والخسائر؛ - كل بند من مكونات الدخل الشامل؛ - المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين، التوزيعات على المالكين، والتغير في حقوق المالكين في الشركات التابعة .	للسنة المالية، وفي ما يخص المعاملات مع المالكين يظهر الحصص المدفوعةوعمليات الرسملة.			2018. افصح البنك عن ارباح والخسائر المتعلقة ببيع الموجودات بالقيمة العادلة. وافصح عن قيمة الارباح الموزعة ولم يحدد حقوق المالكين في الشركات التابعة.	والخسائر . وافصح البنك من خلال جدول ضمن ملاحظة عن التوزيعات على المالكين والتغير في حقوق المالكين في الشركات التابعة في جدول تحت عنوان "المشاركات والشركات التابعة" وهذا في الملاحظة رقم6.	وذلك خلال عام 2017و 2018. اما التغيرات الناجمة عن الارباح والخسائر فقد اظهر البنك الارباح والخسائر المنسوبة للائتمان؛ و بين التغيرات عن كل بند من مكونات الدخل الشامل؛ و افصح على المعاملات مع المالكين ، والتوزيعات على المالكين حيث: -اجمالي الدخل الشامل المنسوب للمساهمين العاديين؛ -اجمالي الدخل الشامل المنسوب لحاملي الاسهم العاديين و لمساهمي الاسهم وايضا الى الحصص الغير المسيطرة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص: 28-51.
- التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري، سنة 2018.

- التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك التجاري وفا بنك المغربي، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك الاهلي الاردني، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك كريدي اغريكول الفرنسي، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك لويدز بنك البريطاني، سنة2018.

الفرع الثاني: تحليل المقارنة

من الجدول نجد ان هناك اختلاف كبير بين مختلف البنوك، وهناك بعض التشابه في العرض بين البنك الاردني والبنك البريطاني و تشابه بين البنوك الجزائرية والبنك المغربي والبنك الفرنسي، و نلمس في هذا تأثير الدول الاستعمارية حتى في النمط المحاسبي حيث تنقسم الى مذهب انجلوساكسوني وفرنكفوني، ونحن بصدد تحديد الفروق بين الافصاح في البنوك الجزائرية و البنوك في الدول الاخرى حسب الجدول اعلاه، نلخصها في النقاط التالية:

1-هيكل ومحتوى القوائم المالية:

هناك التزام لجميع البنوك بالمعايير المحاسبية وتماثل في ذكر اهم المعلومات الخاصة بالبنك و التاريخ و...الخ؛

2-مكونات القوائم المالية :

تطرق النظام المحاسبي المالي الى مكونات القوائم المالية محددا العدد والشكل، حيث حدد 6 قوائم مالية واجبة النشر كما ذكرنا سابقا ، ونجد ان بنك القرض الشعبي الجزائري قد التزم الى حد ما بمتطلبات النظام غير انه لم ينشر التوضيحات، وكذلك البنك الوطني الجزائري الذي اقتصر على الميزانية و خارج الميزانية وجدول حسابات النتائج فقط.

و بالمقارنة مع البنوك الاخرى نجد ان البنك الفرنسي يتطابق مع بنك القرض الشعبي الجزائري الا ان البنك الفرنسي نشر الايضاحات، ويتفقا مع البنك المغربي في قائمة خارج الميزانية التي لم تظهر لا في قوائم بنك البريطاني ولا البنك الاردني .

وعند الرجوع الى وجه المقارنة الا وهو متطلبات معيار المحاسبي IAS1 لم نجد قائمة خارج الميزانية، لكن هي مذكورة ضمن متطلبات المعيار IAS30 الملغى حيث ذكر تحت عنوان البنود الطارئة والتعهدات انه" يجب على البنك الافصاح عن معلومات بشان طبيعة وحجم الالتزامات والتعهدات المحتملة الناشئة من البنود خارج الميزانية العمومية بما في ذلك الضمانات والكفالات".

مع العلم ان هذا المعيار كان مخصص للإفصاح البنوك والمؤسسات المالية المشابهة ولكنه الغي ليحل محله المعيار IFRS7 الادوات المالية الافصاحات. لذلك نستنتج ان قائمة خارج الميزانية مستوحاة من المعيار IAS30 .

كما انه من خلال مكونات القوائم المالية للبنوك نلاحظ انقسامها الى تيارين التوجه الفرنكفوني الذي يشمل فرنسا و الجزائر والمغرب وهذا نظرا لتأثير الاستعمار، والتيار الانجلوسكسوني و يشمل البنك البريطاني والاردني حيث يتشابه العرض في القوائم المالية بينهما.

وتجدر الاشارة الى ان البنوك في الجزائر التزمت بمكونات القوائم المالية حسب متطلبات المعايير رغم اختلافها في التسميات، الا انها لم تتطرق للتوضيحات التي تعتبر جزء مهم من القوائم المالية لشرح محتواها للمستخدمين بشكل افضل، وهذا بالرغم من ان النظام المحاسبي المالي قد ذكرها ضمن احد المكونات اللازمة النشر، لذلك يمكن القول ان البنوك محل الدراسة لم تلتزم بمتطلبات النظام المحاسبي المالي بشكل كامل.

3- التوقيت المناسب للنشر:

يتفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية في انه على البنك أو أي مؤسسة بصفة عامة نشر قوائمها المالية في أسرع وقت ممكن وقد حدد 6 أشهر بعد انتهاء السنة المالية المعنية كحد أقصى للنشر.

ولكن البنكين الجزائريين محل الدراسة لم يظهر تاريخ نشر القوائم المالية ضمن القوائم المنشورة الخاصة بسنة2018، مقارنة بالبنوك الأخرى التي كتبت تاريخ نشرها للقوائم وقد كان البنك البريطاني هو الأسرع حيث نشرها خلال اقل من شهرين أي في 19 فيفري 2019، ويليه البنك الأردني حيث صادق المدقق على بياناته في 26 فيفري 2019، وبعده البنك الفرنسي.

ولمعرفة هل يلتزم البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الوطني بالمدة المحددة للنشر اطلعنا على مواقع البنكين في تاريخ 2 جويلية 2020، اي بعد انقضاء 6 اشهر كاملة على انقضاء سنة 2019 ولكن لم نجد غير قوائم سنة 2018 وهذا يعني عدم التزام البنوك الوطنية محل الدراسة بتاريخ المحدد للنشر رغم انه ضمن متطلبات النظام المحاسبي المالي.

4- المعلومات المقارنة:

لقد التزمت جميع البنوك محل الدراسة بالمعلومات المقارنة حيث نشرت معلومات السنوات السابقة ضمن القوائم المالية وهذا لتسهيل المقارنة من قبل المستخدمين، ماعدا القرض الشعبي الجزائري الذي لم ينشر الا معلومات السنة المعنية وهي 2018، غير انه يمكن للمستخدم تحميل كل قوائم السنوات السابقة من خلال الموقع الالكتروني الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري.

هذا فيما يخص المعلومات العامة لنشر القوائم المالية حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS1 ، وقد حدد هذا المعيار متطلبات خاصة بكل قائمة بهدف نشر معلومات اكثر دقة وشفافية، وسنقتني منها التي يمكن ظهورها بشكل جلي في القوائم المنشورة للبنوك ونستعملها كوجه للمقارنة.

5- شكل ومحتوى قائمة المركز المالي:

أولى المعيار المحاسبي IAS1 قائمة المركز المالي اهتماما كبيرا حيث حدد متطلبات لشكلها وأخرى للتحديد المحتوى الملائم لها وهذا لعرض معلومات أكثر موضوعية و شفافية، وقد جعلنا أهمها كأوجه للمقارنة في الجدول أعلاه.

أ- ترتيب عناصر السيولة:

يتطلب المعيار IAS1 أن ترتب عناصر الأصول والخصوم ضمن قائمة المركز المالي حسب السيولة إما تصاعديا أو تنازليا حيث يعتبر هذا الترتيب يعرض معلومات أكثر ملائمة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، ويتفق معه النظام المحاسبي المالي في هذا إذ اقر بوجوب ترتيب عناصر الميزانية من اصول وخصوم ترتيبا تنازليا للسيولة وهذا من خلال المادة رقم 04 من النظام 09-05 الذي يتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، التي تنص على: "يجب ان يتم اعداد ميزانية المؤسسات الخاضعة وفقا لترتيب تنازلي للسيولة[1]".

وقد التزم كل البنوك محل الدراسة بهذا البند.

ب- تصنيف بنود حقوق الملكية:

اوضح المعيار كل ما يمكن ذكره في بنود حقوق الملكية من رأسمال وارباح محتجزة والاحتياطات بأنواعها واسهم الخزينة، وكذلك بعض بنود الدخل الشامل التي تظهر ضمن حقوق الملكية، كالتغير في القيمة العادلة والحقوق غير المسيطر عليها، ونجد انه قد تم اظهار ذلك في البنكين الجزائريين حتى ولو انها بتسميات مختلفة و لم يوضع لها عنوان خاصا بل ذكرت اسفل الخصوم مباشرة .

[1] الجمهورية الجزائرية، النظام رقم09-05، المؤرخ في 29 شوال 1430 الموافق ل 18 اكتوبر 2009، **المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الجريدة الرسمية ، العدد 76، الصادرة ب 29 ديسمبر 2009، المادة رقم 04، ص:17.

حيث نجد ان:

- حساب رسمال وعلاوات مرتبطة برأسمال في البنوك الجزائرية يقابله حساب رأسمال في متطلبات المعيار؛
- والاحتياطات يقابلها الاحتياطات؛
- وفارق التقييم واعادة التقييم يقابلها التغير في القيمة العادلة؛
- و حساب الترحيل من جديد يقابله الارباح المحتجزة في متطلبات المعيار.

نجد ان البنوك الجزائرية قد تطرقت لمعظم بنود حقوق الملكية الا البعض منها مثل اسهم الخزينة او الحقوق الغير المسيطر عليها.

ومقارنة بالبنك البريطاني محل الدراسة نجد ان البنوك الجزائرية قد اضافت عليه فوارق اعادة التقييم ، والبنك البريطاني زاد مساهمة المساهمين والاسهم والسندات الاخرى و اجمالي حقوق المساهمين باستثناء الحقوق غير المسيطر عليها و الحصص الغير المسيطر عليها وحدها .

ومن هذا يمكن ملاحظة اهتمام البنك البريطاني بإظهار حقوق المساهمين بشكل اكثر تفصيلا وهذا لاعتبار المستثمرين بالنسبة لهم اهم مستخدم للقوائم المالية.

وتجدر الاشارة الى حقوق بنود الملكية في البنك المغربي (وفا بنك) محل الدراسة التي تضمنت العديد من البنود حيث تشمل كل ما جاء في قائمة البنك البريطاني وبنك الجزائري لهذا فقد استوفت متطلبات المعيار IAS1.

ت- معلومات يجب الافصاح عنها اما في قائمة المركز المالي او في الايضاحات:

هذه المعلومات اوجب المعيار ذكرها سواء ضمن قائمة المركز المالي او في قائمة حقوق الملكية او في الايضاحات، وهي تتمحور حول وصف دقيق لطبيعة كل نوع من الاحتياطات وتبيان الغرض منه، وكذلك تفاصيل عن كل نوع من الاسهم.

ولكن لم نجد ذكرا لهذه التفاصيل في اي من القوائم المالية لبنوك الجزائرية محل الدراسة، لذلك توجهنا الى النظام المحاسبي المالي لنرى هل ورد ذكر هذه البنود ام لا.

فوجدنا في النظام 09-08 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، ضمن الملحق رقم 5 الذي خصص لنموذج ملحق الكشوف المالية، المذكرة رقم 9 المعنونة ب " معلومات متعلقة برأسمال" ما يلي :

- تطور رأسمال؛
- الالتزامات القانونية؛
- المعلومات المتعلقة بالأسهم:
  - عدد الاسهم المرخصة بداية ونهاية السنة المالية؛
  - القيمة الاسمية للاسهم؛
  - طور عدد الاسهم بداية ونهاية السنة المالية؛
  - عدد الاسهم المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة فورعها او الكيانات المشاركة؛
  - الحقوق، الامتيازات والتقييدات المحتملة المتعلقة ببعض الاسهم؛
  - حصص الارباح المقترحة؛
  - الحصص المستفيدة، السندات القابلة للتحويل، القابلة للتبديل، قسائم الاكتتاب اوراق مالية مشابهة؛
  - معلومات اخرى هامة.

وحسب ما سبق يمكن القول ان النظام المحاسبي المالي قد فرض نشر معلومات متعلقة بالأسهم والتفاصيل المتعلقة بها، في الملاحق الخاصة بالقوائم المالية، اذا فالنظام المحاسبي المالي قد دعم متطلبات المعيار IAS1 بالرغم من عدم التزام البنوك محل الدراسة به، وهذا نظرا لعدم نشرها للملاحق من الاساس.

6- قائمة الدخل:

تضمن المعيار IAS1 تعريفا لقائمة الدخل بشكل شامل، وعرف بشكل تفصيلي كل من المصروفات و الايرادات على حدى،" حيث تعرض قائمة الدخل نتائج اعمال المنشاة من ربح او خسارة، وذلك بذكر الايرادات ثم المصروفات ثم الفرق بينهما من ربح او خسارة[1]".

[1]Can Akdeniz, **Crash Course Income Statement**, IntroBooks , 2019, p:6.

وفي النظام المحاسبي المالي نجد قائمة حسابات النتائج بدل قائمة الدخل، حيث تعرض فيها المؤسسة نتائج اعمال المنشاة من ربح او خسارة مع اظهار المصروفات والايرادات و مقابلتهما، وفي جدول حسابات النتائج الخاص بالبنوك وضع كل نوع من المصروفات ايراداته واظهار الفارق بينهما ابتداء بالفوائد والعمولات واتبعها بأرباح او خسائر صافية على الاصول المالية المملوكة لغرض المعاملة وبعدها المتاحة للبيع ...وهكذا حتى اكمل نتائج اعمال البنك في نهاية الجدول.

وقد التزم البنكين بكل ما جاء في النظام المحاسبي المالي فيما يخص جدول حسابات النتائج.

وكذلك باقي البنوك محل الدراسة فقد التزموا بما يتطلبه المعيار بشكل عام، ونلحظ تماثلا في العرض حيث بدا كل البنوك بإيرادات الفوائد و اعباءها ثم صافي العمولات ثم تبعها المصروفات و الايرادات الاخرى حيث تنتهي بالربح السنوي.

ويلحظ ان البنك البريطاني قد اتبع تعليمات المعيار المحاسبي IAS1، حيث فرض هذا الاخير فصل ناتج السنة المالية من ربح او خسارة عن بنود الدخل الشامل الاخر حتى اذا عرضت في قائمة واحدة، حيث [1]:

اجمالي الدخل الشامل= الربح او الخسارة للفترة المالية + الدخل الشامل الاخر.

وبالنسبة للقرض الشعبي الجزائري لم يفصل بين الربح والخسارة والدخل الشامل الاخر.

ويمكن القول ان المطلع على قوائم البنك البريطاني يمكنه التمييز بين الربح المحقق خلال سنة 2018 وايضا تحديد الارباح والخسائر الغير المحققة عن الفترة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر، في حين اذا اطلع على جدول حسابات النتائج للقرض الشعبي الوطني فانه يستطيع الحصول على ناتج السنة المالية بشكل اجمالي.

7- قائمة التغير في حقوق الملكية:

حقوق الملكية هي الالتزامات المستحقة على المنشاة تجاه الشركاء (الملاك)، ويتم اعداد قائمة التغير في حقوق الملكية لمعرفة التغيرات الناجمة عن الأحداث والمعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين، مثل زيادة رأسمال واعادة شراء الاسهم [2].

[1] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص:47.

[2] سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2017، ص:43.

ولقد اوجب المعيار اظهار اجمالي الدخل الشامل مبينا المبالغ التي تعود الى مالكي الشركة الام والمبالغ التي تعود الى الحقوق الغير المسيطر عليها، ولكل مكون من مكونات حقوق الملكية، اثار التطبيق باثر رجعي او اعادة العرض باثر رجعي المعترف بها وفق المعيار المحاسبي IAS8 والمتعلق بالأخطاء المحاسبية و تغييرات سياسات المحاسبية.

وكذلك اوجب المعيار اظهار تسوية لمبالغ البنود الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية الفترة ونهايتها، وهذا لتلبية احتياجات المستثمرين الذين يعتبرون اهم مستخدمي القوائم المالية في نظر مجلس معايير المحاسبة، ولان ما يهمهم هو معرفة مقدار الارباح او الخسائر التي ستوزع عليهم وعلى نظرائهم، فاصبح من الضروري الافصاح عن اجمالي حقوقهم وعن اهم التغيرات التي طرأت عليها.

ومن الملاحظ ان معظم البنوك محل الدراسة قد التزمت بهذه المتطلبات وقد وضعت قائمة حقوق الملكية بنفس الشكل الذي اقره المعيار، الا البنك المغربي (وفا بنك) مع العلم انه عرض مجموعة من القوائم المالية تحت عنوان القوائم المالية حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية، والبنك الوطني الجزائري الذي لم يتطرق لهذه القائمة.

أما بنك القرض الشعبي الجزائري فقد عرض هذه القائمة تحت عنوان جدول تغير الأموال الخاصة حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي حسب الملحق رقم 4 ضمن قانون إعداد الكشوف المالية للبنوك، حيث اشتمل هذا الجدول كل ما تطلبه المعيار من إظهار التغيرات في كل بنود حقوق الملكية (رأسمال الشركة، علاوة الإصدار، فارق التقييم ، فارق إعادة التقييم، الاحتياطات و النتائج) وهذا خلال السنة المالية المعنية والسنة التي قبلها.

ونجد أن النظام المحاسبي المالي أدرج ضمن هذا الجدول أيضا اثر التغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المحاسبية.

المبحث الثالث: مقارنة القوائم المالية للبنوك الجزائرية والبنوك في دول اخرى حسب متطلبات المعيارين IAS7 و IFRS7.

بعد تقييم القوائم المالية للبنكين الجزائريين محل الدراسة القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري عن طريق مقارنتها مع قوائم بنوك في دول اخرى، حسب متطلبات المعيار IAS1 "عرض القوائم المالية"، سنقارنها في هذا المبحث بناء على متطلبات المعيارين IAS7 قائمة التدفقات النقدية و ifrs7 افصاحات الادوات المالية.

المطلب الاول: المقارنة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS7 قائمة التدفقات النقدية

تتضمن قائمة التدفقات النقدية المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناجم عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشاة خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فان معلومات بيان التدفق النقدي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم المنشاة على توليد النقدية وكيفية استخدامها[1].

ولقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية اهتماما كبيرا لقائمة التدفقات النقدية حيث أنها خصصت لها معيارا خاصا بها، باعتبارها مكملتا لقائمة المركز المالي و قائمة الدخل، "حيث أنها توفر معلومات عن الوضع المالي للمنشاة وتساعد على اكتشاف التلاعب بأرقام صافي الدخل إن وجد[2]"،ويمكن أيضا من خلالها تقييم إمكانية تعبير المؤسسة عن الأرباح بسيولة نقدية، أي تقييم جودة الأرباح المحققة خلال الفترة المالية.

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم 7 متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث قدم تعريفات لأهم المصطلحات بالنسبة لهذه القائمة منها النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وكذلك النقد والنقد المعادل...، كما تم التطرق في الفصل الأول لأهم ما يخص هذا المعيار من هدف وتاريخ بدء نفاذ هذا المعيار، ولهذا سنتطرق في هذا الفصل لمتطلبات العرض التي يمكن معاينة تطبيقها أو عدمه بشكل ظاهر من خلال الاطلاع على القوائم المالية للبنوك، وهذا نظرا لان دراستنا تقتصر على مقارنة القوائم

[1] سليمان حسين الحكيم، **مرجع سابق**، ص:40.

[2] علي عطار واخرون، **اهمية قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر المحللين الماليين في اتخاذ القرارات**، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية "سلسلة العلوم الانسانية" ، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، الاردن، 2011، ص:344.

المالية المعروضة للبنوك محل الدراسة، سنذكر متطلبات العرض حسب هذا المعيار في شكل أوجه مقارنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4–5): مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الدول الأخرى حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS7 قائمة التدفقات النقدية.

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS7	القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري	القوائم المالية للبنك المغربي وفا بنك	القوائم المالية للبنك الاهلي الاردني	القوائم المالية لبنك كريدي اغريكول الفرنسي	القوائم المالية لبنك البريطاني لويدز
حسب متطلبات المعيار يجب على المنشاة ان تصنف التدفقات النقدية من خلال الانشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية.	وردت قائمة التدفقات النقدية باسم قائمة تغيرات الاموال الخاصة وقد تم تصنيف التدفقات النقدية ضمنها الى تدفقات من الانشطة التشغيلية ثم الانشطة الاستثمارية ثم التمويلية.	وردت قائمة التدفقات النقدية حيث صنفت التدفقات النقدية خلالها الى تدفقات نقدية من الانشطة التشغيلية، و تدفقات نقدية من الانشطة الاستثمارية ثم التمويلية.	وردت قائمة التدفقات النقدية حيث صنفت خلالها التدفقات الى: –التدفق النقدي من عمليات التشغيل؛ –الانشطة الاستثمارية؛ –الانشطة التمويلية.	وردت قائمة التدفقات النقدية حيث صنفت ضمنها التدفقات النقدية الى تدفقات نقدية من عمليات التشغيل و تدفقات نقدية من العمليات الاستثمارية، وتدفقات نقدية من عمليات تمويلية.	وردت قائمة التدفقات النقدية حيث صنفت ضمنها التدفقات النقدية الى تدفقات من عمليات التشغيل وبعدها التدفقات من عمليات الاستثمار وبعدها التدفقات الناتجة من عمليات التمويل.
يشرح المعيار طريقتين لعرض قائمة التدفقات النقدية طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة ، ويشجع استخدام الطريقة المباشرة الا انه يسمح باستخدام الطريقة غير المباشرة. **الطريقة المباشرة:** هي الطريقة التي بموجبها يتم الافصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية و اجمالي المدفوعات النقدية خلال الفترة.	**استخدم البنك الطريقة غير المباشرة حيث:** –بدا بالناتج قبل الضريبة؛ –ثم اضاف مخصصات صافية للاهتلاكات على الاصول الثابتة المادية والمعنوية. –اما مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الخسارة والاصول الثابتة فلم تكن هناك قيمة. –ثم اتبعها بمخصصات صافي	**استخدم البنك الطريقة المباشرة حيث:** –بدا عائدات تشغيلية بنكية مستلمة؛ –استعادة الديون الهالكة؛ –عائدات تشغيلية غير بنكية مستلمة؛ –مصاريف تشغيلية بنكية مدفوعة؛ مصاريف تشغيلية غير بنكية مدفوعة؛	**استخدم البنك الطريقة غير المباشرة حيث بدا بالربح للسنة قبل الضرائب واردفه بتعديلات بنود غير نقدية** (استهلاكات واطفاءات، مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة و مخصصات متنوعة، مخصص تدني هبوط عقارات مستملكة، مخصص عقارات مستملكة مخالفة، خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، اربح بيع الممتلكات والمعدات، حصة البنك من ارباح/خسائر الاستثمار في شركات	**اعتمد البنك الطريقة غير المباشرة حيث:** –الدخل قبل الضريبة؛ –مخصصات الاهتلاك واخفاء الاصول الملموسة وغير الملموسة؛ –انخفاض قيمة الشهرة والموجودات الثابتة الاخرى؛ –صافي مخصصات انخفاض القيمة؛ –حصة صافي الدخل من الشركات المحسوبة باستخدام	**اعتمد البنك الطريقة الغير المباشرة حيث:** –الربح قبل الضريبة؛ –التغيرات في الاصول التشغيلية؛ –التغير في المطلوبات التشغيلية؛ –البنود غير النقدية وغيرها؛ –الضريبة المدفوعة. **– صافي النقد (المستخدم في) المقدم من انشطة تشغيلية.** وقد عرض البنك البنود السابقة

الطريقة غير المباشرة: والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح او الخسارة بالتغيرات في ارصدة الاصول والمطلوبات المتداولة خلال السنة المالية، وبإضافة قيمة اهتلاك الاصول غير المتداولة ومبلغ اطفاء الاصول غير الملموسة واي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، وكذلك بالمكاسب او الخسائر الناجمة عن التخلص من الاصول غير المتداولة او الاستثمارات المالية. **ملاحظة:** مع العلم ان الاختلاف في عرض الطريقتين المباشرة وغير المباشرة يخص التدفقات الناتجة عن الانشطة التشغيلية وفقط .	للمؤونات ولخسائر القيمة الاخرى حيث كانت القيمة موجبة. -ثم طرح مبلغ الخسارة الصافية/ربح صافي من انشطة الاستثمار. -اما نواتج/ اعباء من انشطة التمويل فلم يكن هناك مبلغ. -وبعدها طرح مبلغ الحركات الاخرى. **1- ثم اجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الاخرى.حيث كان نتيجة جمع المبالغ السابقة** . -التدفقات النقدية المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية،كانت القيمة سالبة. -التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن -التدفقات المالية المرتبطة	-مصاريف عامة تشغيلية مدفوعة؛ -الضرائب على النتائج الجارية؛ **1-صافي التدفقات النقدية الاتية من حساب المداخيل والمصاريف؛** ثم اتبعها بالمبالغ المتغيرة : -ديون على المؤسسات الائتمانة والمؤسسات المماثلة؛ - تغير في ديون على العملاء؛ -الاوراق المالية للاتجار والاوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول؛ -اصول اخرى؛ اصول ثابتة ممنوحة للايجاروللايجارلمنتهي بالتملك؛ -ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة؛ -ودائع العملاء؛ -الاوراق المالية عن الالتزامات المصدرة؛ -خصوم اخرى؛ **2-رصيد تغيرات الاصول**	حليفة، صافي ايرادات الفوائد، تأثير التغير اسعار الصرف على النقد ومافي حكمه، الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات) **والتغير في الموجودات والمطلوبات** (الزيادة في ارصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة اشهر، ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية يزيد استحقاقها عن 3 اشهر، النقص في الارصدة مقيدة السحب، الزيادة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تسهيلات ائتمانية مباشرة، موجودات اخرى، الزيادة في ودائع بنوك تستحق خلال مدة تزيد عن 3 اشهر، ودائع العملاء،تامينات نقدية، مطلوبات اخرى) **ثم الصافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الانشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل** **-ثم طرح ضريبة الدخل المدفوعة و تعويض نهاية الخدمة المدفوع واخرى وتحصل على= صافي التدفق النقدي**	طريقة حقوق الملكية؛ -صافي الدخل من انشطة الاستثمار؛ -صافي الدخل من انشطة التمويل؛ -حركات اخرى؛ **-اجمالي البنود غير النقدية المدرجة ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الاخرى؛** التدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات مع مؤسسات الائتمان؛ -التدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات مع العملاء؛ -التدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات الاخرى التي تؤثر على الاصول والخصوم المالية؛ -التدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات الاخرى التي تؤثر على الاصول والخصوم غير المالية؛ -توزيعات الارباح المستلمة من	بشكل اكثر تفصيل في الايضاحات ، مع الاشارة الى ذلك ضمن قائمة التدفقات النقدية.

	بالعمليات المؤثرة في الاصول والخصوم المالية.حيث كان المبلغ سالبا. -التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الاصول والخصوم غير المالية. -ثم تطرح منها الضرائب المدفوعة. **2- انخفاض او ارتفاع في صافي الاصول والخصوم المتأتية من الانشطة التشغيلية (العملياتية).وقد كان الصافي في هذا البنك سالبا وهو ناتج عن جمع المبالغ السابقة.** **-وفي الاخير اجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (التشغيلي) وقد كان المبلغ موجب. وهو ناتج جمع المبلغين 1+2**	**والخصوم التشغيلية.** **ثم جمع الرصيدين1+2 ليحصل على** **= صافي التدفقات النقدية الاتية من الانشطة التشغيلية.**	**المستخدم في الانشطة التشغيلية.**	الشركات التابعة؛ -الضرائب المدفوعة؛ -صافي التغير في الاصول والخصوم من الانشطة التشغيلية؛ -التدفق من العمليات المتوقفة؛ **-اجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط التشغيلي.**	
التدفقات النقدية بالعملة الاجنبية: -يجب تحويل المبالغ التي بالعملة			ظهرت كل المبالغ المفصح عنها ضمن قائمة التدفقات النقدية بالدينار الاردني.	ظهرت كل المبالغ المفصح عنها ضمن القائمة المعنية بالأورو .	ظهرت المبالغ كلها ضمن القائمة المعنية بالعملة البريطانية (الجنيه

الأجنبية إلى عملة المنشاة باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي؛ -يجب ترجمة التدفقات النقدية من الشركة التابعة الأجنبية حسب سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الاجنبية بتواريخ التدفقات النقدية. -يجب الإبلاغ عن أثار التغيرات في سعر الصرف للعملة على النقدية وما يعادلها .	ظهرت كل المبالغ المفصح عنها ضمن القائمة المعنية بالعملة الوطنية اي بالدينار الجزائري. -افصح البنك عن اثار التغيرات في سعر الصرف على اموال الخزينة ومعادلاتها.	ظهرت كل المبالغ المفصح عنها ضمن قائمة التدفقات النقدية بالدرهم المغربي. -لم يظهر اي عرض عن اثار التغيرات للسعر الصرف.	-افصح البنك عن تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه.(حيث طرح من التدفقات النقدية الناتجة من عمليات التشغيل و اضيف للأنشطة التمويلية).	-افصح البنك عن اثار التغيرات في سعر الصرف على اموال الخزينة وما يعادلها.	الاسترليني). -افصح البنك عن اثار تغيرات اسعار الصرف على النقد والنقد المعادل.
تصنيف الفوائد وارباح الاسهم المقبوضة وتوزيعات الارباح المدفوعة: يتطلب المعيار الافصاح بشكل منفصل عن كافة التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وارباح الاسهم ويجب ان يصنف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على انها نشاطات تشغيلية او استثمارية او تمويلية.	ظهرت التدفقات النقدية المقبوضة او لمدفوعة تحت بند -التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات،(باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية) -التدفقات النقدية المالية المتأتية او الموجهة للمساهمين (باعتبارها تدفقات نقدية تمويلية) وكان هناك ثبات في عرضها خلال السنة المعنية والسنوات	**بالنسبة للفوائد** فقد ظهرت: الفوائد المحصلة كأنشطة استثمارية، والفوائد المدفوعة كأنشطة تمويلية. **وارباح الاسهم** فقد ظهرت : (عائد تحويل ملكية الاصول المالية و استملاك الاصول المالية الثابتة) كأنشطة استثمارية -واصدار الاسهم كأنشطة تمويلية **واما بالنسبة للأرباح** فقد ظهرت	**بالنسبة للفوائد** افصح البنك عليها كأنها تدفقات نقدية ناشئة من الانشطة التشغيلية (صافي ايرادات الفوائد). **اما الارباح الاسهم** فقد ظهرت في: - قائمة الانشطة التشغيلية (حصة البنك من ارباح /خسائر الاستثمار في الشركات الحليفة . -وفي قسم التدفقات النقدية الناتجة عن الانشطة التمويلية ظهرت ارباح موزعة على المساهمين . -وقد ثبت البنك في تصنيف البنود الخاصة بالفوائد والاسهم خلال السنة	**بالنسبة للفوائد** فلم يظهر ذكرا لها في قائمة التدفقات النقدية ولكن ظهر بند: التدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات الاخرى التي تؤثر على الاصول والخصوم المالية. وهذا ضمن التدفقات الناتجة عن العمليات التشغيلية. اما ارباح الاسهم فقد افصح عنها البنك في: -توزيعات الارباح المستلمة من الشركات التابعة. ضمن التدفقات	بالنسبة للفوائد ظهرت كتدفقات نقدية من الانشطة التمويلية (الفوائد المدفوعة على الخصوم الثانوية) اما ارباح الاسهم فظهرت كلها كتدفقات من الانشطة التمويلية كذلك: ارباح الاسهم المدفوعة للمساهمين العاديين؛ التوزيعات على ادوات حقوق الملكية الاخرى توزيعات ارباح مدفوعة الى حصص

	التي قبلها باطلاعنا على قائمة السنة التي قبلها)	ربحيات محصلة كأنشطة استثمارية وربحيات مدفوعة كأنشطة تمويلية. -ولاحظنا ثباتا في العرض لكل البنود السابقة خلال السنة المعنية 2018 والسنة التي قبلها 2017.	المعنية والسنة التي قبلها (حيث التي صنفها على انها تدفقات من انشطة تشغيلية بقيت انشطة تشغيلية)	النقدية الناتجة عن الانشطة التشغيلية. -التدفقات النقدية المرتبطة بالمساهمين ، ضمن التدفقات الناتجة عن الانشطة الاستثمارية؛ -والتدفق النقدي من والى المساهمين، ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الانشطة التمويلية. وقد لاحظنا ثباتا في تصنيف هذه البنود سابقة الذكر خلال السنة المعنية والسنة التي قبلها.	غير المسيطرة.
افصاحات اخرى: -يجب ان تفصح المنشاة عن المبلغ الارصدة النقدية المقيدة الاستعمال، مع تعليق من الادارة عن سبب التقييد . -القيمة الاجمالية للتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية و الاستثمارية والتمويلية المتعلقة بحصة المنشاة في المشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة والتي تمت معالجتها بموجب طريقة	لم تظهر اي من هذه الافصاحات ضمن القائمة المعنية .	لم تظهر اي من هذه الافصاحات ضمن القائمة المعنية.	لم تظهر اي من هذه الافصاحات ضمن القائمة المعنية او في الايضاحات.	لم تظهر اي من هذه الافصاحات ضمن القائمة المعنية ولم تكن هناك اشارة لوجودها في الايضاحات.	-بالنسبة للنقد والنقد المعادل ضمن القائمة المدروسة تم الاشارة بان هناك ايضاحات متعلقة بهذا البند. وعند الاطلاع على هذا الايضاح وجدنا انه تم الاشارة الى مبالغ مقيدة الاستعمال حيث: -مبلغ الاحتياطي الالزامي، مع شرح انه يتم الاحتفاظ بالاحتياطات الالزامية لدى البنوك المركزية اي انه غير متاح لتمويل

التوحيد النسبي؛ -مبالغ التدفقات النقدية الناجمة عن النشاطات التشغيلية والاستثمارية، والتمويلية لكل قطاع عمل وقطاع جغرافي بموجب متطلبات المعيار الابلاغ المالي IFRS8 .					العمليات اليومية. -وايضا اضيف شرح انه ضمن النقد والنقد المعادل في 2018/12/31 هناك مبلغ 40 مليون جنيه استرليني محتفظ بها ضمن اعمال التامين والاستثمارات طويلة الاجل للمجموعة ، يعني انها لاتتوفر على الفور للاستخدام في العمل.(ضمن الايضاح D53).الملحق رقم 06

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص:96-114.
- التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك التجاري وفا بنك المغربي، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك الاهلي الاردني، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك كريدي اغريكول الفرنسي، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك لويدز بنك البريطاني، سنة2018.

من الجدول اعلاه نجد ان البنك الوطني الجزائري لم يعرض هذه القائمة كليا فقد اكتفى بالميزانية وجدول حسابات النتائج، كما انه يجدر بنا الاشارة الى ان البنك المغربي وفا بنك قد عرض مجموعة اخرى من القوائم تحت مسمى القوائم المالية السنوية بناء على معايير الابلاغ المالي، ويمكننا تلخيص اهم ما اختلف فيه البنوك في عرض هذه القائمة فيما يلي:

الفرع الاول: تصنيف التدفقات النقدية الى ناشئة من عمليات التشغيل او التمويل او الاستثمار

حسب متطلبات المعيار IAS7 فان على المنشاة ان تصنف التدفقات النقدية الى تدفقات متأتية من الانشطة التشغيلية او متأتية من الانشطة التمويلية او من الاستثمارية، وقد ذكرنا تعريفها سابقا في الفصل الاول ضمن شرح المعيار IAS7، حيث تطرق المعيار لتعريف عدة مصطلحات متعلقة بقائمة التدفقات النقدية وشرح الطرق الواجب اتباعها عند اعداد هذه القائمة لتكون اكثر ملائمة للمستخدمين.

ونلحظ ان كل البنوك محل الدراسة قد التزموا بهذا البند حيث عرضو ضمن قائمة التدفقات النقدية ثلاث اصناف للتدفقات، تدفقات نقدية من خلال الانشطة التشغيلية و تدفقات من الانشطة الاستثمارية ثم التمويلية، ماعدا البنك الوطني الجزائري الذي لم يتطرق لهذه القائمة كما ذكرنا سابقا.

الفرع الثاني: الطريقة المباشرة وغير المباشرة

من متطلبات المعيار IAS7 ان تعرض قائمة التدفقات النقدية بإحدى الطريقتين المباشرة او غير المباشرة، والاختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في احتساب واعداد التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية، اي ان العرض بالنسبة للتدفقات من الانشطة التمويلية والاستثمارية متشابه في كلتا الطريقتين.

"ويشجع المعيار على اختيار الطريقة المباشرة ذلك لان استخدامها يوفر معلومات يمكن ان تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، غير انه يسمح باستخدام الطريقة غير المباشرة[1]".

ولقد لاحظنا ان كل البنوك قد اختاروا الطريقة الغير المباشرة الا البنك المغربي (وفا بنك) الذي استخدم الطريقة المباشرة حيث بدا بعرض المداخيل النقدية من الانشطة التشغيلية واتبعها بالمصاريف.

[1] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص:101.

وبنك القرض الشعبي اختار الطريقة الغير المباشرة التي يؤيد تطبيقها النظام المحاسبي المالي وذلك ضمن النظام 09-05 المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، حيث عرض في الملحق رقم 3 نموذج لجدول تدفق الخزينة بالطريقة الغير المباشرة وفقط ولم يتطرق للطريقة المباشرة[1].

ومن خلال الجدول نجد ان هناك تماثل في العرض بالنسبة لكل البنوك محل الدراسة و بالخصوص البنك الجزائري والفرنسي (كريدي اغريكول) حيث تتطابق البنود بينهما في هذه القائمة، ومنه يمكن القول ان النظام المحاسبي المالي قد استوحى نموذج قائمة تدفقات الخزينة من النظام الفرنسي.

الفرع الثالث: التدفقات النقدية بالعملة الاجنبية

اقر المعيار انه يجب على المنشاة تحويل المبالغ التي بالعملة الاجنبية الى عملة بلد الذي تنشر فيه القوائم لمالية محل الدراسة باستخدام سعر الصرف السائد.

ومن الملاحظ ان العملة التي عرضت بها المبالغ خلال قائمة التدفقات النقدية لكل البنوك محل الدراسة هي العملة الوطنية لدولة التي تنشر فيها القائمة المعنية للبنك، لذلك يمكن الجزم بانه اذا كانت هناك مبالغ بالعملة الاجنبية فقد حولت الى العملة المحلية.

هذا و اضاف المعيار انه على المنشاة اظهار اثار التغيرات لسعر الصرف للعملة على النقدية وما يعادلها،" مع عدم اعتبار الارباح والخسائر غير المحققة التي تنتج عن هذه الاثار كتدفقات نقدية"[2]، وقد التزم كل البنوك بإظهار اثار تغيرات اسعار الصرف ماعدا البنك المغربي.

الفرع الرابع: تصنيف الفوائد وارباح الاسهم المقبوضة وتوزيعات الارباح المدفوعة

يتطلب المعيار IAS7 الافصاح بشكل منفصل عن كافة التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وارباح الاسهم، ويشترط الثبات في تصنيفها من فترة الى اخرى على انها من نشاطات تشغيلية او استثمارية او تمويلية.

[1] الجمهورية الجزائرية، النظام رقم09-05، **مرجع سابق**، ضمن الملحق رقم 3 المتضمن نموذج لجدول تدفق الخزينة، ص:27.

[2] David Alexander، Simon Archer,**International Accounting/Financial Reporting Standards Guide 2009**,Wolters Kluwer Business,United States of America, 2009,p:9.

وقد حدد المعيار بدائل التي يمكن للمنشاة ان تصنف فيها التدفقات النقدية، واخترنا منها تصنيفات الفوائد وارباح الاسهم وتوزيعات الارباح نلخصها فيم يلي[1]:

1- **الفائدة المقبوضة وتوزيعات الارباح المقبوضة:** يسمح المعيار ببديلين للتصنيف شريطة الثبات في المعالجة حيث يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح او الخسارة، او تصنيفها كنشاط استثماري باعتبارها عوائد استثمارات.

2- **الفائدة المدفوعة:** احكام المعيار IAS7 تسمح بتصنيف الفائدة المدفوعة على انها انشطة تشغيلية او انشطة تمويلية، حيث تصنف على انه انشطة تشغيلية لأنها تدخل في تحديد الربح والخسارة، وانشطة تمويلية باعتبارها تكاليف للحصول على الموارد، اي التصنيفين اختير يجب الثبات عليه.

3- **الارباح المدفوعة:** يسمح المعيار بتصنيف الارباح المدفوعة على انها من انشطة تمويلية لأنها تعتبر تكلفة للحصول على الموارد، ويسمح بتصنيفها على انها تدفقات نقدية من انشطة تشغيلية لتسهيل معرفة مقدرة المنشاة على دفع ارباح الاسهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية.

اما بالنسبة للبنوك محل الدراسة فقد لاحظنا التزاما تاما بمتطلبات المعيار، حيث:

- اختار القرض الشعبي الجزائري تصنيف التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول المالية على انها استثمارية باعتبارها فوائد مقبوضة، والتدفقات النقدية المالية المتأتية الى المساهمين صنفها الى انشطة تمويلية باعتبارها ارباح مدفوعة؛
- واتفق معه البنك المغربي (وفابنك) باعتبار الفوائد المحصلة ناتجة عن الانشطة الاستثمارية، والربحيات المدفوعة كأنشطة تمويلية، واضاف عليه الفوائد المدفوعة ضمن صنف الناتجة عن الانشطة التمويلية؛
- واختلف معه كل من البنك الاهلي الاردني والبنك الفرنسي (كريدي اغريكول) باعتبار الفوائد المقبوضة والارباح المقبوضة من انشطة تشغيلية؛

[1]Earl K. Stice ،James D. Stice, **Intermediate Accounting**, Cengage Learning, United States of America, 2011, P:24.

- والملاحظ انه في كل البنوك محل الدراسة قد تم تصنيف الارباح المدفوعة على انها من انشطة تمويلية؛
- وقد التزم كل البنوك على الثبات في تصنيف التدفقات النقدية خلال السنة المعنية والسنة التي قبلها.

الفرع الخامس: افصاحات اخرى.

فرض المعيار على المنشاة مجموعة من الافصاحات التي يجب عرضها لأجل تحقيق معلومات اكثر شفافية وملائمة، ومنها الافصاح عن المبالغ المقيدة الاستعمال التي لا يمكن توفرها للاستخدام مع اظهار سبب التقييد.

ونجد ان البنك البريطاني هو الوحيد الذي افصح على المبالغ المقيدة الاستعمال حيث اشار ضمن قائمة التدفقات النقدية بالتحديد عند النقد والنقد المعادل ان هناك توضيح يخص هذا البند، وعند الاطلاع عليه وجدنا انه اشار الى المبالغ المقيدة منها الاحتياطي الالزامي المفروض من البنك المركزي على البنوك، وهذا قانون ملزم في كل البنوك وفي كل الدول ورغم هذا لم تفصح البنوك الاخرى عليه.

واضاف خلال هذا الايضاح ان هناك مبالغ اخرى مقيدة بسبب انها محتفظ بها ضمن اعمال التامين اي انها لا تتوفر على الفور للاستخدام للعمل حسب تعبيرهم.

كما اوجب المعيار افصاحين اخرين ولكن لم يتطرق اي من البنوك لهذا الافصاح.

وتجدر الاشارة الى ان المعيار اوجب افصاحات اخرى ولكن لم نذكرها، فقد تطرقنا للبعض منها، اي تلك التي يمكن الحكم على تطبيقها من خلال الاطلاع على القوائم المالية.

من خلال ما سبق يمكن القول انه بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية وجدنا التزاما بالمعايير من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري وتشابه بينها وبين القوائم في البنوك الاخرى محل الدراسة وهذا نظرا لأهميتها بالنسبة للإدارة والمستثمرين حيث تمكنهم من تقييم قدرة المنشاة على ادارة السيولة وعن مقدرتها لتوليد

السيولة في المستقبل ،"وكذلك تعتبر مؤشر جيد على صدق ربحية المنشاة[1]"، وقد عرض النظام المحاسبي المالي نموذجا لقائمة التدفقات النقدية تحت مسمى جدول تدفقات الخزينة (انظر الملحق رقم 01)، ورغم هذا لم ينشر البنك الوطني الجزائري هذه القائمة.

المطلب الثاني: المقارنة حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS7 الادوات المالية (الافصاحات)

جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبي الدولي IAS30 (افصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية)، وليلغي متطلبات الافصاح الخاصة بالمعيار IAS32[2].

حيث اصدر اول مرة سنة 2005 واصبح واجب التطبيق على الفترات السنوية التي تبدا في 1 يناير 2007، ويهدف الى بيان متطلبات الافصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم[3]:

- الاهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشاة؛
- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الادوات المالية التي قد تتعرض لها المنشاة خلال الفترة المالية وكيفية ادارتها لهذه المخاطر.

سنلخص اهم المتطلبات الواردة في هذا المعيار كأوجه للمقارنة بين البنوك محل الدراسة خلال الجدول التالي :

[1] شريط صلاح، حفاصة امينة، **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي 7**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد5، المجلد19، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2018، ص:81.

[2] Arun Kumar Basu, Malayendu Saha**, Studies in Accounting and Finance: Contemporary Issues and Debates,** pearson, India,2013,p:63**.**

[3] Zülch، Sebastian Hoffmann، Martin Wünsch**, IFRS 7 - Angaben zu Finanzinstrumenten: Kommentierung, Best Practice und Checklisten**, John Wiley & Sons,Germany,2011,pp:14-19.

الجدول رقم (4–6): مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الدول الاخرى من خلال اهمية الادوات المالية لقائمة المركز المالي والدخل الشامل حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS7 الادوات المالية (الافصاحات).

وجه المقارنة	متطلبات المعيار IFRS7	القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري	القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري	القوائم المالية للبنك المغربي وفا بنك	القوائم المالية للبنك الاهلي الاردني	القوائم المالية لبنك كريدي اغريكول الفرنسي	القوائم المالية لبنك البريطاني لويدز
اهمية الادوات المالية لقائمة المركز المالي	يجب الافصاح عن المبالغ الدفترية لكل من الاصناف التالية اما في قائمة المركز المالي او في الايضاحات: -الاصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة؛ -الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة؛ -الاصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة؛ -الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة؛ -الاصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.	افصح البنك عن الاصول المالية خلال الميزانية حيث: -اصول مالية لغرض التعامل؛ -اصول مالية جاهزة للبيع؛ -اصول مالية مملوكة لغاية الاستحقاق.	افصح البنك عن الاصول المالية خلال الميزانية حيث ظهرت كالتالي: -اصول مالية مملوكة لغرض التعامل؛ -اصول مالية جاهزة للبيع؛ -اصول مالية مملوكة لغاية الاستحقاق. **اما الالتزامات المالية فقد ظهرت بند: ديون ممثلة بورقة مالية.**	افصح البنك عن الاصول المالية كالتالي: **اوراق مالية للإتجار واستثمارية قابلة للتداول:** -سندات الخزينة والقيم المنقولة المماثلة؛ -اوراق مالية اخرى ممثلة للمديونية؛ -اوراق مالية ممثلة للملكية؛ -سندات الصكوك. **اوراق مالية استثمارية:** -حصص ملكية ومخصصات مماثلة؛ -اوراق مالية اخرى ممثلة للمديونية؛ -سندات صكوك.	**افصح البنك عن الاصول المالية كالتالي:** -موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل؛ -موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر؛ -موجودات مالية بالتكلفة المطفأة- بالصافي. **اما الخصوم فقد افصح عن:** -اسناد قرض.	**افصح البنك عن الاصول المالية كالتالي:** -موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة ،منها الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. -موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ادوات الدين المعترف بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية القابلة لإعادة التدوير و الغير قابلة لإعادة التدوير)؛ -موجودات مالية متاحة للبيع؛ -موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (قروض ومدينون من مؤسسات ائتمانية، قروض ومدينون من العملاء، سندات الدين). **اما الخصوم فقد افصح عن الالتزامات كالتالي:** -المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة(مطلوبات مالية للمتاجرة، المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة على الخيار)؛ -مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة (ديون مؤسسات الائتمان، حسابات دائنة	**افصح البنك عن الاصول المالية كالتالي:** -موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة؛ -موجودات مالية بالتكلفة المطفأة؛ -موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر؛ -اصول مالية متاحة للبيع. **اما الخصوم فقد افصح عن:** -الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة؛ -سندات الدين.

					اما في الخصوم فقد افصح عن الالتزامات كالتالي: **اوراق مديونية مصدرة:** –اوراق مديونية قابلة للتداول؛ –السلفيات السندية؛ –اوراق مديونية اخرى مصدرة.		للعملاء، الديون الممثلة بضمان).	
اهمية الادوات المالية لقائمة الدخل الشامل	**يجب الافصاح عن صافي المكاسب أو صافي الخسائر من:** – الاصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة؛ –الالتزامات و الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة؛ –الاستثمارات او ادوات حقوق الملكية الموسومة على انها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر؛	**افصح البنك ضمن جدول حسابات النتائج على:** –الارباح او الخسائر الصافية على الاصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛ –ارباح او خسائر الصافية على اصول	**افصح البنك ضمن جدول حسابات النتائج على:** –الارباح او الخسائر الصافية على الاصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛ –ارباح او خسائر الصافية على اصول	**افصح البنك ضمن حساب المداخيل والمصاريف الاجمالي:** **خلال عائدات التشغيل البنكي:** –الفوائد والعائدات المماثلة على الاوراق المالية الممثلة للمديونية؛	**افصح البنك ضمن قائمة الدخل على :** –ارباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر؛ –عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.	**افصح البنك ضمن قائمة الدخل على:** –صافي المكاسب او الخسائر من الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة؛ –صافي المكاسب او الخسائر من الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ –صافي المكاسب او الخسائر على الاصول المالية المتاحة للبيع؛ –صافي المكاسب او الخسائر الناتجة عن استبعاد الاصول المالية بالتكلفة المطفأة؛	**افصح البنك ضمن قائمة الدخل الشامل على:** –تغيرات احتياطي اعادة قياس اسهم المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛ –تغيرات احتياطي إعادة التقييم للسندات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من

	-الاصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر؛ اجمالي دخل الفائدة واجمالي مصروف الفائدة (التي تم حسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة.	مالية متاحة للبيع؛ وايضا عن: -ارباح او خسائر صافية على اصول مالية اخرى.	مالية متاحة للبيع؛ -ارباح او خسائر صافية على اصول مالية اخرى.	-العائدات على الاوراق المالية الممثلة للملكية وشهدات الصكوك؛ -العائدات على الأوراق المالية ضمن عمليتي مضاربة ومشاركة. **مصاريف التشغيل البنكي:** -الفوائد والمصاريف المماثلة على الأوراق المالية الممثلة للمديونية المصدرة؛ -المصاريف على الأوراق المالية ضمن مضاربة ومشاركة.	وأفصح عن الفوائد الدائنة والفوائد المدينة ولم يحدد للأصول بالتكلفة المستنفدة.	-صافي المكاسب او الخسائر الناتجة عن اعادة التصنيف الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة؛ -صافي المكاسب او الخسائر الناتجة عن اعادة تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة. اما الفوائد فقد افصح عليها بشكل اجمالي الفوائد والمنتجات المماثلة ، الفوائد والمصاريف المماثلة.	خلال الدخل الشامل الاخر؛ -تغيرات احتياطي إعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع. **اما الفوائد فقد افصح بشكل اجمالي عن :** -الفوائد و الايرادات المماثلة؛ -الفوائد والمصروفات المماثلة.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

– مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، **المعيار المحاسبي الدولي للتقرير المالي 7 "الادوات المالية: الافصاحات"** ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

- محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص: 727-719.
- التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري، سنة 2018.

- التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك التجاري وفا بنك المغربي، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك الاهلي الاردني، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك كريدي اغريكول الفرنسي، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك لويدز بنك البريطاني، سنة2018.

اما فيما يخص محاسبة التحوط فقد وجدنا انه لم يكن افصاح عليها في القوائم المالية للبنوك محل الدراسة ماعدا بنكين (كريدي اغريكول الفرنسي، والبنك البريطاني لويدز بنك) لذلك سنقتصر في الجدول التالي على المعلومات الخاصة بالبنكين.

الجدول رقم (4–7): الافصاح عن محاسبة التحوط في القوائم المالية للبنكين كريدي اغريكول ولويدز بنك حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS7

وجه المقارنة	متطلبات المعيارIFRS7	القوائم المالية لبنك كريدي اغريكول الفرنسي	القوائم المالية لبنك البريطاني لويدز
محاسبة التحوط	يجب على المنشاة عرض الافصاحات المطلوبة في إيضاح واحد او قسم منفصل في قوائمها المالية عن: –وصف لكل نوع من أنواع	افصح البنك في الملاحظة رقم 3.4 من الايضاحات كانت الملاحظة بعنوان محاسبة التحوط، حيث تناول انواع التحوط بالشرح (تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفقات النقدية، وتحوط صافي الاستثمار في العمليات الاجنبية) ثم اتبعها بجداول تحدد التحوطات خلال السنة المالية2018 وكانت كما يلي: –جدول اوضح فيه ادوات التغطية المشتقة؛ –جدول ثاني العمليات على ادوات التحوط المشتقة (تحليل حسب المدة المتبقية)؛	أفصح البنك في الإيضاحات عند الملاحظة رقم17: الأدوات المالية المشتقة. –جدول فيه تم تحديد المبالغ الاسمية والقيم العادلة للأدوات المشتقة. –جدول بعنوان تفصيل مجموعات أدوات التحوط: شرح فيه انواع التحوط وادوات التحوط حيث المجموعة الاولى مكونة من(**تحوط القيمة العادلة** تضمن ادوات التحوط المستخدمة) والمجموعة الثانية من(**تحوط التدفق**

	التحوط؛ -وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية؛ -طبيعة المخاطر المتحوط لها.	ثم وضع عنوان تحوط القيمة العادلة و وضع تحت هذا العنوان جداول كانت كالتالي: -أدوات التغطية المشتقة (حيث بين الأدوات المالية المشتقة بقيمتها المحاسبية والقيمة العادلة الخاصة بها)؛ -البنود المغطاة(بين البنود المتحوط لها وحدد قيمتها المحاسبية والقيمة العادلة الخاصة بها)؛ -نتيجة محاسبة التحوط. تحت عنوان تحوط صافي الاستثمار في العمليات الاجنبية ، وضع ملاحظة بان مجموعة بنك كريدي اغريكول لا تتأثر بتحوط التدفقات النقدية وصافي الاستثمارات في الخارج. وهذا كله في الملاحظة رقم 3.4 من الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية للبنك لسنة 2018 ضمن الصفحات 164،165،166،167.(انظر الملحق رقم 05)	**النقدي** وتضمن الادوات المستخدمة). -الجدول بعنوان القيم الدفترية لأدوات التحوط؛ -الجدول الرابع مجموعات بنود التحوط (تضمن شرح للمخاطر المتحوط لها) - الجدول الخامس فيه تلخيص للمكاسب والخسائر الناتجة عن محاسبة التحوط لسنة المعنية. وهذا كله في الملاحظة رقم 17 من الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية ضمن الصفحات 203،204،205. (انظر الملحق رقم 06)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- محمد ابو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص:724.
- التقرير السنوي لبنك كريدي اغريكول الفرنسي، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك لويدز بنك البريطاني، سنة2018.

اما فيما يخص الافصاحات الخاصة بالمخاطر فلم نجد ذكرا لها في البنكين الجزائريين (البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري)، والبنك المغربي (التجاري وفا بنك)، لذلك سنقتصر في الجدول التالي على المقارنة بين البنوك الثلاث الباقية (بنك الاهلي الاردني، بنك كريدي اغريكول الفرنسي، ولويدز بنك البريطاني).

الجدول رقم(4-8): المقارنة بين البنوك فيما يخص الافصاح عن المخاطر حسب متطلبات المعيار IFRS7

وجه المقارنة	متطلبات المعيار IFRS7	القوائم المالية المنشورة لبنك الاهلي الاردني	القوائم المالية لبنك كريدي اغريكول الفرنسي	القوائم المالية لبنك لويدز بنك البريطاني
طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الادوات المالية	تركز الافصاحات المطلوبة على المخاطر التي تنشا عن الادوات المالية والكيفية التي تمت بها ادارتها ويتضمن (مخاطر ائتمانية، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق)حيث يجب ان تتضمن افصاحات نوعية وكمية .	افصح البنك في الايضاح رقم 40 المعنون ب ادارة المخاطر عن: المخاطر المتعرض لها وطرق ادارتها، وقد خصص لكل خطر جزء خاص به لشرحه وتوضيح كيفية التعرض له وطرق ادارته حيث كانت المخاطر : مخاطر الائتمان ضمن الايضاح رقم40/أ مخاطر السوق ضمن الايضاح رقم 40/ب	افصح البنك عن المخاطر التي يتعرض لها ضمن القوائم المالية تحت عنوان عوامل الخطر خصص البنك جزء من تقرير الادارة لعرض طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك الاقليمي، ونظامها والاجهزة المنفذة لإدارتها، وحدد انه اتبع المخاطر التي افصح عنها المعيار IFRS7 وهي(مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ، ومخاطر ادارة الميزانية التي من ضمنها مخاطر السيولة)، بالإضافة الى مخاطر اخرى	خصص البنك جزء لإدارة المخاطر قبل القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المعنية، وشرح فيها المخاطر المتعرض لها بكل انواعها، وقد اورد البنك كل المخاطر المتعرض لها سواءا كانت نتيجة الادوات المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق) او المخاطر الاخرى (مخاطر تشغيلية، مخاطر راسمال).(الصفحة106 من القوائم المالية للبنك). **انظر الملحق رقم06**

		مخاطر السيولة ضمن الايضاح رقم40/ج. في الصفحات 145،140،132 على الترتيب، ضمن القوائم المالية للسنة المالية 2018 المنشورة للبنك. **الملحق رقم 04**	غير المتعلقة بالأدوات المالية (مخاطر التشغيل، مخاطر قانونية، مخاطر عدم الامتثال).وكل هذا ابتداء من الصفحة15 من القوائم المالية للبنك. **انظر الملحق رقم 05**	
	افصاحات نوعية: لكل نوع من المخاطر يجب على المنشاة ان تفصح: -التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها؛ -اهدافها وسياستها واجراءاتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة قياس المخاطر.	لكل نوع من المخاطر افصح البنك على : -مخاطر الائتمان: اوضح سياسة ادارة مخاطر الائتمان المتبعة في البنك (تحديد التركزات الائتمانية والسقوف، تحديد اساليب تخفيض المخاطر، الحد من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات، دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته). و وضع جدول لتحديد التعرض لمخاطر الائتمان بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات.	لكل نوع من المخاطر افصح البنك عن تعرضه للمخاطر وعن سياساته ونظم قياسه للمخطر -مخاطر الائتمان:(في الصفحة 17 من القوائم المالية) الهدف والسياسة ادارة مخاطر الائتمان منهجيات ونظم قياس المخاطر نظام داخلي لتصنيف وتنظيم المخاطر قياس مخاطر الائتمان.	لكل نوع من انواع المخاطر المتعرض لها البنك افصح عن : -التعرضات للخطر؛ -طرق قياس الخطر؛ -طرق تخفيف المخاطر.
	الافصاحات الكمية: لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الادوات المالية يجب الافصاح عن:	**لمخاطر الائتمان افصح البنك على:** -جدول يبين فيه توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر ؛ -توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل الاجمالي	وضع البنك سياسة المخاطر تحت عنوان "الادارة المالية والتعرض للمخاطر وسياسة التحوط" ضمن الملاحظة رقم 3 في صفحة 139من القوائم المالية للبنك.	في الملاحظة رقم 52 من الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية اوضح البنك ما يلي: المخاطر التي تؤثر على المجموعة من خلال استخدامها الادوات المالية هي: خطر الائتمان،

	-ملخص للبيانات الكمية بشان تعرضها لتلك المخاطر	للتعرضات الائتمانية؛ -اجمالي التعرضات الائتمانية؛ -حجم الخسائر الائتمانية المتوقعة.	لمخاطر الائتمان: (الصفحات 146،148،153 من القوائم المالية) -جدول يوضح التعرض الاقصى لمخاطر الائتمان؛ - جدول لتراكم مخاطر الائتمان؛ - جدول لتوضيح التعرض لمخاطر الائتمان حسب فئة مخاطر الائتمان؛ - جدول لتركيز مخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية **الملحق رقم 05**	مخاطر السيولة، مخاطر السوق (مخاطر سعر الفائدة، مخاطر صرف العملات الاجنبية)، تناول كل خطر بالإفصاح الكمي حيث: **مخاطر السوق**: وضع جدول لإيضاح مخاطر سعر الفائدة ومخاطر صرف العملات الاجنبية، ثم اتبعها بجدول يوضح العملة الوظيفية لعمليات المجموعة.(الصفحة 255 من القوائم المالية للبنك). **مخاطر الائتمان**: (الصفحة 256من القوائم المالية للبنك) وضع جداول توضح: -التعرض الاقصى لمخاطر الائتمان؛ -تركيزات التعرض لمخاطر الائتمان؛ -جودة الائتمان للموجودات؛ -الضمانات المحتفظ بها كضمانات للأصول المالية. **مخاطر السيولة**: افصح عن اجال استحقاق الموجودات والمطلوبات(ص 265 من القوائم المالية للبنك).**الملحق رقم06**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

– مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، **المعيار المحاسبي الدولي للتقرير المالي 7 "الادوات المالية: الافصاحات"** ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

–IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures,on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7, (**Visited 13/05/2020**).

- محمد ابو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص: 727-719.
- التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك التجاري وفا بنك المغربي، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك الاهلي الاردني، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك كريدي اغريكول الفرنسي، سنة 2018.
- التقرير السنوي لبنك لويدز بنك البريطاني، سنة2018.

توضح الجداول اعلاه اهم الفروق في الافصاح عن الادوات المالية بين البنوك محل الدراسة (بنك القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، البنك المغربي وفا بنك، البنك الفرنسي كريدي اغريكول، البنك البريطاني لويدز)، وذلك حسب متطلبات المعيار IFRS7 (الادوات المالية الافصاحات) الذي يرتكز على هدفين اساسيين اولهما الافصاح عن اهمية الادوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل، والثاني الافصاح عن المخاطر الناشئة عن الادوات المالية وطرق ادارتها، لذلك سنعتمد على هذا الجدول في تقديم شرح موجز لهذه الفروق مرتبا حسب متطلبات المعيار كأوجه مقارنة ومركزا على الاختلاف بين الافصاح في البنوك الجزائرية والبنوك الاخرى فيما يلي:

الفرع الاول: اهمية الادوات المالية لقائمة المركز المالي.

من الاهداف الرئيسية للمعيار IFRS7 التركيز على اظهار اهمية الادوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل، لذلك فقد فرض انه يجب الافصاح عن المبالغ الدفترية لكل ما يلي:

- الاصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة؛
- الاصول والالتزامات المالية بالتكلفة المستنفدة؛
- الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

وبالنسبة للبنوك الجزائرية محل الدراسة (القرض الشعبي الوطني، البنك الوطني الجزائري) كان هناك تماثل بينهما في الافصاح فيما يتعلق بالأدوات المالية، وحسب الجدول (4-6) نجد ان كلا البنكين افصح على:

- اصول مالية لغرض التعامل : وهي اصول المالية مقاسة بالقيمة العادلة وتماثل الاصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ؛
- اصول مالية جاهزة للبيع: وهي اصول مقاسة بالقيمة العادلة ، وتماثل الاصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر؛
- اصول مالية مملوكة لغاية الاستحقاق: وهي اصول مقاسة بالتكلفة المستنفدة.

نلاحظ ان هناك التزاما في عرض الاصول المالية بمتطلبات المعيار 7 بالرغم من عدم تشابه التسميات، وهذا عائد لعدم تطبيق المعيار IFRS9 في تصنيف وقياس الادوات المالية، اما الخصوم فلا يوجد هناك عرض للالتزامات المالية.

وقد نهج البنكين المغربي والاردني نهج البنكين الجزائريين حيث لم يتطرقا لعرض الالتزامات المالية حسب متطلبات المعيار، البنك المغربي افصح عن الديون على انها اوراق مديونية مصدرة دون ان يحدد طرق قياسها، غير انه افصح عن اوراق مديونية قابلة للتداول، وكذا البنك الاهلي الاردني لم يفصح على الخصوم الا بند اسناد قرض، رغم التزامه التام بالإفصاح حسب المعيار فيما يتعلق بالأصول المالية.

اما البنكين الفرنسي (كريدي اغريكول) والبريطاني(لويدز بنك) لوحظ التزامهما التام بالمعيار حيث افصحا عن الاصول ثم الالتزامات .

الفرع الثاني: اهمية الادوات المالية لقائمة الدخل.

قائمة الدخل ويطلق عليها ايضا اسم قائمة الارباح والخسائر و هي قائمة يتم اعدادها لمعرفة نتيجة عمل المنشاة من ربح او خسارة خلال السنة المالية[1]، لذلك نجد ان المعيارIFRS7 يتطلب الافصاح عن صافي المكاسب والخسائر للأصول والالتزامات المالية ضمن قائمة الدخل، وكذلك اظهار اجمالي دخل الفائدة واجمالي مصروف الفائدة.

وفي النظام المحاسبي المالي يطلق على قائمة الدخل اسم جدول حسابات النتائج، وهو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المنشاة خلال السنة المالية، ولاحظنا التزاما للبنكين الجزائريين محل الدراسة بما جاء في النظام المحاسبي المالي فيما يخص جدول حساب النتائج، افصح البنكين ضمن هذا الجدول على الارباح والخسائر الناتجة من الاصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة كل نوع على حدى سواء المحتفظ بها لغرض المعاملة او المتاحة للبيع، واضاف ارباح وخسائر صافية على اصول مالية اخرى، ولم يتطرق لا للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ولا الالتزامات المالية.

وحسب النظام المحاسبي المالي يتضمن البند الاول للأصول المالية المصنفة على انها مملوكة لغرض التعامل (الحصص والمداخيل من اسهم وسندات ذات عائد متغير، الفوائد المترتبة والمستحق اجلها على السندات ذات العائد الثابت، فوائض ونواقص القيم للتنازلات المحققة)، والبند الثاني للأصول المتاحة للبيع (الحصص والعائدات الاخرى الناجمة عن الاسهم و السندات ذات العائد المتغير، فوائض ونواقص

[1] P.Periasamy,**Financial Management. 2E**, Tata McGraw-Hill Education,2009,P:20.

القيم على التنازلات المحققة عن السندات ذات العائد الثابت والمتغير، خسائر القيمة على السندات ذات العائد المتغير)[1].

في حين نجد ان البنك المغربي اتبع طريقة مختلفة للإفصاح حيث لم يظهر صافي المكاسب او الخسائر بل ظهرت العائدات ثم بالمصروفات فيما يتعلق بالأدوات المالية، عكس البنك الاردني الذي اكتفى بالإيرادات المتأتية من الادوات المالية.

اما البنكين الفرنسي والبريطاني التزما بمتطلبات المعيار فيما يخص الافصاح عن المكاسب والخسائر الخاصة بالأدوات المالية، غير ان البنك البريطاني (لويدز بنك) اختلف في الصياغة فقد ظهرت في شكل تغيرات احتياطي اعادة القياس للأصول المالية.

اما الفوائد فقد التزم البنوك كل من البنوك (الاهلي الاردني، الفرنسي كريدي اغريكول، البريطاني لويدز بنك) بالإفصاح عنها حسب المعيار محل الدراسة.

الفرع الثالث: محاسبة التحوط.

التحوط هو تقنية مالية تستخدم لمواجهة المخاطر المحتملة ، فمن خلاله يتم استخدام مجموعة من الادوات المالية المشتقة (عقود الخيار، المبادلات، العقود المستقبلية، العقود الآجلة)، لتغطية المخاطر المتعلقة اساسا بارتفاع اسعار صرف العملات، اسعار الفائدة، اسعار السلع والاوراق المالية، حيث ان التحوط يعمل على تقليص الخسائر المحتمل وقوعها في المستقبل[2].

ويتكون التحوط اساسا من مكونين هما العنصر المتحوط له واداة التحوط التي هي عبارة عن مشتقة مالية، اما العنصر المتحوط له هوما يتم حماية المنشاة من المخاطر الناتجة عنه وهو عادة اصل او التزام مالي، وهذا ما يجعل محاسبة التحوط تدخل ضمن متطلبات الافصاح في المعيارIFRS7 نظرا لعلاقته بالأدوات المالية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم09-05، **مرجع سابق**، البند رقم 5 و6 ، ضمن الملحق رقم 2 لنموذج حساب النتائج، ص:25.

[2] عزي فريال منال، **انعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس والافصاح المحاسبي –دراسة حالة شركة سونطراك–**، اطروحة دكتوراه ل م د ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -2-، الجزائر، ص:16.

ويتطلب المعيار وصف لأنواع التحوط و ادواته وكذا طبيعة المخاطر المتحوط لها، ومن الجدول (4-7) نجد ان البنوك في الدول العربية محل الدراسة لم تتطرق لذكر محاسبة التحوط، اما البنكين الفرنسي (كريدي اغريكول) و البريطاني (لويدز بنك) فقد خصص كل منهما جزء من الايضاحات للإفصاح عن محاسبة التحوط، حيث قدم البنك الفرنسي شرح لكل نوع من التحوط وهي تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفقات النقدية، تحوط صافي الاستثمار في العمليات الاجنبية.

ويمكن تعريف انواع التحوطات الثلاث فيم يلي[1]:

- حيث **تحوط القيمة العادلة** هو التحوط ضد التعرضات للتغيرات في القيمة العادلة فالهدف من محاسبة التحوط هو تعويض مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصول؛
- **وتحوط التدفق النقدي** هو تحوط ضد التعرض لتغيرات التدفقات النقدية الناجمة عن مخاطر مرتبطة بأصل او التزام او التزام تعاقدي، والخاص بمخاطر العملة او صفقة متوقع ان تؤثر على الربح او الخسارة، فهو تحوط للحماية ضد مخاطر تغيرات الاسعار، اسعار الفائدة والتي تجعل التدفقات النقدية المستقبلية غير اكيدة؛
- **تحوط صافي الاستثمار الاجنبي** هو نوع خاص من تحوط التدفق النقدي بالعملة الاجنبية والذي يستخدم للقضاء او الحد من التعرض لمخاطر العملة الاجنبية من صافي استثمار المنشاة في المعاملات الاجنبية.

ونجد ان البنك الفرنسي شرح انواع التحوطات الثلاث ثم اردفه بالأدوات المالية المشتقة المخصصة كأدوات للتحوط ، في حين ان البنك البريطاني بدا بأدوات التحوط حيث اظهرها بقيمتها العادلة، ثم حدد الى اي نوع من التحوط تنتمي ثم وضع جدول يحدد فيه المخاطر المتحوط لها.

وفي الاخير كلا البنكين حددا نتيجة التحوط والمكاسب والخسائر الناتجة من التحوط والملاحظ ان كلا البنكين لم يتطرقا لتحوط الاستثمار في العمليات الاجنبية، غير ان البنك الفرنسي (كريدي اغريكول) اشار الى ان مجموعة كريدي اغريكول لا تتأثر بتحوط التدفقات النقدية وصافي الاستثمارات في الخارج.

[1] عزي فريال منال، **اساليب الافصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، الجزائر، ديسمبر 2017، ص ص: 105-109.

الفرع الرابع: الافصاح عن المخاطر.

نظرا لظروف عدم التأكد المصاحبة للأدوات المالية والمخاطر العديدة الناتجة عنها، خصص معيار الابلاغ المالي رقم 7 المتعلق بإفصاح الادوات المالية جزءا كبيرا من متطلباته لشرح طرق الافصاح الدقيقة المتعلقة بمخاطر الادوات المالية، حيث تطلب افصاحا كميا ونوعيا لكل نوع من المخاطر، والافصاح النوعي يعني تناول كل انواع المخاطر الناجمة عن الادوات المالية (خطر الائتمان، خطر السيولة، خطر السوق) بالشرح واظهار كيفية نشؤها والتعرض لها، وكذا الافصاح عن طرق ادارة البنك لهذه المخاطر وهذا لإضفاء طابع الشفافية والموضوعية على القوائم المالية.

"والافصاح الكمي هو عبارة عن بيانات رقمية حول امكانية التعرض لتلك المخاطر كما هي بتاريخ اعداد البيانات، تركزات المخاطر، مخاطر الائتمان والحد لأقصى للمبلغ الذي قد يتحمله المصرف بتاريخ البيانات المالية دون الاخذ بالاعتبار ايه ضمانات[1]".

ولكن بالرغم من التأثير الكبير للمخاطر الناجمة عن الادوات المالية في المركز المالي للبنوك ، لم نجد ذكرا لها في القوائم المالية في البنكين الجزائريين محل الدراسة (القرض الشعبي الوطني، والبنك الوطني الجزائري) حسب الجدول (4-8)، لذلك تم الاطلاع على النظام المتعلق بالكشوف المالية للبنوك ضمن النظام المحاسبي المالي فوجدنا في الملحق رقم 5 المخصص لملحق الكشوف المالية، في المذكرة رقم8 التي خصصت لتسيير المخاطر وتضمنت ما يلي [2]:

- تنظيم تسيير المخاطر ، تصنيف المخاطر، خطر القرض، الخطر العملياتي، خطر السيولة، مخاطر اخرى.

ومنه يمكن القول ان النظام المحاسبي المالي اوجب الافصاح عن تحديد انواع المخاطر وطرق ادارتها وحدد الانواع الممكنة للمخاطر حيث يقصد بخطر القرض خطر الائتمان، والخطر العملياتي الخطر التشغيلي، اذا فقد تطابق مع المعيار فيما يخص الإفصاح النوعي للمخاطر، ولكن البنوك محل الدراسة لم تلتزم بمتطلباته اذ ان كلا البنكين لم ينشرا الملاحق.

[1] ثائر صبري محمود كاظم الغبان، **تكييف الافصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها–دراسة تطبيقية–**، مجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد السابع والعشرون، العراق، 2010، ص:178.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام 09-05، **مرجع سابق**، الملحق رقم 5، نموذج ملحق الكشوف المالية، ص:33.

اما بالنسبة لبقية البنوك (البنك المغربي وفا بنك، البنك الفرنسي كريدي اغريكول، والبنك البريطاني لويدز بنك) فقد افصحت بشكل كامل على المخاطر حسب متطلبات المعيار حيث خصص كل بنك جزء معتبر من تقريره السنوي للإفصاح عن المخاطر المتعرض لها، عن انواعها و كيفية التعرض لها وايضا طرق ادارتها والهيئات الخاصة بتسيير المخاطر، واما الافصاح الكمي فقد خصص له جداول ضمن الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية لكل بنك، ونجد ان هناك اختلاف بسيط في طريقة الافصاح عن المخاطر بالنسبة للبنوك محل الدراسة حيث ان كل البنوك تناولوا كل المخاطر بالشرح سواء المتعلقة بالأدوات المالية او الاخرى، الا ان البنك الفرنسي كريدي اغريكول اشار الا انه اتبع في الافصاح متطلبات المعيار 7 محل الدراسة وحدد المخاطر التي اشار اليها المعيار، والبنك الاردني لم يفصح عن طرق قياس المخاطر. كما انه تجدر الاشارة اننا اكتفينا بشرح طرق الافصاح عن المخاطر الائتمانية بالنسبة لهذا البنك مع انه تم الافصاح عن كل المخاطر، وهذا نظرا لتركيزه عليها وتخصيص جزء كبير لها من القوائم المالية.

نتائج المقارنة :

بعد مقارنة بين القوائم المالية للبنوك الجزائرية والبنوك في الدول الاخرى (القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري، القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري، القوائم المالية للبنك المغربي وفا بنك،القوائم المالية للبنك الاهلي الاردني، القوائم المالية لبنك كريدي اغريكول الفرنسي، والقوائم المالية لبنك البريطاني لويدز) من حيث عرض القوائم المالية والافصاح الخاص بالأدوات المالية، وذلك حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية توصلنا الى العديد من النتائج نلخص اهمها فيم يلي:

- يظهر اختلاف واضح بين القوائم المالية للبنوك محل الدراسة وذلك فيما يخص قائمة خارج الميزانية، حيث لم يفصح عليها ضمن القوائم المالية للبنك البريطاني والاردني و افصح عنها كل من البنوك الجزائرية والبنك المغربي والفرنسي، ويعكس هذا تأثير التاريخ الاستعماري حتي في المذهب المحاسبي الفرنكفوني والانجلوسكسوني، هذا الاخير الذي تنتهجه البنوك الاردنية والبريطانية؛

- البنوك الجزائرية محل الدراسة لم تلتزم بمتطلبات النظام المحاسبي المالي، حيث افصحت على بعض القوائم المالية فقط ولم تفصح على الملاحق، وبالتالي لم تلتزم بمتطلبات المعايير فيما يخص عدد القوائم المالية؛
- البنوك الجزائرية التزمت بترتيب السيولة تنازليا مثلها مثل البنوك الاخرى محل الدراسة؛
- من خلال قائمة حقوق الملكية يتجلى اهتمام البنك البريطاني بإظهار حقوق المساهمين بشكل اكثر تفصيلا، وهذا لاعتبار المستثمرين اهم المستخدمين، عكس البنوك الجزائرية الذي يظهر اهتمام بالسلطة النقدية اكثر؛
- على العموم النظام المحاسبي المالي يدعم متطلبات معيار IAS1 الا ان البنوك الجزائرية لا تلتزم بشكل كامل بمتطلبات النظام المحاسبي المالي SCF؛
- هناك تطابق تام في قائمة التدفقات الخزينة بالنسبة للبنوك الجزائرية والبنك الفرنسي، وهذا يدل على انها مستوحاة من النظام الفرنسي؛
- وكذلك هناك تطبيق للمعيار IAS7 الخاص بقائمة التدفقات النقدية من قبل بنوك الجزائرية محل الدراسة و البنوك في الدول الاخرى، بالرغم من الاختلافات بينها الا انها ضمن متطلبات المعيار؛
- بالنسبة للمعيار IFRS7 الخاص بافصاحات الادوات المالية طبقت البنوك الجزائرية المتطلبات الخاصة بإظهار اهمية الادوات المالية لقائمة المركز المالي، وكذا المتطلبات الخاصة بأهمية الادوات المالية لقائمة الدخل؛
- بالنسبة لمحاسبة التحوط لم يتطرق لها البنوك الجزائرية محل الدراسة ولا البنكين المغربي والاردني، حيث لم يفصح عنها سوى البنك الفرنسي والبريطاني؛
- ولم يفصح البنكين الجزائريين محل الدراسة عن المخاطر المتعرض لها من الادوات المالية ولا طرق ادارتها رغم اشارة النظام المحاسبي لها، اما البنك الاردني والبنكين الاجنبيين فقد افصحوا عنها بشكل مفصل؛
- لم يتطرق النظام المحاسبي المالي الى الافصاح الكمي عن المخاطر، الذي اشار المعيار IFRS7 الى الزام الافصاح عنها بالتفصيل؛

وفي الاخير يمكن القول ان اساس الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية هو قدم النظام المحاسبي المالية وعدم مجاراته للتجديد المستمر والتطورات التي تتميز بها معايير الابلاغ المالي الدولية.

وهناك فجوة بين البنوك الجزائرية والبنوك في الدول الاخرى فيما يخص تطبيق المعايير المحاسبية، ويعود هذا لعدم التزام البنوك الجزائرية محل الدراسة بكل متطلبات النظام المحاسبي الذي يعتبر انعكاسا للمعايير المحاسبية في الجزائر، مما يشير الى انه رغم مرور ثمانية سنوات على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي الا انه مزال هناك صعوبة في تطبيقه في البيئة المحاسبية الجزائرية، يعني ان الخصائص التي تتميز بها البيئة المحاسبية الجزائرية تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي وكذا المعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

والملاحظ من المقارنة بين البنوك محل الدراسة ان البنك البريطاني هو الاول من حيث تطبيقه للمعايير وهذا منطقي نظرا لان بريطانيا هي مكان نشأة المعايير، ويليه البنك الفرنسي، ثم الاردني، ثم المغربي، وفي الاخير البنكين الجزائريين.

ومن هذا الترتيب نحاول ان نعرف من خلال خصائص البيئة المحاسبية للدول اهم المؤثرات على زيادة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بريطانيا وفرنسا تتميزان عن باقي الدول العربية محل الدراسة انهما دولتان متطورتان اقتصاديا ولديهما نظام مصرفي وسوق مالي متطور، الا ان العامل الذي ساعد بريطانيا على ان تكون في المرتبة الاولى هو انها ضمن نهج انجلوسكسوني فقد اشارت الدراسات ان الدول الانجلوسكسونية اكثر قابلية لتطبيق المعايير منها من الدول الفرنكفونية لذلك جاءت فرنسا في المرتبة الثانية.

اما الدول العربية فثلاثتها تعتبر دول نامية وكلها عربية ولها ثقافة اسلامية ويمكن القول انها لها تاريخا استعماريا، الاختلاف بينها يكمن في ان الدولة الاردنية اقتصادها اكثر انتعاشا وانفتاحا على العالم من الجزائر وتتميز بمنظومة مصرفية وسوقا مالية متطورة حيث تعتبر من الدول التي استفادت من سياسة التحرير المالي، هذا ما يدعمها وجعلها اكثر تطبيقا لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

لذلك ومما سبق يمكن القول ان العامل الاول للتأثير على تطبيق المعايير في البنوك لأي دولة هو التطور الاقتصادي وتطور المنظومة المصرفية والسوق المالي بالدرجة الاولى، والعوامل الاخرى التي ذكرت في الفصل الاول تأتي في الدرجة الثانية (النظام السياسي والقانوني، البيئة الثقافية والتعليمية، تطور المحاسبة المهنية).

لذا سنحاول ان ندرس البيئة المحاسبية الجزائرية وتأثيرها على تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية، وذلك من خلال اقتراح حلول لتدعيم المحاسبة في النظام المحاسبي البنكي الجزائري و النظر الى الخصائص التي تعيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية وهذا عن طريق استقصاء اراء الاطارات في المجال البنكي في الجزائر.

خلاصة:

نظرا لأهمية القطاع البنكي باعتباره عصب الاقتصاد العالمي ككل و الاقتصاد الوطني بشكل خاص فقد اولى النظام المحاسبي المالي اهتماما بالمحاسبة البنكية حيث حدد قوانين خاصة بتنظيم المحاسبة في البنوك، وهي قانون 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية حيث وضع مخططا خاصا بالبنوك والمؤسسات المالية، والقانون 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية ، والقانون11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك، ووضع قانونا خاصا بالأدوات المالية وطرق قياسها وتقييمها وهو النظام 08-09.

وبمقارنتنا للنظام المحاسبي البنكي في الجزائر من حيث قانون الخاص بمحاسبة الادوات المالية 09-08 مع متطلبات المعيارifrs9، وجدنا توافقا بينهما فيما يخص قوانين قياس الادوات المالية واختلافا في متطلبات التصنيف مصدره قدم النظام المحاسبي المالي وعدم مسايرته للتغييرات المستمرة التي تتميز بها المعايير، ومعالجة عمليات تصنيف وقياس الأدوات المالية بشكل مختصر رغم تعقيدها وحاجتها لتفصيل اكثر مثلما يظهر في المعايير.

بالنسبة للبنوك الجزائرية نجد ان هناك توافق الى حد ما بين الافصاح في قوائم البنوك الجزائرية ومتطلبات المعيار IAS1 عرض القوائم والمعيار IAS7، حيث لم نجد التزاما لبعض متطلبات المعيارIAS1 مصدره عدم التزام بمتطلبات النظام المحاسبي المالي، اما فيما يخص المعيار IFRS7 لم نجد تطبيقا للجزء المتعلق بالإفصاح عن المخاطر وطرق ادارتها، ولا عن القيمة العادلة والمداخل المعتمدة لقياسها، الا انه هناك افصاح عن اهمية الادوات المالية للمركز المالي.

الفصل الخامس: دراسة ميدانية للاطلاع على تحديات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البيئة المحاسبية البنكية الجزائرية

تمهيد:

بعدما خصصنا الفصول السابقة لدراسة نظرية لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمعايير المحاسبية والتوحيد المحاسبي والمحاسبة في البنوك وخصوصياتها، ثم المحاسبة البنكية في الجزائر بتحليل للبيئة المحاسبية الخاصة بها وكذلك مقارنة النظام المحاسبي البنكي في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الابلاغ المالي، ومقارنة مخرجاته من قوائم مالية مع القوائم المالية لبنوك في دول اخرى، حيث خلصنا من خلال هذه المقارنة الى مجموعة من الحلول للرقي بالمحاسبة البنكية في الجزائر.

سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري للموضوع على الواقع من خلال استقصاء اراء افراد عينة الدراسة عن طريق استبيان سيتم توزيعه، لمعرفة اهم المعيقات التي تتميز بها البيئة المحاسبية للبنوك الجزائرية في راي افراد العينة، وكذا لتحديد مدى تطابق راي العينة مع وجهة نظر الباحثة في الحلول المقترحة كمحاولة لتطوير المحاسبة في البنوك الجزائرية وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الاول:** منهجية واداة وعينة الدراسة؛
- **المبحث الثاني:** اختبار التوزيع الطبيعي و تحليل فقرات الدراسة؛
- **المبحث الثالث:** اختبار وتحليل الفرضيات.

المبحث الاول: منهجية واداة وعينة الدراسة.

خصص هذا المبحث لتوضيح اهداف الدراسة الميدانية واهم الفرضيات المعالجة، وكذا التطرق الى الاداة المستخدمة لجمع المعلومات ومراحل اختبارها وفي الاخير تحليل عينة الدراسة .

المطلب الاول: منهجية الدراسة.

سنوضح في هذا المطلب المنهج المعتمد من خلال توضيح الهدف من الدراسة الميدانية واهم متغيرات الدراسة و تحديد الفرضيات المختبرة .

الفرع الاول: مجتمع الدراسة.

نظرا لان عنوان الدراسة يتمحور حول النظام المحاسبي البنكي في الجزائر، فان مجتمع الدراسة يتمثل في البنوك التجارية العاملة في الجزائر والتي تتكون من 20 بنكا كما ذكرنا في الفصول السابقة، وهذا من اجل تحديد اهم المشاكل التي تعيق تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في القطاع المصرفي الجزائري.

الفرع الثاني: الهدف من الدراسة الميدانية.

بعد ما تناولنا في الجانب النظري اهم النقاط المتعلقة بموضوع الدراسة من احاطة بجوانب المحاسبة البنكية عامة و المحاسبة البنكية في الجزائر بشكل خاص، ثم محاولة تقييمها من خلال مقارنة المحاسبة البنكية في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية والمحاسبة في الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، خلصنا الى مجموعة من الحلول كمحاولة لتدعيم النظام المحاسبي البنكي في الجزائر وبالخصوص محاسبة الادوات المالية.

سنحاول في هذا الفصل تدعيم الجزء النظري وزيادة موثوقيته، وتدارك اي نقص قد يلحق بالنتائج، من خلال استقصاء اراء افراد العينة حول مدى موافقتهم على الحلول المقترحة وكذا رايهم في اهم المعوقات في البيئة المحاسبية الجزائرية التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

وقد قسمنا محاور الاستبيان بناء على الفرضيات التي يراد التأكد من صحتها، وكذا وفقا لأهداف الدراسة المراد تحقيقها كالتالي:

- **المحور الاول** : تناول المعوقات التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية، حيث قسم الى خمسة ابعاد خصص كل بعد لنوع من المعوقات بدا بالمحددات في النظام المصرفي الجزائري ثم في السوق المالي الجزائري، ثم المعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي وبعدها المعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية في الجزائر وفي الاخير المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية.

- **المحور الثاني**: خصص هذا المحور للحلول المقترحة لأجل تحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية في البنوك الجزائرية، حيث قسم الى ثلاثة ابعاد، البعد الاول حلول لترقية النظام المحاسبي البنكي بشكل عام، و البعد الثاني للحلول المقترحة لترقية محاسبة الادوات المالية في البنوك الجزائرية وذلك حسب متطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS9. اما البعد الثالث والاخير فخصص لحلول لتدعيم الافصاح المحاسبي للأدوات المالية في البنوك الجزائرية اقتداء بمتطلبات معيار الابلاغ المالي IFRS7.

ولأجل تحديد مدى تأثير المعوقات في البيئة المحاسبية الجزائرية على قابلية تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية، سندرس مدى تأثير المتغير المتمثل في المحور الاول على المتغير المتمثل في المحور الثاني.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة الميدانية.

لدراسة مدى تأثير البيئة المحاسبية الجزائرية على تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية خصص المحور الاول كمتغير مستقل و المحور الثاني كمتغير تابع، ويمكن شرح متغيرات الدراسة في النموذج التالي:

الشكل رقم(5-1): نموذج متغيرات الدراسة الميدانية.

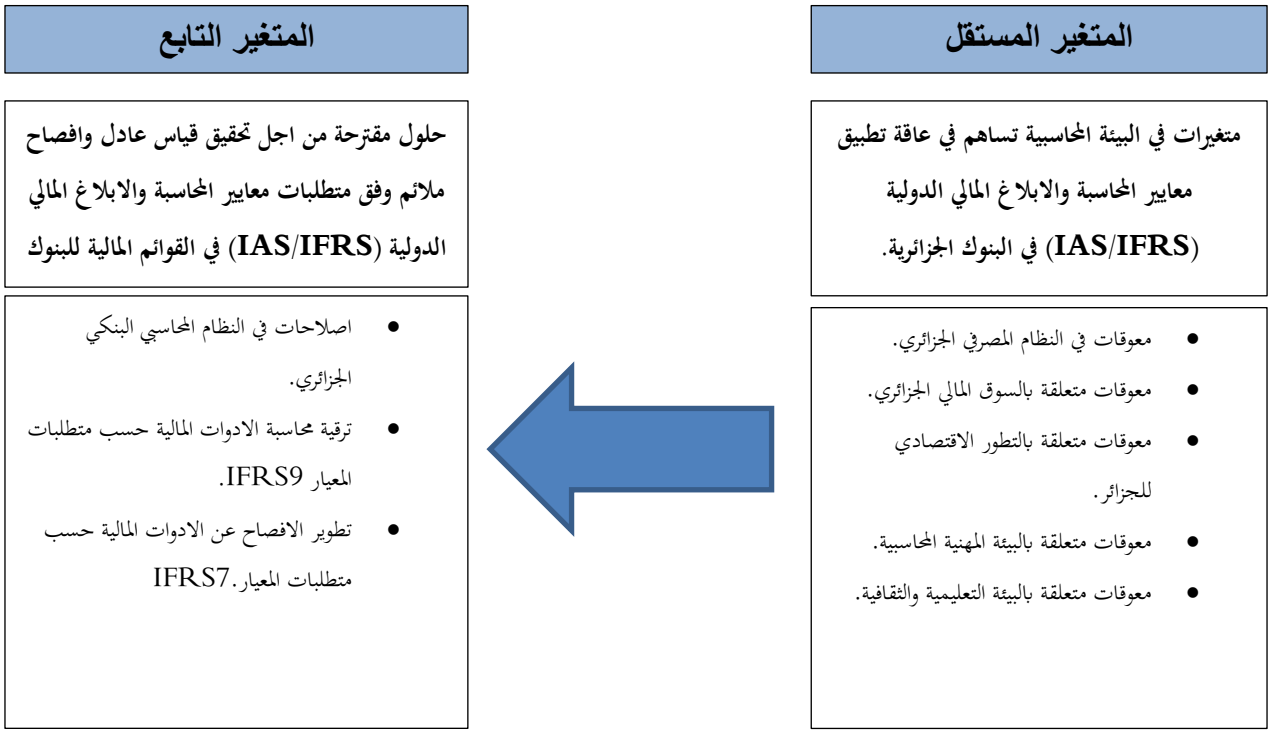

المصدر: من اعداد الباحثة.

يوضح الشكل اعلاه متغيرات الدراسة وتأثير المتغير المستقل على التابع ونستنتج منه فرضيات الدراسة فيما يلي:

الفرضية الاولى: H_1: يوجد متغيرات في البيئة المحاسبية تساهم في عاقة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.

الفرضية الثانية: H_2: تحقق الحلول المقترحة قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الفرضية الثالثة: H_3: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمعوقات في البيئة المحاسبية الجزائرية على تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

وقد تم تجزئة هذه الفرضية الى خمس فرضيات جزئية حسب الابعاد المكونة للمحور الاول وكانت كالتالي:

الفرضية الجزئية الاولى: H_{31}: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمعوقات المتعلقة بالنظام المصرفي في الجزائر على تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية(IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الفرضية الجزئية الثانية: H_{32} : يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمعوقات المتعلقة بالسوق المالي في الجزائر على تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية(IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الفرضية الجزئية الثالثة:: H_{33} يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي في الجزائر على تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية(IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الفرضية الجزئية الرابعة: H_{34} : يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية في الجزائر على تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية(IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الفرضية الجزئية الخامسة: H_{35}: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية في الجزائر على تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية(IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الفرع الرابع: الادوات الاحصائية المستخدمة.

بالنظر للدراسات السابقة التي اتبعت وسيلة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، نجد ان معظمها استخدمت مجموعة من الادوات الاحصائية لتحقيق اهداف الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات الموضوعة نلخصها فيم يلي:

1- النسب المئوية والتكرارات؛
2- اختبار الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛
3- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات؛
4- معادلة سبيرمان براون للثبات؛
5- اختبار كولموجروف-سمنروف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي ام لا (1-Sample K-S)؛
6- اختبار T لمتوسط عينة واحدة One sample T Test؛
7- معادلة الانحدار الاحادي البسيط (Regression)؛
8- معامل الانحدار المتعدد (Multiple Regression).

والتي سنعتمدها في بحثنا الا اذا اضطررنا لاستخدام بعضها فقط او استخدام ادوات احصائية اخرى وهذا تحكمه طبيعة الدراسة واتجاه اختبار الفرضيات المذكورة.

المطلب الثاني: اداة الدراسة الميدانية.

سنخصص هذا المطلب لاداه الدراسة الا وهي الاستبيان بدءا بهيكله وطريقة تصميمه مرورا بتحكيمه الى طرق تقنينه من صدق داخلي وخارجي وكذا ثباته.

الفرع الاول: هيكل الاستبيان.

اعتمدنا لجمع المعلومات الاستبيان لاختبار الفرضيات، حيث تضمن 47 سؤالا مغلق وسؤالين مفتوحين، وقد اعتمد في تحليلها على مقياس ليكارت الخماسي.

و قسم الاستبيان الى جزئين يتضمن كل جزء محور من محوري الدراسة احدهما يمثل المتغير التابع والاخر المتغير المستقل، توزعت عليهم ثمانية ابعاد حسب متطلبات الدراسة ويمكن توضيح كل هذا في الجدول التالي:

الجدول رقم(5-1):تقسيمات ومكونات الاستبيان.

الابعاد	البيان	عدد الفقرات
البعد الاول	المعلومات الشخصية.	04
المحور الاول	**متغيرات في البيئة المحاسبية تساهم في إعاقة تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.**	**29**
البعد الثاني	معوقات في النظام المصرفي الجزائري.	07
البعد الثالث	معوقات متعلقة بالسوق المالي الجزائري.	05
البعد الرابع	معوقات متعلقة بمستوى التطور الاقتصادي.	05
البعد الخامس	معوقات متعلقة بالبيئة المهنية.	05
البعد السادس	معوقات متعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية.	07
المحور الثاني	**حلول مقترحة من اجل تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.**	**18**
البعد السابع	اصلاحات في النظام المحاسبي البنكي.	07
البعد الثامن	ترقية محاسبة الادوات المالية حسب متطلبات المعيارIFRS9.	05
البعد التاسع	تطوير الافصاح عن الادوات المالية حسب متطلبات المعيارIFRS7.	06

المصدر: من اعداد الباحثة.

بالإضافة الى سؤال مفتوح بعد كل محور والهدف منهما جمع الآراء والافكار الغير المتوقعة والتي لم تتطرق لها الباحثة، وهذا حسب خبرة افراد العينة المدروسة باعتبارهم ضلع في مجال البنوك والمحاسبة البنكية لسنوات عملهم في البنوك.

الفرع الثاني: صدق الاستبيان.

لأجل الحكم على الاستبيان بانه صادق وجاهز لقياس لما وضع لقياسه يجب ان يمر بثلاث مراحل اولا الصدق الظاهري وهو صدق المحكمين وثانيا الصدق الاتساق الداخلي وبعده صدق الاتساق البنائي للأبعاد.

اولا: الصدق الظاهري : تم عرض الاستبيان على المشرف ثم على مجموعة من المحكمين تألفت من (05) من الاساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق والمالية والبنوك[1]، وقد تم الاعتماد على آرائهم في حذف وتغيير العبارات الغير ملائمة في اداة الدراسة. عن طريق نموذج استبيان اعد لهذا الغرض.

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان بعد تحكيم الاستبيان وتعديله حسب اراء السادة المحكمين تم توزيعه على عينة استطلاعية من الموظفين في البنوك الجزائرية وقد تم التركيز على العاملين في مجال المحاسبة، حيث تمثل حجم العينة ب52 فردا تم من خلالها ادخال البيانات في برنامج spss واستخراج نتائج صدق فقرات الاستبيان من خلال حساب معامل الارتباط سبرمان بين درجة كل عبارة و الدرجة الكلية لجميع عبارات البعد الخاص بها.

حيث يقيس معامل الارتباط سبرمان، "الارتباط بين الظواهر الكمية والترتيبية ويفضل للعينات الصغيرة ويستخدم في حالة البيانات غير المبوبة[2]".

[1] انظر الملحق رقم 07.

[2] اسماعيل الفقي، محمد قايد عبد الجواد، مرفت مهدي، **التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام SPSS-WIN**، العبيكان للنشر، الطبعة الاولى، الرياض، السعودية، 2010، ص:188.

المحور الاول: متغيرات في البيئة المحاسبية تساهم في اعاقة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IFRS/IAS) في البنوك الجزائرية.

الجدول رقم: (5-2) الصدق الداخلي لفقرات ابعاد المحور الاول.

البعد الثاني: معوقات في النظام المصرفي الجزائري.			البعد الثالث: معوقات متعلقة بالسوق المالي الجزائري.			البعد الرابع: معوقات متعلقة بالتطور الاقتصادي في الجزائر.			البعد الخامس: معوقات متعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية.			البعد السادس: معوقات بالبيئة متعلقة التعليمية والثقافية.		
رقم العبارة	معامل الارتباط r	مستوى المعنوية Sig	رقم	R	Sig	العبارة	r	Sig	رقم	R	Sig	رقم	r	Sig
01	0.59	0.00	01	0.66	0.00	01	0.67	0.00	01	0.62	0.00	01	0.53	0.00
02	0.60	0.00	02	0.70	0.00	02	0.76	0.00	02	0.52	0.00	02	0.84	0.00
03	0.55	0.00	03	0.80	0.00	03	0.72	0.00	03	0.80	0.00	03	0.57	0.00
04	0.63	0.00	04	0.73	0.00	04	0.53	0.00	04	0.84	0.00	04	0.67	0.00
05	0.68	0.00	05	0.66	0.00	05	0.67	0.00	05	0.59	0.00	05	0.77	0.00
06	0.36	0.00										06	0.56	0.00
07	0.48	0.00										07	0.58	0.00

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss.

الجدول رقم (5-2) يوضح معاملات الارتباط r ومستوى المعنوية Sig بين درجة كل فقرة والمعدل الكلي للفقرات المكونة للبعد الذي تنتمي اليه، وسنشرحها بشيء من التفصيل فيما يلي:

- بالنسبة للبعد الثاني (معوقات في النظام المصرفي الجزائري)، نجد ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث ان مستوى المعنوية Sig لكل فقرة اقل من 0.05، وقيمة معامل

الارتباط r تراوحت بين 0.367 و0.68، اذا هناك ارتباط موجب بين فقرات البعد وبين المعدل الكلي لفقراته ماعدا في الفقرة رقم 6 التي نجد ان معامل الارتباط ضعيف نوعا ما اذ بلغ 0.36 ورغم هذا يمكن الحكم على العبارة بانها صادقة بمان مستوى المعنوية Sig=0.000 اقل من 0.05. ومنه يمكن القول ان عبارات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

- بالنسبة للبعد الثالث (معوقات متعلقة بالسوق المالي الجزائري)، نجد ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث ان مستوى المعنوية لكل فقرة اقل من 0.05، وقيمة معامل الارتباط r تراوحت بين 0.66-0.80، اذا هناك ارتباط قوي موجب بين فقرات البعد وبين المعدل الكلي لفقراته، ومنه يمكن القول ان عبارات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

- بالنسبة للبعد الرابع (معوقات متعلقة بالتطور الاقتصادي في الجزائر)، نجد ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث ان مستوى المعنوية لكل فقرة اقل من 0.05، وقيمة معامل الارتباط r تراوحت بين 0.53-0.76، اذا هناك ارتباط قوي موجب بين فقرات البعد الرابع وبين المعدل الكلي لفقراته، ومنه يمكن القول ان عبارات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

- بالنسبة للبعد الخامس (معوقات متعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية)، نجد ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث ان مستوى المعنوية لكل فقرة اقل من 0.05، وقيمة معامل الارتباط r تراوحت بين 0.52-0.84، اذا هناك ارتباط قوي موجب بين فقرات البعد وبين المعدل الكلي لفقراته، ومنه يمكن القول ان عبارات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

- بالنسبة للبعد السادس (معوقات متعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية)، نجد ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث ان مستوى المعنوية لكل فقرة اقل من 0.05، وقيمة معامل الارتباط r تراوحت بين 0.53-0.84، اذا هناك ارتباط قوي موجب بين فقرات البعد وبين المعدل الكلي لفقراته، ومنه يمكن القول ان عبارات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

المحور الثاني: حلول مقترحة من اجل تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم: (5-3) الصدق الداخلي لفقرات ابعاد المحور الثاني.

البعد السابع: اصلاحات في النظام المحاسبي البنكي الجزائري			البعد الثامن: ترقية محاسبة الادوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS9.			البعد التاسع: تطوير الافصاح عن الادوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS7.		
رقم العبارة	معامل الارتباط r	مستوى المعنوية Sig	العبارة	r	Sig	العبارة	R	Sig
01	0.653	0.000	01	0.863	0.00	01	0.667	0.00
02	0.833	0.000	02	0.903	0.00	02	0.795	0.00
03	0.774	0.000	03	0.866	0.00	03	0.904	0.00
04	0.768	0.000	04	0.872	0.00	04	0.884	0.00
05	0.622	0.000	05	0.781	0.00	05	0.874	0.00
06	0.790	0.000				06	0.848	0.00
07	0.591	0.000						

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss.

الجدول رقم (5-3) يوضح معاملات الارتباط r ومستوى المعنوية Sig بين درجة كل فقرة والمعدل الكلي للفقرات المكونة للبعد الذي تنتمي اليه، وسنشرحها بشيء من التفصيل فيما يلي:

- بالنسبة للبعد السابع(اصلاحات في النظام المحاسبي البنكي الجزائري)، نجد ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث ان مستوى المعنوية Sig لكل فقرة اقل من 0.05،

وقيمة معامل الارتباط r تراوحت بين 0.59-0.83، اذا هناك ارتباط قوي موجب بين فقرات البعد وبين المعدل الكلي لفقراته. ومنه يمكن القول ان عبارات البعد السابع صادقة لما وضعت لقياسه.

- بالنسبة للبعد الثامن (ترقية محاسبة الادوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS9)، نجد ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث ان مستوى المعنوية لكل فقرة اقل من 0.05، وقيمة معامل الارتباط r تراوحت بين 0.78-0.90، اذا هناك ارتباط قوي موجب بين فقرات البعد وبين المعدل الكلي لفقراته، ومنه يمكن القول ان عبارات البعد الثامن صادقة لما وضعت لقياسه.

- بالنسبة للبعد التاسع (تطوير الافصاح عن الادوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS7)، نجد ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث ان مستوى المعنوية لكل فقرة اقل من 0.05، وقيمة معامل الارتباط r تراوحت بين 0.66-0.90، اذا هناك ارتباط قوي موجب بين فقرات البعد وبين المعدل الكلي لفقراته، ومنه يمكن القول ان عبارات البعد التاسع صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الثالث: صدق الاتساق البنائي لأبعاد الدراسة.

من اجل اختبار صدق الاتساق البنائي بين محاور اداة الدراسة قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون بين معدل كل بعد من ابعاد الدراسة والمعدل الكلي للاستبانة. وهذا لان معامل الارتباط بيرسون يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين[1].

الجدول رقم:(5-4) الاتساق البنائي لأبعاد الدراسة.

رقم البعد	عنوان البعد	معامل الارتباط r	مستوى المعنوية Sig
02	**معوقات في النظام المصرفي الجزائري.**	0.656	0.00
03	**معوقات متعلقة بالسوق المالي الجزائري.**	0.535	0.00
04	**معوقات متعلقة بالتطور الاقتصادي في الجزائر.**	0.762	0.00
05	**معوقات متعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية.**	0.648	0.00
06	**معوقات متعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية.**	0.672	0.00
07	**اصلاحات في النظام المحاسبي البنكي الجزائري**	0.671	0.00
08	**ترقية محاسبة الادوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS9.**	0.721	0.00
09	**تطوير الافصاح عن الادوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS7.**	0.702	0.00

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss.

من الجدول رقم (5-4) اعلاه نجد ان معاملات الارتباط بين ابعاد الدراسة والمعدل الكلي للأداة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث ان مستوى المعنوية Sig لجميع ابعاد الدراسة اقل من 0.05، ومعاملات الارتباط r تراوحت بين 0.53-0.76، وبالتالي هناك ارتباط قوي موجب بين

[1] Sharon Lawner Weinberg, Sarah Knapp Abramowitz, **Statistics Using IBM SPSS: An Integrative Approach**, Cambridge University Press, USA, 2016, P:157.

معدلات الابعاد والمعدل الكلي للدراسة. ومنه يمكن القول ان ابعاد الدراسة متسقة فيما بينها وصادقة لما وضعت لقياسه.

بعد اختبار اداة الدراسة بالصدق الظاهري (صدق المحكمين) والصدق الداخلي للفقرات والصدق الخارجي الخاص بالأبعاد و حصولنا على نتائج ايجابية، اذا فالاستبيان صادق لما وضع لقياسه، ولكن قبل توزيعه على بقية افراد العينة يجب اختباره من حيث الثبات.

الفرع الرابع: ثبات فقرات الاستبيان.

ثبات الاستبيان يقصد به الاستقرار في النتائج وعدم تغييرها بشكل كبير لو تم اعادة توزيعها على نفس افراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة[1]، ويعبر عنه ايضا بالاتساق الداخلي للاستبانة حيث اتفق الباحثون الاحصائيون على ان الاتساق الداخلي للأداة يعتمد على قوة الارتباط بين درجات العبارات المكونة للاختبار، لذلك أوجدوا العديد من المعادلات لقياس هذا الارتباط، وسنعتمد في دراستنا على طريقتين نقدم شرحا مختصرا لهما فيما يلي:

1- طريقة التجزئة النصفية: حيث يتم من خلالها تجزئة فقرات الاستبانة الى جزئين ثم يتم حساب معامل الارتباط (r) بين درجات الاسئلة للجزئين، ثم يتم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة بيرسون براون[2].

2- طريقة معامل الفاكرونباخ (Crombach Alfa): ويستخدم لحساب الثبات سوآء كانت اجزاء الاختبار عبارة عن نصفين او كانت أجزاء تتعدد بعدد بنود الاختبار جميعها[3]، حيث يقيس الارتباطات بين جميع ازواج اجزاء الاختبار مهما كانت.

---

[1] عتيق خديجة، **واقع التسويق المصرفي في البنوك واثرها على رضا العملاء دراسة ميدانية للبنوك التجارية الجزائرية**، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، عمان، الاردن، 2016، ص:240.

[2] جاسم محمد علي، وسام مالك داود، **الاحصاء الحيوي باستخدام برنامج spss**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2017، ص:336.

[3] مصطفى حسين باهي واخرون، **المرجع في الاحصاء التطبيقي نظري عملي**، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2018، ص:238.

والقاعدة المقبولة عموما بالنسبة لمعامل الثبات هي ان قيمة الفا من 0.6-0.7 يشير الى مستوى مقبول من الثبات، و 0.8 او اعلى مستوى جيد جدا ومع ذلك فان القيم الاعلى من 0.95 ليست جيدة بالضرورة، لأنها قد تكون مؤشرا للتكرار[1].

وقد تم حساب ثبات اداة الدراسة باستخدام الطريقتين المذكورتين اعلاه وذلك لكل بعد على حدى ثم للاستبانة ككل، والجدول التالي يوضح ذلك بنوع من التفصيل:

الجدول رقم (5-5): ثبات اداة الدراسة بطريقة التجزئة النصفية وبمعامل الفاكرونباخ.

المعاملات	معوقات في النظام المصرفي الجزائري	معوقات في السوق المالي الجزائري	معوقات متعلقة بالتطور الاقتصادي في الجزائر	معوقات متعلقة بالبيئة المهنية	معوقات متعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية	اصلاحات في النظام المحاسبي البنكي الجزائري	ترقية محاسبة الادوات المالية حسب المعيار IFRS9	تطوير الافصاح عن الادوات المالية حسب المعيار IFRS7.	الاستبانة ككل
معامل ثبات الفاكرونباخ	0.73	0.75	0.76	0.75	0.75	0.80	0.90	0.91	0.92
معامل ارتباط التجزئة النصفية	0.40	0.50	0.46	0.54	0.63	0.27	0.81	0.72	0.66
معامل تصحيح سبرمان براون	0.57	0.67	0.63	0.70	0.77	0.42	0.89	0.83	0.80

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات spss.

من الجدول اعلاه (5-5) نجد ان معامل الثبات الفاكرونباخ يتراوح بين 0.73-0.91، ونلاحظ ان معامل التصحيح سبرمان براون للتجزئة النصفية يتراوح بين 0.42-0.89 ومنه نجد انه دائما يأخذ قيما اقل من معامل الفاكرونباخ مع انه متوافق معه الا في حالة البعد السادس حيث هناك تناقض في الثبات بين المعاملين اذ يشير معامل الفاكرنباخ الى ان الثبات قوي بالنسبة لهذا البعد بنسبة 80%

[1] George Ursachi, Ioana Alexandra Horodnic, Adriana Zait, **How reliable are measurement scales? External factors with indirect influence on reliability estimators**, Procedia Economics and Finance, 20 (2015), p:681.

ومعامل التجزئة النصفية ب42% ضعيف جدا، ونجد ان الابعاد المكونة للمحور التابع ذات ثبات قوي 80% و 90% و91%.

اما بالنسبة للاستبانة ككل فمعدل الثبات قوي جدا حيث اخذ معامل الفاكرونباخ 0.92 ومعامل سبرمان بروان 0.80 ، مما يعني سنحصل على حوالي 92% من نفس الاجابات التي حصلنا عليها في المرة الاولى في حالة اذا كررنا توزيع الاستبانة على نفس العينة، ومنه يمكن القول ان الاستبيان يتمتع بثبات قوي ويمكن اعتماده للدراسة.

المطلب الثالث: تحليل عينة الدراسة.

بعد اختبار الاستبيان واثبات انه صالح للدراسة، وهذا عن طريق التحقق من صدق عباراته وابعاده وكذا الثبات وهذا بعد ادخال البيانات المتحصل عليها من العينة الاستطلاعية، تم استكمال توزيع الاستبيان على باقي افراد العينة لاختبار الفرضيات.

الفرع الاول: جمع عينة الدراسة.

تكونت عينة الدراسة من الموظفين في قسم المحاسبة واطارات في البنوك التجارية في الجزائر حيث تم توزيع الاستبيان بشكل ورقي و الكتروني وفيما يلي نوضح حجم العينة بالنسبة لكل طريقة توزيع:

اولا: التوزيع الورقي.

تم استهداف البنوك التجارية العاملة في ولايتي الجلفة والاغواط بالتوزيع الورقي حيث تم طباعة 74 استبيان وتوزيعه على البنوك الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-6): عدد الاستبيانات الموزعة ورقيا.

الولاية	الجلفة	الاغواط	المجموع
البنوك التي وزع عليها الاستبيان الورقي.	-البنك الوطني الجزائري (BNA). -البنك الخارجي الجزائري (BEA). -بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR). -القرض الشعبي الجزائري (CPA). -بنك التنمية المحلية (BDL). -الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP). -بنك الخليج الجزائر (AGB).	-بنك الجزائر (BA). -البنك الوطني الجزائري (BNA). -البنك الخارجي الجزائري (BEA). -بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR). -بنك الخليج الجزائر (AGB).	
الاستبيانات الموزعة	32	42	**74**
الاستبيانات المسترجعة	26	24	**50**
الاستبيانات الملغاة	1	4	**5**
عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة	25	20	**45**

المصدر: من اعداد الباحثة.

ثانيا: التوزيع الالكتروني.

تم ارسال الرابط الالكتروني للاستبيان ل300 موظف في البنوك الجزائرية عبر الوطن، وتلقينا الرد والاجابة على الاستبيان من 57 موظف في البنك حيث الغيت اجابتين وتم الحصول في الاخير على 55 اجابة الكترونية، والجدولين التاليين يمثلان توزيع افراد العينة الالكترونية حسب الولاية والبنك الذي يعمل فيه.

الجدول رقم (5-7): توزيع افراد العينة الالكترونية حسب الولاية.

الولاية	عدد المجيبين	الولاية	عدد المجيبين	الولاية	عدد المجيبين	الولاية	عدد المجيبين
الجزائر	29	شلف	1	تيبازة	1	سيدي بلعباس	1
تلمسان	2	بجاية	1	بومرداس	1	سكيكدة	1
تبسة	1	الاغواط	2	وهران	2	سطيف	3
البليدة	1	ادرار	1	معسكر	1	جيجل	1
قسنطينة	1	ميلة	1	عنابة	3	الجلفة	1
ورقلة	1						

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات قوقل درايف.

من الجدول رقم (5-7) اعلاه نجد ان اغلب افراد العينة الالكترونية من الجزائر العاصمة حيث تمثلت في 29 فردا و الباقي 26 موظفا في البنوك موزعين عبر مختلف الولايات.

الجدول رقم (5-8): توزيع افراد العينة الالكترونية حسب البنك.

اسم البنك	عدد المجيبين	اسم البنك	عدد المجيبين
بنك الجزائر (BA).	06	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).	13
-البنك الوطني الجزائري (BNA).	06	بنك الخليج الجزائر (AGB).	04
-البنك الخارجي الجزائري (BEA).	05	بنك البركة	02
-بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).	07	بنك ناتيسكس الجزائر (NATIXIS).	01
-القرض الشعبي الجزائري (CPA).	02	بنك السلام	04
-بنك التنمية المحلية (BDL).	05	بنك سوسيتي جنرال الجزائر	01

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات قوقل درايف.

من الجدول رقم (5-8) اعلاه نجد ان افراد المجيبين عبر الرابط الالكتروني للاستبيان معظمهم موظفين في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبعده بنك الفلاحة والتنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر.

ثالثا: حجم العينة.

تم توزيع استبانة الدراسة على البنوك في الجزائر بطريقة التوزيع الورقي والالكتروني فكان عدد ما تم استرجاعه وما هو صالح للدراسة كما يلي:

الجدول رقم (5-9): عدد استبانات الصالحة للدراسة.

	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات المستبعدة	عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة
الاستبيان الورقي	74	50	05	45
الاستبيان الالكتروني	300	57	02	55
المجموع		**107**	**07**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثة.

من الجدول رقم (5-9) اعلاه نجد ان حجم عينة الدراسة 100 موظف في البنك ولم تكن هناك طريقة محددة لاختيار حجم العينة وهذا لصعوبة تحديد حجم المجتمع المكون من الموظفين في بنوك الجزائر ككل، لذلك تم الاعتماد على ما تمكن من جمعه من الاجابات، حيث تعتبر 100 فرد عينة كافية لتمثيل المجتمع ولخدمة اهداف الدراسة.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة المدروسة.

من خلال النتائج التي حصلنا عليها من جراء استقصاء عينة من العاملين في البنوك الجزائرية، تمكنا من معرفة اهم السمات والخصائص بتحليل كمي للمحاور الشخصية والتي تميز العينة المدروسة.

اولا: مهنة المجيب.

يوضح لنا الجدول رقم (5-10) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للوظيفة المشغولة في البنك، كانت نسبة الموظفين في المالية والمحاسبة 26%، وللمحاسبين في البنوك 16%، والمدقق الداخلي ف البنك 2%، بينما بلغت نسبة المدراء الماليين في البنوك 8%، اما وظيفة محلل القرض او محلل المالي فكانت 14% والمكلف بالدراسات 9% اما الوظائف الاخرى فكانت نسبتها 25%، والملاحظ أن نسبة الموظفين المتعاملين في مجال المحاسبة مجتمعين اي الموظف في المالية والمحاسبة و المحاسب في البنك و المدقق الداخلي والمدير المالي 52% تمثل اكبر نسبة، وهذا يخدم اهداف الدراسة نظرا لطبيعة البحث التي تتمحور حول ترقية المحاسبة في البنوك حسب معايير الابلاغ المالي الدولية.

الجدول رقم(5-10): توزيع أفراد العينة حسب مهنة المجيب. **الشكل رقم(5-2)**: تفريغ بيانات مهنة المجيب.

العمل الممارس	التكرار	النسبة%
محلل القرض او محلل مالي	14	14
مكلف بالدراسات	9	9
محاسب في البنك	16	16
مدقق داخلي في البنك	2	2
مدير مالي في البنك	8	8
موظف في المالية والمحاسبة في البنك	26	26
وظيفة اخرى في البنك	25	25
المجموع	**100**	**100**

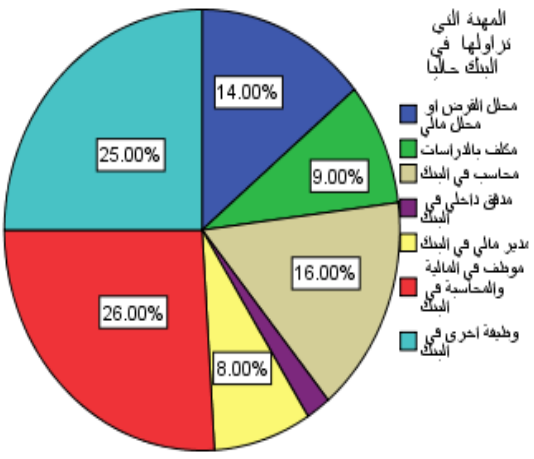

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات SPSS.

ثانيا: الخبرة المهنية

يوضح لنا الجدول رقم (5-11) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق فئات زمنية تم تقسيمها وفق الخبرات المهنية المتوافرة لديهم، فنجد أن اكبر نسبة للأفراد الاقل خبرة أي اقل من 5 سنوات حيث تمثلت نسبتهم 39% ، الا ان نسبة الافراد الاكبر خبرة اي اكثر من 15 سنة نسبة معتبرة حيث تمثلت ب23% من افراد العينة، اما اصحاب الخبرات الاخرى فكانت نسبتهم متقاربة ب 17% و 21% .

الشكل(5-3): تفريغ بيانات سنوات الخبرة **الجدول رقم(5-11)**: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
اقل من 5 سنوات	39	39
من 5 الى 10 سنوات	21	21
من 10 الى 15 سنة	17	17
اكثر من 15 سنة.	23	23
المجموع	**100**	**100**

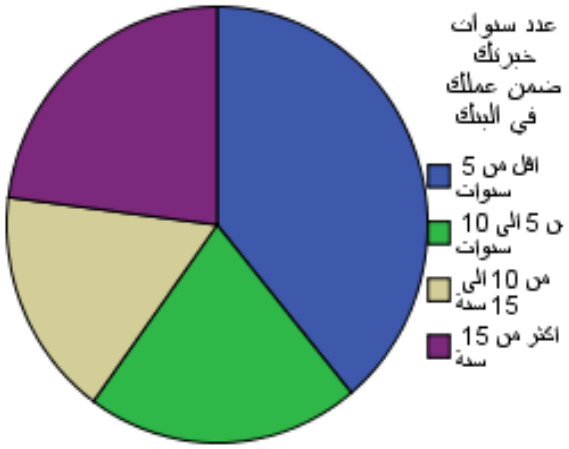

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجاتspss.

ثالثا: المؤهل العلمي

يوضح لنا الجدول رقم (5-12) الدرجات العلمية والشهادات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة بحيث كان اغلب المجيبين من الحاصلين على شهادة الليسانس والماستر حيث كانت نسبهم 30% ليسانس و40% ماستر، اما شهادات الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه فنسبتهم قليلة حيث اجاب 7 دكاترة و 5 متحصلين على الماجستير، والباقي كانت نسبهم قليلة من مؤهلات اخرى مثل الشهادات العليا للدراسة المصرفية 6% و التكوين المتخصص3% ، كما تجدر الاشارة الى ان بعض الموظفين متحصلين على انواع من الشهادات المذكورة ولكن اخترنا اعلى شهادة تحصلوا عليها.

الشكل (5-4): تفريغ بيانات المؤهل العلمي.

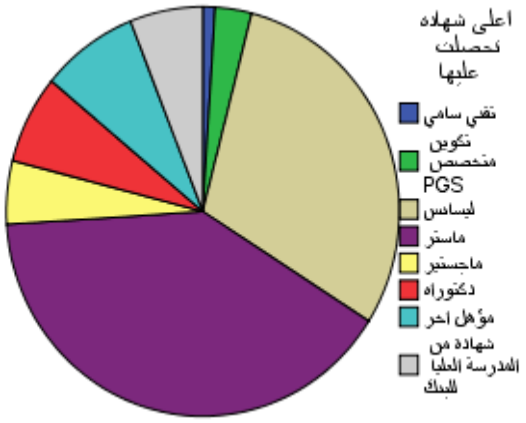

جدول (5-12): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الأكاديمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
تقني/تقني سامي	01	01
تكوين متخصص(pgs)	03	03
ليسانس	30	30
ماستر	40	40
ماجستير	05	05
دكتوراه	07	07
مؤهل اخر	08	08
الشهادة العليا للدراسات المصرفية (DSEB).	06	06
المجموع	**100**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

رابعا: التخصص العلمي

يوضح لنا الجدول رقم (5-13)التخصص العلمي لأفراد العينة المدروسة وهذا لأهمية تخصص المجيب على تسهيل فهمه لما نرمي اليه من العبارات المكونة لأبعاد الدراسة، فكانت نسبة تخصص المالية والبنوك 35% هي الاعلى وتليها نسبة اصحاب تخصص محاسبة ومالية ب 26% اما المجيبين اصحاب تخصص المحاسبة فهم 3 واصحاب التخصصات الاخرى 20%، ونجد ان تخصص المحاسبة وتخصص المالية والبنوك يمثل اكبر نسبة وهو مناسب تماما لموضوع الدراسة اذ يعالج المحاسبة البنكية.

الشكل رقم(5-5)تفريغ بيانات التخصص العلمي. **الجدول رقم (5-13)** توزيع العينة حسب التخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
محاسبة ومالية	26	26
مالية وبنوك	35	35
محاسبة	3	3
تخصص اخر	20	20
المجموع	**100**	**100**

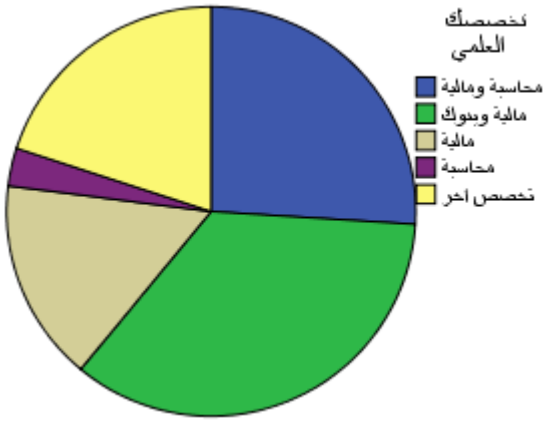

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

المبحث الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي و تحليل فقرات الدراسة.

بعد اكمال العينة وتحديد حجمها وجب علينا اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات الدراسة لمعرفة اي الاختبارات سنعتمدها لاختبار الفرضيات.

المطلب الاول: اختبار التوزيع الطبيعي.

قبل الانتقال الى معالجة فرضيات الدراسة يلزم ان يحدد أيا من الاختبارات الاحصائية هي الانسب لاختبارها، المعلمية او اللامعلمية، "حيث تعتمد الاختبارات المعلمية على افتراض اعتدالية التوزيع وتجانس التباين، في حين ان الاختبارات اللامعلمية يشار اليها بانها الاحصائيات حرة التوزيع[1]".

وبمان الاختبارات المعلمية تشرط ان تتبع متغيرات الدراسة التوزيع الطبيعي فانه يجب اخضاعها لاختبار التوزيع الطبيعي سمنروف كلمجروف (**kolmogorov-smirnov**)، اذ صمم هذا الاختبار لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من خلال مقارنتها بالتوزيع الطبيعي لنفس المتوسط والانحراف المعياري التي في العينة[2].

ولهذا سنقوم باختبار ابعاد الدراسة باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي (**One Sample Kolmogrov–Smirnov**) وبهذا سنكون امام فرضيتي العدم والبديلة:[3]

H1: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. ($\alpha \leq 0.05$)

H0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. ($\alpha \geq 0.05$)

[1] مصطفى حسين باهي، **مرجع سابق**، ص:193.

[2] جوزيف هار واخرون، **الاساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS–SEM)**، ترجمة: زكريا بلخامسة، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2020، ص:95.

[3] Thomas Cleff, **Applied Statistics and Multivariate Data Analysis for Business and Economics: A Modern Approach Using SPSS, Stata, and Excel**, Springer, 2019, p:324.

وبعد اخضاع ابعاد الدراسة لاختبار (**One Sample Kolmogrov-Smirnov**) تحصلنا على نتائج نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (5-14): اختبار التوزيع الطبيعي (One Sample Kolmogrov-Smirnov) لأبعاد الدراسة.

	البعد الثاني	البعد الثالث	البعد الرابع	البعد الخامس	البعد السادس	البعد السابع	البعد الثامن	البعد التاسع
قيمة Z	1.249	1.374	1.161	1.232	1.006	0.870	1.327	1.092
مستوى المعنويةSig	0.088	0.064	0.135	0.096	0.263	0.435	0.095	0.184

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول رقم (5-14) اعلاه نجد ان قيمة مستوى المعنوية Sig لكل بعد اكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم اي:

H0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

وبمان بيانات ابعاد الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي سنستخدم الاختبارات المعلمية.

المطلب الثاني: تحليل فقرات الدراسة.

قصد تحليل فقرات الاستبيان ومعرفة اتجاه اراء افراد العينة لكل عبارة وللأبعاد سنستخدم المتوسط الحسابي و الوزن النسبي وكذلك اختبار t للعينة الواحدة .

يستخدم اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T TesT) لمعرفة معنوية الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3" - بمأننا نعتمد مقياس ليكارت الخماسي-، يعني انه اذا كان مستوى المعنوية $Sig \leq 0.05$ فان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي، وتكون العبارة موجبة اذا كان الوزن النسبي لمتوسط الاجابات اكبر من الوزن النسبي الحيادي وهو60%.

ولتحديد مجالات الاوزان النسبية وجب علينا تحديد طول الفترة الخاصة لكل صنف حسب ليكارت الخماسي الذي استخدم في ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ونعني بطول فترة مقياس ليكرت الخماسي الحدود الدنيا والعليا المستخدم في محاور الدراسة، لذلك تم حساب المدى(5-1=4)،

ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا... وجدول التالي يوضح أطوال الفترات[1]:

الجدول رقم(5-15): طول الفترات والاوزان النسبية حسب درجات مقياس ليكارت الخماسي.

الفترة(متوسط الفقرة)	1-1.8	1.8-2.6	2.6-3.4	3.4-4.2	4.2-5
التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
الوزن النسبي	%36-%20	%52-%36	%68-%52	%84-%68	%100-%84

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: طويطي مصطفى، وعيل ميلود، **اساليب تصميم واعداد الدراسات الميدانية –منظور احصائي–**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، بويرة، الجزائر، 2014، ص:111.

قمنا باستخدام اختبار t للعينة الواحدة لكل الفقرات الخاصة بأبعاد الدراسة، وكذا حساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي لمعرفة راي افراد العينة بالنسبة لكل فقرة والنتائج موضحة فيما يلي.

البعد الثاني: توجد معوقات في النظام المصرفي الجزائري تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.

الجدول الموالي يوضح اتجاه اراء افراد العينة المدروسة حول المعوقات في النظام المصرفي الجزائري التي تحد من تطبيق المعايير المحاسبة والابلاغ المالية الدولية في البنوك التجارية في الجزائر.

[1] طويطي مصطفى، وعيل ميلود، **اساليب تصميم واعداد الدراسات الميدانية –منظور احصائي–**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، بويرة، الجزائر، 2014، ص:111. (بتصرف).

الجدول رقم(5-16): تحليل فقرات البعد الثاني.

رقم العبارة	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى المعنويةSig	اتجاه افراد العينة
01	ضعف البنوك وعدم فاعليتها في تمويل المؤسسات والمشاريع الاستثمارية.	3.33	1.18	%66.6	2.794	0.006	**محايد**
02	انعدام المنافسة الحقيقية بين المصارف العمومية والخاصة.	3.51	1.21	%70.2	4.214	0.000	**موافق**
03	ضعف الثقة في البنوك الجزائرية واللجوء إلى السوق الموازية لما توفره من مزايا.	3.48	1.17	%69.6	4.081	0.000	**موافق**
04	نقص في تغطية شبكة وكالات البنوك لكل التراب الوطني.	3.20	1.26	%64	1.583	0.117	**محايد**
05	تفاقم ظاهرة الفساد الإداري في البنوك الجزائرية، مما يؤدي إلى تهرب المستثمرين الأجانب من التعامل معها.	3.5	1.28	%70	3.897	0.000	**موافق**
06	ثقافة مقاومة التغيير عند أغلب ممارسي المهنة وبالأخص في البنوك، حيث تعرف بالتمسك بالعادات والأعراف المحاسبية السائدة والمعروفة سابقا.	3.67	1.14	%73.4	5.844	0.000	**موافق**
07	ضعف تكوين وتأطير المحاسبين في البنوك فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية.	3.68	1.24	%73.6	5.456	0.000	**موافق**
	البعد ككل	**3.481**	**0.780**	**%69.6**	**6.170**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

ضمن الجدول رقم (5-16) اعلاه حددنا اتجاه افراد العينة لكل عبارة يعني ما يتفقون عليه من راي حسب ترميز ليكارت الخماسي، وذلك حسب موقع الوزن النسبي للمتوسط الحسابي لكل عبارة في المجال الذي حدد لكل درجة الموضح في الجدول رقم (5-15)، وفيما يلي تحليل لعبارات البعد مرتبة تنازليا حسب درجة الموافقة :

- الفقرة رقم(07) اخذت المرتبة الاولى من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 73.6% والمتوسط الحسابي(3.68)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 5.456 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة موافقون على ان ضعف تكوين وتأطير المحاسبين في البنوك فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية هو من اهم المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.
- وتأتي بعدها الفقرة رقم(06) بفرق بسيط حيث بلغ الوزن النسبي 73.4% والمتوسط الحسابي(3.67)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 5.844 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة موافقون على ان ثقافة مقاومة التغيير والتمسك بالعادات والاعراف المحاسبية عند أغلب ممارسي المهنة وبالأخص في البنوك من اهم المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.
- والفقرة رقم(02) تحتل المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي 70.2% والمتوسط الحسابي(3.51)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 4.214 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة موافقون على ان انعدام المنافسة الحقيقية بين المصارف العمومية والخاصة تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.
- الفقرة رقم(05) اخذت المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 70% والمتوسط الحسابي(3.5)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 3.897 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة موافقون على ان الفساد الإداري في البنوك الجزائرية يؤدي إلى تهرب المستثمرين الأجانب من التعامل معها.
- وتأتي الفقرة رقم(03) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 69.6% والمتوسط الحسابي(3.48)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبلغت T المحسوبة 4.081 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة موافقون على ان ضعف الثقة في البنوك الجزائرية واللجوء إلى السوق الموازية هو احد المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

- وفي الاخير الفقرتين رقم (01) و (04) حيث بلغ الوزن النسبي لهما على التوالي 66.6% و64% ، ومستوى المعنوية للفقرة (04) كان 0.117 اي اكبر من 0.05، و T المحسوبة اقل من الجدولية 1.583<1.984، ومنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات هذه الفقرة (04) و المتوسط الحيادي، اذ لم يكن افراد العينة المدروسة متأكدين من ان ضعف البنوك وعدم فاعليتها في تمويل المؤسسات والمشاريع الاستثمارية، و النقص في تغطية شبكات وكالاتها للتراب الوطني، تشكل عائقا في تطبيق معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية في البنوك ام لا.

ومما سبق يمكن القول ان اتجاه اراء افراد العينة على العموم كان نحو **الموافقة** على عبارات البعد ماعدا الفقرتين الاولى والرابعة التي اتجه نحو الحياد، حيث نجد ان الوزن النسبي للمتوسط البعد 69.6% و الذي يقع ضمن مجال الموافقة، ومستوى المعنوية للبعد (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، و T المحسوبة 6.170 اكبر من T الجدولية 1.984 ، **اذا افراد العينة موافقون على انه توجد معوقات في النظام المصرفي تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.**

البعد الثالث: توجد معوقات متعلقة بالسوق المالي الجزائري تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.

الجدول الموالي يوضح اتجاه اراء افراد العينة المدروسة حول المعوقات المتعلقة بالسوق المالي الجزائري التي تحد من تطبيق المعايير المحاسبة والابلاغ المالية الدولية في البنوك التجارية في الجزائر.

الجدول رقم(5-17): تحليل فقرات البعد الثالث.

رقم العبارة	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى المعنوية Sig	اتجاه افراد العينة
01	عدم فاعلية وديناميكية البنوك الجزائرية في تأدية دورها في البورصة.	4.14	1.05	%82.8	10.813	0.000	**موافق**
02	نقص ثقافة الاستثمار في السوق المالي، والجهل المالي للمتعاملين، مما يؤدي إلى	4.22	0.90	%84.4	13.47	0.000	**موافق بشدة**

	تهميش دور البورصة في تمويل الاقتصاد الجزائري.						
03	عزوف المؤسسات الجزائرية على طرح أسهمها في البورصة مما يسبب ركود السوق المالي، الذي يعد من أهم معيقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	4.02	1.11	%80.4	9.115	0.000	**موافق**
04	تباطؤ إصدار القوانين التي تنظم عمل البورصة، مما يسبب تأخر كبير في تطوير وتحديث السوق المالي الجزائري مقارنة بالأسواق المالية في الدول المجاورة والمتطورة.	3.99	1.09	%79.8	9.03	0.000	**موافق**
05	محدودية أداء البورصة في الجزائر.	4.37	0.89	%87.4	15.306	0.000	**موافق بشدة**
البعد		**4.14**	**0.70**	**%82.8**	**16.18**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

ضمن الجدول رقم (5-17) اعلاه حددنا اتجاه افراد العينة لكل عبارة يعني ما يتفقون عليه من راي حسب ترميز ليكارت الخماسي، وذلك حسب موقع الوزن النسبي للمتوسط الحسابي لكل عبارة في المجال الذي حدد لكل درجة الموضح في الجدول رقم (5-15)، وفيما يلي تحليل لعبارات البعد مرتبة تنازليا حسب درجة الموافقة :

- الفقرة رقم(05) اخذت المرتبة الاولى من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 87.4% والمتوسط الحسابي(4.37)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 15.306 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون بشدة** على ان محدودية اداء البورصة في الجزائر هو من اهم المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.
- وتأتي بعدها الفقرة رقم(02) حيث بلغ الوزن النسبي 84.4% والمتوسط الحسابي(4.22)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T

المحسوبة 13.47وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون بشدة** على ان نقص ثقافة الاستثمار في السوق المالي، والجهل المالي للمتعاملين في الجزائر، ادى إلى تهميش دور البورصة في تمويل الاقتصاد الجزائري، يعتبر من اهم المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

- والفقرة رقم(01) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي 82.8% والمتوسط الحسابي(4.14)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 10.813وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان عدم فاعلية وديناميكية البنوك الجزائرية في تأدية دورها في البورصة تعد من المعوقات التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.
- الفقرة رقم(03) اخذت المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 80.4% والمتوسط الحسابي(4.02)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 9.115 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان ركود السوق المالي الذي سببه عزوف المؤسسات الجزائرية على طرح أسهمها في البورصة من أهم معيقات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.
- وتأتي الفقرة رقم(04) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 79.8% والمتوسط الحسابي(3.99)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبلغت T المحسوبة 9.03 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان تباطؤ إصدار القوانين التي تنظم عمل البورصة، الذي سبب تأخر كبير في تطوير وتحديث السوق المالي الجزائري مقارنة بالأسواق المالية في الدول المجاورة والمتطورة. هو احد المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

ومما سبق يمكن القول ان اتجاه اراء افراد العينة على العموم كان نحو **الموافقة** على عبارات البعد ، حيث نجد ان الوزن النسبي للمتوسط البعد 82.8% و الذي يقع ضمن مجال الموافقة، ومستوى المعنوية للبعد (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، و T المحسوبة 16.18 اكبر من T الجدولية 1.984 ، **اذا افراد العينة موافقون على انه توجد معوقات متعلقة بالسوق المالي الجزائري تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.**

البعد الرابع: توجد معوقات متعلقة بالتطور الاقتصادي الجزائري تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.

الجدول الموالي يوضح اتجاه اراء افراد العينة المدروسة حول المعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي في الجزائر التي تحد من تطبيق المعايير المحاسبة والابلاغ المالية الدولية (IAS/IFRS) في البنوك التجارية في الجزائر.

الجدول رقم(5-18): تحليل فقرات البعد الرابع.

رقم العبارة	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى المعنويةSig	اتجاه افراد العينة
01	ضعف معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.	3.98	1.082	%79.6	9.055	0.000	**موافق**
02	طبيعة بنية الاقتصاد الجزائري (النمط الريعي)، الذي يحد من الادماج الفعلي والإيجابي في الاقتصاد العالمي.	3.98	1.044	%79.6	9.385	0.000	**موافق**
03	النمط المغلق لأغلبية المؤسسات الجزائرية (لا تستقطب المستثمرين)، فهي إما مؤسسات صغيرة أو متوسطة، أو مجمعات خاصة عائلية أو عمومية.	4.07	1.066	%81.4	10.037	0.000	**موافق**
04	ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الذي يؤدي إلى تثبيط الحافز لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.	3.98	1.082	%79.6	9.055	0.000	**موافق**
05	تشويه معدلات التضخم المتزايدة للقوائم المالية في ظل عزوف المؤسسات عن عمليات إعادة تقييم الأصول باستمرار.	4.04	1.004	%80.8	10.356	0.000	**موافق**
	البعد	**4.01**	**0.744**	**%80.2**	**13.572**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

ضمن الجدول رقم (5-18) اعلاه حددنا اتجاه افراد العينة لكل عبارة يعني ما يتفقون عليه من راي حسب ترميز ليكارت الخماسي، وذلك حسب موقع الوزن النسبي للمتوسط الحسابي لكل عبارة في المجال الذي حدد لكل درجة الموضح في الجدول رقم (5-15)، وفيما يلي تحليل لعبارات البعد مرتبة تنازليا حسب درجة الموافقة :

- الفقرة رقم(03) اخذت المرتبة الاولى من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 81.4% والمتوسط الحسابي(4.07)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 10.037 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان النمط المغلق لأغلبية المؤسسات الجزائرية (لا تستقطب المستثمرين)، فهي إما مؤسسات صغيرة أو متوسطة، أو مجمعات خاصة عائلية أو عمومية. هو من اهم المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.
- وتأتي بعدها الفقرة رقم(05) حيث بلغ الوزن النسبي 80.8% والمتوسط الحسابي(4.04)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 10.356وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان تشويه معدلات التضخم المتزايدة للقوائم المالية في ظل عزوف المؤسسات عن عمليات إعادة تقييم الأصول باستمرار.، يعتبر من اهم المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.
- وتأتي بعدها الفقرتين (04) و (01) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة حيث تساوى بينهما الوزن النسبي الذي بلغ الوزن النسبي 79.6% والمتوسط الحسابي(3.98) وكذا الانحراف المعياري (1.082)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 9.055وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وضعف معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.تعد من المعوقات التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.
- اما الفقرة رقم(02) اخذت المرتبة الرابعة والاخيرة من حيث درجة الموافقة عليها، بالرغم من تساوي الوزن النسبي والمتوسط الحسابي الخاص بها مع الفقرتين 4 و1 الا اننا استخدمنا للتفريق بينهما الانحراف المعياري الذي بلغ (1.044) اقل من الانحراف المعياري الخاص بهما، ،ومستوى المعنوي

(Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 9.385 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان طبيعة بنية الاقتصاد الجزائري (النمط الريعي)، الذي يحد من الادماج الفعلي والإيجابي في الاقتصاد العالمي تعد من أهم معيقات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

ومما سبق يمكن القول ان اتجاه اراء افراد العينة على العموم كان نحو **الموافقة** على عبارات البعد ، حيث نجد ان الوزن النسبي للمتوسط البعد 80.2% و الذي يقع ضمن مجال الموافقة، ومستوى المعنوية للبعد (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، و T المحسوبة 13.572 اكبر من T الجدولية 1.984، **اذا افراد العينة موافقون على انه توجد معوقات متعلقة بالتطور الاقتصادي الجزائري تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.**

البعد الخامس: توجد معوقات متعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.

الجدول الموالي يوضح اتجاه اراء افراد العينة المدروسة حول المعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية في الجزائر التي تحد من تطبيق المعايير المحاسبة والابلاغ المالية الدولية في البنوك التجارية في الجزائر.

الجدول رقم(5–19): تحليل فقرات البعد الخامس.

رقم العبارة	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى المعنويةSig	اتجاه افراد العينة
01	قصور كبير في تطبيق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية وخاصة ما يتعلق بالمحاسبة البنكية.	3.65	1.076	%73	6.037	0.000	**موافق**
02	ضعف نظام تعليم وتكوين ممارسي المهنة.	3.62	1.161	%72.4	5.338	0.000	**موافق**
03	عدم الانخراط ضمن المنظمات المهنية الدولية للمحاسبة.	3.80	1.005	%76	7.960	0.000	**موافق**
04	غلق المنافسة أمام مكاتب الخبرة ومحافظة	3.55	1.067	%71	5.15	0.000	**موافق**

	الحسابات الأجنبية.				4		
05	عدم انتظام فتح أبواب الترشح للمسابقة الوطنية لاجتياز الخبرة المحاسبية، الذي يعكس قلة عدد المهنيين المحاسبين في الجزائر.	3.87	1.106	%77.4	7.859	0.000	**موافق**
	البعد	**3.69**	**0.738**	**%73.8**	**9.455**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

ضمن الجدول رقم (5-19) اعلاه حددنا اتجاه افراد العينة لكل عبارة يعني ما يتفقون عليه من راي حسب ترميز ليكارت الخماسي، وذلك حسب موقع الوزن النسبي للمتوسط الحسابي لكل عبارة في المجال الذي حدد لكل درجة الموضح في الجدول رقم (5-15)، وفيما يلي تحليل لعبارات البعد مرتبة تنازليا حسب درجة الموافقة :

- الفقرة رقم(05) اخذت المرتبة الاولى من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 77.4% والمتوسط الحسابي(3.87)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 7.859 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان عدم انتظام فتح أبواب الترشح للمسابقة الوطنية لاجتياز الخبرة المحاسبية، الذي يسبب قلة عدد المهنيين المحاسبين في الجزائر، من المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

- وتأتي بعدها الفقرة رقم(03) حيث بلغ الوزن النسبي 76% والمتوسط الحسابي(3.80)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 7.960 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان عدم الانخراط ضمن المنظمات المهنية الدولية للمحاسبة، يعتبر من اهم المعيقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

- والفقرة رقم(01) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي 73% والمتوسط الحسابي(3.65)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05، وبلغت T المحسوبة 6.037 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على انه هناك قصور

كبير في تطبيق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية وخاصة ما يتعلق بالمحاسبة البنكية.

- الفقرة رقم(02) اخذت المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 72.4% والمتوسط الحسابي(3.62)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 5.338 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على انه هناك ضعف في نظام تعليم وتكوين ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر.
- وتأتي الفقرة رقم(04) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 71% والمتوسط الحسابي (3.55) ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 5.154 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان غلق المنافسة أمام مكاتب الخبرة ومحافظة الحسابات الأجنبية، هو احد اهم المعيقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.

ومما سبق يمكن القول ان اتجاه اراء افراد العينة على العموم كان نحو **الموافقة** على عبارات البعد ، حيث نجد ان الوزن النسبي للمتوسط البعد 73.8% و الذي يقع ضمن مجال الموافقة، ومستوى المعنوية للبعد (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، و T المحسوبة 9.455 اكبر من T الجدولية 1.984 ، **اذا افراد العينة موافقون على انه توجد معوقات متعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.**

البعد السادس: **توجد معوقات متعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية الجزائرية تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.**

الجدول الموالي يوضح اتجاه اراء افراد العينة المدروسة حول المعوقات في البيئة التعليمية والثقافية الجزائرية التي تحد من تطبيق المعايير المحاسبة والابلاغ المالية الدولية في البنوك التجارية في الجزائر.

الجدول رقم(5–20): تحليل فقرات البعد السادس.

رقم العبارة	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى المعنويةSig	اتجاه افراد العينة
01	النقل الحرفي للمقررات والبرامج التعليمية (خاصة من فرنسا) والتي قد لا تتوافق في العديد من الحالات مع البيئة المحلية.	3.86	1.110	%77.2	7.746	0.000	**موافق**
02	يدرس النظام المحاسبي المالي في الجامعات بالاعتماد على المجهودات الشخصية للأساتذة دون برمجة أو توجيه من قبل الوزارة الوصية.	3.69	1.098	%73.8	6.283	0.000	**موافق**
03	عدم تطابق مناهج تدريس المحاسبة المعتمدة مع معايير التعليم المحاسبي الدولية IESومتطلبات سوق العمل.	3.74	0.905	%74.8	8.169	0.000	**موافق**
04	الهوة الكبيرة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسة الاقتصادية خاصة في مجال المحاسبة والتدقيق.	4.12	0.987	%82.4	11.341	0.000	**موافق**
05	غياب تدريس تطبيقات وبرامج الإعلام الآلي المحاسبية التي تستخدم في المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والتدقيق في الجامعات.	3.98	1.118	%79.6	8.758	0.000	**موافق**
06	ضعف البحث والإنتاج العلمي للمؤسسات الجامعية خاصة في مجال المحاسبة البنكية.	4.13	0.991	%82.6	11.398	0.000	**موافق**
07	حاجز التعاملات الربوية لأغلب إذ لم نقل كل البنوك التجارية وهو ما تحرمه الشريعة الاسلامية.	3.85	1.258	%77	6.755	0.000	**موافق**
	البعد ككل	**3.91**	**0.716**	**%78.2**	**12.693**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

ضمن الجدول رقم (5-20) اعلاه حددنا اتجاه افراد العينة لكل عبارة يعني ما يتفقون عليه من راي حسب ترميز ليكارت الخماسي، وذلك حسب موقع الوزن النسبي للمتوسط الحسابي لكل عبارة في المجال الذي حدد لكل درجة الموضح في الجدول رقم (5-15)، وفيما يلي تحليل لعبارات البعد مرتبة تنازليا حسب درجة الموافقة :

- الفقرة رقم(06) اخذت المرتبة الاولى من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 82.6% والمتوسط الحسابي(4.13)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 11.398 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على انه هناك ضعف في البحث والإنتاج العلمي للمؤسسات الجامعية خاصة في مجال المحاسبة البنكية.
- وتأتي بعدها الفقرة رقم(04) بفرق بسيط حيث بلغ الوزن النسبي 82.4% والمتوسط الحسابي(4.12)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 11.341 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان هناك تباعد كبير بين الجامعة الجزائرية والمؤسسة الاقتصادية خاصة في مجال المحاسبة والتدقيق.
- والفقرة رقم(05) تحتل المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي 79.6% والمتوسط الحسابي(3.98)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 8.758 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة موافقون على ان هناك غياب تدريس تطبيقات وبرامج الإعلام الآلي المحاسبية التي تستخدم في المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والتدقيق في الجامعات الجزائرية.
- الفقرة رقم(01) اخذت المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغ الوزن النسبي 77.2% والمتوسط الحسابي(3.86)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبلغت T المحسوبة 7.746 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة موافقون على ان النقل الحرفي للمقررات والبرامج التعليمية (خاصة من فرنسا) قد لا تتوافق في العديد من الحالات مع البيئة المحلية.

- وتأتي الفقرة رقم(07) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها بفارق بسيط اذ بلغ الوزن النسبي 77% والمتوسط الحسابي(3.85)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبلغت T المحسوبة 6.755 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على ان حاجز التعاملات الربوية لأغلب إذ لم نقل كل البنوك التجارية وهو ما تحرمه الشريعة الاسلامية.هو احد المعوقات لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية.
- وفي الاخير الفقرتين رقم (03) و (02) حيث بلغ الوزن النسبي لهما على التوالي 74.8% و73.8% ، ومستوى المعنوية 0.000 اي اقل من 0.05، و T المحسوبة للفقرتين 8.169 و 6.283 اكبر من الجدولية ، اي ان افراد العينة **يوافقون** على ان هناك عدم تطابق مناهج تدريس المحاسبة المعتمدة مع معايير التعليم المحاسبي الدولية IES ومتطلبات سوق العمل، وان النظام المحاسبي المالي يدرس في الجامعات بالاعتماد على المجهودات الشخصية للأساتذة دون برمجة أو توجيه من قبل الوزارة الوصية.

ومما سبق يمكن القول ان اتجاه اراء افراد العينة على العموم كان نحو **الموافقة** على عبارات البعد ، حيث نجد ان الوزن النسبي للمتوسط البعد 78.2% و الذي يقع ضمن مجال الموافقة، ومستوى المعنوية للبعد (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، و T المحسوبة 12.693 اكبر من T الجدولية 1.984 ، **اذا افراد العينة موافقون على انه توجد معوقات متعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية الجزائرية تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.**

وبهدف معرفة ترتيب المعوقات التي تتميز بها البيئة المحاسبية البنكية الجزائرية التي تحد من تطبيق المعايير المحاسبية، سنقوم بترتيب الابعاد السابقة حسب درجة موافقة العينة المدروسة عليهم وذلك من خلال الوزن النسبي لكل بعد:

1- معوقات متعلقة بالسوق المالي الجزائري، بوزن نسبي 82.8%؛
2- معوقات متعلقة بالتطور الاقتصادي، بوزن نسبي 80.2%؛
3- معوقات متعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية، بوزن نسبي 78.2%؛
4- معوقات متعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية الجزائرية، بوزن نسبي 73.8%؛
5- معوقات متعلقة بالنظام المصرفي الجزائري، بوزن نسبي 69.6%.

الملاحظ ان افراد العينة وافقوا بشكل اكثر على ان اهم المعيقات لتطبيق المعايير المحاسبية في البنوك الجزائرية هي تلك المتعلقة بالسوق المالي والتطور الاقتصادي، والغريب ان المعوقات المتعلقة بالنظام المصرفي احتلت المرتبة الاخيرة في درجة القبول اذ ان الكثير من افراد العينة لم يقبل بوجود المشاكل والمحددات التي ذكرت في العبارات ضمن البعد الخاص بالنظام المصرفي الجزائري، الا ان هذا البعد نال درجة الموافقة بصفة عامة.

وفيما يخص المعوقات الخاصة بالسوق المالي والتطور الاقتصادي يؤكد هذا ما وصلت له الدراسة من خلال الفصل السابق من خلال المقارنة، حيث وصلت الى ان اهم مؤثر في درجة تطبيق المعايير هو التطور الاقتصادي والتطور السوق المالي والمنظومة المصرفية، وسندرس مدى تأثير هذه المعوقات على تطبيق المعايير المحاسبية في البنوك الجزائرية من خلال دراسة الفرضيات.

البعد السابع: **اصلاحات مقترحة في النظام المحاسبي البنكي الجزائري.**

الجدول الموالي يوضح اتجاه اراء افراد العينة المدروسة حول اصلاحات مقترحة في النظام المحاسبي البنكي الجزائري بهدف تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم(5-21): تحليل فقرات البعد السابع.

رقم العبارة	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى المعنويةSig	اتجاه افراد العينة
01	إلزام البنوك في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال البنك المركزي.	4.10	0.966	%82	11.349	0.000	**موافق**
02	إلزام البنوك بالإفصاح عن كل القوائم المالية المفروضة من النظام المحاسبي المالي بالإضافة للملاحق.	4.05	1.008	%81	10.408	0.000	**موافق**
03	إلزام الافصاح عن القوائم المالية للبنوك خلال ستة أشهر من انقضاء السنة المالية المعنية.	3.88	0.977	%77.6	9.004	0.000	**موافق**
04	التحيين المستمر للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع معايير الدولية للإبلاغ المالي.	4.04	0.973	%80.8	10.682	0.000	**موافق**

05	زيادة تأهيل المحاسبين والاطارات العاملين في الوكالات البنكية في مختلف ولايات الوطن.	4.32	0.802	%86.4	16.448	0.000	**موافق بشدة**
06	الافصاح عن قوائم مالية باللغة الانجليزية والعربية بالإضافة للقوائم بالفرنسية، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	4.00	1.189	%80	8.409	0.000	**موافق**
07	مكافحة الفساد الإداري في البنوك لأنه من أسباب هروب الاستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر.	4.22	0.927	%84.4	13.154	0.000	**موافق بشدة**
البعد ككل		**4.087**	**0.654**	**%81.7**	**16.619**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

ضمن الجدول رقم (5-21) اعلاه حددنا اتجاه افراد العينة لكل عبارة يعني ما يتفقون عليه من راي حسب ترميز ليكارت الخماسي، وذلك حسب موقع الوزن النسبي للمتوسط الحسابي لكل عبارة في المجال الذي حدد لكل درجة الموضح في الجدول رقم (5-15)، وفيما يلي تحليل لعبارات البعد مرتبة تنازليا حسب درجة الموافقة :

- الفقرة رقم(05) اخذت المرتبة الاولى من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 86.4% والمتوسط الحسابي(4.32)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 16.448 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون بشدة** على زيادة تأهيل المحاسبين والاطارات العاملين في الوكالات البنكية في مختلف ولايات الوطن.
- وتأتي بعدها الفقرة رقم(07 حيث بلغ الوزن النسبي 84.4% والمتوسط الحسابي(4.22)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 13.154 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة موافقون بشدة على مكافحة الفساد الإداري في البنوك لأنه من أسباب هروب الاستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر.
- والفقرة رقم(01) تحتل المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي 82% والمتوسط الحسابي(4.10)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ،

وبلغت T المحسوبة 11.349 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على إلزام البنوك في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال البنك المركزي.

- الفقرة رقم(02) اخذت المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 81% والمتوسط الحسابي(4.05)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 10.408 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على إلزام البنوك بالإفصاح عن كل القوائم المالية المفروضة من النظام المحاسبي المالي بالإضافة للملاحق.
- وتأتي الفقرة رقم(04) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 80.8% والمتوسط الحسابي(4.04)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبلغت T المحسوبة 10.682 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة موافقون على التحيين المستمر للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع معايير الدولية للإبلاغ المالي.
- وتأتي الفقرة رقم(06) في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 80% والمتوسط الحسابي(4.00)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 8.409وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على الافصاح عن قوائم مالية باللغة الانجليزية والعربية بالإضافة للقوائم بالفرنسية، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وفي الاخير الفقرة رقم (03) في المرتبة السابعة حيث بلغ الوزن النسبي 77.6% ، والمتوسط الحسابي(3.88)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 9.004 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على إلزام الافصاح عن القوائم المالية للبنوك خلال ستة أشهر من انقضاء السنة المالية المعنية.

ومما سبق يمكن القول ان اتجاه اراء افراد العينة على العموم كان نحو **الموافقة** على عبارات البعد، وبما ان والوزن النسبي للبعد 81.7% و الذي يقع ضمن مجال الموافقة، ومستوى المعنوية للبعد (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، و T المحسوبة 16.619 اكبر من T الجدولية 1.984 ، **اذا افراد العينة موافقون على الاصلاحات المقترحة في النظام المحاسبي البنكي الجزائري.**

ونجد ان الموظفين في البنوك الجزائرية يوافقون بشكل كبير على زيادة تأهيل المحاسبين والاطارات العاملين في الوكالات البنكية في مختلف ولايات الوطن. ومكافحة الفساد الإداري في البنوك لأنه من أسباب هروب الاستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر. حيث حصلت العبارتين على درجة الموافق بشدة، هذا لان هذه المقترحات متعلقة بوظيفتهم بشكل مباشر، بينما إلزام الافصاح عن القوائم المالية للبنوك خلال ستة أشهر من انقضاء السنة المالية المعنية لم يوافق عليها كثيرا. وهذا لأنه كان في راي بعض افراد العينة ان البنوك فعلا تقوم بالإفصاح خلال ستة اشهر.

البعد الثامن: حلول مقترحة لترقية محاسبة الادوات المالية حسب متطلبات المعيارIFRS9.

الجدول الموالي يوضح اتجاه اراء افراد العينة المدروسة حول الحلول المقترحة لترقية محاسبة الادوات المالية حسب متطلبات المعيارIFRS9. بهدف تحقيق قياس عادل وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم(5-22): تحليل فقرات البعد الثامن.

رقم العبارة	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى المعنويةSig	اتجاه افراد العينة
01	قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة.	3.94	0.951	%78.8	9.879	0.000	**موافق**
02	إخضاع الأدوات المالية في البنوك لاختبار نموذج الأعمال.	3.86	0.876	%77.2	9.813	0.000	**موافق**
03	تغيير طريقة تصنيف الأدوات المالية من أساس النية عند امتلاكها، إلى أساس الغرض من الاحتفاظ بها، اقتداءً بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.	3.75	0.914	%75	8.203	0.000	**موافق**
04	فتح المجال أمام إعادة تصنيف الأدوات المالية من وإلى أي صنف، إذا تغير الغرض من الاحتفاظ بالأداة.	3.88	0.867	%77.6	10.140	0.000	**موافق**
05	تدعيم النظام المتعلق بمحاسبة الأدوات المالية بتعليمات توضيحية أكثر دقة وتفصيلاً، لضمان التطبيق الجيد لها	4.10	0.797	%82	13.789	0.000	**موافق**

						واجتناب تطبيقات المحاسبة الإبداعية.	
موافق	**0.000**	**12.764**	**%78.1**	**0.709**	**3.906**	**البعد ككل**	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

ضمن الجدول رقم (5-22) اعلاه حددنا اتجاه افراد العينة لكل عبارة يعني ما يتفقون عليه من راي حسب ترميز ليكارت الخماسي، وذلك حسب موقع الوزن النسبي للمتوسط الحسابي لكل عبارة في المجال الذي حدد لكل درجة الموضح في الجدول رقم (5-15)، وفيما يلي تحليل لعبارات البعد مرتبة تنازليا حسب درجة الموافقة :

- الفقرة رقم(05) اخذت المرتبة الاولى من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 82% والمتوسط الحسابي(4.10)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 13.789وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على تدعيم النظام المتعلق بمحاسبة الأدوات المالية بتعليمات توضيحية أكثر دقة وتفصيلاً، لضمان التطبيق الجيد لها واجتناب تطبيقات المحاسبة الإبداعية.
- وتأتي بعدها الفقرة رقم(01) حيث بلغ الوزن النسبي 78.8% والمتوسط الحسابي(3.94)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 9.879 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة.
- والفقرة رقم(04) تحتل المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي 77.6% والمتوسط الحسابي(3.88)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 10.140 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على فتح المجال أمام إعادة تصنيف الأدوات المالية من وإلى أي صنف، إذا تغير الغرض من الاحتفاظ بالأداة.
- وتأتي بعدهاالفقرة رقم(02) في المرتبة الرابعة بفارق بسيط حيث بلغ الوزن النسبي 77.2% والمتوسط الحسابي(3.86)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ،

وبلغت T المحسوبة 9.813 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على إخضاع الأدوات المالية في البنوك لاختبار نموذج الأعمال.

- وتأتي الفقرة رقم(03) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 75% والمتوسط الحسابي(3.75)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 8.203 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على تغيير طريقة تصنيف الأدوات المالية من أساس النية عند امتلاكها، إلى أساس الغرض من الاحتفاظ بها، اقتداءً بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

ومما سبق يمكن القول ان اتجاه اراء افراد العينة على العموم كان نحو **الموافقة** على عبارات البعد، وبما ان والوزن النسبي للبعد 78.1% و الذي يقع ضمن مجال الموافقة، ومستوى المعنوية للبعد (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، و T المحسوبة 12.764 اكبر من T الجدولية 1.984 ، **اذا افراد العينة موافقون على الحلول المقترحة لترقية محاسبة الادوات المالية حسب متطلبات المعيارIFRS9.**

البعد التاسع: حلول مقترحة لتطوير الافصاح عن الادوات المالية حسب متطلبات المعيارIFRS7.

الجدول الموالي يوضح اتجاه اراء افراد العينة المدروسة حول الحلول المقترحة للإفصاح عن الادوات المالية حسب متطلبات المعيارIFRS7 بهدف تحقيق افصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم(5-23): تحليل فقرات البعد التاسع.

رقم العبارة	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى المعنويةSig	اتجاه افراد العينة
01	وضع ضوابط قانونية للإفصاح عن الأدوات المالية.	4.17	0.804	%83.4	14.539	0.000	**موافق**
02	إلزام البنوك بالإفصاح عن المخاطر	4.33	0.752	%86.6	17.6	0.000	**موافق**

	المتعرض لها بكل أنواعها.				66		**بشدة**
03	إلزام البنوك بالإفصاح عن طرق إدارتها للمخاطر لزيادة ثقة المستثمرين.	4.20	0.804	%84	14.925	0.000	**موافق بشدة**
04	إلزام البنوك بالإفصاح الكمي عن المخاطر من خلال إظهار مقدار التعرض لكل نوع من المخاطر، لزيادة ثقة العملاء.	4.16	0.872	%83.2	13.288	0.000	**موافق**
05	إلزام البنوك بالإفصاح عن محاسبة التحوط وكل بنودها.	3.93	0.945	%78.6	9.836	0.000	**موافق**
06	إلزام البنوك بالإفصاح عن المداخل المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية نظراً لعدم توفر السوق المالي النشط.	3.95	0.903	%79	10.519	0.000	**موافق**
	البعد ككل	**4.12**	**0.659**	**%82.4**	**17.038**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

ضمن الجدول رقم (5-24) اعلاه حددنا اتجاه افراد العينة لكل عبارة يعني ما يتفقون عليه من راي حسب ترميز ليكارت الخماسي، وذلك حسب موقع الوزن النسبي للمتوسط الحسابي لكل عبارة في المجال الذي حدد لكل درجة الموضح في الجدول رقم (5-15)، وفيما يلي تحليل لعبارات البعد مرتبة تنازليا حسب درجة الموافقة :

- الفقرة رقم(02) اخذت المرتبة الاولى من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 86.6% والمتوسط الحسابي(4.33)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 17.666 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون بشدة** على إلزام البنوك بالإفصاح عن المخاطر المتعرض لها بكل أنواعها.
- وتأتي بعدها الفقرة رقم(03) حيث بلغ الوزن النسبي 84% والمتوسط الحسابي(4.20)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 14.925 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون بشدة** على إلزام البنوك بالإفصاح عن طرق إدارتها للمخاطر لزيادة ثقة المستثمرين.

- والفقرة رقم(01) تحتل المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي 83.4% والمتوسط الحسابي(4.17)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وبلغت T المحسوبة 14.539 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على وضع ضوابط قانونية للإفصاح عن الأدوات المالية.
- وتأتي بعدهاالفقرة رقم(04) في المرتبة الرابعة بفارق بسيط حيث بلغ الوزن النسبي 84.2% والمتوسط الحسابي(4.16)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05، وبلغت T المحسوبة 13.288 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على إلزام البنوك بالإفصاح الكمي عن المخاطر من خلال إظهار مقدار التعرض لكل نوع من المخاطر، لزيادة ثقة العملاء.
- وتأتي الفقرة رقم(06) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، اذ بلغ الوزن النسبي 79% والمتوسط الحسابي(3.95)،ومستوى المعنوي (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من0.05 ، وبلغت T المحسوبة 10.519 وهي أكبر من T المجدولة 1.984،أي ان افراد العينة **موافقون** على إلزام البنوك بالإفصاح عن المداخل المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية نظراً لعدم توفر السوق المالي النشط.

ومما سبق يمكن القول ان اتجاه اراء افراد العينة على العموم كان نحو **الموافقة** على عبارات البعد، وبما ان والوزن النسبي للبعد 82.4% و الذي يقع ضمن مجال الموافقة، ومستوى المعنوية للبعد (Sig) يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، و T المحسوبة 17.038 اكبر من T الجدولية 1.984 ، **اذا افراد العينة موافقون على الحلول المقترحة لتطوير الافصاح عن الادوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS7**.

ونجد ان الموظفين في البنوك الجزائرية يرحبون بشكل كبير بمنطق الافصاح عن المخاطر المتعرض لها البنك، والطرق التي يعتمدها البنك لإدارتها، حيث ان العبارتين نالتا درجة الموافق بشدة، وهذا بالرغم من ان فكرة الافصاح الكمي عن المخاطر لم تنل الترحيب نفسه فقد اخذت الرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة، في حين ان فكرة الافصاح عن مداخل قياس القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار IFRS7 اخذت درجة الموافقة ولكن في المرتبة الاخيرة.

المبحث الثالث: اختبار وتحليل الفرضيات.

سنقوم من خلال هذا المبحث باختبار الفرضيات، والتأكد من مدى صحتها وهذا باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، واختبار تحليل الانحدار البسيط واختبار تحليل الانحدار المتعدد.

المطلب الاول: اختبار الفرضيات باستخدام اختبار T(one Semple T-test) للعينة الواحدة.

بعد تحليل فقرات الابعاد وتحديد درجة موافقة افراد العينة عليها، باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، سنقوم باستخدام هذا الاختبار ايضا في اختبار درجة موافقة افراد العينة على المحورين بشكل اجمالي من خلال فرضيتين:

H1: يوجد متغيرات في البيئة المحاسبية الجزائرية تساهم في اعاقة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.

H2: الحلول المقترحة تحقق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

والجدول التالي يلخص نتائج اختبار الفرضيتين من خلال قيمة T المحسوبة وقيمة معامل الارتباط r وكذا مستوى المعنوية Sig :

الجدول رقم (5-24): نتائج اختبار T للفرضيتين.

الفرضية	قيمة الاختبار (t=3)				
	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig.	درجة الحرية	القرار
الفرضية الاولى.	15.840	1.984	0.000	99	قبول فرضية البديلة
الفرضية الثانية.	18.065	1.984	0.000	99	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

الفرضية الاولى: يوجد متغيرات في البيئة المحاسبية الجزائرية تساهم في اعاقة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية. من الجدول رقم (5-24) اعلاه نجد ان

مستوى المعنوية Sig=0.000 اقل من 0.05 ومنه هناك فرق ذو دلالة احصائية عند القيمة المعتمدة للاختبار (t=3)، وبمان قيمة T المحسوبة بالنسبة للفرضية الاولى 15.840 اي اكبر من الجدولية 1.984 فانه يمكن القول ان اراء افراد العينة يتفقون على قبول الفرضية اي يوافقون على انه هناك متغيرات في البيئة المحاسبية الجزائرية تساهم في اعاقة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.

الفرضية الثانية: الحلول المقترحة تحقق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية. من الجدول رقم (5-24) اعلاه نجدان مستوى المعنوية Sig=0.000 اقل من 0.05 ومنه هناك فرق ذو دلالة احصائية عند القيمة المعتمدة للاختبار (t=3)، وبمان قيمة T المحسوبة بالنسبة للفرضية الاولى 18.065 اي اكبر من الجدولية 1.984 فانه يمكن القول ان اراء افراد العينة يتفقون على قبول الفرضية اي يوافقون على ان الحلول المقترحة تحقق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي

هناك العديد من انواع الاختبار الانحدار الخطي ومن اهمها الانحدار الخطي البسيط واختبار الانحدار الخطي المتعدد وسنعتمد الاول في اختبار الفرضيات الفرعية والثاني لاختبار الفرضية الكلية.

الفرع الاول : اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام الانحدار الخطي البسيط

سنقوم باختبار الفرضيات الفرعية للدراسة باستخدام الانحدار الخطي البسيط لتحديد اثر المتغيرات المستقلة التي تتمثل في المعوقات في البيئة المحاسبية على المتغير التابع الذي يتمثل في الحلول المقترحة كمحاولة لتطوير النظام المحاسبي البنكي في الجزائر، ولذلك كانت الفرضيات كالتالي:

الفرضية الرئيسية : H_3:توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في البيئة المحاسبية الجزائرية و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائر.

وتندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

H_{31}: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في النظام المصرفي الجزائري و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائر.

H_{32}: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في السوق المالي الجزائري و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائر.

H_{33}: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في التطور الاقتصادي الجزائري و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائر.

H_{34}: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في البيئة المهنية المحاسبية الجزائرية و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائر.

H_{35}: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في البيئة التعليمية والثقافية في الجزائر و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائر.

الفرضية الجزئية الاولى H_{31}: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في النظام المصرفي الجزائري و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم (5–25):نتائج اختبار الفرضية الثالثة –الفرضية الجزئية الاولى.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R	قيمة F	قيمة β	قيمة T	مستوى المعنوية Sig
محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.	المعوقات في النظام المصرفي الجزائري.	0.264	0.070	7.337	0.194	2.709	0.008

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من اجل اثبات الفرضية ومعرفة علاقة المعوقات في النظام المصرفي الجزائري بمحاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية، تم استخدام نموذج الخطي البسيط الجدول رقم (5-26)، حيث اظهرت نتائج الانحدار ان نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة F البالغة F=7.337 عند مستوى الدلالة Sig=0.008 اصغر من 0.05، وهناك علاقة ارتباط بين المعوقات في النظام المصرفي الجزائري والمحاولة لتحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائرية بنسبة 26% ويدل على ان الارتباط ضعيف جدا مثله مثل نسبة التفسير حيث تفسرها ب 07% ، وحصلنا على هذه النسب بالنظر الى معامل الارتباط r ومعامل التحديدR، كما جاءت قيمة β التي توضح العلاقة بين المعوقات في النظام المصرفي الجزائري وتحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية، وبمان مستوى المعنوية لقيمة T يساوي 0.008 اصغر من 0.05 فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_{31} **ومنه يمكن القول ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المعوقات في النظام المصرفي الجزائري و محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.**

وبالتالي يمكن ان نقول انه هناك اثر للمعوقات المتعلقة بالنظام المصرفي الجزائري على تحقيق القياس العادل والافصاح الملائم في القوائم المالية للبنوك في الجزائر، وهذا بالرغم من ان علاقة الارتباط ونسبة التفسير قليلة، ومقداره 0.194 وطبعا هذا الاثر سلبي كما راينا في الدراسة النظرية.

ويمكن اختصار هذا الاثر في معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$\boldsymbol{Y} = 3.362 + 0.197\left(\text{المصرفية المعوقات}\right) + e_i$$

الفرضية الجزئية الثانية H_{32}: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في السوق المالي الجزائري و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم (5-26):نتائج اختبار الفرضية الثالثة –الفرضية الجزئية الثانية–.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R	قيمة F	قيمة β	قيمة T	مستوى المعنوية Sig
محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.	المعوقات في السوق المالي الجزائري.	0.172	0.030	2.997	0.140	1.731	0.087

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من اجل اثبات الفرضية ومعرفة علاقة المعوقات المتعلقة بالسوق المالي الجزائري بمحاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية، تم استخدام نموذج الخطي البسيط والنتائج في الجدول رقم (5-27)، حيث اظهرت نتائج الانحدار ان نموذج الانحدار ليس معنوي وذلك لان مستوى الدلالة Sig=0.087 اكبر من 0.05، وبمان مستوى المعنوية لقيمة β ايضا يساوي 0.087 اكبر من 0.05، فإننا نرفض الفرضية البديلة نقبل فرضية العدم H_{32} **ومنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعوقات المتعلقة بالسوق المالي الجزائري و محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم**

وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الفرضية الجزئية الثالثة H_{33}: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي الجزائري و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم (5-27):نتائج اختبار الفرضية الثالثة –الفرضية الجزئية الثالثة–.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R	قيمة F	قيمة β	قيمة T	مستوى المعنوية Sig
محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.	المعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي الجزائري.	0.570	0.325	47.180	0.440	6.869	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من اجل اثبات الفرضية ومعرفة علاقة المعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي الجزائري بمحاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية، تم استخدام نموذج الخطي البسيط الجدول رقم (5-28)، حيث اظهرت نتائج الانحدار ان نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة F البالغة F=47.18 عند مستوى الدلالة Sig=0.000 اصغر من 0.05، وهناك علاقة ارتباط بين المعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي الجزائري والمحاولة لتحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائرية بنسبة 57% ويدل على ان الارتباط قوي نوعا ما وكذلك نسبة التفسير حيث يفسر المتغير المستقل المتغير التابع ب نسبة 32.5% ، وحصلنا على هذه النسب بالنظر الى معامل الارتباط r ومعامل التحديدR، كما جاءت قيمة β التي توضح العلاقة بين المتغيرين 0.44، وبمان مستوى المعنوية لقيمة T يساوي 0.000 اصغر من 0.05 فإننا نقول ان قيمة بيتا معنوية ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_{33} **اذا هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المعوقات**

المتعلقة بالتطور الاقتصادي الجزائري و محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

وبالتالي يمكن ان نقول انه هناك اثر قوي للمعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي الجزائري على تحقيق القياس العادل والافصاح الملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائرية، ومقداره 0.44 وطبعا هذا الاثر سلبي كما راينا في الدراسة النظرية.

ويمكن اختصار هذا الاثر في معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$Y = 2.272 + 0.44\left(\text{الاقتصادية المعوقات}\right) + e_i$$

حيث y : تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في البنوك الجزائرية.

الفرضية الجزئية الرابعة H_{34}: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية الجزائرية و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم (5–28):نتائج اختبار الفرضية الثالثة –الفرضية الجزئية الرابعة–.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R	قيمة F	قيمة β	قيمة T	مستوى المعنوية Sig
محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.	المعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية الجزائرية.	0.450	0.203	24.910	0.351	4.991	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من اجل اثبات الفرضية ومعرفة علاقة المعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية الجزائرية بمحاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية، تم استخدام نموذج الخطي البسيط

الجدول رقم (5-29)، حيث اظهرت نتائج الانحدار ان نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة F البالغة F=24.91 عند مستوى الدلالة Sig=0.000 اصغر من 0.05، وهناك علاقة ارتباط متوسطة بين المعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية الجزائرية والمحاولة لتحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائرية بنسبة 45% و يفسر المتغير المستقل المتغير التابع ب نسبة 20.3% ، وحصلنا على هذه النسب بالنظر الى معامل الارتباط r ومعامل التحديدR، كما جاءت قيمة β تساوي 0.351 التي توضح العلاقة بين المتغيرين ، وبمان مستوى المعنوية لقيمة T يساوي 0.000 اصغر من 0.05 فإننا نقول ان قيمة بيتا معنوية ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_{34} **اذا هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية الجزائرية و محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.**

وبالتالي يمكن ان نقول انه حسب اراء افراد العينة هناك اثر قوي نوعا ما للمعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية الجزائرية على تحقيق القياس العادل والافصاح الملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائرية، ومقداره0.351 وطبعا هذا الاثر سلبي كما راينا في الدراسة النظرية.

ويمكن اختصار هذا الاثر في معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$Y = 2.742 + 0.351\left(\text{المحاسبية المهنية البيئة معوقات}\right) + e_i$$

حيث y : تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في البنوك الجزائرية.

الفرضية الجزئية الخامسة H_{35}: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية الجزائرية و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم (5–29):نتائج اختبار الفرضية الثالثة –الفرضية الجزئية الخامسة–.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R	قيمة F	قيمة β	قيمة T	مستوى المعنوية Sig
محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.	المعوقات المتعلقة البيئة التعليمية والثقافية الجزائرية.	0.448	0.201	24.676	0.360	4.968	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من اجل اثبات الفرضية ومعرفة علاقة المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية الجزائرية بمحاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في قوائم المالية للبنوك الجزائرية، تم استخدام نموذج الخطي البسيط الجدول رقم (5–30)، حيث اظهرت نتائج الانحدار ان نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة F البالغة F=24.676 عند مستوى الدلالة Sig=0.000 اصغر من 0.05، وهناك علاقة ارتباط بين المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية في الجزائر والمحاولة لتحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائرية بنسبة 44.8% ويدل على ان الارتباط متوسط القوة و نسبة التفسير تتسم بالضعف حيث يفسر المتغير المستقل المتغير التابع للفرضية ب نسبة 20.1% ، وحصلنا على هذه النسب بالنظر الى معامل الارتباط r ومعامل التحديدR، كما جاءت قيمة β تساوي 0.36 وهي قيمة توضح اثر المتغير المستقل على التابع، وبمان مستوى المعنوية لقيمة T يساوي 0.000 اصغر من 0.05 فإننا نقول ان قيمة بيتا معنوية ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_{35} **اذا هناك اثر ذو دلالة احصائية بين المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية الجزائرية و محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.**

وبالتالي يمكن ان نقول انه هناك اثر للمعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية الجزائرية على تحقيق القياس العادل والافصاح الملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائرية، ومقداره 0.36 وطبعا هذا الاثر سلبي كما راينا في الدراسة النظرية.

ويمكن اختصار هذا الاثر في معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$Y = 2.632 + 0.36\left(\text{والثقافية التعليمية بالبيئة المتعلقة المعوقات}\right) + e_i$$

حيث y : تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم في البنوك الجزائرية.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية بالاستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

سنخصص هذا الجزء لاختبار الفرضية الثالثة الرئيسية حيث سنستخدم الانحدار المتعدد وكذلك التدريجي، وتنص الفرضية على:

H_3: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات المتعلقة بالبيئة المحاسبية الجزائرية و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الجدول رقم(5-30): اختبار الفرضية الثالثة الكلية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R	قيمة F	مستوى المعنوية Sig	قيمةβ	قيمة T	مستوى المعنوية Sig
محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات المعايير (IAS/IFRS) في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.	معوقات متعلقة بالنظام المصرفي الجزائري.	0.633	0.401	12.57	0.000	0.066	0.941	0.349
	معوقات متعلقة بالسوق المالي الجزائري.					-0.146	-1.858	0.066
	معوقات متعلقة بالاقتصاد الجزائري.					0.361	4.639	0.000
	معوقات متعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية في الجزائر					0.125	1.492	0.139
	معوقات متعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية في الجزائر.					0.125	1.414	0.161

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول اعلاه نجد ان نموذج الانحدار معنوي ونلاحظ ذلك من خلال قيمة F ومستوى الدلالة الخاص بها حيث يساوي 0.000 اقل من 0.05، ونجد ايضا ان هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بنسبة 63.3% ، وان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع ب 40.1%، ويدل هذا على النموذج جيد وصالح للدراسة ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_3 **اذا هناك اثر ذو دلالة احصائية بين المعوقات المتعلقة بالبيئة المحاسبية الجزائرية و محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.**

ولكن عند النظر الى قيمة T ومستوى المعنوية لكل متغير مستقل نجد ان كل المتغيرات المستقلة لا تؤثر في المتغير التابع ماعدا المعوقات الاقتصادية بمان مستوى معنوية للعلاقة بينها وبين التابع اقل من 0.05 بما قيمته 0.000.

من هذا نستنتج ان الأثر الناتج من معوقات البيئة المحاسبية الجزائرية على تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية، مصدره المعوقات الناتجة عن التطور الاقتصادي وفقط، والمعيقات الاخرى لا تؤثر على محاولة تحسين المحاسبة في البنوك الجزائرية، ولكن حسب الفرضيات الجزئية السابقة وجدنا ان هذه المتغيرات تؤثر في المتغير التابع كل على حدا ماعدا المعيقات المتعلقة بالسوق المالي الجزائري.

اذا فالمتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع اذا كانت متفرقة واذا كانت مجتمعة لا تؤثر ما عدا متغير واحد وهو المعيقات الاقتصادية، وللتأكد من هذه النتيجة وتحديد اي المعيقات الخمس محل الدراسة لها اقوى تأثير في اعاقة المحاولة على تحسين المحاسبة في البنوك الجزائرية، سنستخدم اختبار الانحدار المتعدد التدريجي.

الفرع الاول: تحليل الفرضية بالانحدار المتعدد التدريجي(Régression Stepwise Multiple).

سنحاول تحليل الانحدار المتعدد الخاص بالفرضية الثالثة بطريقة الانحدار التدريجي، "حيث تقوم طريقة الانحدار التدريجي باختيار افضل نماذج انحدار يمكن التوصل اليها من متغيرات مستقلة عدة مع متغير تابع، حيث انه ليس بالضرورة ان تكون لجميع المتغيرات المستقلة التي اختارها الباحث التأثير نفسه على المتغير التابع، وهذا يؤدي الى انه يمكن ترشيح عدة نماذج انحدار بمتغيرات مستقلة مختلفة للمتغير التابع نفسه على ان تكون نماذج جيدة[1]".

ومنه هذا التحليل مناسب لدراسة الفرضية لان تحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع كان صعب عند تطبيق اختبار الانحدار المتعدد، بعد تطبيق الانحدار المتعدد التدريجي وجدنا النتائج التالية:

الجدول رقم(5-31): اختبار الانحدار المتعدد التدريجي للفرضية الثالثة.

المتغير التابع	ترتيب تدريجي لأفضل نماذج الانحدار.	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R	قيمة F	مستوى المعنوية Sig	قيمةβ	قيمة T	مستوى المعنوية Sig
محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات المعايير (IAS/IFRS) في قوائم المالية لبنوك الجزائر.	1	معوقات متعلقة بالاقتصاد الجزائري.	0.57	0.325	47.180	0.000	0.440	6.869	0.000
	2	معوقات متعلقة بالاقتصاد الجزائري.	0.61	0.372	28.737	0.000	0.356	5.115	0.000
		معوقات متعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية في الجزائر					0.189	2.697	0.008

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

[1] مرفت مهدي، محمد القايد، اسماعيل الفقي، **مرجع سابق**، ص:232.

من الملاحظ ان اختبار الانحدار التدريجي قد رجح معادلتي انحدار على انهما الاصلح لتفسير الفرضية، ورتبهم حسب قوة تأثيرهم وتمثيلهم للمتغير التابع. وتتمثل معادلة الانحدار الاولى في انحدار بسيط اي بمتغير مستقل واحد وهو المعوقات الاقتصادية بنسبة تفسير 32.5% وقوة ارتباط 57%، ثم اتبعه بمعادلة انحدار متعدد ثنائي اي بمتغيرين مستقلين وهما المعوقات الاقتصادية و المعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية بنسبة تفسير 37.2% وبقوة ارتباط 61%. وفيما يلي معادلتي الانحدار:

1) $Y = 2.272 + 0.44\left(\text{الاقتصادية المعوقات}\right) + e_i$

2) $Y = 1.911 + 0.356\left(\text{الاقتصادية معوقات}\right) + 0.189(\text{محاسبة المهنية معوقات}) + e_i$.

حيث تم الغاء المتغيرات المستقلة الاخرى، اي ان المعوقات المتعلقة بالنظام المصرفي و السوق المالي و البيئة التعليمية والثقافية في الجزائر لا تؤثر في محاولة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.

تفسير النتائج والمقارنة بالدراسات السابقة :

مما سبق نجد انه تم قبول الفرضيات الفرعية H31، H33، H34، و H35 ، اما الفرضية H32 فقد رفضت.

اي لا يوجد تأثير للمعوقات المتعلقة بالسوق المالي الجزائري على محاولة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية، وهذه النتيجة عكس ما وصلت له الدراسة من خلال المقارنة في الفصل السابق، ولا من خلال ترتيب المعوقات حسب درجة موافقة افراد العينة حيث كانت المعوقات المتعلقة بالسوق المالي تحتل المرتبة الاولى، ويمكن تفسير هذا بان ضعف السوق المالي وعدم فعاليته ودوره الشبه المنعدم في الاقتصاد الجزائري يجعله لا يؤثر حتى ولو بالسلب، فيمكن القول انه لا يمكن اعتبار السوق المالي الجزائري يقوم بدوره كمحفز لتطبيق المعايير المحاسبية (مثل الدول الاخرى)، و في نفس الوقت لا يمكن اعتباره مانعا لتطبيق المعايير المحاسبية في البنوك الجزائرية.

ولعل هذا يبدوا غريب للقارئ اذ من المعروف ان السوق المالي غير النشط من المعوقات الكبيرة للمعايير المحاسبية الدولية في اهم نقطة وهي القيمة العادلة واذ من شروط قياسها توفر سوق مالي نشط،

ولكن في حالتنا يختلف الامر فالسوق المالي الغير النشط ادعى لتطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 7 والمتعلق بالإفصاح الادوات المالية، اذ نجد ضمن متطلباته شروط الافصاح مداخل قياس القيمة العادلة في حالة عدم توفر السوق المالي النشط، وهذا لإضفاء الشفافية والموضوعية اكثر وتجنب التلاعب.

اما المعوقات الاخرى وهي المتعلقة بالنظام المصرفي والمعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي والمتعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية والمتعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية، فلها تأثير على تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية، ولكن كل على حدة ، وعند تحليلها بالانحدار المتعدد والانحدار المتعدد التدريجي، اي تأثيرها مجتمعة فالغي تأثير كل من المعوقات المصرفية والتعليمية والثقافية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بانه عند محاولة تطبيق المعايير المحاسبية في الدول النامية اول عقبة تواجه هذا التوجه هي عدم تماثل طبيعة الاقتصاد حيث ان المعايير في الاساس وضعت لتلائم اقتصادات الدول المتطورة لذلك فان محاولة تغيير المحاسبة مثلها تواجه عقبة التخلف في الاقتصاد سواء طبقت في كل القطاعات او في القطاع البنكي. وبعدها عقبة المحاسبة المهنية اذ يجب ان يتوفر محاسبين اكفاء في مجال المعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية لأجل تطبيقها.

وعند مقارنة نتائج الدراسة بالدراسة السابقة التي استخدمت المعوقات في البيئة المحاسبية الجزائرية كمتغير مستقل وهي دراسة زعيم باهية (**واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول–**، اطروحة دكتوراه الطور الثالث،2018) ، فنجد انها حصلت على نفس النتائج حيث لم تجد تأثير للمتغيرات المستقلة مجتمعتا على محاولة تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية (تعتبر القيمة العادلة من متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية) ماعدا المعوقات المتعلقة بالمؤسسات الجزائرية.

والمعوقات المتعلقة بالمؤسسات هي جزء من المعوقات المتعلقة بالاقتصاد يعني ان هناك تشابه في نتائج الدراستين، وقد فسرت زعيم باهية هذه النتائج بان السبب هو عدم التوجه للتطبيق الفعلي للقياس بالقيمة العادلة وبالتالي عدم الاصطدام بمعوقات فعلية وعدم استيعابها الا بشكل نظري ومنه فان الاطراف الفاعلة في المجال المحاسبي يمكن لها تشخيص المعوقات بشكل جيد في حال تم الخوض في تجربة التطبيق.

المطلب الثالث: تحليل الاسئلة المفتوحة.

يتناول هذا المطلب سرد لإجابات عينة الدراسة على الاسئلة المفتوحة التي شملتها الاستبانة، حيث اتبعنا كل محور بسؤال لفتح المجال لأفراد العينة لإعطاء رايه في الموضوع المعالج، سواء كان متعلقا بالمعوقات التي تتميز بها البيئة المحاسبية التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة في البنوك الجزائرية او متعلقا بالحلول المقترحة للرقي بالمحاسبة البنكية للتوافق مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية حيث طلب اقتراح حلول من المجيبين، ويجدر الاشارة الى ان الافكار الواردة بهذا المبحث عائدة الى عينة الدراسة، وما قامت به الباحثة سوى اعادة صياغة لغويا لبعض العبارات.

الفرع الاول: اجابات افراد العينة على السؤال الاول.

كان نص السؤال كالتالي: اذا كانت لديك ملاحظات فيما يخص المتغيرات في البيئة المحاسبية تساهم في اعاقة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية، ارجو افادتنا بها وشكرا.

بالرغم من موافقة افراد العينة على جميع العبارات المتضمنة في هذا المحور الا انهم اضافوا بعض الاقتراحات:

- ✓ غياب الية لتحديث scf حسب تطور المعايير لإعداد التقارير المالية؛
- ✓ الاشارة الى ان المنظمات الدولية التي تضع المعايير المحاسبية ليس هدفها الخير للدول النامية؛ بمعنى ان المعايير وضعت لتخدم الدول ذات الاقتصادات المتطورة؛
- ✓ للتمكن من تطبيق المعايير المحاسبية يجب ان يكون هناك بيئة اقتصادية مناسبة، ولأجل ذلك يجب البدء بحظر الممارسات البيروقراطية للإدارة، والتحرك نحو الاصلاح التنظيمي للضرائب، ويجب ان تستثمر في تدريب وتعليم الموارد البشرية التي ستضمن في المستقبل تنمية اقتصادية؛
- ✓ احد اهم المعيقات هي البيروقراطية وتفشي الفساد الاداري في كل القطاعات؛
- ✓ تستخدم المصارف الجزائرية نظام من الثمانينات، النظم الجزائرية قديمة؛
- ✓ عدم الشفافية في اجراءات معالجة القضايا لاسيما فيما يتعلق بملفات الائتمان (لا يوجد تنوع في المنتجات التي تقدمها المصارف)؛

- ✓ النظام البنكي الجزائري في مخاض للخروج من ازمة ان استطاع، وعيله التخلص من سياسة التمويل السياسية التي تفرضها الدولة؛
- ✓ حاجز الربا هو العائق الكبير امام الخواص والمستثمرين في بلادنا؛
- ✓ في مجال المحاسبة في البنوك تبقى الجزائر مرتبطة بالقوانين المتبعة في فرنسا.

الفرع الثاني: اجابات افراد العينة على السؤال المفتوح الثاني.

كان نص السؤال كالتالي: اذا كانت هناك حلول اخرى للرقي بالمحاسبة في القطاع البنكي الجزائري في رايك ارجوا ان تفيدنا بها.

بالرغم من موافقة افراد العينة على جميع العبارات المتضمنة في هذا المحور الا انهم اضافوا بعض الاقتراحات:

- ✓ للتمكن من تطبيق المعايير المحاسبية يجب ان يكون هناك بيئة اقتصادية مناسبة، ولأجل ذلك يجب البدء بحظر الممارسات البيروقراطية للإدارة؛
- ✓ والتحرك نحو الاصلاح التنظيمي للضرائب؛
- ✓ ويجب ان تستثمر في تدريب وتعليم الموارد البشرية التي ستضمن في المستقبل تنمية اقتصادية؛
- ✓ من الحلول الاستقرار في النظام السياسي لكي تتضح الرؤية المستقبلية والمناخ الاستثماري؛
- ✓ اعتماد ميثاق لمساعدة المستثمرين في فترة قصيرة مثل المصارف العربية؛
- ✓ تحفيز موظفي المصرف عن طريق مهام مدفوعة الاجر لحثهم على المشاركة بشكل افضل واكثر فعالية من خلال تقديم دعم حقيقي وفعال للعملاء؛
- ✓ ليست القوانين المحاسبية في الجزائر الغير موجودة ....ولكن التطبيق الذي لا يوجد، وبالنسبة للمعايير المحاسبة هي قوانين اساسها الشركات الكبيرة ، لكي تكون قادرة على السيطرة على العالم الاقتصادي وادارة ثروات الشعوب؛
- ✓ محاولة التوفيق بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبة الاسلامية وذلك لتمكين المصارف الاسلامية من ضبط معاملاتها بما يتوافق مع الضوابط الشرعية فيما يخص المحاسبة والافصاح المالي؛
- ✓ محاولة الاقتداء بالدول الاسلامية المتطورة مثل ماليزيا وتركيا.

الخلاصة:

تم في هذا الفصل الدراسة الميدانية التي اعتمدنا فيها على اداة الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات، حيث وزع على الاطارات في البنوك الجزائرية في قسم المحاسبة والاقسام الاخرى، نظرا لانهم الفئة الفاعلة في المجال البنكي والمحاسبة البنكية، وهذا لاستقصاء أراءهم حول المعوقات في البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك، وكذا رايهم في الحلول المقترحة كمحاولة لتطوير المحاسبة في البنوك الجزائرية وذلك بالتركيز على المعايير الخاصة بالأدوات المالية IFRS9 الخاص بالقياس والتصنيف، والمعيار IFRS7 المتعلق بإفصاح الادوات المالية.

بعد معالجة وتحليل مخرجات الاستبيان باستخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية والقياسية، واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة الميدانية الى النتائج التالية:

- وافق افراد العينة عن كل عبارات الاستبيان، اذ اتفقوا على انه هناك معوقات في البيئة المحاسبية الجزائرية تعيق تطبيق المعايير المحاسبية في البنوك الجزائرية؛

- تم ترتيب المعوقات حسب درجة موافقة افراد العينة وقد كانت المعوقات المتعلقة بالسوق المالي في المرتبة الاولى وبعدها التطور الاقتصادي ثم البيئة التعليمية والثقافية ثم البيئة المهنية وفي الاخير المعوقات المتعلقة بالنظام المصرفي؛

- وافق افراد العينة على الحلول المقترحة على انها تحقق قياس عادل وافصاح ملائم حسب المعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في القوائم المالية للبنوك الجزائرية؛

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتغير التابع (محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية) والمتغير المستقل (متغيرات في البيئة المحاسبية البنكية الجزائرية تعيق تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية)؛

– وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة المعوقات المتعلقة (بالنظام المصرفي الجزائري، بالتطور الاقتصادي، البيئة المهنية المحاسبية، البيئة التعليمية والثقافية)، بينما لا يوجد اثر للمعوقات المتعلقة بالسوق المالي على المتغير التابع؛

– عند النظر الى اثر المعوقات المذكورة سابقا في المتغير التابع معا، نجد ان المعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي هي وحدها التي تؤثر على محاولة تطبيق المعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، والمعوقات الاخرى يبطل مفعولها في اعاقة تطبيق المعايير المحاسبية؛

– عند تطبيق تحليل الانحدار التدريجي وضع المعوقات الاقتصادية في الدرجة الاولى في التأثير على المحاولة لتطبيق المعايير في البنوك الجزائرية، ثم يأتي بعده المعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية المحاسبية اما المتغيرات الاخرى فألغيت بالكامل، وتفسير هذا بانه عند تطبيق معايير المحاسبة في الجزائر سواء في القطاع البنكي او القطاعات الاخرى فان اول عقبة تواجه هذا هو المستوى الضعيف للتطور الاقتصادي في الجزائر، هذا لان المعايير المحاسبية فصلت لتناسب اقتصادات الدول المتطورة وتطبيقها في الدول النامية مثل الجزائر سيواجه صعوبات اولها ضعف مستوى الاقتصاد.

الخاتمة

نتيجة للانفتاح الاقتصادي العالمي وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات واجهت الاسواق المالية العالمية مشكلة في ما يسمى بالاختلاف المحاسبي بالنسبة للقوائم المالية للشركات المدرجة ضمن هذه الاسواق، واصبح مشكل مقارنة القوائم المالية بين الشركات في مختلف الدول يؤرق المستثمرين ذوي الطموح العالمي لأعمالهم، لهذا اقتضت الضرورة لوجود مقياس او مكيال واحد يحدد طريقة محاسبية لإعداد القوائم المالية في مختلف الدول، اي توحيد القوائم المالية للشركات في كل الدول وهذا ما يسمى بالتوحيد المحاسبي الدولي.

ان سعي المنظمات الدولية المحاسبية لإصدار والتجديد المستمر للمعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية هو دليل على اهتمامها الشديد بالتوحيد المحاسبي وتوحيد اللغة المحاسبية وبالرغم من هذا الا ان كلمة التوحيد المحاسبي الدولي ليست مطلقة بل هي نسبية اذ لا يمكن ان تتوحد المحاسبة في العالم بشكل تام، وهذا لعدة اسباب اساسها طبيعة المحاسبة في حد ذاتها اذ تتشكل المحاسبة حسب خصائص البيئة التي تطبق فيها، اي ان طريقة المحاسبة المعتمدة في دولة ما تعتبر كانعكاس لتأثير مجموعة من العناصر المتشابكة، منها عوامل اقتصادية وسياسية وقانونية او ثقافية وتعليمية، وتسمى هذه العناصر مجتمعة بالبيئة المحاسبية.

وبالنسبة للقطاع المصرفي فان تميزه عن باقي القطاعات جعل عناصر البيئة المحاسبية التي تؤثر في المحاسبة البنكية مختلفة، وهذا لان المحاسبة البنكية بجانب انه يجب عند تطبيقها مراعاة الاصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، فانه يتوجب عليها ايضا معرفة لطبيعة العمليات المصرفية وتقنياتها المميزة، بحيث يتميز النظام المحاسبي البنكي بالتعدد والتنوع والدقة والسرعة والامانة لكي يسهل استخراج كشوفات مالية والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب، لذلك فان للمحاسبة البنكية حساسية اكثر للقطاع المالي وللتطور الاقتصادي ودرجة تحرر المالي وتتأثر بشكل كبير بالسلطة النقدية وسياساتها.

وفي الجزائر تتمثل السلطة النقدية ببنك الجزائر حيث اصدر نظم خاصة بمحاسبة البنوك منها المخطط المحاسبي البنكي والنظام الخاص بالقوائم المالية للبنوك والنظام الخاص بمحاسبة الادوات المالية، وتتأثر المحاسبة البنكية بالبيئة المحاسبية في الجزائر وهي نتاج لتجاذب متبادل بين محاولة تطبيق معايير

المحاسبة الدولية في البنوك الجزائرية من جهة وبين خصائص في البيئة المحاسبية التي تعيق هذا التطبيق من جهة اخرى، ومن اجل دراسة هذه النقطة طرحنا الاشكالية التالية كمحور للدراسة :

ما مدى توافق واستجابة النظام المحاسبي البنكي في الجزائر لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) ؟

وللإحاطة بالموضوع والتوصل للنتائج من خلال الاجابة على الاشكالية قدمنا ثلاث دراسات متكاملة شكلا وموضوعا اولها من خلال دراسة نظرية في ثلاث فصول تناول الفصل الاول اشكالية التوحيد المحاسبي ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، و الفصل الثاني درس الخصوصية التي يتميز بها القطاع المصرفي و التي الزم عليها خصوصية في المحاسبة البنكية و النظام المحاسبي البنكي ومخرجاته، اما الفصل الثالث فقد شمل دراسة في البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر.

والثانية دراسة مقارنة في الفصل الرابع بمقارنة النظام المحاسبي البنكي الجزائري مع المعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، ومقارنة القوائم المالية لبنوك جزائرية مع قوائم مالية لبنوك في دول اخرى.

وفي الاخير دراسة ميدانية في الفصل الخامس لدراسة تأثير المعوقات التي تتميز بها البيئة المحاسبية البنكية في الجزائر على محاولة تطبيق المعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وبالتحديد على حلول مقترحة (استنتجت من الدراسة المقارنة في الفصل الرابع)، وهذا من خلال توزيع استبيان على افراد عينة الدراسة المتمثلة في الاطارات والموظفين في قسم المحاسبة في البنوك الجزائرية.

اولا: نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الاولى مقبولة حسب الدراسة،** اذ انه يوجد عوامل في كل بلد تمنع من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حيث تتأثر المحاسبة بالتطور الاقتصادي و البيئة المالية من قطاع مصرفي وسوق مالي، وعوامل قانونية، وعوامل خاصة بالبيئة المهنية المحاسبية، وكذا الثقافة والتعليم تسمى هذه العوامل بالبيئة المحاسبية؛
- **الفرضية الثانية مقبولة،** بمان النظام المحاسبي البنكي لا يتأثر بالمعايير المحاسبية الا في مرحلة اعداد القوائم المالية وكذلك عند قياس وتصنيف الادوات المالية، اذا فان اكثر المعايير تأثيرا في

محاسبة البنوك هي المعايير الخاصة بالأدوات المالية و كذا المعايير الخاصة بالإفصاح وعرض القوائم المالية وهي IFRS9، IFRS7، IAS32، IAS1، IAS7؛

- **الفرضية الثالثة مقبولة**، اذ ان المحاسبة في البنوك الجزائرية تتأثر بما تتأثر به المحاسبة في القطاعات الاخرى وايضا بما يؤثر في القطاع المصرفي باعتباره قطاع حساسا للاقتصاد ودرجة تطوره وللتحرر المالي و كذا درجة تطور السوق المالي وفعاليته في الاقتصاد، وكمحاسبة فإنها تتأثر بالمحاسبة المهنية ودرجة تطورها، وكذا تطور التعليم و تتأثر بثقافة المجتمع؛
- **الفرضية الرابعة مرفوضة**، اي ان نسبة تطبيق معايير المحاسبة في البنوك الجزائرية قليلة، ولكن ليس حسب ما وصلت اليه متطلبات النظام المحاسبي المالي من التطبيق اذ ان البنوك الجزائرية لا تلتزم بمتطلباته؛
- **الفرضية الخامسة مقبولة**، يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمعيقات في البيئة المحاسبية البنكية الجزائرية على محاولة تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.(توجد فرضيات جزئية تتعلق بهذه الفرضية الكلية سوف يتم اختبار صحتها في نتائج الدراسة الميدانية).

ثانيا: نتائج الدراسة:

ومن خلال محاولة اختبار الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة توصلنا الى نتائج اضافية بعضها في الجانب النظري و بعضها في الدراسة المقارنة واخرى خلال الدراسة الميدانية، نحاول تقديم اهمها فيما يلي:

❖ **النتائج النظرية:**

توصلنا من خلال الدراسة في الجانب النظري الى مجموعة من النتائج كانت اهمها:

- ان مسار تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي يبدا بالمقارنة و يمر بالتوافق المحاسبي الى المعايرة وصولا الى تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي؛

- ان تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي بشكل مطلق امر مستحيل وهذا يعود للخصائص المختلفة المميزة للبيئة المحاسبية في كل دولة، مما يصعب انتشار تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي في العالم؛
- متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية كثيرة ومتعددة الجوانب بتعدد ما تعالجه المحاسبة، مما اوجب علينا اختيار اهم المعايير تأثيرا في القوائم المالية للبنوك؛
- ان للقطاع المصرفي خصوصية لها انعكاس على المحاسبة في البنوك من حيث تطبيق الطريقة الإدارية المركزية، وكذلك يجب ان يتميز النظام المحاسبي البنكي السليم بالدقة والسرعة والامانة؛
- تكمن علاقة متطلبات معايير المحاسبة بالنظام المحاسبي البنكي عند اعداد القوائم المالية وكذا عند قياس وتصنيف الادوات المالية، لذلك فان اكثر المعايير تأثيرا في مخرجات النظام المحاسبي البنكي هي المعايير الخاصة بعرض القوائم المالية والمعايير الخاصة بالأدوات المالية؛
- ان خصوصية النظام المحاسبي البنكي تستلزم بالضرورة خصوصية في البيئة المحاسبية الخاصة به، اذ ان المحاسبة في البنوك تتأثر بمتغيرات مثلها مثل المحاسبة في القطاعات الاخرى، الا ان درجة تأثيرها عليها يختلف نظرا لحساسية هذا القطاع لبعض المتغيرات مثل تطور النظام المصرفي في حد ذاته ودرجة تحرر البنك المركزي، والتطور الاقتصادي ودرجة التحرر المالي وكذلك تطور السوق المالي وفاعليته في الاقتصاد؛
- تتميز البيئة المحاسبية البنكية الجزائرية بمنظومة مالية (نظام مصرفي وبورصة) متأخرة وغير فعالة في الاقتصاد الجزائري، ويعكس هذا قلة الثقة فيهما وسيادة السوق الموازية؛
- ويطغى على الاقتصاد الجزائري طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونفور الاستثمار الاجنبي المباشر من السوق الجزائري وطبيعة الاقتصاد الريعي تعد من العوامل التي تعيق تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي في الجزائر؛
- تتميز البيئة المحاسبة المهنية بكونها حديثة مقارنة مع المحاسبة في الدول المتطورة التي تعتبر المحاسبة فيها عريقة، مع ان النظام 10-01 الخاص بتنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر يعتبر نقلة للمهنة المحاسبة في الجزائر الا انه يتميز بنزع الصلاحيات من المنظمات المهنية للمحاسبة والحاقها بوزارة المالية وهذا يتناقض مع مبادئ المعايير المحاسبية، ويعكس هذا التوجه للمذهب الفرنكفوني في الجزائر.

❖ **نتائج الدراسة المقارنة:**

بعد مقارنة النظام المحاسبي البنكي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالية الدولية توصلت الدراسة الى نتائج اهمها:

- ان النظام المحاسبي المالي الجزائري من خلال النظام 09-08 الخاص بتقييم الادوات المالية مستمد من المعايير المحاسبية الدولية اي من المعيار المحاسبي الدولي IAS39 الذي تم الغاؤه واستبداله بالمعيار الابلاغ المالي IFRS9؛
- تختلف محاسبة الادوات المالية في الجزائر عنها في معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في تصنيف الادوات المالية بنسبة اكبر من قياس الادوات المالية، ويكمن هذا الاختلاف في اساس الذي يعتمد لتصنيف الادوات المالية، حيث يعد اساس النية عند امتلاك الاصل المالي لتصنيفه في الجزائر، في حين ان المعيار IFRS9 يوجب اخضاع الاداة الى اختبار نموذج الاعمال لتحديد اي صنف تنتمي اليه الاداة، مع الزام اعادة هذا الاختبار كل فترة مالية؛
- يسمح معيار الابلاغ المالي IFRS9 بتغيير صنف الاداة المالية من والى اي صنف اذا تغير نموذج الاعمال الذي تنتمي اليه الاداة المالية ، ومع ذلك فان المشرع الجزائري يقيد اعادة التصنيف الا في بعض الحالات؛
- يظهر تأثير التبعية الاستعمارية حتى في المحاسبة فقد تطابقت قائمة تدفقات الخزينة للبنوك الجزائرية مع مثيلتها في البنك الفرنسي، وايضا في قائمة خارج الميزانية التي تفرد بها البنك الفرنسي والمغربي والبنوك الجزائرية؛
- ويمكن القول ان اساس الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية، هو قدم النظام المحاسبي المالي وعدم مجاراته للتجديد المستمر الذي تتميز به المعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية؛
- بالرغم من قدم النظام المحاسبي المالي وعدم حدوث تغييرات فيه، الا انه مزال هناك عدم التزام للبنوك الجزائرية بمتطلبات النظام المحاسبي المالي فيما يخص عرض القوائم المالية وكذا افصاح عن المخاطر الادوات المالية؛

- هناك فارق كبير بين البنوك الجزائرية والبنوك الاخرى فيما يتعلق بتطبيق معايير المحاسبة، اذ احتلت البنوك الجزائرية المرتبة الاخيرة عند ترتيب البنوك ايها الاكثر تطبيقا للمعايير بعد المقارنة، وفي المرتبة الاولى البنك البريطاني ويليه الفرنسي و بعده الاردني ثم المغربي؛
- من خلال معاينة سطحية لخصائص البيئة المحاسبية للبنوك محل الدراسة والمقارنة بينها، فانه يمكن القول ان اهم ما يؤثر في تطبيق المعايير المحاسبية في البنوك هو التطور الاقتصادي و تطور المنظومة المصرفية والسوق المالي وكذا مدى انفتاح الاقتصاد والتحرير المالي للدولة.

❖ **نتائج الدراسة الميدانية:**

بعد موافقة افراد عينة الدراسة على محوري الاستبيان اي الموافقة على ان المتغيرات في البيئة المحاسبية الجزائرية تساهم في اعاقة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية (اي اثبات صحة الفرضية الاولى).

والموافقة كذلك على المحور الثاني اي قبولهم ان الحلول المقترحة تحقق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في القوائم المالية للبنوك الجزائرية (اثبات صحة الفرضية الثانية).

اختبرنا الفرضية الكلية (الفرضية الثالثة) والفرضيات الفرعية للدراسة الميدانية وكانت النتائج كالتالي:

الفرضية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في البيئة المحاسبية الجزائرية و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك في الجزائر.

1. **اثبت صحة الفرضية الفرعية الاولى H_1:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في النظام المصرفي الجزائري و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائر.
2. **اثبت خطا الفرضية الفرعية الثانية H_2:** اي انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في السوق المالي الجزائري و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائر.

3. **اثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة H_3**: اي انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في التطور الاقتصادي الجزائري و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائر.
4. **اثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة H_4**: اي توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في البيئة المهنية المحاسبية الجزائرية و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية للبنوك الجزائر.
5. **اثبت صحة الفرضية الفرعية الخامسة H_5**: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المعوقات في البيئة التعليمية والثقافية في الجزائر و الحلول المقترحة لتحقيق افصاح عادل وقياس ملائم في القوائم المالية لبنوك الجزائر.

وخلال اختبار فرضيات الدراسة تم الوصول الى بعض النتائج يمكن تلخيصها فيم يلي:

- البيئة المحاسبية الجزائرية لها مميزات تختلف عن البيئة المحاسبية في الدول الاخرى، اذ تتميز في مستويات درجة تأثير المعوقات على تطبيق معايير المحاسبية في البنوك الجزائرية،
- عند دراسة تأثير المتغيرات التي تعيق تطبيق المعايير المحاسبية في البنوك الجزائرية وجدنا ان المعوقات الاقتصادية والمعوقات المتعلقة بالبيئة المهنية هي المؤثر الوحيد على محاولة تطبيق معايير المحاسبة في البنوك الجزائرية، وهذا رغم انه عند ترتيب المعوقات حسب درجة موافقة افراد العينة المدروسة تأتي في الدرجة الاولى المعوقات المتعلقة بالسوق المالي الجزائري، وبعدها المعوقات المتعلقة بالتطور الاقتصادي، وتأتي بعدها المعوقات المتعلقة بالبيئة التعليمية ثم المتعلقة بالبيئة المهنية وفي الاخير المعوقات المتعلقة بالنظام المصرفي الجزائري، وهذا حسب درجة موافقة افراد عينة الدراسة عليها؛
- النظام المصرفي الجزائري والمشاكل التي فيه ليس لها التأثير الكبير في تطبيق معايير المحاسبة في البنوك الجزائرية مقارنة بالمعوقات الاخرى؛
- اتفق افراد عينة الدراسة على ان الحلول المقترحة تحقق قياس عادل وافصاح ملائم حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في البنوك الجزائرية؛

- ليس هناك تأثير للسوق المالية الجزائري كمعيق لمحاولة تطبيق معايير المحاسبة و الابلاغ المالي في البنوك الجزائرية من خلال الحلول المقترحة؛
- ان صفة السوق المالي الجزائري الغير النشط التي اعتدنا انه مانع لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي وذلك من خلال عدم توفر قياس القيمة العادلة للأدوات المالية، في الواقع يعتبر حافزا لتطبيق المعيار IFRS7 وذلك لمتطلبات الافصاح عن مداخل قياس القيمة العادلة عند عدم توفر سوق مالي نشط، التي توفر اكثر شفافية وملائمة وتجنب التلاعب، مما يجعل عدم توفر السوق المالي النشط مدعاة لتطبيق المعيار IFRS7 في البنوك الجزائرية؛
- اتفق افراد عينة الدراسة على ان اهم معيق لمحاولة تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي في البنوك الجزائرية (من خلال الحلول المقترحة) هو مشاكل الاقتصاد الجزائري، و محددات مهنة المحاسبة في الجزائر، مقارنة مع المعوقات الاخرى التي ليس لها تأثير.

ثالثا: توصيات الدراسة:

بعد عرض النتائج التي توصلت اليها الدراسة سنقترح بعض التوصيات بالإضافة لحلول لترقية المحاسبة في البنوك الجزائرية حسب متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، وهي نفسها التي وضعت في الدراسة الميدانية و وافق عليها افراد العينة المدروسة، وسنضيف لها بعض من مقترحات افراد العينة التي اجابوا عليها من خلال الاسئلة المفتوحة، سنختصرها فيم يلي:

- ✓ تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال تقديم دورات تكوينية في معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، لممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر؛
- ✓ للتمكن من تطبيق المعايير المحاسبية يجب ان يكون هناك بيئة اقتصادية مناسبة، ولأجل ذلك يجب البدء بحظر الممارسات البيروقراطية للإدارة، والتحرك نحو الاصلاح التنظيمي للضرائب، ويجب ان تستثمر في تدريب وتعليم الموارد البشرية التي ستضمن في المستقبل تنمية اقتصادية؛
- ✓ الاخذ بعين الاعتبار ان المنظمات الدولية التي تضع المعايير المحاسبية ليس هدفها الخير للدول النامية، بمعنى ان المعايير وضعت لتخدم الدول ذات الاقتصادات المتطورة، اي مراعاة خصائص البيئة المحاسبية الجزائرية التي لا يمكن تغييرها مثل اللغة العربية والثقافة الاسلامية وغيرها..؛

- ✓ التخلص من التبعية الفرنسية فيما يخص محاسبة البنوك الجزائرية، واعداد قوانين محاسبية تراعي خصوصيات البيئة المحاسبية الجزائرية؛
- ✓ إلزام البنوك في الجزائر بتطبيق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي من خلال البنك المركزي؛
- ✓ إلزام البنوك بالإفصاح عن كل القوائم المالية المفروضة من النظام المحاسبي المالي بالإضافة للملاحق؛
- ✓ إلزام الافصاح عن القوائم المالية للبنوك خلال ستة أشهر من انقضاء السنة المالية المعنية؛
- ✓ التحيين المستمر للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع معايير الدولية للإبلاغ المالي؛
- ✓ زيادة تأهيل المحاسبين والاطارات العاملين في الوكالات البنكية في مختلف ولايات الوطن؛
- ✓ الافصاح عن قوائم مالية باللغة الانجليزية والعربية بالإضافة للقوائم بالفرنسية، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ مكافحة الفساد الإداري في البنوك لأنه من أسباب هروب الاستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر.

حلول حسب متطلبات المعيار IFRS9:

- ✓ تغيير طريقة تصنيف الأدوات المالية من أساس النية عند امتلاكها، إلى أساس الغرض من الاحتفاظ بها، اقتداءً بمعايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- ✓ فتح المجال أمام إعادة تصنيف الأدوات المالية من وإلى أي صنف، إذا تغير الغرض من الاحتفاظ بالأداة؛
- ✓ تدعيم النظام المتعلق بمحاسبة الأدوات المالية بتعليمات توضيحية أكثر دقة وتفصيلاً، لضمان التطبيق الجيد لها واجتناب تطبيقات المحاسبة الإبداعية.

حلول حسب متطلبات المعيار IFRS7:

- ✓ وضع ضوابط قانونية للإفصاح عن الأدوات المالية؛
- ✓ إلزام البنوك بالإفصاح عن المخاطر المتعرض لها بكل أنواعها؛
- ✓ إلزام البنوك بالإفصاح عن طرق إدارتها للمخاطر لزيادة ثقة المستثمرين؛

- ✓ إلزام البنوك بالإفصاح الكمي عن المخاطر من خلال إظهار مقدار التعرض لكل نوع من المخاطر، لزيادة ثقة العملاء؛
- ✓ إلزام البنوك بالإفصاح عن المداخل المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية نظراً لعدم توفر السوق المالي النشط.

رابعا: افاق الدراسة:

بالرغم من محاولة الالمام بجميع جوانب الدراسة الا ان مجال متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية واسع ومن المستحيل دراسته بجميع جوانبه في دراسة واحدة، لذلك اقتصرت الدراسة على المعايير الخاصة بالأدوات المالية و المعايير الخاصة بالعرض القوائم المالية والتركيز على الافصاح والقياس المحاسبي، ولكن هناك العديد من الجوانب التي لم نتطرق لها والتي يمكن ان تكون مجالا للدراسة للباحثين في هذا المجال و ويمكن الاشارة الى اهمها فيم يلي:

- ✓ دراسة مقارنة للنظام المحاسبي البنكي الجزائري (كاملا وليس فقط القوائم المالية) مع مثيله في الدول العربية الاكثر تطبيقا للمعايير مثل مصر او السعودية؛
- ✓ دراسة مدى تطبيق معايير محاسبية اخرى في النظام المحاسبي البنكي الجزائري مع المعايير الخاصة بالأدوات المالية، مثل معيار IAS8 الخاص بالتصحيحات الاخطاء المحاسبية ، او المعيار الخاص بربحية الاسهم IAS33؛
- ✓ دراسة اهمية تفعيل السوق المالي الجزائري على تطبيق المعايير الخاصة بالأدوات المالية في البنوك الجزائرية؛
- ✓ البحث في تأثيرات التطور الاقتصادي الجزائري لتطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالية الدولية في البنوك الجزائرية؛
- ✓ البحث في اهم عوامل البيئة المهنية المحاسبية الجزائرية التي يجب اصلاحها للتطوير مهنة المحاسبة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1- احمد حسن ظاهر، يوسف مصطفى، **محاسبة المنشآت المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2011.

2- احمد حلمي جمعة ، **معايير التقارير المالية الدولية (معايير المحاسبة الدولية)**، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015.

3- احمد محمد ابو شمالة ، **معايير المحاسبة الدولية و الابلاغ المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، الاردن، 2010

4- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **ادارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2016.

5- اسماعيل الفقي، محمد قايد عبد الجواد، مرفت مهدي، **التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام SPSS-WIN**، العبيكان للنشر، الطبعة الاولى، الرياض، السعودية، 2010.

6- الاميرة ابراهيم عثمان، فؤاد السيد المليجي، **دراسات في النظم محاسبية متخصصة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية،2000.

7- امين السيد احمد لطفي ،**نظرية المحاسبة** ، الدار الجامعية الاسكندرية، 2006

8- امين السيد لطفي ، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2004

9- بخراز بعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

10- جاسم محمد علي، وسام مالك داود، **الاحصاء الحيوي باستخدام برنامج spss**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2017.

11- جوزيف هار واخرون، **الاساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)**، ترجمة: زكريا بلخامسة، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2020.

12- حسن معمر محمد، سعد الساكني ، **معايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية**، مركز الكتاب الاكاديمي ،الطبعة الاولى، عمان ، 2015،

13- حسن يوسف القاضي ، سمير معدى الريشاني ، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية عرض البيانات المالية** ، الجزء الاول، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012

14- حسين احمد الطراونة، توفيق صالح عبد الهادي، **الرقابة الادارية**، دار ومكتبة الحامد للتوزيع والنشر، عمان، 2011.

15- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر، الطبعة الاولى ،عمان،2008،

16- حسين محمد الشبلي، مهند فايز الدويكات، **سلسلة الجرائم المالية والمستحدثة – التزوير والاحتيال بالبطاقات الائتمانية–**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2009.

17- خالد امين عبد الله، **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، الطبعة 07، الاردن،2014.

18- رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، مكتبة اقرا ، قسنطينة، 2008.

19- رندة الدبل، **تقييم الشركات العائلية**، دار اليازوري للنشر، عمان، 2019.

20- زهير الحدوب ، لؤي وديان، **محاسبة البنوك**، دار البداية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

21- سعود جايد العامري ، **المحاسبة الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان ، 2010

22- سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2017.

23- سلمان حسين الحكيم، **تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية (تحليل الاستثمار– تحليل الائتمان)**، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2017.

24- سليمان بوفاسة، **اساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.

25- شوقي طارق سعيد، **محاسبة الشركات**، دار عيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2019.

26- صلاح الدين السيسي، **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية** ، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، الطبعة1، 2011، مصر.

27- ضرار العتيبي، واخرون، **العملية الادارية مبادئ واصول وعلم وفن**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020.

28- طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة** ، الجزء الاول ،الدار الجامعية،2009.

29- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة –عرض القوائم المالية– الجزء الاول**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

30- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة –قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل**، الجزء الخامس، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

31- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة –قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل**، الجزء الرابع، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

32- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبية 2 –الافصاحات–**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2008.

33- طاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،2015.

34- طلال حجاوي، سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020.

35- عباس علي ميرزا و اخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كتاب و دليل ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الاردن.

36- عبد الرحمن توفيق، **الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان**، بميك، مصر، 2013.

37- عبد الرزاق قاسم شحادة واخرون، **محاسبة المؤسسات المالية البنوك وشركات التامين**، الطبعة الأولى، زمزم للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

38- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي، **المنشآت المالية ودورها في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.

39- عتيق خديجة، **واقع التسويق المصرفي في البنوك واثرها على رضا العملاء دراسة ميدانية للبنوك التجارية الجزائرية**، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، عمان، الاردن، 2016.

40- علاوي لخضر، **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات**، باجس بلوس للنشر ،بويرة ، 2012

41- فائق شقير، عاطف الاخرس، عبد الرحمن سالم، **محاسبة البنوك**، دار السيرة للنشر، الطبعة 2، عمان، .2002

42- فؤاد الفسفوس، **محاسبة المنشآت المالية (البنوك، شركات التامين)**، دار كنوز المعرفة، الطبعة 1، الاردن، 2010.

43- فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 1996.

44- لجنة النشر م ص ز ع ، **النظام المحاسبي المالي**، الصفحات الزرقاء، بويرة الجزائر، 2010.

45- مبروك الرايس، **انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

46- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر،2008

47- محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة، الأردن ، 2018. الفصل الاول.

48- محمد السيد سرايا، **النظام المحاسبي في المنشآت المالية البنوك والمصارف التجارية وشركات التامين**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

49- محمد الصيرفي، **التحليل المالي: وجهة نظر ادارية محاسبية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

50- محمد الفاتح محمود المغربي، **الرقابة الادارية –رؤية تأصيلية–**، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2020.

51- محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصيطفي، **اساسيات النظام المالي واقتصاديات الاسواق المالية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، 2015.

52- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات، الصفحات الزرقاء للنشر ، بويرة،2010.

53- محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية: البنوك التجارية وشركات التامين**، دار المناهج، عمان، 2005.

54- محمد شاهين، **اسواق المال بين الارباح والخسائر بين العوائد والمخاطر**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.

55- محمد عباس بدوي، واخرون، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

56- محمد عبد الحميد محمد عطية ، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، 2014

57- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **ادارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2014.

58- محمد فتحي البديوي، **ادارة البنوك**، المكتبة الاكاديمية، مصر، 2012.

59- محمد مبروك ابو زيد ، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ،ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة ، 2005

60- محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية –الاوراق التجارية–**، المجلد الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.

61- محمود سيد ناغي، **المنهج المحاسبي في البنوك التجارية**، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

62- محمود محمود السجاعي، **المحاسبة في شركات التامين والبنوك التجارية**، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

63- مسعود صديقي ، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS.IFRS** ، دار الهدي للنشر ، عين مليلة الجزائر، 2014.

64- مصطفى حسين باهي واخرون، **المرجع في الاحصاء التطبيقي نظري عملي**، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2018.

65- ناصر نور الدين عبد اللطيف، **المحاسبة في المنشآت المالية والانظمة المحاسبية المتخصصة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013.

66- وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية الدولية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013.

67- يوسف محمود جربوع ، سالم عبد الله حلس ، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2002.

II. الرسائل والمذكرات:

68- ايت محمد مراد، **ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي " خلال الفترة 2010-2013"**، اطروحة دكتوراه علوم ، تخصص علوم اقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014.

69- باهية زعيم، **واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول–**، اطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

70- بكطاش فتيحة ، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)**، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر03، الجزائر،2011

71- بن داود احمد، **اثر وضع النظام المحاسبي المالي على محاسبة البنوك الجزائرية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016.

72- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص:219.

73- جرد نور الدين، **تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي الجزائري**، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2019.

74- حجاج المهدي، **اثر تطبيق المحاسبة الدولية على التمويل الداخلي في المؤسسات الجزائرية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

75- حمزة العرابي ، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2013

76- داشير مليكة ، **التوافق المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية في معالجة التثبيتات (دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)**، اطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 02، البليدة.

77- دشاش ام الخير، **متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010.

78- رشيد سفاحلو، **اهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة (IAS) في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، شلف، 2017.

79- رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه تحليل استراتيجي حسابي مالي ومحاسبي، جامعة تبسة، الجزائر،2001.

80- زيد عثمان دنون، **اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.

81- سعيداني محمد سعيد، **مدى فاعلية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية دراسة استبيانية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014.

82- سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة** ،مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2013

83- شكوري سيدي محمد، **التحرير المالي واثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006.

84- عزي فريال منال، **انعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس والافصاح المحاسبي – دراسة حالة شركة سونطراك–**، اطروحة دكتوراه ل م د ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة –2–، الجزائر.

85- عكوش محمد امين، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، الجزائر،2011

86- عوينات فريد، **دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و نظم معلومات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2011.

87- غنية بن حركو، **واقع وتحديات النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة تحليلية–**، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -2-، الجزائر، 2017.

88- فارس بن نذير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

89- مصطفى عوادي، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام بواقي ، 2014.

90- هني محمد فؤاد، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2013.

91- وهراني مجدوب، **النظام المصرفي الجزائري بين الواقع الاقتصادي وتحديات العولمة**، اطروحة دكتوراه علوم، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر03، 2015.

III. القوانين والمراسيم:

92- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم 18-02، المؤرخ في 04نوفمبر 2018، **يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 73، الصادرة ب 09 ديسمبر 2018.

93- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم 20-02، المؤرخ في 15مارس 2020، **الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة ب 24 مارس 2020.

94- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون رقم07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، **يتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، العدد74

95- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **النظام 09-04** المؤرخ في 23 جويلية 2009، **المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية** ، الجريدة الرسمية ، الصادرة ب 29 ديسمبر 2009 ،العدد76.

96- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 29 اوت 2012، العدد47.

97- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم09-08، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، **المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة ب 25 فيفري 2010.

98- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم09-05، المؤرخ في 29 شوال 1430 الموافق ل 18 اكتوبر 2009، **المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الجريدة الرسمية ، العدد 76، الصادرة ب 29 ديسمبر 2009.

99- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام رقم09-05، المؤرخ في 18 اكتوبر 2009، الصادر في 29 ديسمبر 2009، المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، البند رقم 5 و6 ، ضمن الملحق رقم 2 لنموذج حساب النتائج.

IV. المقالات العلمية:

100- احمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، **المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، 2007.

101- امينة بودريوة، **واقع واليات تفعيل بورصة الجزائر لتمويل الاقتصاد الجزائري**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019.

102- بشرى مهدي صالح الطائي، ايمان شاكر محمد، **متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية واثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 40، الفصل الثالث، العراق، 2017.

103- بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، **التحرير المالي وانعكاساته على تقنيات تمويل التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17،جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، 2017.

104- ثائر صبري محمود كاظم الغبان، **تكييف الافصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها–دراسة تطبيقية–**، مجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد السابع والعشرون، العراق، 2010.

105- خليفاتي جمال، **ماهية الافصاح المحاسبي الملائم –في ظل تضارب مصالح الاطراف ذات العلاقة–**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الاعمال، جامعة بشار، المجلد 2، العدد1، جانفي 2018.

106- سليمان ناصر، ادم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. أي دور لبنك الجزائر؟**، مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.

107- شريط صلاح، حفاصة امينة، **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي 7**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد5، المجلد19، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة،2018.

108- الطيب ياسين، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مقال في مجلة الباحث، العدد3، جامعة ورقلة، 2003.

109- عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش، **اثر القياس والافصاح عن الادوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتهما وفق معايير الابلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي**، مجلة افاق للعلوم، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 16، المجلد 04، جوان 2019.

110- عزي فريال منال، **اساليب الافصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة "دراسة نظرية تحليلية"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، الجزائر، ديسمبر 2017.

111- علي عطار واخرون، **اهمية قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر المحللين الماليين في اتخاذ القرارات**، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية "سلسلة العلوم الانسانية" ، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، الاردن، 2011.

112- محفوظ جبار، **اداء بورصة الجزائر: الواقع والافاق**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 12، العدد1، جامعة الجزائر، 2008.

113- محمد راضي عبد الكاظم ، **مبررات التوافق مع المعايير المحاسبة الدولية في ظل التغيرات في البيئة العراقية** ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، المجلد 10، العدد01، العراق،2018

114- مروش يوسف، سلماني عادل، **واقع التمويل عن طريق بورصة الجزائر وتحدياته المستقبلية مع الاشارة لحالة شركة التأمينات في (SPA Alliance Assurance) في بورصة الجزائر**، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد01، 2020/06/29.

115- موزارين عبد المجيد، بربري محمد الامين، **القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 19، جانفي 2018.

116- موسى بوشنب، بودالي محمد، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية خيار استراتيجي للتوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية**، مقال في مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 09، العدد 02، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2019.

117- نورة زيان، محمد شويكات، **قياس اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة (1990-2015)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، العدد 36، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

V. مداخلات في مؤتمرات علمية:

118- هلالي احمد، **بورصة الجزائر بين الانهيار والازدهار**، مداخلة في ملتقى بعنوان اثر اداء البورصة على فعالية التمويل في الاقتصاد الجزائري، جامعة احمد دراية بأدرار، 24-2007/04/25.

VI. المنشورات والتقارير:

119- بنك الجزائر، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي للجزائر للسنوات 2015-2016-2017.

120- بنك الجزائر، بيانات النشرة الاحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2017، 2019،2018.

121- خالد جمال الجعرات ، **مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015**، ملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة في تفعيل اداء المؤسسات والحكومات ،2014،ورقلة.

122- طويطي مصطفى، وعيل ميلود، **اساليب تصميم واعداد الدراسات الميدانية –منظور احصائي–**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، بويرة، الجزائر، 2014.

123- عباس بهناس، **النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1962-1985)**، محاضرة في الاستشراف النظام المالي و البنكي الجزائري، غير منشورة، سنة اولى دكتوراه، تخصص مالية. بنوك

وتأمينات، قسم علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2018/2017.

124- مجلس معايير المحاسبة الدولية ، **المعيار الدولي لتقرير المالي 15 " الايراد من العقود المستقبلية** "، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2016

125- مجلس معايير المحاسبة الدولية ، **المعيار الدولي لتقرير المالي 16 " عقود الايجار** "، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2016.

126- المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 14 "حسابات التأجيل التنظيمية" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15 " الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء " ضمن الكتاب الأحمر لعام 2015

127- محمد لوكال، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة** 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.

128- محمد لوكال، **عصرنة المصارف: انجازات وافاق**، كلمة المحافظ في يوم المنظم من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، 19 فيفري 2019.

129- محمد لوكال، كلمة القاها محافظ بنك الجزائر امام الوسطاء المعتمدين، فيفري 2020.

130- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي ،**المعيار الدولي للتقرير المالي 09 " الادوات المالية** "،ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2018.

131- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، **المعيار المحاسبي الدولي للتقرير المالي 7 "الادوات المالية: الافصاحات"** ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

132- Ali Rahal, **Les normes Internationales de comptabilité (IAS-IFRS) et leur application en Algérie cas du system comptable et financier Algérien (SCF),** these pour l'obtention d'un doctorat es sciences ,faculté des sciences économiques commerciales et sciences de gestion, Université El Hadj Lakhdar-Batna ,Algérie, p:160.

133- Arun Kumar Basu, Malayendu Saha, Studies in Accounting and Finance: Contemporary Issues and Debates, pearson, India,2013.

134- Can Akdeniz, **Crash Course Income Statement**,IntroBooks , 2019.

135- David Alexander، Simon Archer,**International Accounting/Financial Reporting Standards Guide 2009**,Wolters Kluwer Business,United States of America, 2009.

136- David Kershaw, **Company Law in Context: Text and Materials**, OUP Oxford,2012.

137- Djamel Khouatra, Mohamed El Habib Merhoum**. Le Système Comptable Financier algérien entre les " Full IFRS " et la norme IFRS PME : Etude qualitative de sa mise en œuvre par les entreprises. Transitions numériques et informations comptables**, May 2018, Nantes, France.,p:10.

138- Earl K. Stice ،James D. Stice, **Intermediate Accounting**, Cengage Learning, United States of America, 2011.

139- Eduard G. Hinkelman, **Guide to letters of credit**, profssional industry report، Word trade press، 2008.

140- eorge Ursachi, Ioana Alexandra Horodnic, Adriana Zait, **How reliable are measurement scales? External factors with indirect influence on reliability estimators**, Procedia Economics and Finance, 20 (2015).

141- Ernst & Young LLP, **International GAAP 2008: Generally Accepted Accounting Practice under International Financial Reporting Standards**, John Wiley & Sons,2008 .

142- Ernst & Young LLP, **International GAAP 2019** , John Wiley & Sons, 2019.

143- Ernst & Young LLP, **International GAAP 2019**, John Wiley & Sons, 2019.

144- FREDERICK D.S. CHOI ,**INTERNATIONAL FINANCE AND ACCOUNTING HANDBOOK THIRD EDITION**, JOHN WILEY & SONS, INC, 2003.

145- Greg F. Burton, Eva K. Jermakowicz,**International Financial Reporting Standards: A Framework-Based Perspective**,Routlege,Britain,2015,p p:83-87.

146- Irene M. Wiecek, Nicola M. Young, **IFRS Primer International GAAP Basics**, John Wiley & Sons,USA, 2009 .

147- Maria K. Davis, **Accounting for Real Estate Transactions: A Guide For Public Accountants and Corporate Financial Professionals**, John Wiley & Sons, 2008.

148- Mark L. Zyla, **Fair Value Measurement: Practical Guidance and Implementation**, John Wiley & Sons, Canada, 2020.

149- METIN ALLAHVERDI, A General Model of Accounting Information Systems, The 5th International Conference on Application of Information and Communication Technologies (AICT), 2011, Azerbaijan, Baku.

150- Nandakumar Ankarath, Kalpesh J. Mehta, T. P. Ghosh, Yass A. Alkafaji, **Understanding IFRS Fundamentals: International Financial Reporting Standards**, John Wiley & Sons, CANADA, 2010.

151- P.Periasamy,**Financial Management. 2E**, Tata McGraw-Hill Education,2009.

152- PWC, **IFRS overview 2019**, PWC, 2019.

153- Roland Uittenbogaar, **Evolution of central banking? De Nederlandsche Bank 1814-1852**, Springer International Publishing, 2015.

154- Sharon Lawner Weinberg, Sarah Knapp Abramowitz, **Statistics Using IBM SPSS: An Integrative Approach**, Cambridge University Press, USA, 2016.

155- Thomas Cleff, **Applied Statistics and Multivariate Data Analysis for Business and Economics: A Modern Approach Using SPSS, Stata, and Excel**, Springer, 2019.

156- Thomas H.ward، **Letters of credit and Documentary collections**، Xlibris corporation، USA، 2009.

157- Veronica Poole Global IFRS Leader,**IFRS in your pocket 2019** ,Deloitte IFRS resources, p:31

158- Zülch، Sebastian Hoffmann، Martin Wünsch**, IFRS 7 - Angaben zu Finanzinstrumenten: Kommentierung, Best Practice und Checklisten**, John Wiley & Sons,Germany,2011.

ثالثا: المراجع الالكترونية

159- Ana Gyorkos، All roads lead to Rome , https://www.agn.org//iagn/intl_private/docs/subscriptions/IAB543_web_nov2014.pdf , 13/07/2019 , 20:11

160- Crystal Ayres, 19 Advantages and Disadvantages of Adopting IFRS: https://connectusfund.org/6-advantages-and-disadvantages-of-adopting-ifrs2019/07/17 , 14:20

161- From the Lloyds Bank website, on the line: https://www.lloydsbankinggroup.com/our-group/our-heritage/ , viewed on the date:04/05/2020 at:16:30.

162- FRS 13 — Fair Value Measurement, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13,

163- https://www.ifac.org/news-events/2010-11/world-congress-accountants-2010-opens-record-number-delegates, viewed on the date:2019/07/12 at:09:30..

164- IFRS 1 — First-time Adoption of International Financial Reporting Standards, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs1.

165- IFRS 14 — Regulatory Deferral Accounts, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs14.

166- IFRS 14 — Regulatory Deferral Accounts, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs14.

167- IFRS 14 Regulatory Deferral Accounts, on line: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-14-regulatory-deferral-accounts/#about.

168- IFRS 15 — Revenue from Contracts with Customers, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs15.

169- IFRS 16 — Leases, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-16.

170- IFRS 17 — Insurance Contracts, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs-17 ,09/07/2021, 00:57.

171- IFRS 6 — Exploration for and Evaluation of Mineral Resources, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs6.

172- IFRS 7 — Financial Instruments: Disclosures, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7, 23/08/2019

173- IFRS 9 — Financial Instruments, on line: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9 , 23/08/2019 .

174- Sur le site de la Banque Crédit Agricole, en ligne: https://www.credit-agricole.com/en/group/the-history-of-credit-agricole , accessit on:04/05/2020, sur la montre:10:22.

175- Who we are, on line: https://www.ifac.org/who-we-are/membership, viewed on the date:2021/08/07 at:23:38.

176- on line: ,World Congress of Accountants 2022 http://www.fia.org.fj/Media/Events/World-Congress-of-Accountants-2022.

177- بن موهوب يزيد، **مدير بورصة الجزائر،كل شيء عن بورصة الجزائر**، برنامج حديث الصحافة في قناة النهار الاخبارية، 2020/01/22، اطلع عليه من الرابط:

https://www.youtube.com/user/ENNAHARTVLIVE/search?query=كل+شيء+عن+بورصة+الجزائر، تاريخ الزيارة: 2020/09/07، الساعة: 11:42.

178- التصنيف العالمي للجامعات 2020: جامعة فرحات عباس سطيف الجامعة الاولى في الجزائر ، عبر الموقع :

https://arabe.univ-setif.dz/menucachecache/2342-world-university-rankings-2020-l-universite-ferhat-abbas-setif-1-classee-premiere-universite-en-algerie ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/23.

179- مقال بعنوان: **البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية**، على الرابط:

http://www.aps.dz/ar/economie/90520-2020-08-04-15-52-14 ، تاريخ الاطلاع:2020/10/03، الساعة: 14:48.

180- مقال بعنوان: **كيف نجح الاقتصاد الاسلامي على المستوى العالمي؟**،على الرابط:

https://lusailnews.net/article/_/miscullaneous/13/05/2019/كيف-نجح-الاقتصاد-الإسلامي-على-المستوى-العالمي؟ ، تاريخ الاطلاع: 2020/10/03، الساعة: 10:44.

181- من موقع بنك الاهلي الاردني، على الخط: https://ahli.com/ar/article/عن-أهلي/ ، تم الاطلاع بتاريخ 2020/05/04، على الساعة: 09:11.

182- من موقع بنك التجاري وفا بنك ، على الخط:https://www.attijariwafabank.com/ar/مجموعة-التجاري-وفا-بنك ، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/05/03، على الساعة: 16:39.

183- من موقع بنك القرض الشعبي الجزائري، على الخط: https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/ ، تم الاطلاع بتاريخ 2020/05/03، على الساعة:16:27.

الملاحق

الملحق رقم 01: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA) لسنة 2018:

4.Rapport des Commissaires aux Comptes

1.2. OPINION SUR LES COMPTES

Nous estimons que nos contrôles fournissent une base raisonnable pour exprimer notre opinion sur les comptes de votre entreprise. Toutefois, nous attirons votre attention sur les principales réserves et observations formulées, ci-dessus.
Compte tenu des diligences que nous avons accomplies selon les normes et les recommandations de la profession de commissariat aux comptes au regard des règles et principes comptables généralement admis et particulièrement ceux définis par le système comptable financier et la banque d'Algérie et au regard de tous les aspects de formulés ci-dessus, la prise en charge progressive des réserves antérieures, nous formulons une certification sous réserves de la prise en charge des points soulevés dans le présent rapport, des comptes de la BANQUE NATIONALE D'ALGERIE arrêtés au titre de l'exercice clos le 31-12-2018 pour un total du bilan **de 3 082 299 350 Milliers** de DA et un résultat bénéficiaire de **35 832 184 Milliers** de DA qui sont présentés en annexe et ce en référence aux dispositions du système comptable financier et des règlements de la banque d'Algérie régissant la comptabilité bancaire.

Alger, le 16 JUIN 2019

Les Commissaires aux Comptes

AMEZIANI Lounes

L. AMEZIANI
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
AGREE PRES LA COUR
Bt A 6ème Groupe Place 1er Mai Alger
(Face Maison Presse) Tél. 021 65 02 60

BARKI Mohamed

Mohamed BARKI
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes
Membre N° 112

INTRODUCTION OF THE NATIONAL BANK OF ALGERIA

The National Bank of Algeria (BNA) is a state having a form of a stock company with a capital of 150 000 000, 00 Algerian Dinars. It has a staff of 4 950 employees, 17 Regional Directions and 214 Branches all over the algerian territory.
The BNA's network is considered as the second one of the algerian banking sector ensuring an important representativeness in the local level. This large extended network allows the best access to the clients and an important part of activity.

SYSTEM OF MANAGEMENT:

Shareholding:

The capital of the BNA is wholly owned by the Algerian State at 100 %.
The supervisory ministry is the Ministry of Finance.

Board of Directors:

The Board of Directors is compound of the Chief Executive Officer who presides over eight (08) board members, six (06) of them are nominated by the shareholder and the two (02) others are staff representative.

Audit committee:

The audit committee is compound of two (02) administrators and supported in their work by eight (08) members including an independent expert.

Head office committee:

A Head Office Committee established on july 12th, 2017 is under the authority of Mr Chief Executive Office and compound of elven (11) members.

BALANCE SHEET AT DECEMBER, 31ST 2018

ASSETS	DEC-16	DEC-17	DEC-18
Cash, Central Bank, Postal Cheque Accounts	305 734 845	298 863 421	337 316 817
Financial assets held for trading	238	250	270
Financial assets available for sale	788 082 331	265 053 415	379 543 232
Due from Financial Institutions	166 797 057	277 338 267	407 271 144
Due from customers	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
Financial assets held at maturity	14 043 819	194 043 819	14 043 819
Curret taxes-Assets	10 929 186	11 176 286	10 145 906
Differed taxes-Assets	715 320	611 969	691 309
Oher assets	78 034 835	38 681 034	28 926 710
Regularization accounts	49 986 094	75 010 175	51 160 554
Shares in subsidiaries, co-entreprises or associated entities	22 813 283	23 741 477	23 761 261
Investment properties	-	-	-
Net tangible assets	21 150 516	21 791 299	22 680 606
Net intangible assets	171 517	140 856	95 644
Acquisition difference			
TOTAL ASSETS	**2 843 371 178**	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

LIABILITIES	Déc-16	Déc-17	Déc-18
Central Bank	340 355 168	-	-
Due to financial institutions	195 741 959	158 992 098	243 452 166
Due to customers	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
Debts represented by security	14 245 846	16 428 533	18 685 076
Current taxes - liabilities	12 418 096	11 273 229	14 282 865
Differed taxes - liabilities	535 633	536 812	537 377
Other liabilities	140 671 583	110 962 924	117 077 585
Regularization accounts	79 065 313	104 668 088	70 894 144
Funds for risk and charges	38 172 236	30 045 156	30 088 761
Equipment grants-other investment grants	-		
Funds for general banking risks	92 063 068	102 041 054	108 112 786
Subordinated debts	14 000 000	194 000 000	208 002 425
Share Capital	41 600 000	41 600 000	150 000 000
Premiums on share capital	-	-	
Reserves	155 567 323	178 987 219	90 573 966
Evaluation differential	(-)6 155 252	(-)5 169 755	(-)7 991 301
Revaluation differential	14 122 289	14 122 289	14 122 289
Profit or loss carried forward (+/-)	5 703 139	5 703 139	5 703 139
Net Profit (+/-)	31 419 896	29 986 747	35 832 184
TOTAL LIABILITIES	**2 843 371 178**	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

OFF-BALANCE SHEET AT DECEMBER, 31ST 2018

COMMITMENTS	Déc-16	Déc-17	Déc-18
GIVEN COMMITMENTS	**873 975 119**	**909 150 776**	**979 354 019**
Funding commitments in favor of Financial Institutions	10 451 808	8 383 244	9 266 640
Funding commitments in favor of Customers	274 487 762	453 177 269	540 106 873
Commitments for guarantees by order of Financial Institutions	317 972 415	181 193 033	170 956 732
Commitments for guarantees by order of customers	271 063 134	266 397 230	259 023 774
Other given commitments	-		
RECEIVED COMMITMENTS	995 757 495	909 258 521	871 072 833
Funding commitments received from Financial Institutions	-	-	-
Commitments for guarantees received from Financial Institutions	430 461 923	343 962 949	305 777 260
Other received commitments	**565 295 572**	**565 295 572**	**565 295 273**

RESULTS ACCOUNTS OF THE FINANCIAL YEAR AT DECEMBER, 31ST 2018

DESCRIPTION OF THE ACCOUNT	Déc-16	Déc-17	Déc-18
+ interests and assimilated products	129 177 236	115 094 180	138 968 599
- interests and assimilated charges	(-) 27 955 586	(-) 39 130 790	(-) 46 126 936
+ Commissions (products)	2 685 271	2 107 888	2 111 057
- Commissions (charges)	(-) 81 443	(-) 42 708	(-) 56 129

+/- Net profits or losses on financial assets held for transaction	35	14	50
+/- Net profits or losses on financial assets held for sale	(-) 468 723	16 994	571 993
+ other activities' products	214 322	236 245	236 307
- other activities' charges	(-) 12 287	0	
NET BANKING PRODUCT	103 558 825	**78 281 823**	**95 704 941**
- General operating charges	(-) 22 787 304	(-) 21 334 309	(-) 20 548 066
- Amortization and impairment losses on intangible and tangible assets	(-) 1 415 820	(-) 1 550 437	(-) 1 556 861
GROSS OPERATING INCOME	**79 355 701**	**55 397 077**	**73 600 014**
- Provisions, impairment losses and bad debts	(-) 56 431 055	(-) 45 735 249	(-) 45 566 838
+ Reversal of provisions, impairment losses and recoveries on amortized receivables	20 965 730	31 702 679	22 003 097
OPERATING RESULT	**43 890 376**	**41 364 507**	**50 036 273**
+/- Net profit or losses on other assets	-	-	-
+ Extraordinary items (products)	-	-	-
- Extraordinary items (charges)	-	-	-
BEFORE TAXE INCOME	43 890 376	**41 364 507**	**50 036 273**
-Taxes on assimilated results	(-) 12 470 480	(-) 11 377 760	(-) 14 204 089
NET RESULT	**31 419 896**	**29 986 747**	**35 832 184**

البيانات المالية

1.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	305 734 845	298 863 421	337 316 817
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	238	250	270
أصول مالية جاهزة للبيع	788 082 331	265 053 415	379 543 232
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	166 797 057	277 338 267	407 271 144
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 929 186	11 176 286	10 145 906
الضرائب المؤجلة - الأصول	715 320	611 969	691 309
أصول أخرى	78 034 835	38 681 034	28 926 710
حسابات التسوية	49 986 094	75 010 175	51 160 554
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	22 813 283	23 741 477	23 761 261
عقارات استثمارية			
	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	21 150 516	21 791 299	22 680 606
الأصول الثابتة غير المادية	171 517	140 856	95 644
فارق الحيازة			
مجموع الأصول	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350

الخصوم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
البنك المركزي	340 355 168	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098	243 452 166
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533	18 685 076
الضرائب الجارية - خصوم	12 418 096	11 273 229	14 282 865
الضرائب المؤجلة - خصوم	535 633	536 812	537 377
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924	117 077 585
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088	70 894 144
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	38 172 236	30 045 156	30 088 761
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	-		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054	108 112 786
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000	208 002 425
رأس المال	41 600 000	41 600 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219	90 573 966
فارق التقييم	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755	(-) 7 991 301
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747	35 832 184
مجموع الخصوم	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350

2. خارج الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الالتزامات المقدمة	**873 975 119**	**909 150 776**	**979 354 019**
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	10 451 808	8 383 244	9 266 640
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	274 487 762	453 177 269	540 106 873
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	317 972 415	181 193 033	170 956 732
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	271 063 134	266 397 230	259 023 774
التزامات أخرى ممنوحة	-		
التزامات محصل عليها	995 757 495	909 258 521	871 072 833
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	-	-	-
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	430 461 923	343 962 949	305 777 260
التزامات أخرى محصل عليها	**565 295 572**	**565 295 572**	**565 295 273**

3. حساب النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

الالتزامات	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
+ فوائد و نواتج مماثلة	129 177 236	115 094 180	138 968 599
- فوائد وأعباء مماثلة	(-) 27 955 586	(-)39 130 790	(-)46 126 936
+ عمولات (نواتج)	2 685 271	2 107 888	2 111 057
- عمولات (اعباء)	(-) 81 443	(-)42 708	(-)56 129

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	35	14	50
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	(-) 468 723	16 994	571 993
+ نواتج النشاطات الأخرى	214 322	236 245	236 307
- رسوم للأنشطة الأخرى	(-) 12 287	0	
صافي الدخل المصرفي	**103 558 825**	**78 281 823**	**95 704 941**
- أعباء استغلال عامة	(-) 22 787 304	(-) 21 334 309	(-) 20 548 066
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	(-) 1 415 820	(-) 1 550 437	(-) 1 556 861
الناتج الإجمالي للاستغلال	**79 355 701**	**55 397 077**	**73 600 014**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	(-) 56 431 055	(-) 45 735 249	(-) 45 566 838
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	20 965 730	31 702 679	22 003 097
ناتج الاستغلال	**43 890 376**	**41 364 507**	**50 036 273**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	-	-	-
+ العناصر غير العادية (نواتج)	-	-	-
- العناصر غير العادية (أعباء)	-	-	-
ناتج قبل الضريبة	43 890 376	**41 364 507**	**50 036 273**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	(-) 12 470 480	(-) 11 377 760	(-) 14 204 089
الناتج الصافي للسنة المالية	**31 419 896**	**29 986 747**	**35 832 184**

الملحق رقم 02: القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) لسنة 2018:

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ETATS FINANCIERS 2018

www.cpa-bank.dz

PASSIF — 31 Décembre 2018

U = Milliers de DA

Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions financières	369 012 179
Dettes envers la clientèle	1 558 266 474
Dettes représentées par un titre	38 250 826
Impôts courants- Passif	9 046 077
Impôts différés – Passif	37 528
Autres passifs	16 532 589
Comptes de régularisation	7 532 383
Provisions pour risques et charges	3 112 604
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	114 500 764
Ecart d'évaluation	-389 749
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	40 981 379
TOTAL DU PASSIF	**2 258 543 699**
HORS BILAN	**31 Décembre 2018**
ENGAGEMENTS REÇUS	**611 605 376**
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	611 595 732
AUTRES ENGAGEMENTS REÇUS	9 644

ACTIF — 31 Décembre 2018

U = Milliers de DA

Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	319 731 286
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 410 495
Actifs financiers disponibles à la vente	133 920 879
Prêts et créances sur les institutions financières	383 406 022
Prêts et créances sur la clientèle	1 370 000 532
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Impôts courants – Actif	2 554 663
Impôts différés – Actif	2 142 803
Autres actifs	10 953 501
Comptes de régularisation	39 370
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 146
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 304 975
Immobilisations incorporelles	281 410
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	**2 258 543 699**
HORS BILAN	**31 Décembre 2018**
ENGAGEMENTS DONNES	**889 046 781**
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	329 372 958
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	286 270 598
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	273 403 226
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	-

DIRECTION GÉNÉRALE
Adresse : 02,Bd Colonel Amirouche, Alger
Té.: 023.50.32.62/63/65/67/68/69/79/78/25
023.50.32.64

DIVISION EXPLOITATION
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél. : 023.50.32.62/023.50.32.63/023.50.32.65
Fax : 023.50.32.88

DIVISION DES ENGAGEMENTS
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.63/65/67
Fax : 023.50.35.74

DIVISION DE LA MONÉTIQUE ET DES MOYENS DE PAIEMENT
Adresse : 50, Rue des trois Frères
Bouadou Cité Financière Ravin
de la Femme Sauvage, Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.18/14/07
Fax : 023.56.93.99

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Adresse : Cité du 5 Juillet route de l'Hôtel Mercure
Bab Ezzouar- Alger
Tél.: 023.88.47.50
Fax : 023.88.47.39

DIVISION FINANCIÈRE
Adresse : 50, Rue des trois Frères Bouadou
Cité Financière Ravin de la Femme Sauvage
Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.32/33/50
Fax : 023.56.94.50

CPA Bank

021 64 15 15

www.cpa-bank.dz

COMPTE DE RÉSULTATS 31/12/2018

	U = Milliers de DA
(+) Intérêts et produits assimilés	85 073 689
(-) Intérêts et charges assimilées	-19 303 253
(+) Commissions (Produits)	8 677 796
(-) Commissions (Charges)	-686 864
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	774 232
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	295 276
(+) Produits des autres activités	2 186 371
(-) Charges des autres activités	-21 437
PRODUIT NET BANCAIRE	**76 995 809**
(-) Charges générales d'exploitation	-15 512 932
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 137 237
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**60 345 640**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-8 969 192
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 031 672
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**54 408 120**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4 007
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	**54 412 126**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-13 430 747
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**40 981 379**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

RUBRIQUES	U = Milliers de DA
Résultat avant impôts	**54 412 126**
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 137 237
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	5 937 520
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-7 534 039
(+/-) Charges / produits des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	-2 016 867
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 a 7)	**-2 476 148**
(+/-) Flux lies aux opérations avec les institutions financières	-61 533 927
(+/-) Flux lies aux opérations avec la clientèle	62 516 333
(+/-) Flux lies aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-357 391
(+/-) Flux lies aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-2 557 993
(-) Impôts verses	-11 957 114
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 a 13)	**-13 890 091**
Total flux net de trésorerie génère par l'activité opérationnelle (a)	**38 045 887**
(+/-) Flux lies aux actifs financiers, y compris les participations	85 640 610
(+/-) Flux lies aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux lies aux immobilisations corporelles et incorporelles	-2 126 021
Total flux net de trésorerie lie aux opérations d'investissement (b)	**83 514 589**
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou a destination des actionnaires	-15 000 000
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
Total flux net de trésorerie lie aux opérations de financement (c)	**-15 000 000**
Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	2 016 867
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**108 577 343**
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE	
Trésorerie et équivalents de trésorerie a l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**328 343 835**
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	337 675 855
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	-9 332 021
Trésorerie et équivalents de trésorerie a la clôture (total des éléments 29 et 30)	**436 921 177**
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts a vue auprès des institutions financières	117 189 891
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**108 577 343**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2018

RUBRIQUES	NOTES	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de d'évaluation	Réserves et Résultats
Solde au 31/12/2016		**48 000 000**	**-**	**15 920 734**	**-39 908**	**129 566 107**
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2016 corrigé	**6**	**48 000 000**	**-**	**15 920 734**	**-39 908**	**129 566 107**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	-384 099	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2016		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-8 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	8 194 350
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2017		-	-	-	-	32 937 968
Solde au 31/12/2017	**6**	**48 000 000**	**-**	**15 920 734**	**-424 007**	**162 698 426**
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	**6**	**48 000 000**	**-**	**15 920 734**	**-424 007**	**162 698 426**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2018		-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	**6**	**48 000 000**	**-**	**15 920 734**	**-389 749**	**193 222 054**

الملحق رقم 03: القوائم المالية لبنك التجاري وفا بنك المغربي لسنة2018 :

تقرير التدبير
2018

الحسابات الإجتماعية

الحسابات الإجتماعية في 31 دجنبر 2018

الميزانية الختامية بتاريخ 31 دجنبر 2018 (بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2018	31/12/2017
القيم النقدية، الأبناك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية	**8 093 723**	**9 142 735**
ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	**33 042 666**	**35 621 804**
. تحت الطلب	4 036 029	6 724 299
. الآجلة	29 006 636	28 897 505
مستحقات على العملاء	**192 683 277**	**179 237 875**
. القروض النقدية و الاستهلاكية	54 226 667	46 406 692
. قروض التجهيز	65 803 335	62 898 671
. القروض العقارية	60 953 282	59 194 993
. قروض أخرى	11 699 993	10 737 519
التزامات مُقتناة عبر بيع الديون	**10 861 011**	**1**
أوراق مالية للاتجار و استثمارية قابلة للتداول	**66 340 133**	**59 555 810**
. سندات الخزينة و القيم المنقولة المماثلة	44 914 479	38 338 338
. أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية	6 130 636	6 092 873
. أوراق مالية ممثلة للملكية	15 106 219	15 124 599
. سندات الصكوك	188 799	
أصول أخرى	**5 486 261**	**3 782 194**
أوراق مالية استثمارية	**8 751 621**	**6 840 219**
. حصص الملكية و مخصصات مماثلة	8 751 621	6 840 219
. أوراق مالية أخرى ممثلة للمديونية	-	-
. سندات الصكوك		
حصص الملكية ومخصصات مماثلة	**18 832 707**	**19 104 819**
. المشاركة في الشركات ذات الصلة	17 828 403	18 062 065
. حصص الملكية ومخصصات مماثلة أخرى	1 004 304	1 042 754
. حصص مضاربة ومشاركة		
مستحقات تابعة	**-**	**-**
ودائع الإستثمار الموضوعة		
الأصول الثابتة الواردة في عقود الإيجار الإنتماني والإيجار	**672 004**	**395 093**
الأصول الثابتة ضمن عملية إجارة		
أصول ثابتة غير ملموسة	**2 121 303**	**2 087 698**
أصول ثابتة ملموسة	**3 735 375**	**3 602 994**
مجموع الأصول	**350 620 082**	**319 371 242**

الخصوم	31/12/2018	31/12/2017
الأبناك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية	-	-
ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	38 672 841	27 432 674
. تحت الطلب	4 009 934	6 578 787
. الآجلة	34 662 907	20 853 887
ودائع العملاء	234 507 882	225 368 841
. حسابات دائنة تحت الطلب	148 095 873	145 722 889
. حسابات الادخار	28 537 587	27 988 582
. ودائع آجلة	43 595 847	41 552 032
. حسابات دائنة أخرى	14 278 574	10 105 338
ديون العملاء على المنتجات التشاركية		
أوراق مديونية مُصْدَرَة	8 547 047	5 878 938
. أوراق مديونية قابلة للتداول	8 547 047	5 878 938
. السلفيات السندية	-	-
. أوراق مديونية أخرى مُصْدَرَة	-	-
خصوم أخرى	12 788 959	7 080 313
مخصصات احتياطية عن المخاطر و المصاريف	3 562 853	3 253 154
مخصصات احتياطية مقننة	-	-
منح، أموال عمومية مرصودة و أموال خاصة للضمان	-	-
ديون تابعة	11 042 935	13 319 651
ودائع الإستثمار المستلمة		
فوارق إعادة التقييم	420	420
احتياطيات و مكافآت متعلقة بالرأسمال	34 794 175	30 843 500
رأسمال	2 098 597	2 035 272
مساهمون، رأسمال غير مدفوع (-)	-	-
رصيد مرحل من جديد (+/-)	389	468
صافي الحصيلة في انتظار التخصيص (+/-)	-	-
صافي الحصيلة للسنة المالية (+/-)	4 603 983	4 158 011
مجموع الخصوم	350 620 082	319 371 242

خارج الميزانية الإجمالي بتاريخ 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

خارج الميزانية	31/12/2018	31/12/2017
التزامات ممنوحة	**123 833 122**	**117 502 012**
التزامات تمويلية ممنوحة لفائدة المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	1 837 664	4 574 906
التزامات تمويلية ممنوحة لفائدة العملاء	58 887 163	50 599 636
التزامات ضمان الأوامر لفائدة المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	13 662 949	15 990 395
التزامات ضمان الأوامر لفائدة العملاء	49 342 317	46 333 931
أوراق مالية مُشْتَراة ضمن عملية إعادة الشراء	-	-
أوراق مالية أخرى للتسليم	103 029	3 144
التزامات مُسْتَلمَة	**19 187 978**	**20 405 162**
التزامات تمويلية مستلمة من المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	-	-
التزامات ضمان الأوامر مستلمة من المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	18 730 675	20 008 772
التزامات ضمان مستلمة من الدولة و من مختلف هيئات الضمان	457 303	381 116
أوراق مالية مبيعة ضمن عملية إعادة الشراء	-	-
أوراق مالية أخرى للاستلام	-	15 274

حساب المداخيل و المصاريف الإجمالي بتاريخ 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2018	31/12/2017
عائدات التشغيل البنكي	**18 203 195**	**17 721 190**
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع المؤسسات الائتمانية	985 359	1 030 084
الفوائد و العائدات المماثلة على العمليات مع العملاء	9 590 741	8 926 121
الفوائد و العائدات المماثلة على الأوراق المالية المسلة للمديونية	256 799	305 196
العائدات على الأوراق المالية المسلة للملكية و شهادات الصكوك	1 609 613	1 512 834
العائدات على الأوراق المالية ضمن عمليتي مضاربة ومشاركة		
العائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الانتماني و الإيجار	154 439	23 726
العائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي إجارة		
عمولات على خدمات	1 805 981	1 635 220
عائدات بنكية أخرى	3 800 263	4 288 009
تحويل الرسوم على ودائع الأصول المستلمة		
مصاريف التشغيل البنكي	**6 016 640**	**6 218 466**
الفوائد و المصاريف المماثلة على العمليات مع المؤسسات الائتمانية	874 558	592 376
الفوائد و المصاريف المماثلة على العمليات مع العملاء	2 412 919	2 451 394
الفوائد و المصاريف المماثلة على الأوراق المالية المسلة للمديونية المُصْدَرَة	199 045	207 086
المصاريف على الأوراق المالية ضمن مضاربة ومشاركة		
المصاريف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الانتماني و الإيجار	35 609	30 853
المصاريف على الأصول الثابتة ضمن عملية إجارة		
مصاريف بنكية أخرى	2 494 509	2 936 757
نقل المنتجات على ودائع الإستثمار الواردة		
صافي مجموع الإيرادات المصرفية	**12 186 555**	**11 502 724**
عائدات التشغيل غير البنكية	96 123	52 074
مصاريف التشغيل غير البنكية	1 887	3 469
المصاريف العامة للتشغيل	**4 717 433**	**4 507 747**
مصاريف الموظفين	2 196 216	2 068 105
ضرائب و رسوم	147 475	122 812
مصاريف خارجية	1 866 504	1 885 578
مصاريف تشغيلية أخرى	59 581	18 863
إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	447 657	412 389
إمدادات المخصصات الاحتياطية و الخسائر على مستحقات غير قابلة للتحصيل	**2 994 547**	**2 797 776**
إمدادات المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات العاملة لتوقيع المتعثرة	1 228 460	1 338 046
الخسائر على المستحقات غير القابلة للتحصيل	1 336 332	970 324
إمدادات أخرى للمخصصات الاحتياطية	429 755	489 406
استرجاع المخصصات الاحتياطية و تحصيل الديون الهالكة	**1 911 212**	**2 045 997**
استرجاع المخصصات الاحتياطية عن الديون و الالتزامات العاملة لتوقيع المتعثرة	1 724 922	1 310 261
تحصيل الديون الهالكة	55 214	62 564
استرجاع لمخصصات احتياطية أخرى	131 076	673 172
الحصيلة الجارية	**6 480 023**	**6 291 803**
مداخيل غير جارية	12 167	695
مصاريف غير جارية	13 222	530 893
الحصيلة قبل الضريبة	**6 478 968**	**5 761 605**
الضرائب على الحصيلة	1 874 985	1 603 594
صافي الأرباح	**4 603 983**	**4 158 011**

إجمالي الحسابات الإدارية بتاريخ 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

I- جدول تشكيل النتائج	31/12/2018	31/12/2017
+ فوائد و عائدات مماثلة	10 832 899	10 261 401
- فوائد و مصاريف مماثلة	3 486 522	3 250 857
هامش الفائدة	**7 346 377**	**7 010 544**
+ العائدات على التمويلات التشاركية		
- المصاريف على التمويلات التشاركية		
هامش التمويلات التشاركية		
+ العائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الانتماني و الإيجار	154 439	23 726
- المصاريف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الانتماني و الإيجار	35 609	30 852
حصيلة عمليات الإيجار الانتماني و الإيجار	**118 830**	**-7 126**
+ العائدات على الأصول الثابتة ضمن عملية إجارة		
- المصاريف على الأصول الثابتة ضمن عملية إجارة		
حصيلة عمليات إجارة		
+عمولات محصلة	1 812 809	1 638 349
- عمولات مدفوعة	483	1 315
الهامش على العمولة	**1 812 326**	**1 637 034**
+ حصيلة العمليات على الأوراق المالية للاتجار	1 678 495	1 629 182
+حصيلة العمليات على الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	3 752	-6 367
+حصيلة عمليات الصرف	730 748	635 577
+حصيلة العمليات على المنتجات المشتقة	36 433	101 838
حصيلة عمليات السوق	**2 449 429**	**2 360 230**
+ حصيلة العمليات على سندات مضاربة ومشاركة		
+عائدات بنكية مختلفة أخرى	1 611 763	1 527 680
- مصاريف بنكية مختلفة أخرى	1 152 169	1 025 638
صافي العائد المصرفي / البنكي	**12 186 555**	**11 502 724**
+حصيلة العمليات على الأصول الثابتة المالية	-23 376	257 041
+عائدات تشغيلية أخرى غير بنكية	96 123	52 075
- مصاريف تشغيلية أخرى غير بنكية	1 887	-
- مصاريف تشغيلية عامة	4 717 433	4 507 747
إجمالي الحصيلة التشغيلية	**7 539 982**	**7 304 093**
+ إمدادات المخصصات الاحتياطية المسترجعة عن الديون و الالتزامات العاملة لتوقيع المتعثرة	-784 657	-935 545
+إمدادات صافية أخرى للمخصصات الاحتياطية المسترجعة	-275 303	-76 744
الحصيلة الجارية	**6 480 023**	**6 291 804**
الحصيلة غير الجارية	**-1 055**	**-530 199**
-الضرائب على الحصيلة	1 874 985	1 603 594
صافي حصيلة السنة المالية	**4 603 983**	**4 158 011**

II. القدرة على التمويل الذاتي	31/12/2018	31/12/2017
+ صافي حصيلة السنة المالية	**4 603 983**	**4 158 011**
+إمدادات الإهلاكات و المخصصات الاحتياطية عن الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	447 657	412 389
+إمدادات المخصصات الاحتياطية عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة المالية	28 264	44 086
+إمدادات المخصصات الاحتياطية عن المخاطر العامة	205 000	165 700
+إمدادات المخصصات الاحتياطية المقننة	-	-
+إمدادات غير جارية	-	-
-المخصصات الاحتياطية المسترجعة	65 998	304 595
-أرباح الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	50 607	16 942
+خسائر الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	1 887	-
-أرباح الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول الثابتة المالية	-	-
+خسائر الرأسمال عن تحويل ملكية الأصول المالية		3 469
-استرجاع المنح التمويلية المستلمة	-	-
+ القدرة على التمويل الذاتي	**5 170 185**	**4 462 118**
-أرباح موزعة	2 544 090	2 442 327
+التمويل الذاتي	**2 696 096**	**2 019 791**

ديون متعثرة على العملاء بتاريخ 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

	القروض عن طريق الدفع	القروض عن طريق التوقيع	المجموع	مخصصات احتياطية للقروض عن طريق الدفع	مخصصات احتياطية للقروض عن طريق التوقيع	المجموع
31/12/2018	11 938 516	694 974	**12 633 490**	7 721 934	311 072	**8 033 006**

جدول تقديم رقم الأعمال بتاريخ 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

2018	2017	2016
18 203 195	**17 721 190**	**21 639 862**

جدول التدفقات النقدية بتاريخ 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2018	31/12/2017
1 (+) عائدات تشغيلية بنكية مستلمة	16 352 932	15 945 413
2 (+) استعادة الديون الهالكة	55 214	62 564
3 (+) عائدات تشغيلية غير بنكية مُسْتَلَمة	57 683	35 827
4 (-) مصاريف تشغيلية بنكية مدفوعة (*)	-6 374 634	-7 261 907
5 (-) مصاريف تشغيلية غير بنكية مدفوعة		
6 (-) مصاريف عامة تشغيلية مدفوعة	-4 269 776	-4 095 358
7 (-) الضرائب على النتائج الجارية	-1 874 985	-1 603 594
I - صافي التدفقات النقدية الآتية من حساب المداخيل و المصاريف	**3 946 434**	**3 082 945**
تغير :		
8 (±) ديون على المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	2 579 138	5 093 824
9 (±) ديون على العملاء	-24 306 413	-4 311 176
10 (±) الأوراق المالية للاتجار و الأوراق المالية الاستثمارية القابلة للتداول	-6 784 323	-13 434 724
11 (±) أصول أخرى	-1 704 067	1 525 081
12 (±) أصول ثابتة ممنوحة للإيجار و للإيجار المنتهي بالتملك	-276 911	-156 128
13 (±) ديون اتجاه المؤسسات الائتمانية و المؤسسات المماثلة	11 240 167	5 640 558
14 (±) ودائع العملاء	9 139 041	16 535 188
15 (±) الأوراق المالية عن الالتزامات المصدَرة	2 668 109	-1 713 460
16 (±) خصوم أخرى	5 708 646	-2 824 836
II - رصيد تغيرات الأصول و الخصوم التشغيلية	**-1 736 613**	**6 354 327**
III - صافي التدفقات النقدية الآتية من الأنشطة التشغيلية (I+II)	**2 209 821**	**9 437 272**
17 (+) عائد عمليات تحويل ملكية الأصول الثابتة المالية	-1 496 647	-871 053
18 (+) عائد عمليات تحويل ملكية الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	259 296	35 018
19 (-) استملاك الأصول الثابتة المالية	-166 019	-5 141 802
20 (-) استملاك الأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	-824 218	-979 869
21 (+) فوائد محصلة	240 619	262 944
22 (+) ربيحات محصلة	1 609 613	1 512 834
IV - صافي التدفقات النقدية الآتية من الأنشطة الاستثمارية	**-377 356**	**-5 181 928**
23 (+) منح، أموال عمومية، و أموال خاصة مستلمة للضمان		
24 (+) إصدار ديون تابعة	-2 250 000	550 000
25 (+) إصدار أسهم	2 400 000	
26 (-) سداد الرساميل الذاتية، و ما ماثلها		
27 (-) فوائد مدفوعة	-487 385	-523 765
28 (-) ربيحات مدفوعة	-2 544 090	-2 442 327
V - صافي التدفقات النقدية الآتية من الأنشطة التمويلية	**-2 881 476**	**-2 416 092**
VI - صافي تغير الوضعية النقدية (III+IV+V)	**-1 049 011**	**1 839 252**
VII - الوضعية النقدية عند افتتاح السنة المالية	**9 142 735**	**7 303 483**
VIII - الوضعية النقدية عند إغلاق السنة المالية	**8 093 723**	**9 142 735**

(*) بما فيها صافي إمدادات المخصصات الاحتياطية

وضعية الاستثناءات بتاريخ 31 دجنبر 2018

مؤشرات الاستثناء من القواعد	مبررات الاستثناء	تأثير الاستثناء على الذمة المالية، الوضعية المالية و النتائج
I- عدم التقيد بالمبادئ المحاسبية الأساسية	لا يوجد	لا يوجد
II- عدم التقيد بطرق التقييم	لا يوجد	لا يوجد
III- عدم التقيد بقواعد وضع وتقديم القوائم التركيبية	لا يوجد	لا يوجد

وضعية تغيير الطرق بتاريخ 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

طبيعة التغيرات	مبررات الاستثناء	التأثير على الذمة المالية، الوضعية المالية و النتائج
I- التغيرات المؤثرة على طرق التقييم	لا يوجد	لا يوجد
II- التغيرات المؤثرة على قواعد التقديم	لا يوجد	لا يوجد

الملحق رقم 04: القوائم المالية لبنك الاهلي الاردني لسنة 2018 :

2018
البنك الأهلي الأردني
التقرير السنوي

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي مجموعة البنك الأهلي الأردني
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الأهلي الأردني «البنك» وشركاته التابعة وفروعه الخارجية «المجموعة» والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمأحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

• التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في اعمالها كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف و إنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسؤولون عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا وما شأنه ان يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الاكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءاً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

إرنست ويونغ/ الأردن

وضاح عصام برقاوي

ترخيص رقم 591

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

26 شباط 2019

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

الموجودات	إيضاحات	31 كانون الأول 2018 دينار	31 كانون الأول 2017 دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	٢٤٨,٢٢١,٨٠٥	٢٨٨,٧١٤,٦٢٠
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥	١٧٣,٥٦٨,١٨٦	١٧٧,٤٢٤,٧٩٥
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦	١٩,٤١٤,٥٧٩	٥,٠٣٧,٨١٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٧	-	٩٥٤,٣٨١
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	٨	١,٤٢٤,٥١٠,١٨٩	١,٤٨٣,٩٢٢,٣٨٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٩	٢٧,٣٤٤,٢٧٨	٢٩,٤٠١,٥٦٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	١٠	٦٥٤,٣٣٥,٥٨٧	٥٤٢,٦١٧,٥٤٠
إستثمارات في شركات حليفة	١١	٣,٥٣١,١٤٧	٣,٥٢٨,٦٦٦
ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الإنجاز- بالصافي	١٢	٨١,٢٢٤,٥٢٦	٥٦,٣٦٣,٧٢٨
موجودات غير ملموسة - بالصافي	١٣	١٦,٤٧٨,٦٣٧	١٩,٧٨٧,٥٤١
موجودات أخرى	١٤	١٢٥,٢٢٨,٧٧٣	١١٣,٥٣٩,٥٤٣
موجودات ضريبية مؤجلة	٢١	٩,٦٣٠,٢٠٧	٧,٦٥٩,٠٠٣
مجموع الموجودات		**٢,٧٨٣,٤٨٧,٩١٤**	**٢,٧٢٨,٩٥١,٥٧٧**

المطلوبات وحقوق الملكية

المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٥	٩٨,١٥٩,٩٧٧	٧٨,٣٠٤,٦٩٨
ودائع عملاء	١٦	١,٩١١,٧٧٠,١٢١	١,٩١٨,٦٦٠,٣٧٢
تأمينات نقدية	١٧	٢٥٧,٤١٦,١٥٥	٢٥١,٩٥٩,٥١٦
أموال مقترضة	١٨	١٤٢,٤٧١,٨٠٩	١٠٦,٧٧٦,٢٦٥
أسناد قرض	١٩	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
مخصصات متنوعة	٢٠	٣,٦٠٩,٥٠٨	٣,٨٨٥,١٢٥
مخصص ضريبة الدخل	٢١	٧,٢٢٢,٥٥١	٤,٤١٨,٢٠٣
مطلوبات ضريبية مؤجلة	٢١	-	٤٩١,٦٠٧
مطلوبات أخرى	٢٢	٣٦,٥٢٥,٤٥٩	٣٣,٢٦٩,٥٣٠
مجموع المطلوبات		**٢,٤٨٢,١٧٥,٥٨٠**	**٢,٤٢٢,٧٦٥,٣١٦**

حقوق الملكية

حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٢٣	١٩٢,٩٣٧,٥٠٠	١٨٣,٧٥٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢٤	٥٧,٣٤٤,١٧١	٥٤,٠٢٣,٠٩٦
احتياطي اختياري	٢٤	١٥,٧٦١,٦٣٧	٢٤,٩٤٩,١٣٧
احتياطي التقلبات الدورية	٢٤	٣,٦٧٨,٥٥٩	٢,٦١٢,٦٤٩
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٢٤	-	١٥,٣٥٣,٨٥٩
احتياطي القيمة العادلة - بالصافي	٢٥	(٣,٢٢٥,٨٧٨)	٩١٢,٩٨٥
أرباح مدورة	٢٦	٣٤,٨١٦,٣٤٥	٢٤,٥٨٤,٥٣٥
مجموع حقوق الملكية		**٣٠١,٣١٢,٣٣٤**	**٣٠٦,١٨٦,٢٦١**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٢,٧٨٣,٤٨٧,٩١٤**	**٢,٧٢٨,٩٥١,٥٧٧**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

	إيضاحات	٢٠١٨ دينار	٢٠١٧ دينار
الفوائد الدائنة	٢٧	١٥٤,٩٧٠,٤٤٣	١٤٦,٧٢٣,٠٦٥
ينزل: الفوائد المدينة	٢٨	٧٠,٧٧٣,٧٨٠	٦١,٣٨٥,٩٢٦
صافي إيرادات الفوائد		**٨٤,١٩٦,٦٦٣**	**٨٥,٣٣٧,١٣٩**
صافي ايرادات العمولات	٢٩	١٩,٠٦٥,٤٤٥	٢٠,٩٩١,٩٣٨
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**١٠٣,٢٦٢,١٠٨**	**١٠٦,٣٢٩,٠٧٧**
أرباح عملات أجنبية	٣٠	٢,٨١٤,٥٩٠	٣,٣٣٣,٠١٨
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣١	-	٢,٢٠٣
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٩	٩٠٨,٠٤٧	٩٥٣,٢٢٣
إيرادات أخرى	٣٣	٥,١٧٣,٨٤١	٧,٧٧٧,٢٤٦
		٨,٨٩٦,٤٧٨	١٢,٠٦٥,٦٩٠
إجمالي الدخل		**١١٢,١٥٨,٥٨٦**	**١١٨,٣٩٤,٧٦٧**
نفقات الموظفين	٣٤	٤١,٢٣٤,٧٤٩	٤٠,١٨٤,٨٠٦
استهلاكات وإطفاءات	١٢ و١٣	١٢,٠٢٥,٥٩٦	١٢,١٨٩,٠١٤
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي	٣٢	١,٠١٦,٠٧٧	١١,٨٨٦,٢٨٦
مخصص تدني هبوط عقارات مستملكة	١٤	١,٠١٨,٠٧٤	٦,٠٥٢,٠١٢
مصاريف أخرى	٣٥	٢٣,٦٥٥,٨١٦	٢٧,٩٧٨,٩٠٧
إجمالي المصروفات		**٧٨,٩٥٠,٣١٢**	**٩٨,٢٩١,٠٢٥**
الربح من التشغيل		٣٣,٢٠٨,٢٧٤	٢٠,١٠٣,٧٤٢
حصة البنك من أرباح (خسائر) الاستثمار في شركة حليفة	١١	٢,٤٨١	(٢٤,٨١٥)
الربح للسنة قبل الضرائب		**٣٣,٢١٠,٧٥٥**	**٢٠,٠٧٨,٩٢٧**
ضريبة الدخل	٢١	(١١,٩٣٣,٤٧٥)	(٦,٧٦٠,٠٤٢)
صافي ربح السنة		**٢١,٢٧٧,٢٨٠**	**١٣,٣١٨,٨٨٥**

ويعود إلى:

مساهمي البنك		٢١,٢٧٧,٢٨٠	١٣,٣١٨,٨٨٥
صافي ربح السنة		**٢١,٢٧٧,٢٨٠**	**١٣,٣١٨,٨٨٥**
حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك		فلس/ دينار	فلس/ دينار
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	٣٦	**٠/١١٠**	**٠/٠٦٩**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

	2018	2017
	دينار	دينار
الربح للسنة	**٢١,٢٧٧,٢٨٠**	**١٣,٣١٨,٨٨٥**
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة		
التغير في احتياطي القيمة العادلة، بالصافي	(٣,٧٨١,٨٩٦)	(١,٠٤٨,٠٢٨)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**١٧,٤٩٥,٣٨٤**	**١٢,٢٧٠,٨٥٧**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

	رأس المال المكتتب به والمدفوع	الاحتياطيات					مجموع حقوق الملكية
		قانوني	اختياري	التقلبات الدورية	مخاطر مصرفية عامة	القيمة العادلة	أرباح مدورة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨								
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٨	١٨٣,٧٥٠,٠٠٠	٥٤,٠٢٣,٠٩٦	٢٤,٩٤٩,١٣٧	٢,٦١٢,٦٤٩	١٥,٣٥٣,٨٥٩	٩١٢,٩٨٥	٢٤,٥٨٤,٥٣٥	٣٠٦,١٨٦,٢٦١
المحول من احتياطي مخاطر مصرفية	-	-	-	-	(١٥,٣٥٣,٨٥٩)	-	١٥,٣٥٣,٨٥٩	-
أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)	-	-	-	-	-	(٣٣٠,٢٠٤)	(١٢,٨٥١,٦٠٧)	(١٣,١٨١,٨١١)
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٨ (معدل)	١٨٣,٧٥٠,٠٠٠	٥٤,٠٢٣,٠٩٦	٢٤,٩٤٩,١٣٧	٢,٦١٢,٦٤٩	-	٥٨٢,٧٨١	٢٧,٠٨٦,٧٨٧	٢٩٣,٠٠٤,٤٥٠
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	٢١,٢٧٧,٢٨٠	٢١,٢٧٧,٢٨٠
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	(٢٦,٧٦٣)	٢٦,٧٦٣	-
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(٣,٧٨١,٨٩٦)	-	(٣,٧٨١,٨٩٦)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(٣,٨٠٨,٦٥٩)	٢١,٣٠٤,٠٤٣	١٧,٤٩٥,٣٨٤
المحول إلى الاحتياطيات	-	٣,٣٢١,٠٧٥	-	١,٠٦٥,٩١٠	-	-	(٤,٣٨٦,٩٨٥)	-
الأرباح الموزعة (إيضاح رقم ٢٣)	٩,١٨٧,٥٠٠	-	(٩,١٨٧,٥٠٠)	-	-	-	(٩,١٨٧,٥٠٠)	(٩,١٨٧,٥٠٠)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	١٩٢,٩٣٧,٥٠٠	٥٧,٣٤٤,١٧١	١٥,٧٦١,٦٣٧	٣,٦٧٨,٥٥٩	-	(٣,٢٢٥,٨٧٨)	٣٤,٨١٦,٣٤٥	٣٠١,٣١٢,٣٣٤
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧								
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٧	١٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,٠١٥,٢٠٣	٣٣,٦٩٩,١٣٧	٢,٣٩٤,٥٦٦	١٤,٩٨٨,٧١٦	١,٨٦١,٩٤٣	٢٢,٧٠٥,٨٣٩	٣٠٢,٦٦٥,٤٠٤
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	١٣,٣١٨,٨٨٥	١٣,٣١٨,٨٨٥
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	٩٩,٠٧٠	(٩٩,٠٧٠)	-
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(١,٠٤٨,٠٢٨)	-	(١,٠٤٨,٠٢٨)
إجمال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	(٩٤٨,٩٥٨)	١٣,٢١٩,٨١٥	١٢,٢٧٠,٨٥٧
المحول إلى الاحتياطيات	-	٢,٠٠٧,٨٩٣	-	٢١٨,٠٨٣	٣٦٥,١٤٣	-	(٢,٥٩١,١١٩)	-
الأرباح الموزعة	٨,٧٥٠,٠٠٠	-	(٨,٧٥٠,٠٠٠)	-	-	-	(٨,٧٥٠,٠٠٠)	(٨,٧٥٠,٠٠٠)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	١٨٣,٧٥٠,٠٠٠	٥٤,٠٢٣,٠٩٦	٢٤,٩٤٩,١٣٧	٢,٦١٢,٦٤٩	١٥,٣٥٣,٨٥٩	٩١٢,٩٨٥	٢٤,٥٨٤,٥٣٥	٣٠٦,١٨٦,٢٦١

- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ ٩,٦٣٠,٢٠٧ دينار والتي تمثل صافي الموجودات الضريبية المؤجلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وبناء على تعليمات البنك المركزي يحظر التصرف بها بالإضافة إلى مبلغ ٣,١٢٥,٠٢٩ دينار والذي يمثل الفائض المقيد التصرف به الناتج من تحويل احتياطي مخاطر مصرفية عامة إلى الأرباح المدورة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يحظر التصرف برصيد احتياطي القيمة العادلة والبالغ ٣,٢٢٥,٨٧٨ دينار بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

الأنشطة الاستثمارية			
استثمارات في شركات تابعة/النقص في استثمار شركات تابعة وحليفة		-	١,٥٥٣,٤٩٩
الزيادة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(١,١٢٧,١٩٨)	(١,٩٤٨,٦٣٧)
(الزيادة) النقص في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(١١٢,١٠٦,٨٥٩)	٢٢,١٩٢,٤١٥
شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الإنجاز وموجودات غير ملموسة	١٢و١٣	(٣٤,٠٧٠,٣٢٦)	(٢٤,٣٠٥,٦٠٩)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		٨٥٩,٨٦٨	٣,٩٥٣,٣٨١
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية		**(١٤٦,٤٤٤,٥١٥)**	**١٩١,٤٤٥,٠٤٩**
الأنشطة التمويلية			
الزيادة في أموال مقترضة		٣٥,٦٩٥,٥٤٤	٤٣,٢٥٦,٢٣٢
أرباح موزعة على المساهمين		(٩,١٨٧,٥٠٠)	(٨,٧٥٠,٠٠٠)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		٢٦,٥٠٨,٠٤٤	٣٤,٥٠٦,٢٣٢
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	٣٠	٥٩٠,٤٦٠	٨٥٧,٤٧٧
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(٥٤,٨٤٦,١٤٠)	٥٧,٣٤٤,٧٦٣
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**٣٧٩,٣٤٠,٠١٢**	**٣٢١,٩٩٥,٢٤٩**
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**٣٧**	**٣٢٤,٤٩٣,٨٧٢**	**٣٧٩,٣٤٠,٠١٢**

٢٣ - رأس المال المكتتب به والمدفوع

- يبلغ راس المال المصرح به ١٩٢,٩٣٧,٥٠٠ دينار موزعاً على ١٩٢,٩٣٧,٥٠٠ سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ (١٨٣,٧٥٠,٠٠٠ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧).

- قررت الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها العادي والغير عادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ الموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة ٥٪ من رأس المال كما بتاريخ اجتماع الهيئة العامة كتوزيعات أرباح نقدية و ٥٪ أسهم مجانية من الاحتياطي الاختياري والأرباح المدوره على المساهمين كأرباح عن العام ٢٠١٧.

- قررت الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها العادي والغير عادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة ٥٪ من رأس المال كما بتاريخ اجتماع الهيئة العامة كتوزيعات أرباح نقدية و ٥٪ أسهم مجانية من الإحتياطي الاختياري والأرباح المدوره حسب محضَر اجتماع الهيئة العامة على المساهمين كأرباح عن العام ٢٠١٦.

٢٤- الاحتياطيات

إن تفاصيل الاحتياطيات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ و٢٠١٧ هي كما يلي:

إحتياطي قانوني:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

احتياطي اختياري:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة:

أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات رقم ٢٠١٨\١٣ بتاريخ ٦ حزيران ٢٠١٨ والذي طلب من خلاله نقل رصيد حساب المخاطر المصرفية العامة (المحتسب وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني) لحساب الأرباح المدورة للتقاص مع أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) المسجل على الرصيد الافتتاحي لحساب الأرباح المدورة كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨. كما و نصت التعليمات على الإبقاء على رصيد بند احتياطي مخاطر مصرفية عامة مقيدة التصرف و لا يجوز توزيعه كأرباح على المساهمين و لا يجوز استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

احتياطي التقلبات الدورية:

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (١) لعام ٢٠١١ الصادرة الى كافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٠، يتم إنشاء حساب إحتياطي التقلبات الدورية بنسبة ١٥٪ من صافي الربح بعد الضريبة ووفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (١) لعام ٢٠١٨ تم تعديل النسبة لتصبح ٠.٥٧ ٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر وذلك إعتباراً من العام ٢٠١٨. ويحظر استخدام هذا الإحتياطي لأي هدف كان دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	٣١ كانون الأول		طبيعة التقييد
	٢٠١٨	٢٠١٧	
	دينار	دينار	
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	١٥,٣٥٣,٨٥٩	بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني
احتياطي قانوني	٥٧,٣٤٤,١٧١	٥٤,٠٢٣,٠٩٦	بموجب قانون البنوك وقانون الشركات
احتياطي التقلبات الدورية	٣,٦٧٨,٥٥٩	٢,٦١٢,٦٤٩	بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية

٣٩ - الأدوات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية الموحدة

لا توجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠١٨ و٢٠١٧.

٤٠ - إدارة المخاطر

تمارس إدارة المخاطر لدى البنك أعمالها من حيث التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة من خلال تطبيق البنك لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بأسس إدارة المخاطر، التنظيم الإداري، أدوات إدارة المخاطر وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

يتكامل الهيكل التنظيمي في البنك في مراقبة إدارة المخاطر كل حسب مستواه، حيث تقوم لجنة إدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة بإقرار استراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالبنك وكذلك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن التاكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وصولا إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وكذلك وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة إدارة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وهي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التسهيلات.

(٤٠/أ) مخاطر الائتمان

ينطوي على الأعمال المصرفية تعرض البنك للعديد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للإداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ومن أهم واجبات البنك وإداراته هو التأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الاطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد و السيولة. ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك عدد من اللجان من الادارة العليا والإدارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) ولحسابات ذات الصلة وتنسجم مع النسب المعتمدة من البنك المركزي الأردني، مع الإعتماد على أسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مدير ائتمان وكل قطاع ومع مراعاة كل منطقة جغرافية وبما يحقق توافق مناسب بين العائد والمخاطرة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع قدرة البنك على تنويع الإقراض وتوزيعه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

ويعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواءً لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية اضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك حسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات اضافية.

وكذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة الى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

إن سياسة البنك لادارة مخاطر الائتمان تتضمن الآتي:

١- تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما أن هناك سقوف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

٢- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

عملية إدارة المخاطر في البنك تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وقابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح.
- الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الائتمان.
- صلاحية الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى إداري لآخر وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

٣- الحد من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات:

يعمل البنك بفعالية لادارة هذا الجانب، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة إلى أن الخطة تتضمن توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة.

٤- دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:

لقد قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية إتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

إن الإطار العام للسياسة الائتمانية تضمن وضع صلاحيات للموافقة على الائتمان، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك فصل بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الائتمان ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الائتمان من حيث شروط المنح وصحة القرار الائتماني والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الائتمان والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الائتمانية وغيرها من التعليمات ذات العلاقة.

كما أن هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الائتمان العاملة من أجل المحافظة عليها عاملة وحسابات الائتمان غير العاملة من أجل معالجتها.

يحد البنك من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات وعلى عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما يعتمد البنك على سياسة محددة تبين السقوف الممنوحة للبنوك والبلدان ذات التصنيف الائتماني المرتفع ومراجعتها بشكل مستمر من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات لتوزيع المخاطر واعتماد التقييم الائتماني، كما تحدد السياسة الاستثمارية نسب التوزيع للاستثمارات ومواصفات تلك الاستثمارات بحيث يتم توزيعها لتحقيق العائد المرتفع وتخفيض المخاطرة.

(٤٠/ب) مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد ، أسعارالصرف الأجنبي، أسعار أدوات الملكية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للادوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة.

ضمن سياسة البنك الاستثمارية المعتمدة من مجلس الإدارة يتم تحديد قيمة المخاطر المقبولة، حيث يتم مراقبتها بشكل شهري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وإبداء التوجيهات والتوصيات بخصوصها، كما ان الأنظمة المتوفرة تقوم باحتساب اثر التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.

- مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في سنة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يعمل البنك على إدارة التعرض لمخاطر اسعار الفائدة المرتبطة بموجوداته ومطلوباته على أساس مجمع. ويتم أخذ كافة العناصر المرتبطة بالتعرض لاسعار الفائدة بعين الاعتبار في إدارة مخاطرها، حيث تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومن خلال اجتماعاتها الدورية باستعراض تقرير فجوات أسعار الفائدة وتقرير توقعات أسعار الفائدة للوقوف على مخاطر أسعار الفائدة في الأجل القصير والأجل الطويل واتخاذ القرارات الملائمة للحد من هذه المخاطر في ضوء توقعات اتجاه أسعار الفائدة من خلال استخدام كل من او بعض الاساليب التالية:

- إعادة تسعير الودائع و/او القروض.
- إجراء تغير في آجال استحقاق وحجم الموجودات والمطلوبات الحساسة لاسعار الفائدة.
- شراء أو بيع الاستثمارات المالية.
- استخدام المشتقات المالية لأغراض التحوط لاسعار الفائدة.

التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	٢٢٩,٦٣٩,٣٧٧	١٤,٦٥١,٨٣٢	٢,٥٩١,٣٨٠	٢,٥٩٩,١٥٣	٨,٢٤٠,١٠١	٢٥٧,٧٢١,٨٤٣

(٤٠/ ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والإحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك الى تدعيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة. ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الإعتماد عليها وبمعدل تكلفة معقول.

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والنسب المالية المختلفة.

الملحق رقم 05: القوائم المالية لبنك كريدي اغريكول الفرنسي (Crédit Agricole) لسنة 2018:

RESPONSABILITÉS DE LA DIRECTION ET DES PERSONNES CONSTITUANT LE GOUVERNEMENT D'ENTREPRISE RELATIVES AUX COMPTES CONSOLIDÉS

Il appartient à la direction d'établir des comptes consolidés présentant une image fidèle conformément au référentiel IFRS tel qu'adopté dans l'Union européenne ainsi que de mettre en place le contrôle interne qu'elle estime nécessaire à l'établissement de comptes consolidés ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles ci proviennent de fraudes ou résultent d'erreurs.

Lors de l'établissement des comptes consolidés, il incombe à la direction d'évaluer la capacité de la caisse régionale à poursuivre son exploitation, de présenter dans ces comptes, le cas échéant, les informations nécessaires relatives à la continuité d'exploitation et d'appliquer la convention comptable de continuité d'exploitation, sauf s'il est prévu de liquider la caisse régionale ou de cesser son activité.

Il incombe au comité d'audit de suivre le processus d'élaboration de l'information financière et de suivre l'efficacité des systèmes de contrôle interne et de gestion des risques, ainsi que le cas échéant de l'audit interne, en ce qui concerne les procédures relatives à l'élaboration et au traitement de l'information comptable et financière.

Les comptes consolidés ont été arrêtés par le conseil d'administration.

RESPONSABILITÉS DES COMMISSAIRES AUX COMPTES RELATIVES À L'AUDIT DES COMPTES CONSOLIDÉS

OBJECTIF ET DÉMARCHE D'AUDIT

Il nous appartient d'établir un rapport sur les comptes consolidés. Notre objectif est d'obtenir l'assurance raisonnable que les comptes consolidés pris dans leur ensemble ne comportent pas d'anomalies significatives. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, sans toutefois garantir qu'un audit réalisé conformément aux normes d'exercice professionnel permet de systématiquement détecter toute anomalie significative. Les anomalies peuvent provenir de fraudes ou résulter d'erreurs et sont considérées comme significatives lorsque l'on peut raisonnablement s'attendre à ce qu'elles puissent, prises individuellement ou en cumulé, influencer les décisions économiques que les utilisateurs des comptes prennent en se fondant sur ceux-ci.

Comme précisé par l'article L. 823 10 1 du Code de commerce, notre mission de certification des comptes ne consiste pas à garantir la viabilité ou la qualité de la gestion de votre caisse régionale.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes d'exercice professionnel applicables en France, le commissaire aux comptes exerce son jugement professionnel tout au long de cet audit. En outre :

- il identifie et évalue les risques que les comptes consolidés comportent des anomalies significatives, que celles ci proviennent de fraudes ou résultent d'erreurs, définit et met en œuvre des procédures d'audit face à ces risques, et recueille des éléments qu'il estime suffisants et appropriés pour fonder son opinion. Le risque de non détection d'une anomalie significative provenant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;

- il prend connaissance du contrôle interne pertinent pour l'audit afin de définir des procédures d'audit appropriées en la circonstance, et non dans le but d'exprimer une opinion sur l'efficacité du contrôle interne ;

- il apprécie le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, ainsi que les informations les concernant fournies dans les comptes consolidés ;

- il apprécie le caractère approprié de l'application par la direction de la convention comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments collectés, l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des événements ou à des circonstances susceptibles de mettre en cause la capacité de la caisse régionale à poursuivre son exploitation. Cette appréciation s'appuie sur les éléments collectés jusqu'à la date de son rapport, étant toutefois rappelé que des circonstances ou événements ultérieurs pourraient mettre en cause la continuité d'exploitation. S'il conclut à l'existence d'une incertitude significative, il attire l'attention des lecteurs de son rapport sur les informations fournies dans les comptes consolidés au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas fournies ou ne sont pas pertinentes, il formule une certification avec réserve ou un refus de certifier ;

- il apprécie la présentation d'ensemble des comptes consolidés et évalue si les comptes consolidés reflètent les opérations et événements sous jacents de manière à en donner une image fidèle ;

- concernant l'information financière des personnes ou entités comprises dans le périmètre de consolidation, il collecte des éléments qu'il estime suffisants et appropriés pour exprimer une opinion sur les comptes consolidés. Il est responsable de la direction, de la supervision et de la réalisation de l'audit des comptes consolidés ainsi que de l'opinion exprimée sur ces comptes.

RAPPORT AU COMITÉ D'AUDIT

Nous remettons au comité d'audit un rapport qui présente notamment l'étendue des travaux d'audit et le programme de travail mis en œuvre, ainsi que les conclusions découlant de nos travaux. Nous portons également à sa connaissance, le cas échéant, les faiblesses significatives du contrôle interne que nous avons identifiées pour ce qui concerne les procédures relatives à l'élaboration et au traitement de l'information comptable et financière.

Parmi les éléments communiqués dans le rapport au comité d'audit figurent les risques d'anomalies significatives, que nous jugeons avoir été les plus importants pour l'audit des comptes consolidés de l'exercice et qui constituent de ce fait les points clés de l'audit, qu'il nous appartient de décrire dans le présent rapport.

Nous fournissons également au comité d'audit la déclaration prévue par l'article 6 du règlement (UE) n° 537 2014 confirmant notre indépendance, au sens des règles applicables en France telles qu'elles sont fixées notamment par les articles L. 822 10 à L. 822 14 du Code de commerce et dans le Code de déontologie de la profession de commissaire aux comptes. Le cas échéant, nous nous entretenons avec le comité d'audit des risques pesant sur notre indépendance et des mesures de sauvegarde appliquées.

Rennes et Paris-La Défense, le 6 mars 2019
Les Commissaires aux Comptes

ROUXEL - TANGUY & Associés

Emmanuelle Rouxel

ERNST & YOUNG Audit

Luc Valverde

COMPTES INDIVIDUELS
AU 31/12/2018

Arrêtés par le Conseil d'administration de Crédit Agricole d'Ille-et-Vilaine en date du 25/01/2019 et soumis à l'approbation de l'Assemblée générale ordinaire en date du 27/03/2019

BILAN AU 31 DÉCEMBRE 2018

ACTIF

(EN MILLIERS D'EUROS)	NOTES	31/12/2018	31/12/2017
OPERATIONS INTERBANCAIRES ET ASSIMILEES		**234 094**	**310 852**
Caisse, banques centrales		40 484	43 577
Effets publics et valeurs assimilées	5	130 624	132 831
Créances sur les établissements de crédit	3	62 986	134 444
OPERATIONS INTERNES AU CREDIT AGRICOLE	**3**	**484 415**	**449 564**
OPERATIONS AVEC LA CLIENTELE	**4**	**10 045 783**	**9 452 581**
OPERATIONS SUR TITRES		**1 026 400**	**977 810**
Obligations et autres titres à revenu fixe	5	409 605	370 730
Actions et autres titres à revenu variable	5	616 795	607 080
VALEURS IMMOBILISEES		**942 816**	**935 220**
Participations et autres titres détenus à long terme	6-7	842 497	840 117
Parts dans les entreprises liées	6-7	13 499	9 365
Immobilisations incorporelles	7	3 514	3 512
Immobilisations corporelles	7	83 306	82 226
CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE			
ACTIONS PROPRES	**8**	**739**	**1 086**
COMPTES DE REGULARISATION ET ACTIFS DIVERS		**248 089**	**261 867**
Autres actifs	9	200 236	186 404
Comptes de régularisation	9	47 853	75 463
TOTAL ACTIF		**12 982 336**	**12 388 980**

PASSIF

(EN MILLIERS D'EUROS)	NOTES	31/12/2018	31/12/2017
OPERATIONS INTERBANCAIRES ET ASSIMILEES		63 629	155 468
Banques centrales			
Dettes envers les établissements de crédit	11	63 629	155 468
OPERATIONS INTERNES AU CREDIT AGRICOLE	11	7 910 135	7 580 207
COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	12	2 934 715	2 801 383
DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	13	154 513	13 605
COMPTES DE REGULARISATION ET PASSIFS DIVERS		280 631	270 880
Autres passifs	14	62 478	56 723
Comptes de régularisation	14	218 153	214 157
PROVISIONS ET DETTES SUBORDONNEES		271 755	259 264
Provisions	15-16-17	145 623	140 772
Dettes subordonnées	19	126 132	118 492
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX (FRBG)	18	57 167	54 767
CAPITAUX PROPRES HORS FRBG	20	1 309 791	1 253 406
Capital souscrit		92 428	92 428
Primes d'émission		89 372	89 372
Réserves		1 062 218	1 010 236
Ecarts de réévaluation			
Provisions réglementées et subventions d'investissement			
Report à nouveau		3	
Résultat de l'exercice		65 770	61 370
TOTAL PASSIF		12 982 336	12 388 980

HORS-BILAN AU 31 DÉCEMBRE 2018

(EN MILLIERS D'EUROS)	NOTES	31/12/2018	31/12/2017
ENGAGEMENTS DONNES		1 602 955	1 577 488
Engagements de financement	28	1 015 088	1 036 709
Engagements de garantie	28	586 967	538 505
Engagements sur titres	28	900	2 274
ENGAGEMENTS RECUS		5 238 854	4 883 370
Engagements de financement	28	24 937	34 701
Engagements de garantie	28	5 213 017	4 846 395
Engagements sur titres	28	900	2 274

Notes concernant le Hors-bilan (autres informations) :
- Opérations de change au comptant et à terme : note 25
- Opérations sur instruments financiers à terme : note 26

COMPTE DE RÉSULTAT AU 31 DÉCEMBRE 2018

(EN MILLIERS D'EUROS)	NOTES	31/12/2018	31/12/2017
Intérêts et produits assimilés	33	243 926	258 149
Intérêts et charges assimilées	33	-122 695	-146 264
Revenus des titres à revenu variable	34	29 360	28 229
Commissions Produits	35	133 823	130 062
Commissions Charges	35	-27 957	-29 217
Gains ou pertes sur opérations du portefeuille de négociation	36	667	1 094
Gains ou pertes sur opérations du portefeuille de placement et assimilés	37	1 433	4 298
Autres produits d'exploitation bancaire	38	6 439	5 313
Autres charges d'exploitation bancaire	38	-4 590	-4 505
PRODUIT NET BANCAIRE		**260 406**	**247 159**
Charges générales d'exploitation	39	-153 184	-149 152
Dotations aux amortissements et provisions sur immobilisations		-9 050	-8 325
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**98 172**	**89 682**
Coût du risque	40	-13 121	-9 859
RESULTAT D'EXPLOITATION		**85 051**	**79 823**
Résultat net sur actifs immobilisés	41	1 376	1 533
RESULTAT COURANT AVANT IMPOT		**86 427**	**81 356**
Résultat exceptionnel	42		
Impôts sur les bénéfices	43	-18 257	-12 486
Dotations / reprises de FRBG et provisions réglementées		-2 400	-7 500
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**65 770**	**61 370**

NOTE 1. CADRE JURIDIQUE ET FINANCIER ET FAITS CARACTÉRISTIQUES DE L'EXERCICE

1.1. CADRE JURIDIQUE ET FINANCIER

Crédit Agricole d'Ille-et-Vilaine est une société coopérative à capital variable régie par les articles L.512-20 et suivants du Code monétaire et financier et la loi n°47-1775 du 10/09/1947 portant statut de la coopération.

Sont affiliées au Crédit Agricole d'Ille-et-Vilaine, 46 Caisses locales qui constituent des sociétés coopératives ayant une personnalité juridique propre.
Les comptes individuels sont représentatifs des comptes de la Caisse régionale seule, tandis que les comptes consolidés, selon la méthode de l'entité consolidante, intègrent également les comptes des Caisses locales et le cas échéant, les comptes des filiales consolidables.

Crédit Agricole d'Ille-et-Vilaine est agréé, avec l'ensemble des Caisses locales qui lui sont affiliées, en qualité de banque mutualiste ou coopérative, avec les compétences bancaires et commerciales que cela entraîne. Elle est de ce fait soumise à la réglementation applicable aux établissements de crédit.

Au 31 décembre 2018, Crédit Agricole d'Ille-et-Vilaine fait partie, avec 38 autres Caisses régionales, du réseau Crédit Agricole dont l'organe central, en application de l'article L.511-30 du Code monétaire et financier, est Crédit Agricole S.A. Les Caisses régionales détiennent la totalité du capital de la SAS Rue La Boétie, qui détient elle-même, 56,26 % du capital de Crédit Agricole S.A., cotée à la bourse de Paris depuis le 14 décembre 2001.

Le solde du capital de Crédit Agricole S.A. est détenu par le public (y compris les salariés) à hauteur de 43,59 %.

Par ailleurs, Crédit Agricole S.A. détient 4 378 305 actions propres au 31 décembre 2018, soit 0,15 % de son capital, contre 2 146 133 actions propres au 31 décembre 2017.

Crédit Agricole S.A. coordonne l'action des Caisses régionales et exerce, à leur égard, un contrôle administratif, technique et financier et un pouvoir de tutelle conformément au Code monétaire et financier.

6. NOTES RELATIVES AU BILAN

6.1. CAISSE, BANQUES CENTRALES

EN MILLIERS D'EUROS	31/12/2018		31/12/2017	
	ACTIF	PASSIF	ACTIF	PASSIF
Caisses	31 083	-	29 700	-
Banques centrales	9 400	-	13 877	-
VALEUR AU BILAN	**40 483**	**-**	**43 577**	**-**

6.2. ACTIFS ET PASSIFS FINANCIERS À LA JUSTE VALEUR PAR RÉSULTAT

ACTIFS FINANCIERS À LA JUSTE VALEUR PAR RÉSULTAT

EN MILLIERS D'EUROS	31/12/2018
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 509
Autres actifs financiers à la juste valeur par résultat	543 309
Instruments de capitaux propres	9 336
Instruments de dettes ne remplissant pas les critères SPPI	533 973
Actifs représentatifs de contrats en unités de compte	-
Actifs financiers à la juste valeur par résultat sur option	-
VALEUR AU BILAN	**548 818**
Dont Titres prêtés	-

(EN MILLIERS D'EUROS)	31/12/17
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 192
Actifs financiers à la juste valeur par résultat sur option	862
VALEUR AU BILAN	**6 054**
Dont Titres prêtés	0

ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION

EN MILLIERS D'EUROS	31/12/2018
Instruments de capitaux propres	**-**
Actions et autres titres à revenu variable	-
Titres de dettes	**-**
Effets publics et valeurs assimilées	-
Obligations et autres titres à revenu fixe	-
OPCVM	-
Prêts et créances	**-**
Créances sur les établissements de crédit	-
Créances sur la clientèle	-
Titres reçus en pension livrée	-
Valeurs reçues en pension	-
Instruments dérivés	5 509
VALEUR AU BILAN	**5 509**

(EN MILLIERS D'EUROS)	31/12/17
Instruments de capitaux propres	**1**
Actions et autres titres à revenu variable	1
Titres de dettes	**0**
Effets publics et valeurs assimilées	0
Obligations et autres titres à revenu fixe	0
Prêts et avances	**0**
Créances sur les établissements de crédit	0
Créances sur la clientèle	0
Titres reçus en pension livrée	0
Valeurs reçues en pension	0
Instruments dérivés	5 191
VALEUR AU BILAN	**5 192**

LE RISQUE CRÉDIT

1. OBJECTIFS ET POLITIQUE

La politique de prévention et de suivi des risques de contreparties de la Caisse régionale d'Ille-et-Vilaine est basée sur la responsabilisation des acteurs réseau. Elle concilie maîtrise des risques et développement commercial dans le respect de la réglementation.

La Caisse régionale d'Ille-et-Vilaine a mis en place un processus risque issu des travaux entre les Caisses régionales bretonnes afin de :
- Traiter le risque le plus en amont possible dans une logique de « relation durable » ;
- Organiser un traitement personnalisé des clients en difficulté ;
- Améliorer les performances de la Caisse sur les risques de crédit.

L'organisation des risques au sein de la Caisse régionale d'Ille-et-Vilaine repose sur :
- La mise en œuvre de trois phases de recouvrement : commercial, amiable et contentieux,
- Un traitement du risque spécifique pour chaque marché,
- La volonté de maintenir « une relation durable ».

Sous la responsabilité du Directeur des Risques, le Comité des Risques se réunit mensuellement et le Comité des Grands Risques trimestriellement.
Les objectifs de ces Comités s'articulent autour de deux missions majeures :
- Le suivi et le contrôle des risques de contrepartie sur tous les marchés,
- Le niveau et les modalités de provisionnement des créances douteuses et litigieuses.

Au cours de chaque Comité des Risques sont analysés les tableaux de bord, les dossiers entrés en défaut depuis le dernier comité et le suivi des dossiers examinés au cours des Comités précédents.

Une revue des risques d'un secteur d'agences est réalisée lors de chaque Comité mensuel des Risques.

De même, des Comités Risques spécifiques sont régulièrement organisés sur certaines filières (PIM, LBO, ...). En cas de constat de dégradation sur des secteurs donnés, des comités spéciaux temporaires peuvent être mis en place pour suivre le risque au plus près de la crise (exemple : filière lait, porcs, photovoltaïque..).

Des revues de portefeuilles sont également réalisées pour les marchés des clientèles de particuliers, des professionnels, de l'agriculture et des entreprises. Elles ont pour objectif d'analyser les dossiers sélectionnés à partir de critères tels que le montant de l'EAD et la dégradation de notes.
Ces revues permettent :
- de détecter les affaires fragiles,
- d'adopter un positionnement clair sur les dossiers,
- d'assurer un suivi des actions décidées lors des revues précédentes

Une revue des Grands Engagements complète le dispositif de surveillance. Elle est réalisée annuellement sous la responsabilité du Contrôle Permanent, et en présence de la Direction Générale. Elle vise à:
- examiner annuellement les engagements les plus importants de la Caisse régionale,
- contrôler le respect des règles de la politique crédit,
- adopter un positionnement clair sur les dossiers,
- s'assurer du suivi des actions décidées lors des revues précédentes.

Par ailleurs, la Caisse régionale s'appuie sur le système de notation Bâlois pour déterminer les provisions non affectées établies selon la norme IFRS9 sur l'ensemble du portefeuille hors créances douteuses.

2. GESTION DU RISQUE DE CRÉDIT

1. PRINCIPES GÉNÉRAUX DE PRISE DE RISQUE

Le risque de crédit se matérialise lorsqu'une contrepartie est dans l'incapacité de faire face à ses obligations et que celles-ci présentent une valeur d'inventaire positive dans les livres de la Caisse régionale. L'engagement peut être constitué de prêts, titres de créances ou de propriétés ou contrats d'échange de performance, garanties données ou engagements confirmés non utilisés.

La politique de gestion et de suivi des risques de crédit de la Caisse régionale est élaborée par la Direction Générale et est approuvée par le Conseil d'Administration. Déclinée par marché, elle s'inscrit plus globalement dans la politique de développement durable et rentable. De même, dans le cadre de la relation globale avec le client, la politique de développement de la Caisse régionale est encadrée par l'existence de dispositions relatives aux limites et au partage du risque.
Au-delà des limites fixées, la Caisse régionale recherche la diversification des garanties. Les décisions des dépassements sont du ressort du Conseil d'Administration.

La Caisse régionale participe aussi à des opérations de syndications pour lesquelles elle peut également demander la couverture de FONCARIS[1].

Le dispositif global de maîtrise du risque crédit, est basé sur des principes généraux, communs à tous les

(1) FONCARIS – Organisme spécialisé, filiale à 100 % du Crédit Agricole S.A.

FCT Crédit Agricole Habitat 2018 pour un montant de

3. GESTION FINANCIÈRE, EXPOSITION AUX RISQUES ET POLITIQUE DE COUVERTURE

Le pilotage des risques bancaires au sein de la Caisse régionale de Crédit Agricole d'Ille-et-Vilaine est assuré par la Direction des Risques.
Cette direction est rattachée au Directeur général et a pour mission d'assurer la maîtrise et le contrôle permanent des risques de crédit, financiers et opérationnels.

La description de ces dispositifs ainsi que les informations narratives figurent désormais dans le rapport de gestion, chapitre « Facteurs de risques », comme le permet la norme IFRS 7. Les tableaux de ventilations comptables continuent néanmoins de figurer dans les états financiers.

3.1. RISQUE DE CRÉDIT

(Cf. Chapitre « Facteurs de risque – Risque de crédit » du Document de référence de Crédit Agricole S.A)

3.1.2. EXPOSITION MAXIMALE AU RISQUE DE CRÉDIT

L'exposition maximale au risque de crédit d'une entité correspond à la valeur comptable, nette de toute perte de valeur comptabilisée et compte non tenu des actifs détenus en garantie ou des autres rehaussements de crédit (par exemple, les accords de compensation qui ne remplissent pas les conditions de compensation selon IAS 32).

Les tableaux ci-dessous présentent les expositions maximales ainsi que le montant des actifs détenus en garantie et autres techniques de rehaussements de crédit permettant de réduire cette exposition.
Les actifs dépréciés en date de clôture correspondent aux actifs dépréciés (*Bucket* 3).

ACTIFS FINANCIERS NON SOUMIS AUX EXIGENCES DE DÉPRÉCIATION (COMPTABILISÉS À LA JUSTE VALEUR PAR RÉSULTAT)

EN MILLIERS D'EUROS	31/12/2018					
	EXPOSITION MAXIMALE AU RISQUE DE CRÉDIT	RÉDUCTION DU RISQUE DE CRÉDIT				
		Actifs défenus en garantie			Autres techniques de rehaussement de crédit	
		Instruments financiers reçus en garantie	Hypothèques	Nantissements	Cautionnements	Dérivés de crédit
Actifs financiers à la juste valeur par résultat (hors titres à revenu variable et actifs représentatifs de contrats en unités de compte)	**281 497**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 509	-	-	-	-	-
Instruments de dettes ne remplissant pas les critères SPPI	275 988	-	-	-	-	-
Actifs financiers à la juste valeur par résultat sur option	-	-	-	-	-	-
Instruments dérivés de couverture	**6 922**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
TOTAL	**288 419**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

ACTIFS FINANCIERS SOUMIS AUX EXIGENCES DE DÉPRÉCIATION

EN MILLIERS D'EUROS	31/12/2018					
	EXPOSITION MAXIMALE AU RISQUE DE CRÉDIT	RÉDUCTION DU RISQUE DE CRÉDIT				
		Actifs défenus en garantie			Autres techniques de rehaussement de crédit	
		Instruments financiers reçus en garantie	Hypothèques	Nantissements	Cautionnements	Dérivés de crédit
Actifs financiers à la juste valeur par capitaux propres recyclables	**94 505**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
dont : actifs dépréciés en date de clôture	-	-	-	-	-	-
Prêts et créances sur les établissements de crédit	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
dont : actifs dépréciés en date de clôture	-	-	-	-	-	-
Prêts et créances sur la clientèle	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
dont : actifs dépréciés en date de clôture	-	-	-	-	-	-
Titres de dettes	**94 505**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
dont : actifs dépréciés en date de clôture	-	-	-	-	-	-
Actifs financiers au coût amorti	**10 585 558**	**-**	**2 655 798**	**419 366**	**4 202 707**	**-**
dont : actifs dépréciés en date de clôture	90 885	-	31 116	5 721	33 472	-
Prêts et créances sur les établissements de crédit	**38 354**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
dont : actifs dépréciés en date de clôture	-	-	-	-	-	-
Prêts et créances sur la clientèle	**10 170 285**	**-**	**2 655 798**	**419 366**	**4 202 707**	**-**
dont : actifs dépréciés en date de clôture	90 885	-	31 116	5 721	33 472	-
Titres de dettes	**376 919**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
dont : actifs dépréciés en date de clôture	-	-	-	-	-	-
TOTAL	**10 680 063**	**-**	**2 655 798**	**419 366**	**4 202 707**	**-**
dont : actifs dépréciés en date de clôture	90 885	-	31 116	5 721	33 472	-

CONCENTRATION DU RISQUE DE CRÉDIT PAR ZONE GÉOGRAPHIQUE

ACTIFS FINANCIERS AU COÛT AMORTI PAR ZONE GÉOGRAPHIQUE (HORS OPÉRATIONS INTERNES AU CRÉDIT AGRICOLE)

ACTIFS FINANCIERS AU COÛT AMORTI	AU 31 DÉCEMBRE 2018			
	VALEUR COMPTABLE			
	Actifs sains		Actifs dépréciés (Bucket 3)	Total
EN MILLIERS D'EUROS	Actifs soumis à une ECL 12 mois (Bucket 1)	Actifs soumis à une ECL à maturité (Bucket 2)		
France (y compris DOM-TOM)	9 584 489	909 667	219 101	10 713 257
Autres pays de l'Union européenne	79 554	3 416	234	83 204
Autres pays d'Europe	2 221	177	293	2 691
Amérique du Nord	3 986	28	5	4 019
Amériques centrale et du Sud	573	128	-	701
Afrique et Moyen-Orient	4 997	99	-	5 096
Asie et Océanie (hors Japon)	2 419	155	-	2 574
Japon	195	-	-	195
Organismes supranationaux	-	-	-	-
Dépréciations	(27 204)	(70 227)	(128 748)	(226 179)
TOTAL	**9 651 230**	**843 443**	**90 885**	**10 585 558**

ACTIFS FINANCIERS À LA JUSTE VALEUR PAR CAPITAUX PROPRES RECYCLABLES PAR ZONE GÉOGRAPHIQUE

ACTIFS FINANCIERS À LA JUSTE VALEUR PAR CAPITAUX PROPRES RECYCLABLES	AU 31 DÉCEMBRE 2018			
	VALEUR COMPTABLE			
	Actifs sains		Actifs dépréciés (Bucket 3)	Total
EN MILLIERS D'EUROS	Actifs soumis à une ECL 12 mois (Bucket 1)	Actifs soumis à une ECL à maturité (Bucket 2)		
France (y compris DOM-TOM)	94 505	-	-	94 505
Autres pays de l'Union européenne	-	-	-	-
Autres pays d'Europe	-	-	-	-
Amérique du Nord	-	-	-	-
Amériques centrale et du Sud	-	-	-	-
Afrique et Moyen-Orient	-	-	-	-
Asie et Océanie (hors Japon)	-	-	-	-
Japon	-	-	-	-
Organismes supranationaux	-	-	-	-
TOTAL	**94 505**	**-**	**-**	**94 505**

DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE PAR ZONE GÉOGRAPHIQUE

EN MILLIERS D'EUROS	31/12/2018	31/12/2017
France (y compris DOM-TOM)	2 918 349	2 788 356
Autres pays de l'Union européenne	8 840	7 137
Autres pays d'Europe	1 091	1 163
Amérique du Nord	1 824	2 059
Amériques centrale et du Sud	521	209
Afrique et Moyen-Orient	1 816	1 372
Asie et Océanie (hors Japon)	1 192	984
Japon	103	102
Organismes supranationaux	-	-
TOTAL DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	**2 933 736**	**2 801 382**

3.4. COMPTABILITÉ DE COUVERTURE

Les instruments financiers dérivés *utilisés dans le cadre d'une relation de couverture sont désignés en fonction de l'objectif poursuivi*

- *de couverture de valeur,*
- *de couverture de résultats futurs,*
- *de couverture d'un investissement net en devise.*

Chaque relation de couverture fait l'objet d'une documentation formelle décrivant la stratégie, l'instrument couvert et l'instrument de couverture ainsi que la méthodologie d'appréciation de l'efficacité.

COUVERTURE DE JUSTE VALEUR

Les couvertures de juste valeur modifient le risque induit par les variations de juste valeur d'un instrument à taux fixe causées par des changements de taux d'intérêts. Ces couvertures transforment des actifs ou des passifs à taux fixe en éléments à taux variable.
Les couvertures de juste valeur comprennent notamment la couverture de prêts, de titres, de dépôts et de dettes subordonnées à taux fixe.

COUVERTURE DE FLUX DE TRÉSORERIE

Les couvertures de flux de trésorerie modifient notamment le risque inhérent à la variabilité des flux de trésorerie liés à des instruments portant intérêt à taux variable.

Les couvertures de flux de trésorerie comprennent notamment les couvertures de prêts et de dépôts à taux variable.

COUVERTURE D'UN INVESTISSEMENT NET EN DEVISE

Les couvertures des investissements nets en devises modifient le risque inhérent aux fluctuations des taux de change liées aux participations dans les filiales en devise étrangères.

INSTRUMENTS DÉRIVÉS DE COUVERTURE

EN MILLIERS D'EUROS	31/12/2018		
	VALEUR DE MARCHÉ		MONTANT NOTIONNEL
	positive	négative	
Couverture de juste valeur	**6 922**	**75 026**	**4 341 443**
Taux d'intérêt	6 922	75 026	4 341 443
Change	-	-	-
Autres	-	-	-
Couverture de flux de trésorerie	**-**	**-**	**-**
Taux d'intérêt	-	-	-
Change	-	-	-
Autres	-	-	-
Couverture d'investissements nets dans une activité à l'étranger	**-**	**-**	**-**
TOTAL INSTRUMENTS DÉRIVÉS DE COUVERTURE	**6 922**	**75 026**	**4 341 443**

EN MILLIERS D'EUROS	31/12/2017		
	VALEUR DE MARCHÉ		MONTANT NOTIONNEL
	positive	négative	
Couverture de juste valeur	**16 136**	**73 623**	**4 261 938**
Taux d'intérêt	16 136	73 623	4 261 938
Instruments de capitaux propres	0	0	0
Change	0	0	0
Crédit	0	0	0
Matières premières	0	0	0
Autres	0	0	0
Couverture de flux de trésorerie	**0**	**0**	**0**
Taux d'intérêt	0	0	0
Instruments de capitaux propres	0	0	0
Change	0	0	0
Crédit	0	0	0
Matières premières	0	0	0
Autres	0	0	0
Couverture d'investissements nets dans une activité à l'étranger	**0**	**0**	**0**
TOTAL INSTRUMENTS DÉRIVÉS DE COUVERTURE	**16 136**	**73 623**	**4 261 938**

الملحق رقم 06: القوائم المالية لبنك لويدز بنك البريطاني (Lloyds Bank) لسنة 2018:

Independent auditors' report to the members of Lloyds Banking Group plc continued

Going concern

In accordance with ISAs (UK) we report as follows:

Reporting obligation	Outcome
We are required to report if we have anything material to add, or draw attention to, in respect of the directors' statement in the financial statements about whether the directors considered it appropriate to adopt the going concern basis of accounting in preparing the financial statements, and the directors' identification of any material uncertainties to the Group's and the parent company's ability to continue as a going concern over a period of at least twelve months from the date of approval of the financial statements.	In reviewing the directors' statement, we have considered the Group and parent company budgets, and the Group and parent company's capital and liquidity plans, resources and stress tests. We have nothing to report in respect of the above matters. However, because not all future events or conditions can be predicted, this statement is not a guarantee as to the Group's and parent company's ability to continue as a going concern.
We are required to report if the directors' statement relating to going concern in accordance with Listing Rule 9.8.6R(3) is materially inconsistent with our knowledge obtained in the audit.	We have nothing to report.

Reporting on other information

The other information comprises all of the information in the Annual Report other than the financial statements and our auditors' report thereon. The directors are responsible for the other information. Our opinion on the financial statements does not cover the other information and, accordingly, we do not express an audit opinion or, except to the extent otherwise explicitly stated in this report, any form of assurance thereon.

In connection with our audit of the financial statements, our responsibility is to read the other information and, in doing so, consider whether the other information is materially inconsistent with the financial statements or our knowledge obtained in the audit, or otherwise appears to be materially misstated. If we identify an apparent material inconsistency or material misstatement, we are required to perform procedures to conclude whether there is a material misstatement of the financial statements or a material misstatement of the other information. If, based on the work we have performed, we conclude that there is a material misstatement of this other information, we are required to report that fact. We have nothing to report based on these responsibilities.

With respect to the Strategic Report and Directors' Report, we also considered whether the disclosures required by the UK Companies Act 2006 have been included.

Based on the responsibilities described above and our work undertaken in the course of the audit, the Companies Act 2006 (CA06), ISAs (UK) and the Listing Rules of the Financial Conduct Authority (FCA) require us also to report certain opinions and matters as described below (required by ISAs (UK) unless otherwise stated).

Strategic Report and Directors' Report

In our opinion, based on the work undertaken in the course of the audit, the information given in the Strategic Report and Directors' Report for the year ended 31 December 2018 is consistent with the financial statements and has been prepared in accordance with applicable legal requirements. *(CA06)*

In light of the knowledge and understanding of the Group and parent company and their environment obtained in the course of the audit, we did not identify any material misstatements in the Strategic Report and Directors' Report. *(CA06)*

The directors' assessment of the prospects of the Group and of the principal risks that would threaten the solvency or liquidity of the Group

We have nothing material to add or draw attention to regarding:

- The directors' confirmation on page 81 of the Annual Report that they have carried out a robust assessment of the principal risks facing the Group, including those that would threaten its business model, future performance, solvency or liquidity.
- The disclosures in the Annual Report that describe those risks and explain how they are being managed or mitigated.
- The directors' explanation on page 80 of the Annual Report as to how they have assessed the prospects of the Group, over what period they have done so and why they consider that period to be appropriate, and their statement as to whether they have a reasonable expectation that the Group will be able to continue in operation and meet its liabilities as they fall due over the period of their assessment, including any related disclosures drawing attention to any necessary qualifications or assumptions.

We have nothing to report having performed a review of the directors' statement that they have carried out a robust assessment of the principal risks facing the Group and statement in relation to the longer-term viability of the Group. Our review was substantially less in scope than an audit and only consisted of making inquiries and considering the directors' process supporting their statements; checking that the statements are in alignment with the relevant provisions of the UK Corporate Governance Code (the 'Code'); and considering whether the statements are consistent with the knowledge and understanding of the Group and parent company and their environment obtained in the course of the audit. (Listing Rules)

Other Code Provisions

We have nothing to report in respect of our responsibility to report when:

- The statement given by the directors, on page 81, that they consider the Annual Report taken as a whole to be fair, balanced and understandable, and provides the information necessary for the members to assess the Group's and parent company's position and performance, business model and strategy is materially inconsistent with our knowledge of the Group and parent company obtained in the course of performing our audit.
- The section of the Annual Report on page 70 describing the work of the Audit Committee does not appropriately address matters communicated by us to the Audit Committee.
- The directors' statement relating to the parent company's compliance with the Code does not properly disclose a departure from a relevant provision of the Code specified, under the Listing Rules, for review by the auditors.

Directors' Remuneration

In our opinion, the part of the Directors' Remuneration Report to be audited has been properly prepared in accordance with the Companies Act 2006. *(CA06)*

Responsibilities for the financial statements and the audit

Responsibilities of the directors for the financial statements

As explained more fully in the Statement of Directors' Responsibilities set out on page 81, the directors are responsible for the preparation of the financial statements in accordance with the applicable framework and for being satisfied that they give a true and fair view. The directors are also responsible for such internal control as they determine is necessary to enable the preparation of financial statements that are free from material misstatement, whether due to fraud or error.

In preparing the financial statements, the directors are responsible for assessing the Group's and the parent company's ability to continue as a going concern, disclosing as applicable, matters related to going concern and using the going concern basis of accounting unless the directors either intend to liquidate the Group or the parent company or to cease operations, or have no realistic alternative but to do so.

Use of this report

This report, including the opinions, has been prepared for and only for the parent company's members as a body in accordance with Chapter 3 of Part 16 of the Companies Act 2006 and for no other purpose. We do not, in giving these opinions, accept or assume responsibility for any other purpose or to any other person to whom this report is shown or into whose hands it may come save where expressly agreed by our prior consent in writing.

Other required reporting

Companies Act 2006 exception reporting

Under the Companies Act 2006 we are required to report to you if, in our opinion:

– we have not received all the information and explanations we require for our audit; or
– adequate accounting records have not been kept by the parent company, or returns adequate for our audit have not been received from branches not visited by us; or
– certain disclosures of directors' remuneration specified by law are not made; or
– the parent company financial statements and the part of the Directors' Remuneration Report to be audited are not in agreement with the accounting records and returns.

We have no exceptions to report arising from this responsibility.

Appointment

Following the recommendation of the audit committee, we were appointed by the directors on 21 December 1995 to audit the financial statements for the year ended 31 December 1995 and subsequent financial periods. The period of total uninterrupted engagement is 24 years, covering the years ended 31 December 1995 to 31 December 2018. The audit was tendered in 2014 and we were re-appointed with effect from 1 January 2016. There will be a mandatory rotation for the 2021 audit.

Mark Hannam (Senior Statutory Auditor)
for and on behalf of PricewaterhouseCoopers LLP
Chartered Accountants and Statutory Auditors
London
19 February 2019

Consolidated income statement

for the year ended 31 December

	Note	2018 £ million	2017 £ million	2016 £ million
Interest and similar income		**16,349**	16,006	16,620
Interest and similar expense		**(2,953)**	(5,094)	(7,346)
Net interest income	5	**13,396**	10,912	9,274
Fee and commission income		**2,848**	2,965	3,045
Fee and commission expense		**(1,386)**	(1,382)	(1,356)
Net fee and commission income	6	**1,462**	1,583	1,689
Net trading income	7	**(3,876)**	11,817	18,545
Insurance premium income	8	**9,189**	7,930	8,068
Other operating income	9	**1,920**	1,995	2,035
Other income		**8,695**	23,325	30,337
Total income		**22,091**	34,237	39,611
Insurance claims	10	**(3,465)**	(15,578)	(22,344)
Total income, net of insurance claims		**18,626**	18,659	17,267
Regulatory provisions		**(1,350)**	(2,515)	(2,024)
Other operating expenses		**(10,379)**	(10,181)	(10,253)
Total operating expenses	11	**(11,729)**	(12,696)	(12,277)
Trading surplus		**6,897**	5,963	4,990
Impairment	13	**(937)**	(688)	(752)
Profit before tax		**5,960**	5,275	4,238
Tax expense	14	**(1,560)**	(1,728)	(1,724)
Profit for the year		**4,400**	3,547	2,514
Profit attributable to ordinary shareholders		**3,869**	3,042	2,001
Profit attributable to other equity holders[1]		**433**	415	412
Profit attributable to equity holders		**4,302**	3,457	2,413
Profit attributable to non-controlling interests		**98**	90	101
Profit for the year		**4,400**	3,547	2,514
Basic earnings per share	15	**5.5p**	4.4p	2.9p
Diluted earnings per share	15	**5.5p**	4.3p	2.9p

1 The profit after tax attributable to other equity holders of £433 million (2017: £415 million; 2016: £412 million) is partly offset in reserves by a tax credit attributable to ordinary shareholders of £106 million (2017: £102 million; 2016: £91 million).

The accompanying notes are an integral part of the consolidated financial statements.

Consolidated statement of comprehensive income

for the year ended 31 December

	2018 £ million	2017 £ million	2016 £ million
Profit for the year	**4,400**	3,547	2,514
Other comprehensive income			
Items that will not subsequently be reclassified to profit or loss:			
Post-retirement defined benefit scheme remeasurements:			
Remeasurements before tax	**167**	628	(1,348)
Tax	**(47)**	(146)	320
	120	482	(1,028)
Movements in revaluation reserve in respect of equity shares held at fair value through other comprehensive income:			
Change in fair value	**(97)**		
Tax	**22**		
	(75)		
Gains and losses attributable to own credit risk:			
Gains (losses) before tax	**533**	(55)	–
Tax	**(144)**	15	–
	389	(40)	–
Share of other comprehensive income of associates and joint ventures	**8**	–	–
Items that may subsequently be reclassified to profit or loss:			
Movements in revaluation reserve in respect of debt securities held at fair value through other comprehensive income:			
Change in fair value	**(37)**		
Income statement transfers in respect of disposals	**(275)**		
Tax	**119**		
	(193)		
Movements in revaluation reserve in respect of available for sale financial assets:			
Adjustment on transfer from held-to-maturity portfolio		–	1,544
Change in fair value		303	356
Income statement transfers in respect of disposals		(446)	(575)
Income statement transfers in respect of impairment		6	173
Tax		63	(301)
		(74)	1,197
Movement in cash flow hedging reserve:			
Effective portion of changes in fair value taken to other comprehensive income	**234**	(363)	2,432
Net income statement transfers	**(701)**	(651)	(557)
Tax	**113**	283	(466)
	(354)	(731)	1,409
Currency translation differences (tax: nil)	**(8)**	(32)	(4)
Other comprehensive income for the year, net of tax	**(113)**	(395)	1,574
Total comprehensive income for the year	**4,287**	3,152	4,088
Total comprehensive income attributable to ordinary shareholders	**3,756**	2,647	3,575
Total comprehensive income attributable to other equity holders	**433**	415	412
Total comprehensive income attributable to equity holders	**4,189**	3,062	3,987
Total comprehensive income attributable to non-controlling interests	**98**	90	101
Total comprehensive income for the year	**4,287**	3,152	4,088

The accompanying notes are an integral part of the consolidated financial statements.

Consolidated income statement

for the year ended 31 December

	Note	2018 £ million	2017 £ million	2016 £ million
Interest and similar income		**16,349**	16,006	16,620
Interest and similar expense		**(2,953)**	(5,094)	(7,346)
Net interest income	5	**13,396**	10,912	9,274
Fee and commission income		**2,848**	2,965	3,045
Fee and commission expense		**(1,386)**	(1,382)	(1,356)
Net fee and commission income	6	**1,462**	1,583	1,689
Net trading income	7	**(3,876)**	11,817	18,545
Insurance premium income	8	**9,189**	7,930	8,068
Other operating income	9	**1,920**	1,995	2,035
Other income		**8,695**	23,325	30,337
Total income		**22,091**	34,237	39,611
Insurance claims	10	**(3,465)**	(15,578)	(22,344)
Total income, net of insurance claims		**18,626**	18,659	17,267
Regulatory provisions		**(1,350)**	(2,515)	(2,024)
Other operating expenses		**(10,379)**	(10,181)	(10,253)
Total operating expenses	11	**(11,729)**	(12,696)	(12,277)
Trading surplus		**6,897**	5,963	4,990
Impairment	13	**(937)**	(688)	(752)
Profit before tax		**5,960**	5,275	4,238
Tax expense	14	**(1,560)**	(1,728)	(1,724)
Profit for the year		**4,400**	3,547	2,514
Profit attributable to ordinary shareholders		**3,869**	3,042	2,001
Profit attributable to other equity holders[1]		**433**	415	412
Profit attributable to equity holders		**4,302**	3,457	2,413
Profit attributable to non-controlling interests		**98**	90	101
Profit for the year		**4,400**	3,547	2,514
Basic earnings per share	15	**5.5p**	4.4p	2.9p
Diluted earnings per share	15	**5.5p**	4.3p	2.9p

1 The profit after tax attributable to other equity holders of £433 million (2017: £415 million; 2016: £412 million) is partly offset in reserves by a tax credit attributable to ordinary shareholders of £106 million (2017: £102 million; 2016: £91 million).

The accompanying notes are an integral part of the consolidated financial statements.

Consolidated balance sheet

	Note	31 December 2018 £ million	1 January 2018[1] £ million	31 December 2017 £ million
Assets				
Cash and balances at central banks		**54,663**	58,521	58,521
Items in the course of collection from banks		**647**	755	755
Financial assets at fair value through profit or loss	16	**158,529**	176,008	162,878
Derivative financial instruments	17	**23,595**	25,474	25,834
Loans and advances to banks		**6,283**	4,246	6,611
Loans and advances to customers		**484,858**	461,016	472,498
Debt securities		**5,238**	3,314	3,643
Financial assets at amortised cost	18	**496,379**	468,576	482,752
Financial assets at fair value through other comprehensive income	21	**24,815**	42,917	
Available-for-sale financial assets	22			42,098
Goodwill	23	**2,310**	2,310	2,310
Value of in-force business	24	**4,762**	4,839	4,839
Other intangible assets	25	**3,347**	2,835	2,835
Property, plant and equipment	26	**12,300**	12,727	12,727
Current tax recoverable		**5**	16	16
Deferred tax assets	36	**2,453**	2,609	2,284
Retirement benefit assets	35	**1,267**	723	723
Other assets	27	**12,526**	12,872	13,537
Total assets		**797,598**	811,182	812,109

1 See note 54.

The accompanying notes are an integral part of the consolidated financial statements.

Equity and liabilities	Note	31 December 2018 £ million	1 January 2018[1] £ million	31 December 2017 £ million
Liabilities				
Deposits from banks		**30,320**	29,804	29,804
Customer deposits		**418,066**	418,124	418,124
Items in course of transmission to banks		**636**	584	584
Financial liabilities at fair value through profit or loss	28	**30,547**	50,935	50,877
Derivative financial instruments	17	**21,373**	26,124	26,124
Notes in circulation		**1,104**	1,313	1,313
Debt securities in issue	29	**91,168**	72,402	72,450
Liabilities arising from insurance contracts and participating investment contracts	31	**98,874**	103,413	103,413
Liabilities arising from non-participating investment contracts	33	**13,853**	15,447	15,447
Other liabilities	34	**19,633**	20,741	20,730
Retirement benefit obligations	35	**245**	358	358
Current tax liabilities		**377**	274	274
Deferred tax liabilities	36	**–**	–	–
Other provisions	37	**3,547**	5,789	5,546
Subordinated liabilities	38	**17,656**	17,922	17,922
Total liabilities		**747,399**	763,230	762,966
Equity				
Share capital	39	**7,116**	7,197	7,197
Share premium account	40	**17,719**	17,634	17,634
Other reserves	41	**13,210**	13,553	13,815
Retained profits	42	**5,389**	3,976	4,905
Shareholders' equity		**43,434**	42,360	43,551
Other equity instruments	43	**6,491**	5,355	5,355
Total equity excluding non-controlling interests		**49,925**	47,715	48,906
Non-controlling interests		**274**	237	237
Total equity		**50,199**	47,952	49,143
Total equity and liabilities		**797,598**	811,182	812,109

1 See note 54.

The accompanying notes are an integral part of the consolidated financial statements.

The directors approved the consolidated financial statements on 19 February 2019.

Lord Blackwell
Chairman

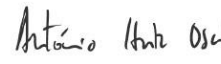

António Horta-Osório
Group Chief Executive

George Culmer
Chief Financial Officer

Consolidated statement of changes in equity

for the year ended 31 December

	Attributable to equity shareholders						
	Share capital and premium £ million	Other reserves £ million	Retained profits £ million	Total £ million	Other equity instruments £ million	Non-controlling interests £ million	Total £ million
Balance at 31 December 2017	24,831	13,815	4,905	43,551	5,355	237	49,143
Adjustment on adoption of IFRS 9 and IFRS 15[1]	–	(262)	(929)	(1,191)	–	–	(1,191)
Balance at 1 January 2018	**24,831**	**13,553**	**3,976**	**42,360**	**5,355**	**237**	**47,952**
Comprehensive income							
Profit for the year	–	–	4,302	4,302	–	98	4,400
Other comprehensive income							
Post-retirement defined benefit scheme remeasurements, net of tax	–	–	120	120	–	–	120
Share of other comprehensive income of associates and joint ventures	–	–	8	8	–	–	8
Movements in revaluation reserve in respect of financial assets held at fair value through other comprehensive income, net of tax:							
Debt securities	–	(193)	–	(193)	–	–	(193)
Equity shares	–	(75)	–	(75)	–	–	(75)
Gains and losses attributable to own credit risk, net of tax	–	–	389	389	–	–	389
Movements in cash flow hedging reserve, net of tax	–	(354)	–	(354)	–	–	(354)
Currency translation differences (tax: £nil)	–	(8)	–	(8)	–	–	(8)
Total other comprehensive income	–	(630)	517	(113)	–	–	(113)
Total comprehensive income	–	(630)	4,819	4,189	–	98	4,287
Transactions with owners							
Dividends	–	–	(2,240)	(2,240)	–	(61)	(2,301)
Distributions on other equity instruments, net of tax	–	–	(327)	(327)	–	–	(327)
Issue of ordinary shares	162	–	–	162	–	–	162
Share buyback	(158)	158	(1,005)	(1,005)	–	–	(1,005)
Issue of other equity instruments (note 43)	–	–	(5)	(5)	1,136	–	1,131
Movement in treasury shares	–	–	40	40	–	–	40
Value of employee services:							
Share option schemes	–	–	53	53	–	–	53
Other employee award schemes	–	–	207	207	–	–	207
Changes in non-controlling interests	–	–	–	–	–	–	–
Total transactions with owners	4	158	(3,277)	(3,115)	1,136	(61)	(2,040)
Realised gains and losses on equity shares held at fair value through other comprehensive income	–	129	(129)	–	–	–	–
At 31 December 2018	**24,835**	**13,210**	**5,389**	**43,434**	**6,491**	**274**	**50,199**

1 See note 54.

Further details of movements in the Group's share capital, reserves and other equity instruments are provided in notes 39, 40, 41, 42 and 43.

The accompanying notes are an integral part of the consolidated financial statements.

	Attributable to equity shareholders						
	Share capital and premium £ million	Other reserves £ million	Retained profits £ million	Total £ million	Other equity instruments £ million	Non-controlling interests £ million	Total £ million
Balance at 1 January 2016	24,558	12,260	4,416	41,234	5,355	391	46,980
Comprehensive income							
Profit for the year	–	–	2,413	2,413	–	101	2,514
Other comprehensive income							
Post-retirement defined benefit scheme remeasurements, net of tax	–	–	(1,028)	(1,028)	–	–	(1,028)
Movements in revaluation reserve in respect of available-for-sale financial assets, net of tax	–	1,197	–	1,197	–	–	1,197
Movements in cash flow hedging reserve, net of tax	–	1,409	–	1,409	–	–	1,409
Currency translation differences (tax: £nil)	–	(4)	–	(4)	–	–	(4)
Total other comprehensive income	–	2,602	(1,028)	1,574	–	–	1,574
Total comprehensive income	–	2,602	1,385	3,987	–	101	4,088
Transactions with owners							
Dividends	–	–	(2,014)	(2,014)	–	(29)	(2,043)
Distributions on other equity instruments, net of tax	–	–	(321)	(321)	–	–	(321)
Redemption of preference shares	210	(210)	–	–	–	–	–
Movement in treasury shares	–	–	(175)	(175)	–	–	(175)
Value of employee services:							
Share option schemes	–	–	141	141	–	–	141
Other employee award schemes	–	–	168	168	–	–	168
Changes in non-controlling interests	–	–	–	–	–	(23)	(23)
Total transactions with owners	210	(210)	(2,201)	(2,201)	–	(52)	(2,253)
Balance at 31 December 2016	24,768	14,652	3,600	43,020	5,355	440	48,815
Comprehensive income							
Profit for the year	–	–	3,457	3,457	–	90	3,547
Other comprehensive income							
Post-retirement defined benefit scheme remeasurements, net of tax	–	–	482	482	–	–	482
Movements in revaluation reserve in respect of available-for-sale financial assets, net of tax	–	(74)	–	(74)	–	–	(74)
Gains and losses attributable to own credit risk, net of tax	–	–	(40)	(40)	–	–	(40)
Movements in cash flow hedging reserve, net of tax	–	(731)	–	(731)	–	–	(731)
Currency translation differences (tax: £nil)	–	(32)	–	(32)	–	–	(32)
Total other comprehensive income	–	(837)	442	(395)	–	–	(395)
Total comprehensive income	–	(837)	3,899	3,062	–	90	3,152
Transactions with owners							
Dividends	–	–	(2,284)	(2,284)	–	(51)	(2,335)
Distributions on other equity instruments, net of tax	–	–	(313)	(313)	–	–	(313)
Issue of ordinary shares	63	–	–	63	–	–	63
Movement in treasury shares	–	–	(411)	(411)	–	–	(411)
Value of employee services:							
Share option schemes	–	–	82	82	–	–	82
Other employee award schemes	–	–	332	332	–	–	332
Changes in non-controlling interests	–	–	–	–	–	(242)	(242)
Total transactions with owners	63	–	(2,594)	(2,531)	–	(293)	(2,824)
Balance at 31 December 2017	24,831	13,815	4,905	43,551	5,355	237	49,143

The accompanying notes are an integral part of the consolidated financial statements.

Consolidated cash flow statement

for the year ended 31 December

	Note	2018 £ million	2017 £ million	2016 £ million
Profit before tax		**5,960**	5,275	4,238
Adjustments for:				
Change in operating assets	53(A)	**(4,472)**	(15,492)	(12,218)
Change in operating liabilities	53(B)	**(8,673)**	(4,282)	(2,659)
Non-cash and other items	53(C)	**(2,892)**	12,332	13,535
Tax paid		**(1,030)**	(1,028)	(822)
Net cash (used in) provided by operating activities		**(11,107)**	(3,195)	2,074
Cash flows from investing activities				
Purchase of financial assets		**(12,657)**	(7,862)	(4,930)
Proceeds from sale and maturity of financial assets		**26,806**	18,675	6,335
Purchase of fixed assets		**(3,514)**	(3,655)	(3,760)
Proceeds from sale of fixed assets		**1,334**	1,444	1,684
Acquisition of businesses, net of cash acquired	53(E)	**(49)**	(1,923)	(20)
Disposal of businesses, net of cash disposed	53(F)	**1**	129	5
Net cash provided by (used in) investing activities		**11,921**	6,808	(686)
Cash flows from financing activities				
Dividends paid to ordinary shareholders		**(2,240)**	(2,284)	(2,014)
Distributions on other equity instruments		**(433)**	(415)	(412)
Dividends paid to non-controlling interests		**(61)**	(51)	(29)
Interest paid on subordinated liabilities		**(1,268)**	(1,275)	(1,687)
Proceeds from issue of subordinated liabilities		**1,729**	–	1,061
Proceeds from issue of other equity instruments		**1,131**	–	–
Proceeds from issue of ordinary shares		**102**	14	–
Share buyback		**(1,005)**	–	–
Repayment of subordinated liabilities		**(2,256)**	(1,008)	(7,885)
Changes in non-controlling interests		**–**	–	(8)
Net cash used in financing activities		**(4,301)**	(5,019)	(10,974)
Effects of exchange rate changes on cash and cash equivalents		**3**	–	21
Change in cash and cash equivalents		**(3,484)**	(1,406)	(9,565)
Cash and cash equivalents at beginning of year		**58,708**	62,388	71,953
Cash and cash equivalents at end of year	53(D)	**55,224**	60,982	62,388
Adjustment on adoption of IFRS 9[1]			(2,274)	
Cash and cash equivalents at 1 January 2018			58,708	

1 See note 1.

The accompanying notes are an integral part of the consolidated financial statements.

Note 53: Consolidated cash flow statement continued

(C) Non-cash and other items

	2018 £m	2017 £m	2016 £m
Depreciation and amortisation	**2,405**	2,370	2,380
Revaluation of investment properties	**(139)**	(230)	83
Allowance for loan losses	**1,024**	691	592
Write-off of allowance for loan losses, net of recoveries	**(1,025)**	(1,061)	(1,272)
Impairment charge relating to undrawn balances	**(73)**	(9)	(13)
Impairment of financial assets at fair value through other comprehensive income (2017: available-for-sale financial assets)	**(14)**	6	173
Change in insurance contract liabilities	**(4,547)**	9,168	14,084
Payment protection insurance provision	**750**	1,650	1,000
Other regulatory provisions	**600**	865	1,085
Other provision movements	**(518)**	(8)	(27)
Net charge (credit) in respect of defined benefit schemes	**405**	369	287
Impact of consolidation and deconsolidation of OEICs[1]	**–**	–	(3,157)
Unwind of discount on impairment allowances	**(44)**	(23)	(32)
Foreign exchange impact on balance sheet[2]	**191**	125	(155)
Loss on ECN transactions	**–**	–	721
Interest expense on subordinated liabilities	**1,388**	1,436	1,864
Loss (profit) on disposal of businesses	**–**	–	–
Net gain on sale of financial assets at fair value through other comprehensive income (2017: available-for-sale financial assets)	**(275)**	(446)	(575)
Hedging valuation adjustments on subordinated debt	**(429)**	(327)	153
Value of employee services	**260**	414	309
Transactions in own shares	**40**	(411)	(175)
Accretion of discounts and amortisation of premiums and issue costs	**1,947**	1,701	465
Share of post-tax results of associates and joint ventures	**(9)**	(6)	1
Transfers to income statement from reserves	**(701)**	(650)	(557)
Profit on disposal of tangible fixed assets	**(104)**	(120)	(93)
Other non-cash items	**(34)**	–	(17)
Total non-cash items	**1,098**	15,504	17,124
Contributions to defined benefit schemes	**(868)**	(587)	(630)
Payments in respect of payment protection insurance provision	**(2,104)**	(1,657)	(2,200)
Payments in respect of other regulatory provisions	**(1,032)**	(928)	(761)
Other	**14**	–	2
Total other items	**(3,990)**	(3,172)	(3,589)
Non-cash and other items	**(2,892)**	12,332	13,535

1 These OEICs (Open-ended investment companies) are mutual funds which are consolidated if the Group manages the funds and also has a sufficient beneficial interest. The population of OEICs to be consolidated varies at each reporting date as external investors acquire and divest holdings in the various funds. The consolidation of these funds is effected by the inclusion of the fund investments and a matching liability to the unitholders; and changes in funds consolidated represent a non-cash movement on the balance sheet.

2 When considering the movement on each line of the balance sheet, the impact of foreign exchange rate movements is removed in order to show the underlying cash impact.

(D) Analysis of cash and cash equivalents as shown in the balance sheet

	2018 £m	2017 £m	2016 £m
Cash and balances at central banks	**54,663**	58,521	47,452
Less: mandatory reserve deposits[1]	**(2,553)**	(957)	(914)
	52,110	57,564	46,538
Loans and advances to banks	**6,283**	6,611	26,902
Less: amounts with a maturity of three months or more	**(3,169)**	(3,193)	(11,052)
	3,114	3,418	15,850
Total cash and cash equivalents	**55,224**	60,982	62,388

1 Mandatory reserve deposits are held with local central banks in accordance with statutory requirements; these deposits are not available to finance the Group's day-to-day operations.

Included within cash and cash equivalents at 31 December 2018 is £40 million (31 December 2017: £2,322 million; 1 January 2018 £48 million; 31 December 2016: £14,475 million) held within the Group's long-term insurance and investments businesses, which is not immediately available for use in the business.

Note 17: Derivative financial instruments continued

The principal derivatives used by the Group are as follows:

– Interest rate related contracts include interest rate swaps, forward rate agreements and options. An interest rate swap is an agreement between two parties to exchange fixed and floating interest payments, based upon interest rates defined in the contract, without the exchange of the underlying principal amounts. Forward rate agreements are contracts for the payment of the difference between a specified rate of interest and a reference rate, applied to a notional principal amount at a specific date in the future. An interest rate option gives the buyer, on payment of a premium, the right, but not the obligation, to fix the rate of interest on a future loan or deposit, for a specified period and commencing on a specified future date.

– Exchange rate related contracts include forward foreign exchange contracts, currency swaps and options. A forward foreign exchange contract is an agreement to buy or sell a specified amount of foreign currency on a specified future date at an agreed rate. Currency swaps generally involve the exchange of interest payment obligations denominated in different currencies; the exchange of principal can be notional or actual. A currency option gives the buyer, on payment of a premium, the right, but not the obligation, to sell specified amounts of currency at agreed rates of exchange on or before a specified future date.

– Credit derivatives, principally credit default swaps, are used by the Group as part of its trading activity and to manage its own exposure to credit risk. A credit default swap is a swap in which one counterparty receives a premium at pre-set intervals in consideration for guaranteeing to make a specific payment should a negative credit event take place.

– Equity derivatives are also used by the Group as part of its equity-based retail product activity to eliminate the Group's exposure to fluctuations in various international stock exchange indices. Index-linked equity options are purchased which give the Group the right, but not the obligation, to buy or sell a specified amount of equities, or basket of equities, in the form of published indices on or before a specified future date.

Details of the Group's hedging instruments are set out below:

	Maturity					
31 December 2018	Up to 1 month £m	1-3 months £m	3-12 months £m	1-5 years £m	Over 5 years £m	Total £m
Fair value hedges						
Interest rate						
Cross currency swap						
Notional	–	36	–	283	171	490
Average fixed interest rate	–	4.82%	–	5.88%	4.44%	
Average EUR/USD exchange rate	–	–	–	1.13	–	
Average USD/GBP exchange rate	–	–	–	1.30	–	
Average NOK/GBP exchange rate	–	9.22	–	9.19	9.03	
Interest rate swap						
Notional	393	417	32,876	86,451	30,834	150,971
Average fixed interest rate	1.38%	2.06%	1.65%	1.75%	2.98%	
Cash flow hedges						
Foreign exchange						
Currency swap						
Notional	67	47	2,234	2,111	6,119	10,578
Average USD/EUR exchange rate	1.15	–	1.13	1.10	1.07	
Average USD/GBP exchange rate	–	1.32	1.34	1.27	1.28	
Interest rate						
Interest rate swap						
Notional	4,874	11,204	66,312	292,712	181,843	556,945
Average fixed interest rate	1.47%	1.03%	0.99%	1.46%	1.85%	

The carrying amounts of the Group's hedging instruments are as follows:

	Carrying amount of the hedging instrument			
31 December 2018	Contract/notional amount £m	Assets £m	Liabilities £m	Changes in fair value used for calculating hedge ineffectiveness (YTD) £m
Fair value hedges				
Interest rate				
Currency swaps	**490**	**3**	**29**	**(10)**
Interest rate swaps	**150,971**	**947**	**187**	**104**
Cash flow hedges				
Foreign exchange				
Currency swaps	**10,578**	**255**	**48**	**229**
Interest rate				
Interest rate swaps	**556,945**	**358**	**844**	**(781)**

All amounts are held within Derivative financial instruments.

Note 17: Derivative financial instruments continued

The Group's hedged items are as follows:

	Carrying amount of the hedged item		Accumulated amount of fair value adjustment on the hedged item		Change in fair value of hedged item for ineffectiveness assessment (YTD)	Cash flow hedge/currency translation reserve	
	Assets	Liabilities	Assets	Liabilities		Continuing hedges	Discontinued hedges
31 December 2018	£m	£m	£m	£m	£m	£m	£m
Fair value hedges							
Interest rate							
Fixed rate mortgages[1]	53,136	–	(45)	–	(173)		
Fixed rate issuance[2]	–	63,746	–	1,598	807		
Fixed rate bonds[3]	23,285	–	232	–	(666)		
Cash flow hedges							
Foreign exchange							
Foreign currency issuance[2]					(165)	114	327
Customer deposits[4]					(62)	70	(78)
Interest rate							
Customer loans[1]					456	867	60
Central bank balances[5]					(16)	30	20
Customer deposits[4]					(118)	(9)	(6)

1 Included within Loans and advances to customers
2 Included within Debt securities in issue
3 Included within Financial assets at fair value through other comprehensive income
4 Included within Customer deposits
5 Included within Cash and balances at central banks

The accumulated amount of fair value hedge adjustments remaining in the balance sheet for hedged items that have ceased to be adjusted for hedging gains and losses is a liability of £170 million.

Gains and losses arising from hedge accounting are summarised as follows:

			Amounts reclassified from reserves to income statement as:	
	Gain (loss) recognised in other comprehensive income	Hedge ineffectiveness recognised in the income statement[1]	Hedged item affected income statement	Income statement line item that includes reclassified amount
31 December 2018	£m	£m	£m	
Fair value hedge				
Interest rate				
Fixed rate mortgages		106		
Fixed rate issuance		(17)		
Fixed rate bonds		(27)		
Cash flow hedges				
Foreign exchange				
Foreign currency issuance	85	–	(81)	Interest expense
Customer deposits	(22)	(2)	(32)	Interest expense
Interest rate				
Customer loans	(418)	(17)	(467)	Interest income
Central bank balances	(63)	(5)	(52)	Interest income
Customer deposits	(49)	(1)	(69)	Interest expense

1 Hedge ineffectiveness is included in the income statement within net trading income.

There were no forecast transactions for which cash flow hedge accounting had to cease in 2018 as a result of the highly probable cash flows no longer being expected to occur.

Risk management

Risk management is at the heart of our strategy to become the best bank for customers.

Our mission is to protect our customers, colleagues and the Group, whilst enabling sustainable growth in targeted segments. This is achieved through informed risk decision-making and superior risk and capital management, supported by a consistent risk-focused culture.

The risk overview (pages 30 to 35) provides a summary of risk management within the Group. It highlights the important role of risk as a strategic differentiator, key areas of focus for risk during 2018, and the role of risk management in enhancing the customer experience, along with an overview of the Group's Risk Management Framework, and the principal risks faced by the Group and key mitigating actions.

This full risk management section provides a more in-depth picture of how risk is managed within the Group, detailing the Group's emerging risks, approach to stress testing, risk governance, committee structure, appetite for risk (pages 106 to 114) and a full analysis of the primary risk categories (pages 114 to 159) – the framework by which risks are identified, managed, mitigated and monitored.

Each risk category is described and managed using the following standard headings: definition, exposures, measurement, mitigation and monitoring.

The Group's approach to risk

The Group operates a prudent approach to risk with rigorous management controls to support sustainable business growth and minimise losses. Through a strong and independent risk function (Risk division), a robust control framework is maintained to identify and escalate current and emerging risks, support sustainable growth within Group risk appetite, and to drive and inform good risk reward decision-making.

To meet ring-fencing requirements from 1 January 2019, core UK retail financial services and ancillary retail activities have been ring-fenced from other activities of the Group. The Group Risk Management Framework and Group Risk Appetite apply across the Group and are supplemented by risk management frameworks and risk appetites for the sub-groups to meet sub-group specific needs. In each case these are aligned to the Group position. The Group's Corporate Governance Framework applies across Lloyds Banking Group plc, Lloyds Bank plc, Bank of Scotland plc and HBOS plc. It is tailored where needed to meet the entity specific needs of Lloyds Bank plc and Bank of Scotland plc, and supplementary Corporate Governance Frameworks are in place to address sub-group specific requirements of the other sub-groups (LBCM, Insurance and LBG Equity Investments). See our revised Group governance arrangements and Group restructure to comply with ring-fencing on page 58.

Risk culture

Based on the Group's conservative business model, prudent approach to risk management, and guided by the Board, the senior management articulates the core risk values to which the Group aspires, and sets the tone at the top, with a strong focus on building and sustaining long-term relationships with customers through the economic cycle. The Group's code of responsibility reinforces colleague accountability for the risks they take and their responsibility to prioritise their customers' needs.

Risk appetite

We define our risk appetite as 'the amount and type of risk that the Group is prepared to seek, accept or tolerate' in delivering our Group strategy.

Group strategy and risk appetite are developed in tandem. Business planning aims to optimise value within our risk appetite parameters and deliver on our promise to Help Britain Prosper.

The Group's risk appetite statement details the risk parameters within which the Group operates. The statement forms part of our control framework and is embedded into our policies, authorities and limits, to guide decision-making and risk management. The Board is responsible for approving the Group's risk appetite statement at least annually. Group Board-level metrics are cascaded into more detailed business appetite metrics and limits.

Group risk appetite includes the following areas:

Credit – the Group has a conservative and well-balanced credit portfolio through the economic cycle, generating an appropriate return on equity, in line with the Group's target return on equity in aggregate.

Regulatory and legal – the Group complies with all relevant regulation and all applicable laws (including codes of practice which have legal implications) and/or legal obligations.

Conduct – the Group's product design and sales practices ensure that products are transparent and meet customer needs.

Operational – the Group has robust controls in place to manage operational losses, reputational events and regulatory breaches. It identifies and assesses emerging risks and acts to mitigate these.

People – the Group leads responsibly and proficiently, manages its people resource effectively, supports and develops colleague talent, and meets legal and regulatory obligations related to its people.

Capital – the Group maintains capital levels commensurate with a prudent level of solvency, and aims to deliver consistent and high quality earnings.

Funding and liquidity – the Group maintains a prudent liquidity profile and a balance sheet structure that limits its reliance on potentially volatile sources of funding.

Governance – the Group has governance arrangements that support the effective long-term operation of the business, maximise shareholder value and meet regulatory and societal expectations.

Market – the Group has robust controls in place to manage its inherent market risk and does not engage in any proprietary trading, reflecting the customer focused nature of the Group's activities.

Model – the Group has embedded a framework for the management of model risk to ensure effective control and oversight, compliance with all regulatory rules and standards, and to facilitate appropriate customer outcomes.

Governance and control

The Group's approach to risk is founded on a robust control framework and a strong risk management culture which are the foundation for the delivery of effective risk management and guide the way all employees approach their work, behave and make decisions.

Governance is maintained through delegation of authority from the Board down to individuals through the management hierarchy. Senior executives are supported by a committee based structure which is designed to ensure open challenge and support effective decision-making.

The Group's risk appetite, principles, policies, procedures, controls and reporting are regularly reviewed and updated where needed to ensure they remain fully in line with regulations, law, corporate governance and industry good-practice.

The interaction of the executive and non-executive governance structures relies upon a culture of transparency and openness that is encouraged by both the Board and senior management.

Board-level engagement, coupled with the direct involvement of senior management in Group-wide risk issues at Group Executive Committee level, ensures that escalated issues are promptly addressed and remediation plans are initiated where required.

Line managers are directly accountable for identifying and managing risks in their individual businesses, ensuring that business decisions strike an appropriate balance between risk and reward and are consistent with the Group's risk appetite.

Clear responsibilities and accountabilities for risk are defined across the Group through a three lines of defence model which ensures effective independent oversight and assurance in respect of key decisions.

Note 52: Financial risk management

As a bancassurer, financial instruments are fundamental to the Group's activities and, as a consequence, the risks associated with financial instruments represent a significant component of the risks faced by the Group.

The primary risks affecting the Group through its use of financial instruments are: credit risk; market risk, which includes interest rate risk and foreign exchange risk; liquidity risk; capital risk; and insurance risk. Information about the Group's exposure to each of the above risks and capital can be found on pages 105 to 159. The following additional disclosures, which provide quantitative information about the risks within financial instruments held or issued by the Group, should be read in conjunction with that earlier information.

Market risk

(A) Interest rate risk

Interest rate risk arises from the different repricing characteristics of the assets and liabilities. Liabilities are either insensitive to interest rate movements, for example interest free or very low interest customer deposits, or are sensitive to interest rate changes but bear rates which may be varied at the Group's discretion and that for competitive reasons generally reflect changes in the Bank of England's base rate. The rates on the remaining deposits are contractually fixed for their term to maturity.

Many banking assets are sensitive to interest rate movements; there is a large volume of managed rate assets such as variable rate mortgages which may be considered as a natural offset to the interest rate risk arising from the managed rate liabilities. However, a significant proportion of the Group's lending assets, for example many personal loans and mortgages, bear interest rates which are contractually fixed.

The Group's risk management policy is to optimise reward whilst managing its market risk exposures within the risk appetite defined by the Board. The largest residual risk exposure arises from balances that are deemed to be insensitive to changes in market rates (including current accounts, a portion of variable rate deposits and investable equity), and is managed through the Group's structural hedge. The structural hedge consists of longer-term fixed rate assets or interest rate swaps and the amount and duration of the hedging activity is reviewed regularly by the Group Asset and Liability Committee. Further details on the Group market risk policy can be found on page 154.

The Group establishes hedge accounting relationships for interest rate risk using cash flow hedges and fair value hedges. The Group is exposed to cash flow interest rate risk on its variable rate loans and deposits together with its floating rate subordinated debt. The derivatives used to manage the structural hedge may be designated into cash flow hedges to manage income statement volatility. The economic items related to the structural hedge, for example current accounts, are not suitable hedge items to be documented into accounting hedge relationships. The Group is exposed to fair value interest rate risk on its fixed rate customer loans, its fixed rate customer deposits and the majority of its subordinated debt, and to cash flow interest rate risk on its variable rate loans and deposits together with its floating rate subordinated debt. The Group applies netting between similar risks before applying hedge accounting.

Hedge ineffectiveness arises during the management of interest rate risk due to residual unhedged risk. Sources of ineffectiveness, which the Group may decide to not fully mitigate, can include basis differences, timing differences and notional amount differences. The effectiveness of accounting hedge relationships is assessed between the hedging derivatives and the documented hedged item, which can differ to the underlying economically hedged item.

At 31 December 2018 the aggregate notional principal of interest rate swaps designated as fair value hedges was £150,971 million (2017: £109,670 million) with a net fair value asset of £760 million (2017: asset of £738 million) (note 17). The gains on the hedging instruments were £94 million (2017: losses of £420 million). The losses on the hedged items attributable to the hedged risk were £32 million (2017: gains of £484 million). The gains and losses relating to the fair value hedges are recorded in net trading income.

In addition the Group has cash flow hedges which are primarily used to hedge the variability in the cost of funding within the commercial business. Note 17 shows when the hedged cash flows are expected to occur and when they will affect income for designated cash flow hedges. The notional principal of the interest rate swaps designated as cash flow hedges at 31 December 2018 was £556,945 million (2017: £549,099 million) with a net fair value liability of £486 million (2017: liability of £456 million) (note 17). In 2018, ineffectiveness recognised in the income statement that arises from cash flow hedges was a loss of £25 million (2017: loss of £21 million).

(B) Currency risk

The corporate and retail businesses incur foreign exchange risk in the course of providing services to their customers. All non-structural foreign exchange exposures in the non-trading book are transferred to the trading area where they are monitored and controlled. These risks reside in the authorised trading centres who are allocated exposure limits. The limits are monitored daily by the local centres and reported to the market and liquidity risk function in London. Associated VaR and the closing, average, maximum and minimum are disclosed on page 159. The Group also manages foreign currency risk via cash flow hedge accounting, utilising currency swaps.

Risk arises from the Group's investments in its overseas operations. The Group's structural foreign currency exposure is represented by the net asset value of the foreign currency equity and subordinated debt investments in its subsidiaries and branches. Gains or losses on structural foreign currency exposures are taken to reserves.

The Group ceased all hedging of the currency translation risk of the net investment in foreign operations on 1 January 2018. At 31 December 2017 the Group used foreign currency borrowings with an aggregate principal of £41 million to hedge currency translation risk. In 2017, an ineffectiveness loss of £11 million before tax and £8 million after tax was recognised in the income statement arising from net investment hedges.

The Group's main overseas operations are in the Americas and Europe. Details of the Group's structural foreign currency exposures, after net investment hedges, are as follows:

(C) Functional currency of Group operations

	2018			2017		
	Euro £m	US Dollar £m	Other non-sterling £m	Euro £m	US Dollar £m	Other non-sterling £m
Gross exposure	112	59	60	73	374	32
Net investment hedges	–	–	–	(41)	–	–
Total structural foreign currency exposures, after net investment hedges	112	59	60	32	374	32

Notes to the consolidated financial statements continued

Note 52: Financial risk management continued

Credit risk

The Group's credit risk exposure arises in respect of the instruments below and predominantly in the United Kingdom. Information about the Group's exposure to credit risk, credit risk management, measurement and mitigation can be found on pages 115 to 135.

(A) Maximum credit exposure

The maximum credit risk exposure of the Group in the event of other parties failing to perform their obligations is detailed below. No account is taken of any collateral held and the maximum exposure to loss, which includes amounts held to cover unit-linked and With Profits funds liabilities, is considered to be the balance sheet carrying amount or, for non-derivative off-balance sheet transactions and financial guarantees, their contractual nominal amounts.

	At 31 December 2018			At 31 December 2017		
	Maximum exposure £m	Offset[2] £m	Net exposure £m	Maximum exposure £m	Offset[2] £m	Net exposure £m
Loans and advances to banks, net[1]	6,283	–	6,283	6,611	–	6,611
Loans and advances to customers, net[1]	484,858	(3,241)	481,617	472,498	(7,030)	465,468
Debt securities, net[1]	5,238	–	5,238	3,643	–	3,643
Financial assets at amortised cost	496,379	(3,241)	493,138	482,752	(7,030)	475,722
Financial assets at fair value through other comprehensive income/available-for-sale financial assets[3]	24,794	–	24,794	40,901	–	40,901
Financial assets at fair value through profit or loss:[3,4]						
Loans and advances	40,876	–	40,876	31,590	–	31,590
Debt securities, treasury and other bills	40,168	–	40,168	45,198	–	45,198
	81,044	–	81,044	76,788	–	76,788
Derivative assets	23,595	(14,327)	9,268	25,834	(13,049)	12,785
Assets arising from reinsurance contracts held	749	–	749	602	–	602
Off-balance sheet items:						
Acceptances and endorsements	194	–	194	71	–	71
Other items serving as direct credit substitutes	632	–	632	740	–	740
Performance bonds and other transaction-related contingencies	2,425	–	2,425	2,300	–	2,300
Irrevocable commitments and guarantees	64,884	–	64,884	65,946	–	65,946
	68,135	–	68,135	69,057	–	69,057
	694,696	(17,568)	677,128	695,934	(20,079)	675,855

1 Amounts shown net of related impairment allowances.

2 Offset items comprise deposit amounts available for offset, and amounts available for offset under master netting arrangements, that do not meet the criteria under IAS 32 to enable loans and advances and derivative assets respectively to be presented net of these balances in the financial statements.

3 Excluding equity shares.

4 Includes assets within the Group's unit-linked funds for which credit risk is borne by the policyholders and assets within the Group's With-Profits funds for which credit risk is largely borne by the policyholders. Consequently, the Group has no significant exposure to credit risk for such assets which back related contract liabilities.

الملحق رقم 07: قائمة الاساتذة المحكمين:

الاسم واللقب	الجامعة	طريقة الاتصال
أ.د. شيخي بلال	جامعة المحمد بوقرة بومرداس	chikhibillal@yahoo.fr
أ.د.سعود جايد مشكور العامري	جامعة المثنى .العراق	Saoudmashkour@gmail.com
د.خيري عبد الكريم	جامعة زيان عاشور بالجلفة	مقابلة شخصية
د.الجرد نور الدين	جامعة زيان عاشور بالجلفة	noureddine.djerd@gmail.com
د. شوقي مرادسي	جامعة العربي بن مهيدي بام البواقي.	chaouki.merdaci@gmail.com

الملحق رقم08: نموذج الاستبيان.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور-الجلفة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

استمارة استبيان

تحية طيبة وبعد...

تقوم الباحثة باستكمال أطروحة بعنوان: «**تكييف النظام المحاسبي البنكي في الجزائر بما يتوافق ومتطلبات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**» qualification du Système de Comptabilité Bancaire en Algérie Et les exigences des normes internationales de comptabilité et d'information financière وبهدف الوصول إلى حلول لتوافق المحاسبة البنكية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وتحديد الصعوبات التي تواجهها. تم إعداد هذه الاستبانة والمرتبطة بمحاور الدراسة.

لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة على الأسئلة التي تتضمنها الاستبانة المرفقة، وذلك بكل دقة وموضوعية لما لذلك من أهمية على صدق النتائج. كما نحيطكم علماً بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها سوف تُعامل بسرية تامة، وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

المشرف: د. لباز الأمين **الطالبة: زرقط فايزة.**

1- البيانات الشخصية : 1- les données personnelles

المهنة		Fonction	الخبرة		L'expérience
محاسب		Comptable	أقل من 5 سنوات		Moins de 5 ans
خبير محاسبي		Expert-comptable	من 5 إلى 10 سنوات		De 5 à 10 ans
مدير مالي		Directeur financier	من10 إلى 15 سنة		De 10 à 15 ans
موظف في المالية والمحاسبة		Fonctionnaire dans le secteur finance et comptabilité	أكثر من 15 سنة		Plus de 15 ans
وظيفة اخرى (مع ذكر الوظيفة)		Autres fonctions (à préciser)			
الوظيفة:.....					La fonction:.....

المؤهل العلمي				La qualification		
تقني/تقني سامي		Technicien /technicien supérieur		ماجستير		Magister
تكوين متخصص PGS				دكتوراه		Doctorat
ليسانس		Licence		مؤهل آخر		Autres diplôme
ماستر		Master				

التخصص العلمي:		La spécialité
محاسبة ومالية		Finance et comptabilité
مالية وبنوك		Finance et banques
مالية		Finance
تخصص اخر (مع ذكر التخصص)		(Autres (à préciser
التخصص:.....		

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: متغيرات في البيئة المحاسبية تساهم في إعاقة تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في البنوك الجزائرية.

Chapitre 1 variantes dans le domaine comptable participent au blocage de l'application des normes de comptabilité et d'information financières internationales (IAS/IFRS) dans les banques algériennes.

الأبعاد	الرقم	البيـــــان	إجابات أفراد العينة				
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: معوقات في النظام المصرفي الجزائري. Contraint dans le système bancaire Algérien	01	ضعف البنوك وعدم فاعليتها في تمويل المؤسسات والمشاريع الاستثمارية. Faiblesse des banques et ses inefficacités dans le financement des entreprises t l'investissement.					
	02	انعدام المنافسة الحقيقية بين المصارف العمومية والخاصة Manque de concurrence réelle entre les banques publiques et privées.					
	03	ضعف الثقة في البنوك الجزائرية واللجوء إلى السوق الموازية لما توفره من مزايا. Manque de confiance aux banques commerciales					

					et recourir au marché parallèle qui offre plus des avantages.		
					نقص في تغطية شبكة وكالات البنوك لكل التراب الوطني. Réseau bancaire non répandu sur l'ensemble de territoire national.	04	
					تفاقم ظاهرة الفساد الإداري في البنوك الجزائرية، مما يؤدي إلى تهرب المستثمرين الأجانب من التعامل معها. La corruption administrative dans les banques et fuite des investisseurs étrangers.	05	
					ثقافة مقاومة التغيير عند أغلب ممارسي المهنة وبالأخص في البنوك، حيث تعرف بالتمسك بالعادات والأعراف المحاسبية السائدة والمعروفة سابقا. La culture de rejet de changement par les banquiers et vouloir le maintien de maintien de même système et pratiques comptables.	06	
					ضعف تكوين وتأطير المحاسبين في البنوك فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية. Déficience de formation et encadrement des comptables banquiers en ce qui concerne les normes comptables.	07	
					عدم فاعلية وديناميكية البنوك الجزائرية في تأدية دورها في البورصة. Inefficacité des banques Algérienne de jouer .leurs rôles dans la bourse	01	**البعد الثاني: معوقات متعلقة بالسوق المالي الجزائري. Des contraintes liées au marché financier Algérien**
					نقص ثقافة الاستثمار في السوق المالي، والجهل المالي للمتعاملين، مما يؤدي إلى تهميش دور البورصة في تمويل الاقتصاد الجزائري. Manque la culture d'investissement dans le marché financier, et non savoir des opérateurs, qui marginalisent le rôle de la bourse au financement d'économie.	02	
					عزوف المؤسسات الجزائرية على طرح أسهمها في البورصة مما يسبب ركود السوق المالي، الذي يعد من أهم معيقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية. Réticence des entreprises algériennes à l'introduction en bourse de ses actions, a pour effet la récession du marché financier algérien, parmi les raisons de non application des normes IFRS IAS.	03	

	04	تباطؤ إصدار القوانين التي تنظم عمل البورصة، مما يسبب تأخر كبير في تطوير وتحديث السوق المالي الجزائري مقارنة بالأسواق المالية في الدول المجاورة والمتطورة. Ralentissement de la promulgation des textes juridiques régissant la bourse, ce qui entrave l'évolution et la modernisation du marché financier par rapport aux pays voisins.					
	05	محدودية أداء البورصة في الجزائر. Insuffisance de rôle de la bourse en Algérie.					
البعد الثالث: معوقات متعلقة بالتطور الاقتصادي. Des contraintes liées au développement économique	01	ضعف معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر. Faiblesse du taux de croissance économique en Algérie.					
	02	طبيعة بنية الاقتصاد الجزائري (النمط الريعي)، الذي يحد من الادماج الفعلي والإيجابي في الاقتصاد العالمي. Nature de la structure d'économie Algérienne (la rente) qui limite l'insertion réelle et positive dans l'économie mondiale.					
	03	النمط المغلق لأغلبية المؤسسات الجزائرية (لا تستقطب المستثمرين)، فهي إما مؤسسات صغيرة أو متوسطة، أو مجمعات خاصة عائلية أو عمومية). La nature fermée des entreprises algériennes (n'attire pas les investisseurs) soit de PME ou groupement familiers.					
	04	ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الذي يؤدي إلى تثبيط الحافز لتطبيق معايير المحاسبة الدولية. Manque des investissements étrangers directs IDE, qui démotive l'application des normes IFRS IAS.					
	05	تشويه معدلات التضخم المتزايدة للقوائم المالية في ظل عزوف المؤسسات عن عمليات إعادة تقييم الأصول باستمرار. La diffamation des taux d'inflation sur les états financiers en cours de la réticence des entreprises à réévaluer leurs actifs d'une façon permanente.					
البعد الرابع:	01	قصور كبير في تطبيق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي					

معوقات متعلقة بالبيئة المهنية. Des contraintes liées au l'environnement professionnel		المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية وخاصة ما يتعلق بالمحاسبة البنكية. Large insuffisance dans l'application de normes comptables issues des normes IFRS IAS surtout dans la comptabilité bancaire.					
	02	ضعف نظام تعليم وتكوين ممارسي المهنة. Faiblesse de système de formation des praticiens de comptabilité.					
	03	عدم الانخراط ضمن المنظمات المهنية الدولية للمحاسبة. Le non adhésion dans les organisations professionnelles internationales de comptabilité.					
	04	غلق المنافسة أمام مكاتب الخبرة ومحافظة الحسابات الأجنبية. Manque d'agrément accordé aux bureaux d'expertise et commissariat aux comptes étrangers.					
	05	عدم انتظام فتح أبواب الترشح للمسابقة الوطنية لاجتياز الخبرة المحاسبية، الذي يعكس قلة عدد المهنيين المحاسبين في الجزائر. non ouverture au grand public la candidature pour passer l'examen d'expertise comptable, qui reflète le manque en nombre des experts comptables en Algérie.					
البعد الخامس: **معوقات متعلقة بالبيئة التعليمية والثقافية.** Des contraintes liées au domine éducatif et culturel	01	النقل الحرفي للمقررات والبرامج التعليمية (خاصة من فرنسا) والتي قد لا تتوافق في العديد من الحالات مع البيئة المحلية. Copie à la lettre des décisions et programme éducatif (surtout de France) et qui pourrait ne pas être compatible avec l'environnement local.					
	02	يدرس النظام المحاسبي المالي في الجامعات بالاعتماد على المجهودات الشخصية للأساتذة دون برمجة أو توجيه من قبل الوزارة الوصية. le système comptable financier est étudié dans les universités selon les efforts personnels des enseignants sans programmation ou orientation de la tutelle.					
	03	عدم تطابق مناهج تدريس المحاسبة المعتمدة مع معايير التعليم المحاسبي الدولية IES ومتطلبات سوق العمل. Non compatibilité des programmes scolaire et universitaire du module comptabilité vis-à-vis					

	les normes IES et les exigences du marché d'emploi.						
	الهوة الكبيرة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسة الاقتصادية خاصة في مجال المحاسبة والتدقيق. Le grand décalage entre l'université algérienne et l'entreprise algérienne en matière de comptabilité et l'audit.	04					
	غياب تدريس تطبيقات وبرامج الإعلام الآلي المحاسبية التي تستخدم في المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والتدقيق في الجامعات. L'absence d'enseignement des applications et système d'information comptable, utilisées dans les entreprises par l'université.	05					
	ضعف البحث والإنتاج العلمي للمؤسسات الجامعية خاصة في مجال المحاسبة البنكية. déficience de recherche et manque de production scientifique universitaire surtout dans le domaine de la comptabilité bancaire.	06					
	حاجز التعاملات الربوية لأغلب إذ لم نقل كل البنوك التجارية وهو ما تحرمه الشريعة الاسلامية. L'obstacle de l'intérêt bancaire (l'usure) pratiqué par la quasi-totalité des banques commerciales.	07					

إذا كانت لديك ملاحظات أرجو إفادتنا بها وشكرا:.NB si vous avez des remarques, veuillez nous en informer

……

……

……

……

……

المحور الثاني: حلول مقترحة من اجل تحقيق قياس عادل وافصاح ملائم وفق متطلبات معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في قوائم المالية للبنوك الجزائرية.

Chapitre 2 : les solutions proposées pour réaliser une évaluation équitable suivant les exigences de normes comptables et information financière (normes IFRS/IAS) dans les états financiers de banques algériennes.

الأبعاد	الرقم	البيـــــان	إجابات أفراد العينة				
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: اصلاحات في النظام المحاسبي البنكي. Réformes dans le système comptable bancaire	01	إلزام البنوك في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال البنك المركزي. Obliger les banques en Algérie à appliquer le système comptable financier par le biais de la Banque centrale.					
	02	إلزام البنوك بالإفصاح عن كل القوائم المالية المفروضة من النظام المحاسبي المالي بالإضافة للملاحق. Obliger les banques à établir ses états financiers exigés par SCF et ses annexes.					
	03	إلزام الافصاح عن القوائم المالية للبنوك خلال ستة أشهر من انقضاء السنة المالية المعنية. L'obligation de déclarer ses états financiers durant les six mois après clôture de l'exercice comptable.					
	04	التحيين المستمر للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع معايير الدولية للإبلاغ المالي. Mise à jour permanente du système comptable avec les normes internationales.					
	05	زيادة تأهيل المحاسبين والاطارات العاملين في الوكالات البنكية في مختلف ولايات الوطن. La formation des comptables et cadres au niveau des agences bancaire sur l'ensemble de territoire nationale.					
	06	الافصاح عن قوائم مالية باللغة الانجليزية والعربية بالإضافة للقوائم بالفرنسية، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.					

					Information en langue arabe et l'anglais des états financiers pour attirer l'investissement étranger direct IDE.		
					مكافحة الفساد الإداري في البنوك لأنه من أسباب هروب الاستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر. Lutte contre la corruption administrative dans les banques responsable de fuite des investisseurs étrangers IDE.	07	
					قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة. L'évaluation de l'instrument financier à la juste valeur.	01	**البعد الثاني:** **ترقية محاسبة الادوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS9.** La promotion des instruments financiers suivant les exigences de la norme **IFRS9.**
					إخضاع الأدوات المالية في البنوك لاختبار نموذج الأعمال. Soumission des instruments financiers dans les banques au test de modèle d'affaire.	02	
					تغيير طريقة تصنيف الأدوات المالية من أساس النية عند امتلاكها، إلى أساس الغرض من الاحتفاظ بها، اقتداءً بمعايير الإبلاغ المالي الدولية. Changement de méthode de classement des instruments financiers, de moment de l'intention (but) de son acquisition, le but de leur sauvegarde , n application des normes IFRS/IAS.	03	
					فتح المجال أمام إعادة تصنيف الأدوات المالية من وإلى أي صنف، إذا تغير الغرض من الاحتفاظ بالأداة. Permettre le reclassement des instruments financiers, si le but de leur acquisition a changé.	04	
					تدعيم النظام المتعلق بمحاسبة الأدوات المالية بتعليمات توضيحية أكثر دقة وتفصيلاً، لضمان التطبيق الجيد لها واجتناب تطبيقات المحاسبة الإبداعية. Consolider le système relatif à la comptabilité des instruments financiers, par des instructions claires et détaillées pour assurer une meilleure application et éviter des pratiques comptables inventives.	05	
					وضع ضوابط قانونية للإفصاح عن الأدوات المالية. Etablir de contrôle juridique pour l'information des instruments financiers.	01	**البعد الثالث:** **تطوير الافصاح عن الادوات المالية حسب متطلبات المعيار IFRS7.** Développement de la déclaration
					إلزام البنوك بالإفصاح عن المخاطر المتعرض لها بكل أنواعها. Obliger les banques à déclarer les risques qui font face quel que soit son type.	02	
					إلزام البنوك بالإفصاح عن طرق إدارتها للمخاطر لزيادة ثقة المستثمرين.	03	

					Obliger les banques à déclarer sa politique de management contre les risques pour avoir la confiance des investisseurs.		(information) des instruments financiers suivant **IFRS7.**
					إلزام البنوك بالإفصاح الكمي عن المخاطر من خلال إظهار مقدار التعرض لكل نوع من المخاطر، لزيادة ثقة العملاء. Obliger les banques à faire la déclaration ou information quantitative des risques par évaluation de chaque type de risque, pour avoir la confiance de ses clients.	04	
					إلزام البنوك بالإفصاح عن محاسبة التحوط وكل بنودها. Obliger les banques à déclarer sa comptabilité de couverture et ses dérivés.	05	
					إلزام البنوك بالإفصاح عن المداخل المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية نظراً لعدم توفر السوق المالي النشط. Obliger les banques à déclarer les points d'entrée utilisés pour évaluer la juste valeur des instruments financiers, au vu de manque d'un marché financier actif.	06	

إذا كانت هناك حلول أخرى للرقي بالمحاسبة في القطاع البنكي الجزائري في رأيك أرجو أن تفيدنا بها:

NB si vous avez des solutions pour promouvoir la comptabilité au niveau de secteur bancaire, veuillez remplir les mentionner ci-après :

……

……

……

……

……

أقدم لكم امتناني وشكري لتعاونكم ..الطالبة: زرقط فايزة.

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم 09: جداول الاتساق البنائي لأبعاد الدراسة.

		الاستبانة
المصرفية	Pearson Correlation	.656**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	52
السوقية	Pearson Correlation	.535**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	52
الاقتصادية	Pearson Correlation	.762**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	52
المهنية	Pearson Correlation	.648**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	52
التعليمية	Pearson Correlation	.672**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	52
المحاسبي	Pearson Correlation	.671**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	52
ifrs9	Pearson Correlation	.721**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	52
ifrs7	Pearson Correlation	.702**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	52
الاستبانة	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	52

الملحق رقم 10: جداول ثبات ابعاد اداة الدراسة (للأبعاد ككل):

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	52	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	52	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.924	47

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.874
		N of Items	24[a]
	Part 2	Value	.882
		N of Items	23[b]
	Total N of Items		47
Correlation Between Forms			.668
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.801
	Unequal Length		.801
Guttman Split-Half Coefficient			.801

.

الملحق رقم 11: جدول اختبار التوزيع الطبيعي (One Sample Kolmogrov–Smirnov) لأبعاد الدراسة.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		مصرفية_معوقات	سوقية_معوقات	اقتصادية_معوقات	مهنية_معوقات	تعليمية_معوقات	نظام_حلول	ifrs9_حلول	ifrs7_حلول
N		100	100	100	100	100	100	100	100
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.4814	4.1480	4.0100	3.6980	3.9100	4.0871	3.9060	4.1233
	Std. Deviation	.78026	.70931	.74420	.73827	.71692	.65415	.70979	.65931
Most Extreme Differences	Absolute	.125	.137	.116	.123	.101	.087	.133	.109
	Positive	.063	.115	.092	.095	.064	.081	.090	.094
	Negative	-.125	-.137	-.116	-.123	-.101	-.087	-.133	-.109
Kolmogorov-Smirnov Z		1.249	1.374	1.161	1.232	1.006	.870	1.327	1.092
Asymp. Sig. (2-tailed)		.088	.064	.135	.096	.263	.435	.059	.184

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

الملحق رقم 12: جداول اختبار T للعينة الواحدة للفرضيات.

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المعوقات_محور	100	3.8495	.53629	.05363

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المعوقات_محور	15.840	99	.000	.84949	.7431	.9559

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الحلول_محور	100	4.0388	.57504	.05750

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الحلول_محور	18.065	99	.000	1.03883	.9247	1.1529

الملحق رقم 13: جداول الانحدار الخطي البسيط (للفرضيات الجزئية).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.264[a]	.070	.060	.55747

a. Predictors: (Constant), مصرفية_معوقات

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.280	1	2.280	7.337	.008[b]
	Residual	30.456	98	.311		
	Total	32.736	99			

a. Dependent Variable: الحلول_محور

b. Predictors: (Constant), مصرفية_معوقات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.362	.256		13.125	.000
	مصرفية_معوقات	.194	.072	.264	2.709	.008

a. Dependent Variable: الحلول_محور

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.172[a]	.030	.020	.56932

a. Predictors: (Constant), سوقية_معوقات

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.971	1	.971	2.997	.087[b]
	Residual	31.765	98	.324		
	Total	32.736	99			

a. Dependent Variable: الحلول_محور

b. Predictors: (Constant), سوقية_معوقات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.460	.339		10.193	.000
	سوقية_معوقات	.140	.081	.172	1.731	.087

a. Dependent Variable: الحلول_محور

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.570[a]	.325	.318	.47485

a. Predictors: (Constant), اقتصادية_معوقات

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10.638	1	10.638	47.180	.000[b]
	Residual	22.098	98	.225		
	Total	32.736	99			

a. Dependent Variable: الحلول_محور

b. Predictors: (Constant), اقتصادية_معوقات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.272	.262		8.690	.000
	اقتصادية_معوقات	.440	.064	.570	6.869	.000

a. Dependent Variable: الحلول_محور

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate

1	.450[a]	.203	.195	.51608

a. Predictors: (Constant), مهنية_معوقات

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.635	1	6.635	24.910	.000[b]
	Residual	26.102	98	.266		
	Total	32.736	99			

a. Dependent Variable: الحلول_محور

b. Predictors: (Constant), مهنية_معوقات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.742	.265		10.352	.000
	مهنية_معوقات	.351	.070	.450	4.991	.000

a. Dependent Variable: الحلول_محور

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.448[a]	.201	.193	.51657

a. Predictors: (Constant), تعليمية_معوقات

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.585	1	6.585	24.676	.000[b]
	Residual	26.151	98	.267		
	Total	32.736	99			

a. Dependent Variable: الحلول_محور

b. Predictors: (Constant), تعليمية_معوقات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.632	.288		9.145	.000
	تعليمية_معوقات	.360	.072	.448	4.968	.000

a. Dependent Variable: الحلول_محور

الملحق رقم 14: جداول الانحدار الخطي المتعدد.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.633[a]	.401	.369	.45679

a. Predictors: (Constant), تعليمية_معوقات, مصرفية_معوقات, سوقية_معوقات, مهنية_معوقات, اقتصادية_معوقات

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.122	5	2.624	12.578	.000[b]
	Residual	19.614	94	.209		
	Total	32.736	99			

a. Dependent Variable: الحلول_محور

b. Predictors: (Constant), تعليمية_معوقات, مصرفية_معوقات, سوقية_معوقات, اقتصادية_معوقات, مهنية_معوقات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.019	.338		5.979	.000
	مصرفية_معوقات	.066	.070	.089	.941	.349
	سوقية_معوقات	-.146	.079	-.180	-1.858	.066
	اقتصادية_معوقات	.361	.078	.468	4.639	.000
	مهنية_معوقات	.125	.084	.160	1.492	.139
	تعليمية_معوقات	.125	.088	.155	1.414	.161

a. Dependent Variable: الحلول_محور

الملحق رقم 15: جداول الانحدار الخطي التدريجي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.570[a]	.325	.318	.47485
2	.610[b]	.372	.359	.46035

a. Predictors: (Constant), اقتصادية_معوقات

b. Predictors: (Constant), مهنية_معوقات, اقتصادية_معوقات

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10.638	1	10.638	47.180	.000[b]
	Residual	22.098	98	.225		
	Total	32.736	99			
2	Regression	12.180	2	6.090	28.737	.000[c]
	Residual	20.556	97	.212		
	Total	32.736	99			

a. Dependent Variable: الحلول_محور

b. Predictors: (Constant), اقتصادية_معوقات

c. Predictors: (Constant), مهنية_معوقات, اقتصادية_معوقات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.272	.262		8.690	.000
	اقتصادية_معوقات	.440	.064	.570	6.869	.000
2	(Constant)	1.911	.287		6.666	.000
	اقتصادية_معوقات	.356	.070	.461	5.115	.000
	مهنية_معوقات	.189	.070	.243	2.697	.008

a. Dependent Variable: الحلول_محور